الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة -

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم: التـــــــــاريخ

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

مديرية الشؤون الأهليّة في الجزائر

1919–1947

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل. م .د. في العلوم الإنسانية - تاريخ - تخصص:

تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالب: عادل قواسمية

إشراف الدكتورة: عايدة حباطي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/	عمارة علاوة	جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة-	رئيسًـا
د/	عايدة حباطي	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة -	مشرفًا.مقررا
أ.د/	إبراهيم بن مهية	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-	مناقشًا
أ.د/	الواعر صبرينة	المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار- قسنطينة-	مناقشًا
أ.د/	بشير فايد	جامعة محمد الأمين دباغين سطيف 2-الجزائر-	مناقشًا
د/	آمال معوشي	جامعة محمد بوضياف -المسيلة-	مناقشًا

السنة الجامعية:

1444-1445هـ/ 2023-2024م

بسم الله الرحمن الرحیم

كتب العماد الأصفهاني

إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ، لو غُيّرِ هَذا لَكانَ أحسن ولَوزُيِّدَ ذاكَ لَكان يُستَحسن، ولَوقُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر.

إهداء

إلى كل من تعلمت على يديه؛

إلى روح والدي رحمه الله؛

إلى والدتي أطال الله في عمرها؛

إلى أستاذتي الفاضلة أمال لو اتي؛

إلى أستاذتي المشرفة عايدة حباطي؛

إلى أصدقائي: محسن بهلول وصيام عبد الرحيم؛

إلى زوجتي و أبنائي، رائد أيهم، محمد كنان، أحمد نديم ونادروجيه؛

حفظهم الله جميعا.

شكر وتقدير

الحمد الله الذي بفضله تتم الصالحات وتتحقق الغايات والأمنيات، على أن وفقني لإتمام هذا العمل، ووعد بالمزيد لمن شكر، فقال: « لئن شكرتم لأزيدنَّكم». سورة إبراهيم، الآية 7.

فمن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله؛ أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتورة عايدة حباطي على قبولها متابعة هذا العمل والإشراف عليه، فلها مني كل عبارات التقدير والاحترام على حرصها وتفانيها وصبرها على إتمام هذه الدراسة الشاقَّة، بتصويباتها للأخطاء التي كانت تحرص على متابعتها، وإغداقها المعرفي لإثراء البحث والإحاطة بكل جوانبه حتى أصبح قابلا للمناقشة، فلم تدخر الأستاذة جُهدا ولا وُسعا لإسداء نصيحة أو إعطاء توجيه. والشكر موصول تبعا لذلك لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه لقبولهم قراءة هذه الرسالة وتقويمها، آملا الإستفادة من خبراتهم وتوجيهاتهم العلمية. ولأن العمل تطلب كثيرا من الجهد لجمع المادة العلمية التي تنوعت بين المصادر والمراجع والوثائق الأرشيفية، فإنه حَريّ بي أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لكل المساعدات والتوجيهات والتسهيلات التي تلقيتها من مختلف معاهد البحوث ودور الأرشيف، وأذكر بصفة خاصة موظفي أرشيف مدينة وهران والجزائر العاصمة، وموظفي الأرشيف الولائي لقسنطينة. ولأن مسيرة البحث العلمي تتطلب تضحيات خاصة، أجد نفسي في موضع المعترف بالجميل لزوجتي التي أمدتني بكل عون ومساعدة طيلة إنجازي لهذه الرسالة، متحملة مشاق الغياب والسفر وأحيانا بعض التعصب الذي يصيبني من ضغط العمل إلى ضغط العمل على الرسالة من بدايتها إلى أن اكتملت في هذه الصورة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور كريم ولد النبية الذي اعتبرني أحد طلبته، ولم يبخل عليّ بأيّ مساعدة استطاع تقديمها وخاصة دخول الأرشيف بمدينة وهران، رغم انشغالاته التي لا تعرف انتهاء، إلا أن مكتبه وبيته كانا لا يوصدان في وجهي أبدا. فقد صدق فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم **"أسعدالناس من خالط كرام الناس"**. وصدق فيه قول علي ابن أبي طالب **"من لا صديق له لا ذخر له"**. فله مني كل التقدير والاحترام. والله المستعان.

عادل قواسمية.

المختصرات

المختصرات باللغة العربية

الرمز	التعيينات
تر	ترجمة
م. ش. أ	مديرية الشؤون الأهلية.
ب. ص. ك	بلدية الصلاحيات الكاملة
ب. م	بلدية مختلطة
ب. أ	بلدية أهلية
ط	طبعة
ص- ص	صفحات عديدة متلاحقة
د. س	دون ذكر سنة النشر
د. م	دون ذكر مكان النشر
س. ك	سناتوس كونسلت
ص. م. ت. ف	الصنددوق المحلي للتعاون الفلاحي
ص. ج. ت. ف	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
ش. أ. إ	الشركات الأهلية للاحتياط
ف. إ. م	الفرق الإدارية المختصة
ك. ع. ش	الكنفدرالية العامة للشغل
م. و. ن. إ	المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
د. م. ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ف. ف	فرنك فرنسي
ق	قنطار
م. أ. و. ج	مركز الأرشيف الوطني الجزائري
م. ف	مليون فرنك
هك	هكتار
ح. ع	الحاكم العام
تح	تحقيق

المختصرات

المختصرات باللغة الأجنبية

Abbreviation	*Designation*
A. N.O.M	*Archives nationals d'Outremer*
A.W.O	*Archives de la Wilaya d'Oran*
Afr.M	*Affaires Musulmanes*
A.W.C	*Archive de Wilaya De Constantine*
S.D	*Sans date*
S. L	*Sans lieu*
D.i.r	*Direction*
A.D.M	*Administration*
G.G.A	*Gouvernement general d'Algérie*
C.P.E	*Commune plein execrcice*
C.M	*Commune Mixte*
C.I	*Commune Indigène*
B.u.l	*Bulletin*
P.V	*Procés Verbal*
R.a.p	*Rapport*
Q.N.A	*Questions Nord Africaines*
C.I.E	*Centre D'information Et D'étude*
S.I.P	*SociétésIndigènes de Prévoyance*
A.S.A	*AnnuaireStatistique de L'algerie*
B.Ar	*Bureau Arabe*
Arr	*Arrondissement*
Dépt	*Département*
Alg	*Algérie*
S.A.S	*Sections AdmSpécialisées*
S.L.N.D	*Sans lieu ni date*
Op. Cit	*Ouvrage précédemment cité*
Ibid	*La meme source*

مُقَدِّمَة

يُعَدُ التنظيم الإداري أحد أبرز وجوه الهيمنة الاستعمارية في الجزائر، فكان إنشاء مؤسسات إدارية تتحكم في الأهالي وتخضعهم لحكم السلطة الاستعمارية المحلية وتدمجهم بها، قد أخذ حيزا كبيرا من اهتمام الإدارة الاستعمارية، فاستعانت لأجل ذلك مع بداية الاحتلال بالنظام الإداري العثماني المتوارث عن الفترة السابقة له؛ ووظفت وسائط لتسهيل العملية التنظيمية الإدارية.

- **التعريف بالموضوع وأهميته:**

تُعد المسألة الأهلية بالنسبة للإدارة الاستعمارية هي جوهر مشروعها الاستيطاني، فالطبيعة الاستيطانية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، من الدوافع الرئيسة التي أجبرت فرنسا على تنظيم جهازها الإداري المحلي الذي عَرف تطورات عكست المسار السياسي والإداري الفرنسي في الجزائر، والذي شهد في حد ذاته تطورا في نظامه الهيكلي بين فترتين متباينتين عسكرية ومدنية، وبين هذه وتلك؛ حرصت الإدارة الاستعمارية على تطويق المسلمين الجزائريين ورصد تحركاتهم بإيجادها لإدارة ارتبطت تسميتها ومهامها "بالأهالي" المسلمين الجزائريين، فعملت على تطبيق سياسة استعمارية شاملة، بدأتها بالغزو العسكري المباشر، وبتفعيل سياسة إدارية موجهة للجزائريين وحدهم؛ وتطورت هذه السياسة إلى ما عُرف بمديرية الشؤون الأهلية التي ساهمت في كل المخططات الاستيطانية في الجزائر. وهو ما نسعى لدراسته في هذه الأطروحة تحت عنوان: **مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر1919-1947.**

كان تشكيل مصالح الشؤون الأهلية كمؤسسة إدارية فاعلة، هو نوع من السياسة الإدارية التابعة للحكومة العامة في الجزائر G.G.A على اختلاف تسمياتها ذات الدلالة منذ بداية الاحتلال، فاقترن تأسيس الجهاز الإداري المستحدث من طرف السلطة الاستعمارية بالتطورات والمتغيرات المختلفة التي عرفتها فرنسا على الصعيد السياسي والإداري، وتطور المفاهيم ومستوى الوعي لدى الجزائريين. فسعت الإدارة الاستعمارية المحلية لإخضاع

ومراقبة واحتواء الجزائريين والتحكم في شؤونهم عن طريق وسائط وقيادات جزائرية ذات نفوذ، وإقناعهم بالتعامل معها بطريقة تُرضي مكانتهم وتتماشى مع تقاليدهم مقابل امتيازات مادية ومعنوية. ولأجل هذا تَبَنَّت الإدارة الاستعمارية في نظامها الإداري مبدأ "ضرورة حكم العرب بالعرب" و"**أَنَّ العربي يعرف جَيّدا كيف يقبض على أخيه العربيّ وكيف يحصل على ثقته و إبطال مكائده**". ينظر:

*-M, Boujoulat, **Recits et Pensées d'un voyageu, Etudes Africaines**,Tpmscand L,F Hiverrt, Paris, 1847, P. 141.*

فكانت مديرية الشؤون الأهلية المُؤسَسَةُ مع مطلع القرن العشرين، وبالضبط مع نهاية ديسمبر 1901، بديلا وامتدادا للسياسة الأهلية التي سبقتها بما في ذلك المكاتب العربية. وقد أدى المستعربون من الضباط الفرنسيين دورا هاما في تسيير هذه المؤسسة الإدارية المركزية، وهو ما نسعى لتوضيحه في طيات هذه الأطروحة.

تكمن أهمية الموضوع: كونه يكشف عن المخططات الاستعمارية المتعلقة بالجزائريين وحدهم منذ بداية الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830. لأنّ جذور هذه المخططات بدأت منذ انطلاق الحملة الاستعمارية على الجزائر. كما يهتم هذا البحث أيضا بتطور الفكر الإداري والسياسي الفرنسي في الجزائر المستعمرة، وتعتبر مديرية الشؤون الأهلية نموذجا إداريا مستحدثا من طرف السلطة الاستعمارية لكونها الأكثر شمولية من غيرها، وقد جاءت هذه المؤسسة كامتداد للمصالح الإدارية التي سبقتها.

- **دو افع اختيار الموضوع:**

تحددت دوافع اختيار هذا الموضوع بأسباب منها ما كان ذاتيا ومنها ما كان موضوعيا:

فالأسباب الذاتية تمثلت في:

- الرغبة الشخصية في دراسة الإدارة الاستعمارية المحلية وبخاصة من خلال الوثائق الأرشيفية، التي كان لي معها وقفة في مراحل دراسية سابقة، تمثلت في مذكرة شهادة

الليسانس بعنوان "السياسة الفرنسية في الجزائر 1945-1954"، وأيضا مذكرة لشهادة الماستر في "موضوع المكاتب العربية والمكاتب المتخصصة". فكانت دارسة مديرية الشؤون الأهلية بحثا أسعى من خلاله لمعرفة تطور الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر؛

- الرغبة الكبيرة في الاهتمام بالبحث التاريخي وخاصة ما تعلق منه بالجانب الإداري، باعتباره التخصص الذي أنشط فيه منذ اختياري لمساري الدراسي. وهو ما دفعني على وجه الخصوص لمعرفة السياق التاريخي والزمني الذي عرفته المديرية المستحدثة من تطورات خلال فترة الدراسة المعنية؛

وأما عن الأسباب الموضوعية فتمثلت في:

- تسليط الضوء على السياسة الأهلية الفرنسية في الجزائر من خلال إدارة محلية استعمارية فرضت أساليبها ومؤسساتها الإدارية كلها لإخضاع الأهالي والسيطرة عليهم، عن طريق مديرون وحكام عامون متخصصون في هذا الشأن، كـجان ميرانت ، لوسياني ولويس ميو، فعرفت الجزائر فِترة بَين تسيير إداري مُحكَم ورقابة أمنية مشددة.
- الطبيعة القانونية والإدارية للموضوع الذي جمع بين التنظير والتطبيق، حيث كانت المديرية في شكلها القانوني مؤسسة إدارية ساهمت في تسيير شؤون الجزائريين خدمة لمصالحهم ما يزيد عن عقد من الزمن.
- أهمية التجربة الإدارية الفرنسية في الجزائر، حيث أصبحت نموذجا وتجربة نقلتها إلى محمياتها الجديدة في تونس والمغرب الأقصى.

➢ **إشكالية البحث:**

أما عن إشكالية البحث المحورية والتي ظلت تقود الموضوع فقد طرحتها بالشكل الآتي:

❖ **هل كانت مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر المُستَحدَثَةُ مِنْ قِبل السلطة الاستعمارية في خدمة مصالح الجزائريين كما يَدّعِي البعضُ من العنصر الاستعماري أم أنها كانت مُجَردُ وَسِيلَة لإخضاع ومُراقبة السكان الجزائريين؟**

لقد عملت على توضيح هذه الاشكالية من خلال تساؤلات فرعية جاء أبرزها كالآتي:

- لماذا فكرت السلطة الاستعمارية في توظيف شخصيات جزائرية واستغلالها في السيطرة على إخوانهم الجزائريين؟
- هل نجحت الإدارة الأهلية في توظيف نفوذ الزعامات المحلية والأسر الأرستقراطية لتحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي؟
- ما الذي جعل الإدارة الاستعمارية في الجزائر تقوم بتغير المصالح الإدارية الأهلية التي تُعنَى بتسيير شؤون الجزائريين وإعطائها تسميات جديدة كل مرة؟
- ما هي الظروف السياسية والمناخ العام الذي تأسست فيه مديرية الشؤون الأهلية، وماهي أهم صلاحياتها؟
- هل عكست المديرية المستحدثة منذ 1901 السياسة الاستعمارية العامة في الجزائر؟ وهل أثر طول العمر الزماني لمدراء الشؤون الأهلية في استقرار وإحكام السيطرة على الجزائريين؟
- ما مدى تمكن المديرية من ضبط المسلمين الجزائريين عامة والتحكم في النخبة منهم خاصة، وما هي أبرز انعكاساتها على الحياة العامة في الميادين السياسية، الدينية، الثقافية والاجتماعية؟

➢ **حدود الدراسة:**

شملت حدود الدراسة الفترة الممتدة من 1919 إلى 1947، وهي مرحلة هامة من تاريخ فرنسا الاستعمارية في الجزائر، وبخاصة ما تعلق بالجانب الإداري الذي يتطلب دراسات متخصصة، وكان لظهور إصلاحات 1919 التأثير على فرنسا في تجديد سياستها تجاه "الأهالي المسلمين" مع مديرية الشؤون الأهلية كمصلحة باشرت مهامها منذ مطلع القرن العشرين 1901. فنهاية الحرب العالمية الأولى هي بداية جديدة لفرنسا في مستعمراتها التي عرفت متغيرات كثيرة على صعيد الحركة الاستعمارية، وبدوهم عرف الجزائريون تطورا جديدا يبعث على بداية الوعي الوطني والتفطن للمخططات الاستعمارية الاستيطانية. خاصة بعد أن عجز المُستعمر عن إلغاء البلديات المختلطة بالرغم من الوعود الزائفة والمطالب الملحة من قبل الحركة الوطنية الجزائرية، بل شجع الأوروبيين في نظامهم وتَسلُطِهم وأعطى لهم الصلاحيات الكاملة لاخضاع الأهالي الجزائريين بمختلف القوانين التعسفية. والنتيجة انتهت بتوثيقها في قانون أساسي(دستور) عام 1947، لتتضح بذلك الحقيقة التاريخية أمام الجميع، بأن المستعمر يسعى فقط للبقاء والإبقاء على الجزائر فرنسية، لكن الجزائريين لم ينتظروا تصرف الإدارة الاستعمارية ليُقرروا مصيرهم، لذلك نجدهم أسسوا المنظمة الخاصة واختاروا الكفاح المسلح لمواجهة سياسة إدارية موجهة فقط للمسلمين الجزائريين دون سواهم. وبهذا كانت سنة 1947 كافية لتوقيف البحث عن مصير مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر؛ ومن هنا يمكننا القول أن موضوع مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر، هو آلية إدارية وعسكرية وقانونية هدفت من خلاله فرنسا بمؤسستها المستحدثة لإبقاء تواجدها بالجزائر، وتسيير شؤون الأهالي عن طريق إدارة استعمارية تابعة للحكومة العامة G.G.A

➢ **الأهداف من البحث:**

إننا نسعى من خلال هذه الأطروحة لتحقيق جملة من الأهداف العلمية والتاريخية والتي أذكر منها:

- كشف المخططات الاستعمارية المتعلقة بالجزائريين وحدهم منذ بداية الغزو الفرنسي للجزائر؛
- إضافة دراسة جديدة في تاريخ الإدارة الاستعمارية الفرنسية المحلية في الجزائر، والتي كانت قد تناولتها أطاريح ودراسات جامعية سابقة، خاصة ما تعلق بمراحلها الأولى مع بداية الاحتلال إلى نهاية القرن التاسع عشر، فنربط بذلك حلقات سلسلة تطور مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر بما سبقها؛
- إضافة دراسة جديدة إلى الدراسات التاريخية المتعلقة بتاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية بصفة عامة، وبخاصة إلى الدراسات التي تناولت الجانب الإداري للسياسة الاستعمارية في الجزائر؛
- التعرف على الأساليب الاستعمارية الجديدة لإخضاع الأهالي الجزائريين، من خلال معرفة المؤسسة الإدارية الأكثر شمولية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، والمتمثلة في مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر أو ما يصطلح عليها بمصلحة شؤون الأهالي؛
- الانطلاق من سنة 1919 باعتبارها سنة كشف المشروع الإدماجي الحقيقي لفرنسا بعد الإصلاحات.
- محاولة استنتاج حيثيات تأسيس المنظمة الخاصة عام 1947 واعتماد الكفاح المسلح كسبيل وحيد لتحقيق الاستقلال. ووضع حد فاصل بين سياسة الدمج الخائبة التي رفضها الجزائريون المسلمون؛

- الوقوف على شخصيات كانت على رأس المديرية، من حيث دراسة ميولاتها الإيديولوجية وعلاقتها بالجزائريين، وفي ذات السياق التطلع إلى معالجة الظاهرة الاستعمارية للسياسة الأهلية؛
- التعرف على مختلف مواقف مديرية الشؤون الأهلية من المسائل التي تخص الجزائريين على صعيد السياسة الفرنسية الأهلية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية؛ سواء كانت من صلاحياتها أم لم تكن. خاصة إذا علمنا بأن المديرية كان من المفروض أن تخدم مصالح المسلمين الجزائريين "الأهالي" (كتنظيم محلي وجب أن يكون في خدمة المصالح المحلية التي أنشأ من أجلها).

➢ **الدراسات السابقة:**

كانت الدراسات السابقة بمثابة القاعدة التي بَنَيتُ عليها أطروحتي، دون أن تتقاطع مع موضوعي. فلم أجد دراسة سابقة تتحدث بشكل مستقل عن مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر، وإنما كانت البحوث السابقة تحمل إشارات لمضامين تمس بجانب من السياسة الإدارية.

ومن الدراسات العلمية المُعتَمدِ عليها أذكر:

- **محمد العيد تيجاني:** الشؤون الجزائرية (الأهلية) من خلال جريدة المبشر 1900-1914، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006. هذه الدراسة القانونية والإدارية ركزت أساسا على كيفية تناول جريدة المبشر للشؤون الجزائرية (الأهلية)، من حيث السياسة الاستعمارية للإدارة المحلية في محاولة فرض القوانين الجائرة على الأهالي الجزائريين، وفي جميع المجالات والميادين، لإخضاعهم والتحكم في شؤونهم. بل ومحاولة إبادة هذا العنصر الأهلي واقتلاعه من جذوره، فكانت جريدة المبشر بحسب الباحث، جريدة لا تتوقف عن الحديث في الأزمة الاستعمارية، بناء على النصوص

القانونية لتلك الفترة، وتعتبر الثبات بمثابة القاعدة الأساسية في فضح المشروع الاستيطاني والإدماجي الذي تسعى الإدارة الاستعمارية لتحقيقه. إضافة إلى كون الدراسة قانونية، محددة الزمان والمصدر. وأقصد جريدة المبشر كمصدر قاعدي للدراسة، والفترة الزمنية المحدودة (1900-1914).

وقد ساعدتني هذه الدراسة على وجه الخصوص في اتباع أهم المحطات التي تناولتها الجريدة، مع إضافة الجوانب الإدارية التي أغفلتها، وأقصد بدايات تأسيس ونشأة الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر، خاصة ما تعلق بمكتب الشؤون العربي 1833، وتأسيس مديرية الشؤون العربية سنة 1837، التي كانت وراء كل المخططات الاستيطانية في الجزائر.

- **محمد الأمين رضاضعة**: الإدارة الأهلية بالجزائر تنظيمها وسير عملها وأعوانها من 1919 إلى 1947، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008. وما تم طرحه في هذه الدراسة له علاقة بموضوع بحثي، خاصة ما جاء في تنظيم الإدارة الأهلية من حيث الهياكل والمؤسسات، وما تناوله الباحث في مرحلة الإصلاح الإداري بصفة عامة، وإدارة شؤون الأهالي بصفة خاصة، إذ سجل هذا التنظيم انطلاقة جديدة لإرساء سياسة الإلحاق والإدماج من خلال مظاهر إصلاحات 1919، كما اعتمدت هذه الدراسة على الجانب المعرفي الذي استقاه الباحث من الأرشيف الفرنسي (**محاضر مداولات المجلس الأعلى للحكومة، محاضر مداولات المندوبيات المالية**، المتخصصة في مجال المعمرين والأهالي، وكذا **محاضر جلسات المداولات للمجالس العامة** لعمالة الجزائر، وهران وقسنطينة، بالإضافة إلى **دفاتر الأعمال الإدارية لعمالة الجزائر، والنشرية الأسبوعية لمصالح الاستعلامات العامة للحكومة العامة**(**G.G.A.**) وما ساعدني في هذه الدراسة، ما عرضه الباحث في الفصل الثالث، الذي خصصه للأعوان الأهالي من خلال الألقاب التي يحملونها، والوظائف التي

يمارسونها، ومن أهمها: الباشا آغا، الأغا، القايد، الخوجة، الحارس الريفي. وقد استغلتهم الإدارة الاستعمارية في تنفيذ الإجراءات الإدارية تجاه الأهالي لإخضاعهم والسيطرة عليهم، ونظرا للدور الهام الذي يقوم به القايد (عون أهلي)، والمكانة التي أولتها إيّاهُ الإدارة الفرنسية، فقد أصبح الوسيط الفِعليّ والفَعَّال في الإدارة الأهليّة.

وفي اعتقادي أن الباحث قد أغفل في دراسته الإدارية البحتة، كثير من الجوانب المتعلقة بموضوع أطروحتي، خاصة ما تمثل في مهام المكاتب العربية ودورها في استغلال القوات الأهلية والزعامات المحلية في إدارة شؤون الأهالي، وكذلك البحث في نشأة مديرية الشؤون العربية بالجزائر العاصمة سنة 1837، أين كانت تُدار جميع شؤون الأهالي من خلالها. لقد تعدى المشروع الاستعماري الاعتداء على اللغة العربية ومحاربة المؤسسات الإسلامية. فضلا عن نشاطه التبشيري والوصول لسياسة الإدماج اللغوي والثقافي. وكل ذلك كان يتم من خلال مديرون يحكمون شؤون الأهالي مثل: ميرانت، لوسياني، وأوغيستين بارك.

- **مصادر ومراجع البحث:**

لقد تطلب البحث في هذه الرسالة السفر إلى أماكن مختلفة من ربوع هذا الوطن الواسع، سعيا وراء جمع الوثائق التاريخية المختلفة من جهة والاحتكاك بأساتذة باحثين مُحنكين في ميدان البحث التاريخي من جهة أخرى.

لقد سافرت إلى الجزائر العاصمة، قسنطينة، وبخاصة إلى وهران وسيدي بلعباس، للبحث في أرشيفهم المحلي والوطني الغني بالوثائق التاريخية المنشورة والمحفوظة، وهو محدد في عرض قائمة المصادر والمراجع. يكفي أن هذا الأرشيف كان لي دعما كبيرا في توظيف **المصادر المتخصصة** أذكر منها:

- الوثائق الأرشيفية المحفوظة في مركز **أرشيف ولاية الجزائر** العاصمة. تناولت منه الأرصدة المتعلقة بالتنظيم المحلي؛

- الوثائق الأرشيفية والتاريخية في **مركز البحث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بالأبيار**. تناولت منه الرصيد المتعلق بالكتب، المجلات، الملتقيات والأيام الدراسية المختلفة المخصصة لتاريخ الإدارة الاستعمارية في الجزائر؛
- المؤلفات التاريخية الغنية من **المكتبة الوطنية**؛
- الوثائق الأرشيفية المحفوظة في مركز **أرشيف ولاية قسنطينة**، الذي استفدت منه خاصة ما تعلق برصيد البلديات الاستعمارية المتعددة.
- مركز **أرشيف ولاية وهران**، وهو مركز عريق. يشهد له أغلب الباحثين في التاريخ وهم كثيرون في الجزائر وخارجها وكثير منهم من اعتمد على دراسة بحثه دراسة تاريخية من داخل هذا المركز الضخم. هذا المركز يحتوي على رصيد تاريخيّ غَنيّ جدا وكان من بين ما يهمني:

✓ - أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر (*Série B*)؛

✓ - أرشيف الشؤون الاسلامية 1832-1962 *(Série I)*.

وهذا الأرشيف الأخير يحتوي على 25 علبة تتعلق بالمصالح الإدارية المركزية للحكومة العامة والمحلية في متابعة ما كان يُصطلح عليهم بالأهالي خلال الفترة الاستعمارية؛

كما يحتوي هذا المركز على رصيد هام من أرشيف البلديات المختلطة وعددها 20 بلدية. بالإضافة إلى رصيد التعليم، الصور والخرائط التاريخية.

وكذلك ما تعلق بالكتابات الصادرة عن المديرية والتي وضحت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وإدارة الأهالي في الجزائر.

- *Exposé de **la Situation Générale de l'Algérie**, G.G .A, Alger, années (1927- 1946).*
- *Direction des affaires indigènes ،**Quelque aspects de la vie sociale**، l'administration de indigènes en Algérie.*
- *Direction des affaires indigènes ,**Initiation pratique des indigènes, l'agriculture et à l'industrie, œuvre poursuivie et résultats obtenus**, Imprimerie administrative Emile Pfister, Alger,1923*

وأيضا كتاب "إميل لارشي" في جانبه القانوني التشريعي المعنون:

- *Emile Larcher,* ***Traité élémentaire de législation algérienne*****.**

بالإضافة إلى كتابات مديرون الشؤون الأهلية التي كان لها حضور في الإنتاج المعرفي الاستعماري بمؤلفات خاصة بهم، إلى جانب اشرافهم على المديرية وقاموا بكتابات أخرى، ككتاب جان ميرانت *(Jean Mirante,)* الكراسات المئوية ***(Cahiers du centenaire de l'Algérie, la France et les œuvre indigène en Algérie)*** إلى جانب كتاب ميو ***(Milliot)*** الحكومة والإدارة في الجزائر والذي كان أيضا بمناسبة الاحتفالات بالذكرى المئوية.

-Le gouvernement et l'administration de l'Algérie *" in l'ouvre législative de la France en Algérie*

كما عدت للمجلة الإفريقية ***(Revue Africaine)*** وأيضا بعض أعداد من الصحافة الأهلية كالشهاب والدفاع *(la défense)* وجريدة الثبات لإثراء معارف البحث.

- ***Fonds de la Direction des Affaires Indigènes****. Puis Direction des Affaires Politiques (1909-1949).*
- ***Revue Africaine****، Volume 91,1947. AU SIEGE DE LA SOCIETE HISTORIQUE ALGEERIENNE Faculté Des lettres (Insttrur de Géographie), ALGERIE, 1947.*
- ***Direction des affaires indigènes****، Quelque aspects de la vie sociale، l'administration de indigènes en Algérie، Imprimerie orientale Fontana frère، Alger, 1922.*
- ***Journal Officiel de L'Algérie****.*

lois. Décrets et Arrêtés. Concernant les reformes indigènes. Imp. -G.G.A. - Orientale. Fontana a frères. 1919.

- ***Statistiques Générales de l'Algérie****, Année ; 1906-1911, Puis Annuaire*
- ***Statistique de l'Algérie, A.S.A.*** *Direction générale des Finances, -Services statistiques générale. Année ; 1926, 1936, 1948, 1954.*
- ***Les Documents Algériens****, série Politique et Institution . 1947-1954*
- ***Réformes indigènes, de 1919****.Alger impr/off/GGA,1919.*
- ***Réformes indigènes, rapport de la commission****, GGA, T1et tome 2,1944.*

أما عن أهم **المراجع المستعملة** في هذه الرسالة، فلا يفوتني التركيز على أهم المؤلفات الجديدة للمؤرخ كريم ولد النبية، التي أعتبرها مراجع متخصصة في موضوع بحثي. وللإشارة فإن هذه المراجع باللغتين العربية والفرنسية منها:

- **ولد النبية** (كريم): تاريخ الادارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 -من خلال الوثائق الأرشيفية،- بن عكنون، الجزائر، 2019؛

- **ولد النبية** (كريم): البلدية الاستعمارية المحلية في الجزائر 1863-1947 -من خلال الوثائق الأرشيفية-، دار النشر، المثقف -باتنة - الجزائر، 2020؛

*-OULDENNEBIA (Karim) :« AIN-TEMOUCHENT, Une commune coloniale ».**In revue El-Hiwar El-Fikret, Constantine, 2005.***

*-OULDENNEBIA (Karim) : « Lois Foncières et état civil en Algérie Coloniale », In **revue Maghrébine** ,**Tunis,** 2010.*

كما اعتمدت على مجموعة مُعتَبرة من المقالات ذات الصلة بالموضوع ومنها:

- بن أزوار **(فتح الله)**، «السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر 1830-1954»، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ديسمبر 2021؛
- بوحوص **(شاهيناز)**، «القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر (1830-1882)»، **مجلة آفاق فكرية** ، «المجلد 10، العدد 02، أكتوبر، 2022؛
- عليوش **(قربوع بشرى)**، «قضايا (الأهالي) الجزائريين من خلال جريدة الثبات 1933-1935»، **مجلة المعيار**، مجلد 27، عدد 2، (ر. ت71)، مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023.
- سباعي (**سيدي عبد القادر**)، «الجزائريون في الفترة الاستعمارية من أهالي إلى "أنديجان"»، **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، العدد الثاني، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي 2015، ص-ص، 257-268.

- ولد النبية **(كريم)**: «سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر»، **مجلة الباحث جامعة الوادي**-2011؛
- سعد الله (**أبو القاسم**): «البشير الإبراهيمي في تلمسان من خلال الوثائق الإدارية 1933-1940»، **مجلة الثقافة**، الجزائر،1988.

➢ **منهج البحث:**

إن طبيعة البحث التاريخية تفرض علينا طرقا ومناهجا لدراسة الموضوع في هذه المرحلة التاريخية التي امتدت لأزيد من عقد من الزمن، ويُعدُّ المنهج التاريخي أحد أهم المناهج المعتمدة في رصد الأحداث التاريخية التي صاحبت ظهور المديرية، إضافة إلى مناهج تم توظيفها سيتم عرضها:

- ✓ -**المنهج التاريخي**: يعتبر المنهج المناسب للبحث في مثل هذه الدراسات التي تعتمد على جمع المادة التاريخية من مصادرها الأولية والثانوية، ثم ترتيبها ونقدها نقدا داخليا وخارجيا حتى أتمكن من تحديد المادة المناسبة لتتبع الحقيقة التاريخية.
- ✓ -**المنهج الوصفي التحليلي**: يعتبر من المناهج التي تتسم بالموضوعية ويحلل الظاهرة الاستعمارية ويشرحها بتوظيف معارف وتحليل بيانات، مما يؤدي إلى الوصول إلى تفسير دقيق للمخططات الاستعمارية التي كانت ارتبطت بتحليل الأحداث والتطورات التي عرفتها المديرية وفق نسق تاريخي سياسيّ تسلسليّ.
- ✓ -**المنهج الاستنباطي**: من المناهج الأكثر استخداما في أبحاث العلوم الإنسانية، نظرا لكفاءة النتائج المُترتّبة على استخدامه. فكان من الطبيعي توظيفه في الأطروحة بهدف استخراج الحقائق التاريخية، كاستنتاجات من خلال دراسة الظاهرة الاستعمارية في الجزائر. لأنها تساعد القارئ على فهم المُتغيّرات البحثية المطروحة في التساؤلات الفرعية المنبثقة عن الإشكالية المحورية.

➢ **المصطلحات المُستعملة في البحث:**

حاولت في هذا البحث شرح بعض المصطلحات الخاصة بالرسالة لصعوبتها وغموضها وأذكر منهـــــا:

- **القوم**: وهم الجنود الأهالي المتعاونين مع فرنسا.
- **المخزن:** وهي بعض القبائل المعينة من قبل الحكومة الفرنسية، معفاة من الضرائب في مقابل خدمة الدولة عند الفتن الداخلية أو الحروب الخارجية.
- **قبائل الزمالة:** وهي مجموعة خيام متنقلة تضم أهل دوار (أي قبيلة) سيما أثناء الحروب، بحثا عن ملجأ أو هربا من العدو.
- **الصبايحية**: وهي كلمة تركية الأصل وتعني الجنود الفرسان. وهي فرقة عسكرية من المجندين الجزائريين (من الخيالة) تعمل في خدمة المصالح العسكرية الفرنسية، وكانت تقوم بمراقبة الأهالي وقمعهم وجلب الضرائب بالقوة، ومنع التجارة الحدودية عليهم. وغيرها من المصطلحات كالقايد، الخوجة، الأغا، البشا-غا والعديد من مصطلحات الإدارة الاستعمارية؛

هذا إلى جانب المصطلحات الادارية البحتة، **كالدائرة، الدوار، العمالة، المنطقة، الحاكم الاداري، والبلدية** بمختلف أنواعها؛

➢ **مخطط البحث:**

أما عن مخطط البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة فقد اعتمدت التبويب الآتي:

✓ **-الفصل الأول:** كان بعنوان **ظهور وتطور الإدارة الأهلية في الجزائر قبل 1919**، وقسمته إلى ثلاثة عناوين رئيسية، بَيَّنتُ من خلالها المصالح الإدارية التي سبقت تأسيس المديرية كركيزة أساسية لموضوع الأطروحة، كما أكدت على مسألة تشابه

المصطلحات المتعلقة بعنوان الرسالة على الشكل الآتي: مديرية الشؤون العربية، المديرية العامة للشؤون الأهلية ومديرية الشؤون الاسلامية، وهي تسميات لها دلالاتها التاريخية؛ وتضمن الفصل أيضا مسألة إنشاء مكتب الديوان العربي ومصلحة الشؤون الأهلية في عام1837، الذي عمل من خلالها المستعمر على بسط السيطرة الفرنسية، ليصبح بذلك أداة فَعَّالة في التقاط المعلومات وجمعها والدعاية للاستعمار. وبهدف التوسع الاستعماري استوجب تأسيس نظام إداري أكثر شمولية في شكل مؤسسة إدارية، فكان ظهور المكاتب العربية في 1844. ونظرا لما كانت تملكه هذه الأخيرة من صلاحيات واسعة، جعلها ترتكب تجاوزات خطيرة في حق الأهالي الجزائريين وهو ما هيأ الوضع للانتفاضات ومهد لفشل هذا المشروع -المكاتب العربية-

- ✓ - **الفصل الثاني:** وقد أفردته للحديث عن انشاء **مديرية الشؤون الأهلية وتطورها من: 1919-1947.** حيث قمت بتوضيح جزئية من خلال التعرف على الوضع الإداري العام في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين، أين تمكنت من معرفة المتغيرات السياسية التي تحدث في الضفة الأخرى من البحر المتوسط. وكيف تم توسيع مجال إدارة الحاكم العام إلى مناطق الأقاليم العسكرية في الجنوب. ثم وضحت مفهوم المديرية وظروف نشأتها، وقمت بتعريف أبرز المديرون الذين حكموا الشؤون الأهلية في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة. ومن أهمهم (جان ميرانت، أوغيستين بيرك ودومينيك لوسياني). وبَينتُ كيفية تسيير المديرية للشؤون الاقتصادية والمالية، الثقافية والاجتماعية للأهالي الجزائريين.
- ✓ - **الفصل الثالث:** والذي جاء بعنوان **المديرية والشؤون السياسية والإدارية للمسلمين الجزائريين بعد 1919**، وتجدر الإشارة إلى أنني حاولت في هذا الفصل توضيح: التدابير السياسية في مديرية الشؤون الأهلية من خلال القوانين الاستثنائية المفروضة على الأهالي الجزائريين، وعلى رأسها قانون الأنديجينا. ثم تعرضت لاصلاحات 1919 وفشل الإدماج الإداري للتنظيم الاستعماري المحلي، وهو العنصر الأكثر أهمية

بعد استحداث منصب المساعد الأهلي في البلديات، أين كان كل شيء يمر عن طريق البلدية وينتهي عندها، سواء كانت (بلديات ذات صلاحيات كاملة أو بلديات مختلطة أو بلديات أهلية بأراضي الجنوب). فالبلدية أداة لفرض الهيمنة وخدمة العنصر الأوروبي. وهي وسيلة استعمارية تعمل على تحقيق سياسة الدمج الخائبة. ووضحت أيضا مضايقات مديرية الشؤون الأهلية لعمل الحركة الوطنية؛ أين حاولت الوقوف على أهم التنظيمات الإدارية خلال فترة الدراسة (1919-1947) وكيف عملت الإدارة المحلية من خلال هذه المديرية على الإدماج الإداري في تسيير الشؤون الأهلية على اعتباره الهدف الأسمى للإدارة الاستعمارية المحلية.

وقد تناولت ببعض التفصيل مجلس الجْمَاعَة من حيث التعريف والمهام والتنظيم بعد إصلاحات 1919 كجهاز إداري محلي خاص بمراقبة الأهالي الجزائريين داخل الدواوير.

ثم تطرقت للحديث إلى موف القانون الأساسي (دستور) 1947 من المسألة الأهلية، أين دخل النظام الاستعماري الفرنسي في أزمة بعد تطور ردود الفعل الوطنية، ما أدى إلى التفكير الفعلي والعملي للتحضير للثورة وإخراج المستعمر بدءا من تأسيس المنظمة الخاصة في فيفري 1947.

وانتهيت في آخر الرسالة إلى **خاتمة** كانت بمثابة عرض للنتائج المتوصل إليها، والتأكيد على فشل كل التجارب الإدارية الاستعمارية الخاصة بالأهالي في تركيعهم وإخضاعهم وتسيير شؤونهم.

- **صعوبات البحث:**

فقد واجهتُ فعلا خلال إنجازي لهذا البحث بعض الصعوبات، لكن والحمد لله استطعت تجاوزها، ومن بينها أذكر:

- إشكالية المصطلح ومعركة المفاهيم التي تعرضت لها من خلال: مصطلح إدارة الشؤون الأهلية، ومديرية الشؤون الأهلية، واستوقفتني عند هذا المشكل مجموعة من المصادر

الأرشيفية، أين تبين من استقرائها أن إدارة تعني مديرية، وقد وضحت ذلك في الفصل الثاني؛

- جائحة الكورونا (كوفيد 19) مما نتج عنها عدم الاحتكاك بالأساتذة والباحثين إلا من خلال الهاتف أو مواقع التواصل، وكذا غلق كل المكاتب مما صعب عليّ السفر والوصول إلى مزيد من المصادر والمراجع؛
- التغيير المستمر في الفصول وعناوينها، مما تطلب البحث في جزئيات دقيقة جدا كانت بعيدة عن الموضوع رُغم أخذها مساحة كبيرة من الوقت، إلى غاية متابعة الإشراف من طرف الأستاذة عايدة حباطي، أين اتضحت رؤية العمل بطريقة انتهت عليها الرسالة بهذه الصورة.

لا يفوتني مرة أخرى أن أجدد شكري للدكتورة عايدة حباطي على قبولها متابعة هذا العمل والإشراف عليه، فلها مني كل عبارات التقدير والاحترام على حرصها وتفانيها على إتمام هذه الدراسة الشاقة. كما أجدد شكري للأستاذ الدكتور كريم ولد النبية الذي لم يبخل عليّ بأي مساعدة استطاع تقديمها وخاصة دخول الأرشيف بمدينة وهران، والشكر موصول تبعا لذلك لأعضاء لجنة المناقشة -الكوكبة العلمية- كل باسمه وصفته على قبولهم قراءة هذه الأطروحة التي هي من اجتهاد الباحث المبتدأ الذي لا يزال في طريق التكوين، ولا يزال يتدرج في سُلَّمِ العلم ويَتطلَّعُ للمعرفة.

والله المستعان وعليه التكلان

الفصل الأول

ظهوروتطورالإدارة الأهلية في الجزائرقبل 1919

أولا :المصالح الإدارية التي سبقت تأسيس المديرية؛

1- إنشاء أول مكتب عربي عام 1833؛

2- تأسيس مديرية الشؤون العربية1837؛

3- دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستيطاني بالجزائر 1830-1871.

ثانيا: نظام المكاتب العربية في الجزائر 1844- 1870؛

1- تعريف وأهداف المكاتب العربية؛

2- تصنيف ومهام المكاتب العربية؛

3- تنظيم المكاتب العربية؛

4- العنصر الأهلي المسلم في المكاتب العربية.

ثالثا: دورالمكاتب العربية في إدارة الشؤون الأهلية؛

1- المكاتب العربية والمشروع الاستعماري 1844 – 1870؛

2- انتهاء مشروع المكاتب العربية.

أولا: المصالح الإدارية التي سبقت تأسيس المديرية:

بعد الحملة العسكرية مباشرة، تم طرح مشكل التنظيم الإداري باعتباره الرابط الأساسي للهدف الأسمى للاستعمار، وهو توسيع الاحتلال واستمراره بالجزائر، وبالطبع لن يحدث هذا إذا لم تكن هناك هياكل إدارية تساعد على تحقيقه، وتقوم أيضا بمهامها بالتنسيق مع جهود النشاط العسكري للجيش الإفريقي في حملاته التوسعية، لأنّ السلطة كانت بيد العسكريين[1] الذين ركزوا على التوسع، وفي نفس الوقت التفكير في الكيفية المناسبة للسيطرة على الجزائريين وضمان خضوعهم[2].

تولّى شؤون الأهالي مع بداية الاحتلال القائد العام للجيش الإفريقي،الذي فضل ضرورة ايجاد واسطة تساعده على إبرام اتصالات وعلاقات مع القبائل المجاورة، ولم يكن أمامه سوى العودة إلى النظام الإداري العثماني، وتَبَنّي منصب أغا العرب[3] كواسطة عليا بين

---

[1] *-Roger Germain,* ***La politique indigène du Bugeaud,****PreMarcel Emerit, Edition Larose, Paris, 1955, P. 192.*

[2] *-Albert Ringel,* ***Les Bureaux Arabes de Bugeaud et les cercles militaires de galliéni****, Emile Larose, Paris, 1903, P. 15.*

[3]- يعرف أحيانا بآغا الدائرة أو باشا آغا أو خوجة الخيل وهو قائد الحامية العسكرية التركية المستقرة بمركز البايلك، يتلقى أوامره مباشرة من الداي ويقوم بعزل أو تعيين البايات الجدد عندما تصدر له الأوامر بذلك ويخضع لأوامره فرسان المخزن وهذا ما جعله متصرفا في الأرياف وفي مراقبة البايات في تعاملهم مع السلطة المركزية. ينظر: السليماني أحمد، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص-ص. 39-40.

بالنسبة لمنصب آغا العرب هو موظف هام في نظر الأهالي أنفسهم، وفي اقتراح فارون جواني (Pharaon Joanny) (1803-1846) : "فمن اللائق عدم تحطيم هذه القوة المعنوية عند العرب، مع إجراء بعض التعديلات عليها، ويجب المحافظة على شبح السلطة والعمل على توسيعها في نظر العرب، وتقليصها تجاه السلطة الفرنسية"، فوظائف الخليفة والآغا أو القايد الموروثة عن عهد الإيالة تؤطرها السلطة الكولونيالية، مع إفراغها من بعهدا الاجتماعي والقبلي، وشحنها بالبعد السياسي والتسلطي والقهري، بجعلها أداة دفاع وتأديب لحركية القبائل الجزائرية المناهضة والرافضة، وربط وجودها بوجود سلطة وكيان الكولون[3]. ينظر:

Pharaon Joanny, ***De la Législation française, musulmane et juive à Alger****, Paris, Théophile barrois fils,libraire, 1835, 196 p. p111.*

الفرنسيين والجزائريين، وتحديدا مع القبائل المحيطة لمدينة الجزائر[1]، ومن بين الشخصيات التي لجأت إليها السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال لتوظيفها كعنصر محلي ذي نفوذ، هو حمدان خوجة[2] وبعدها تم تعيين شخصية جزائرية على رأس المنصب، شخصية حضارية حتى يكون التعامل معها ناجحا[3]، فقبلها حاول الفرنسيون توظيف الواسطة اليهودية[4] بينهم وبين القادة الجزائريين لكنها لم تجد نفعا، بل تسببت في مظالم وممارسات تعسفية[5].

---

[1] *-Roger Germain,Op.Cit, P. 192.*

[2] - **حمدان خوجة**: شخصية بارزة من حضر مدينة الجزائر ولد بالجزائر سنة 1773 وتوفي بإسطنبول في 1840. وهو مثقف باللغة العربية والتركية وكان يحسن كذلك اللغة الفرنسية، حيث زار إسطنبول وباريس في شبابه قبل منفاه. له كتاب بعنوان المرآة (1833)، وهو مترجم من الفرنسية إلى العربية، لأن النسخة الأصلية بالعربية مفقودة. (ترجمه حسونة الدغيسي الطربلسي وحققه المستشرق الفرنسي جورج إيفر). كريم ولد النبية، **تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954، من خلال الوثائق الأرشيفية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 2019، ص.75.

[3]- شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة (الغزووبدايات الإستعمار1827-1871)**، تر: جمال فاطمي وآخرون، ط. 1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص. 562.

[4]- عاش اليهود حياة عادية وأصبحوا يشكلون إحدى فئاتها الاجتماعية، يعيشون على خيرات الجزائر وسيطروا على أهم النشاطات الاقتصادية، التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية والصناعات، فأصبحوا أصحاب ثروة مكنتهم من الحصول على مكانة ونفوذ سياسي في أواخر العهد العثماني خاصة بعد منحهم احتكار التجارة الخارجية والإشراف على الصفقات الخارجية للدايات وبهذا أصبح بعضهم من المقربين للسلطة التركية، يجوبون قصر الداي فكثرت دسائسهم ومؤامراتهم التجسسية ضد الأهالي والموظفين من الكراغلة لصالح الحكام وتسببوا في قضية الديون على رأسهم بكري وبوشناق والتي انتهت بالجزائر إلى الاحتلال. فاليهود لم يكونوا حريصين على الإيالة مثل باقي السكان، فإلى جانب تواطئهم في قضية الديون كانوا عناصر في الحملة كمترجمين ونزل البعض منهم للترحيب بالجنود الفرنسيين ووضع كبارهم أنفسهم تحت خدمة الفرنسيين مثل بن دوران الذي كان يشغل منصب مترجم رسمي للداي حسين بعد أن أصبح في خدمتهم. وزادت غطرستهم وانتقامهم من الجزائريين حين شاركوا في عملية النهب والسلب التي تعرضت لها المدينة، بحيث كانوا بمثابة المرشد للجنود في الإستيلاء على الثروات، بل مارسوا الضغط على السكان واثارة الإشاعات لبيع أملاكهم لهم بأبخس الأثمان. أبدوا استعدادا لتولي الوساطة بين الفرنسيين والأهالي لإثبات أنفسهم سياسيا والمحافظة على مصالحهم مع السلطة الجديدة، وكان لهم ذلك بحيث أصبحوا جزء من الإدارة الفرنسية كأعضاء في لجنة البلدية لمدينة الجزائر، تعاظم نفوذهم جعل المقاومة السياسية بقيادة حمدان خوجة وأحمد بوضربة تندد وتطالب بضرورة وقف تدخل اليهود في شؤون المسلمين. ينظر: كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، بيت الحكمة، الجزائر، 2008، ص- ص. 169-175.

[5] *-Peyronnet (R),**Livre d'Or des officiers des affaires indigènes (1830-1930)**, T1, T2, Imprimerie Algérienne, Alger, 1930, P. 17.*

1- إنشاء أول مكتب عربي عام 1833.

تذكر المصادر التاريخية أن إنشاء أول ديوان متخصص في الشؤون العربية، كان في عهد لامورسيار(Lamoricière) في فترة حكم الجنرال أفيزار(Avizard) في الجزائر من 04 مارس إلى 20 أفريل 1833م، وكان التأسيس لهذا الديوان العربي قد تم من خلال توجيهات الجنرال تريزال (Trézel) قائد الأركان، ويُعَرَّفُ هذا الديوان على أنه مصلحة عسكرية وإدارية وجهاز استخبارات للعمليات الحربية، ومما قاله لامورسيار(Lamoricière) عن هذا الجهاز: "أن السلطات العسكرية الفرنسية أرادت أن تقوم بنوع من الإحصاء لكل ما هو تحت سيطرتها في المناطق الخاضعة لها في الجزائر، وللقيام بهذه المهمة، كان على الإدارة الفرنسية أن تتعرف على نظام الملكية في الجزائر قبل مجيء الفرنسيين من خلال التقرب من الأهالي[1] التي تخضع للسيطرة الفرنسية وقبلت بالتعاون معها"[2]. وقد وضع تريزال (Trézel) تحت تصرف لامورسيار(La Moricière) أربعة مترجمين وعناصر أخرى من الأهالي المتعاونين مع الإدارة

[1]- **تعريف الأهالي**: لقد اخذت كلمة أنديجان معنى جديد أثناء الفترة الاستعمارية، ففي اللغة الفرنسية هي دلالة إضافية لمفهوم التحقير، فالأهلي: نعني به ذلك الفرد الغير متحضر والغير مواطن، الذي كان ينظر إليه على انه ذلك الآخر، هذه الدلالة التحقيرية والدونية كانت من الأدوات القمعية أثناء تنفيذ القوى الكولونيالية مشاريعها، وتستعمل هذه الكلمة إما إسما أو صفة في ميدان العلوم الاجتماعية والتاريخية. وقد زكت هذا المنحنى آنذاك في الغرب دراسات ونظريات علماء الاجتماع والإثنولوجية والانتروبولوجية، وأصبحت كلمة "انديجان" صفة تستعمل للدلالة على المستوى الاجتماعي والثقافي البدائي، وحتى الديني للسكان المحليين "الأهالي".وبالتالي كان لهذه التسمية دلالة أنتروبولوجية اكثر منها سوسيولوجية، وأصبح كل الأهالي (السكان الأصليين) في نظر الأوروبيين عبارة عن "أنديجان" لانهم يعيشون حالة الوحشية والبدائية، ويحتاجون لمن يدخلهم وينقلهم من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية. وقد تغنت الدول الاستعمارية بهذا الطرح، لتمرير فكرتها التمدينية ولتبرير فعلها الاستعماري. وإنتاج صورة سلبية عن الآخر الجزائري، تعتمد على الخطاب العنصري، وقد نتج عن ذلك نشر صور مرعبة عن السكان الجزائريين، مضمونها ان الأهالي جنس بدائي بربري متوحش، بل وأنه كائن غريب. ينظر: سباعي سيدي عبد القادر،«الجزائريون في الفترة الاستعمارية من أهالي إلى "أنديجان»، **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، العدد الثاني، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي 2015، ص-ص، 257-268.

[2] -*Albert Rungel, **Les bureaux arabes**, Op.Cit,, P-P. 18-19.*

الفرنسية، لتنظيم مكتب الديوان العربي. وباستدعاء لامورسيار إلى مهام أخرى عُيّن بدله الجنرال فورول (Voirol) على رأس إدارة مكتب الديوان العربي.

ويطلق أيضا على هذا المكتب مصلحة الشؤون العربية، التي اعتمدت على مترجمين مختصين في الشؤون العربية للاتصال برؤساء القبائل في جميع أنحاء البلاد، وطمأنتهم بأن الإدارة الفرنسية لا تنوي أن تلحق الضرر بهم إذا ما تعاونوا معها وساعدوها ضد المقاومة الشعبية[1].

تولى رئاسة المكتب الضابط لامورسيار(La Moricière) الذي كان يجيد اللغة العربية ومُطلعا على العادات والتقاليد، دارسا لشعائر المسلمين الدينيّة، فاستغل ذلك لجعل هذا المكتب جهازا للدعاية والإعلام، غير أنه لم يدم طويلا في منصبه واستُبعدَ بحجة الضرورة العسكرية [2].

في سبتمبر 1834م قام المارشال دروي(Drouet) بإلغاء المكتب العربي، وكان هذا الأخير تحت السلطة المباشرة للحاكم العام[3]، ومن مهامه ربط العلاقات مع القبائل والأعراش،

[1]سلاماني عبد القادر: «دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر» ، **مجلة البدر**، العدد 03، كلية الآداب واللغات، جامعة بشار، مارس 2011، ص 70.

[2]عبد القادر مرجاني: «المكاتب العربية ودورها في توطيد دعائم الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م»، **مجلة رفوف**، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة أحمد دراسة، أدرار، 2021، ص 374.

[3] - *Albert Rungel, Op.cit, P. 22.*

والعمل على بسط السيطرة الفرنسية، وتنفيذ قرارات الحاكم العام[1]. ويُذكر أن المكتب العربي قد تحول إلى أداة فَعَّالة في التقاط المعلومات وجمعها والدعاية للاستعمار[2].

نظرا لرغبة السلطات الفرنسية في توسيع سيطرتها على القبائل والأعراش، قامت بإلغاء مهمة أغا العرب، وأنشأت بدله جهازا لإدارة شؤون الأهالي، أطلق عليه اسم ديوان شؤون العرب، من مهام هذا الديوان، المساهمة في ربط العلاقات بين الإدارة الفرنسية والقبائل في الداخل، بعبارة أخرى جعل القبائل والأعراش يقبلون بالوجود الفرنسي على أراضيهم[3]. كما ساهمت إدارة الشؤون العربية في تسهيل عملية الاتصال بشيوخ القبائل والتفاوض معهم وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا[4].

يعتبر المكتب العربي استمرارية للتجارب والمحاولات في الإدارة الأهلية، فبعد تجربة منصب أغا العرب[5] الذي لم ينجح في عملية الإخضاع وعدم إتيانه بنتيجة حسنة، بدأ

---

[1]- في إطار تشكيل الحكومة العامة (G.G.A) واستحداث منصب الحاكم الهام بالجزائر، أدرجت اللجنة الإفريقية هذه المسألة بتاريخ: 17 فيفري 1834م، أين بدات معالم الإدارة الإستعمارية تتجسد، فخلصت اللجنة في النهاية إلى الجمع بين السلطة العسكرية والسلطة والمدنية وعدم الفصل بينهما، على ان تسند هذه المهمة إلى شخصية برتبة حاكم عام وليس قائد عام. فهذا الحاكم العام هو من يضمن تسيير الجزائر وقيادتها، فالقيادة بحسب الحكومة العامة ومحاضر اللجنة هي الركيزة الأساسية لعملية التوسع والاستغلال. فكانت البداية بتأسيس لجنة حكومية في 06 جويلية، أعتبرت النواة الأولى للحكومة العامة ولاستحداث المؤسسات الإدارية التي ستعمل على التحكم في شؤون الجزائريين. ينظر: الطيب مختاري، الحكومة العامة وسياسة الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر 1830م-1900م، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 07، العدد 01، جامعة مستغانم الجزائر، 2023، ص 382.

[2] *-Charles Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Tom I, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1971, Presses universitaires de France 1979, P. 333.*

[3] *-Albert Rungel,Op.cit, P. 23.*

[4]- عبد الهادي حسين، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر، الرهانات والأخطار 1955-1962، **مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**،تحت إشراف، أد كريم ولد النبية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013-2014، ص.45.

[5]- **أغا العرب**: تم تعيين أغا العرب حمدان بن عبد الرحمان أمين السكة، الذي كان من طبقة التجار ومن مؤهلاته أنه يجيد القليل من الفرنسية والقبائل الريفية لكونه حضريا فهو لا يعرف شيئا عن طبائع سكان الريف، فلم يستطع فرض سلطته عليهم،مما تسبب في عجزه تماما عن إدارة المنصب، كما أن سمعته كانت سيئة عند السكان الذين يحتقرونه لذا فشل في المهمة. وعندما اعتلى كلوزيل (Clauzil) الحكم ألغى المنصب بقرار 1846/01/07صادق سلام، بحجة أنه غير مناسب لطابع النظام العسكري المتبنى في الجزائر، ونقلت صلاحياته إلى قائد سرية الجندرمة (الدرك

المنظرون الفرنسيون والعسكريون منهم يفكرون في سبيل آخر بدأ مع قرار روفيقو[1] في إنشاء ديوان عربي[2]، ومع مجيء أفيزار(Avisard) وباقتراح من قائد الأركان تريزل (Trézel) أنشأ مكتب خاص للشؤون العربية ذو طابع عسكري إداري مكلف بجمع المعلومات وتنظيمها لأجل العمليات العسكرية، وكذا متابعة المراسلات والعلاقات مع القبائل بأمان بترجمة الوثائق الواردة من عندهم أو متعلقة بهم[3]. عُين على رأس المكتب رئيسا يساعده ضابطان وثلاثة مترجمين، وكان المكتب يقدم يوميا عرضا عن الأوضاع على الجنرال مرفقا بوثائق مترجمة بالفرنسية[4].

لقد تولى رئاسة المكتب الضابط لامورسيار(La Moricière)[5] بشهادة من رشحه يوم 10 أفريل مدافعا عنه بالوزارة فكتب يقول: "...من أجل متابعة العلاقات بصدق وأمان مع القبائل يجب اختيار الضابط لامورسيار، فبواسطة اجتهاده وصبره تمكن من اتقان العربية،

الفرنسي)، والذي كان يجهل لغة الجزائريين وعاداتهم ومعتقداتهم، ولم يستمر في المنصب واضطر للعودة إلى فرنسا بعد ثلاثة أشهر من تعيينه لتعسفه على الأهالي وبسبب قوة المقاومة بمتيجة.

بعد تولي بيرتزن (Berthezéne) الحكم وصل إلى قناعة أنه لن يتمكن من التأثير على القبائل وإقناعهم بفرنسا إلا بواسطة جزائري يحظى بمكانة عندهم وله صيت ديني، ووقع الاختيار على شخصية دينية من عائلة مرابطة هو الحاج محي الدين بن مبارك القليعي، ينظر:

*Yacono Xavier,**Les Bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans I'Ouest du Tell Algérois**, Edition Larose , Paris, 1953, P. 10.*

[1]- **الدوق دو روفيغو(De Rovigo)**: هو الجنرال سفاري دوق دو روفيغو تولى أمور الجزائر ما بين 31 ديسمبر 1831 ومارس 1833، وقد تولى مهمته خلفا لبيرتزين، وقبل أن يصبح قائدا عاما كان وزيرا سابقا للشرطة، تميزت شخصيته بالقسوة والظلم، وعرفت الجزائر في عهده مرحلة تميزت بسفك دماء الأبرياء والقتل الجماعي، وقد ارتبط اسمه كسفاح بمذبحة العوفية الرهيبة التي أبادها عن آخرها في 5 أفريل 1832... أصيب بالجنون بعد أن عان من مرض سرطان اللسان وقد مات بعد شهرين من عزله في شهر جوان 1833.

أو موقع تاريخ العالم:

*http//**www.histoiredumonde.**net/article.php3 id_article 241.*

[2]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص. 563.

[3] *-Albert Ringel,Op.Cit, P.18.*

[4]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 564.

[5] *-V-A Dieuzaide. **Histoire de l'Agérie de 1830-1878,T1**, Imprimerie de l'association ouvrière, Oran, 1880, P. 318.*

يتولى مراقبة وتصحيح عمل المترجمين، يمكن أن يضع تقارير يومية عن وضعية البلاد..."[1]. نجحت هذه الهيئة بفضل ذكاء وخبرة هذا الرجل، حيث جعل من المكتب جهازا للدعاية والإعلام والدليل عندما أشار الوزير أنه لم يجد صعوبة لتأكيده في المنصب، باعتباره لم يكن مرشحا ومطلوبا من القادة العسكريين فقط، وإنما حتى من السلطات المدنية، الأمر الذي أعطاه دفعا قويا للاجتهاد في منصبه، وتزويد السلطات بمعلومات يومية والاتصال بالقبائل. والاهتمام الكبير من الحكومة بأن يحظى بمقر لمكتبه العربي بنفس إقامة القائد العام[2]، يضم أربعة مترجمين وسكرتير وموظفين من الأهالي، ورصيد مالي سنوي يقدر بـ 60000 فرنك[3]. غير أن مدته على رأس المكتب لم تدم طويلا، لأنه استبعد من منصبه بحجة الضرورة العسكرية، وفرض وجوده كعسكري في ميدان المعركة ببجاية بدلا من إداري ودبلوماسي[4].

أول من تولى منصب الحاكم العام هو الدوق دارلون (d'Erlon Drouet)[5] في نهاية جويلية 1834م الذي قام بترتيبات إدارية جديدة في ظل ظروف المقاومة التي كانت قوية بالوسط والغرب والشرق منها إعادة منصب أغا العرب[6] من جديد وأسنده في 10 نوفمبر

---

[1] -R, Peyronnet,Op.Cit, P. 28.

[2]. فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري (1844-1870). تيارت، سعيدة، جيرفيل، البيض. نماذجا، بن نعيمة عبد المجيد، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة سيدي بلعباس، قسم التاريخ وعلم الأثار، 2013-2014، ص. 51.

[3] -Ibid,P-P. 20 -21.

[4]- فاطمة حباش، المكاتب العربية، االمرجع السابق، ص. 52.

[5]- ولد بمدينة Remis، انظم إلى الجيش كجندي في 1782، عمل في جيوش الشمال كوزيل وغيرها إلى أن ترقى إلى رتبة جنرال في 1799، شارك في حملات الإمبراطورية وحتى في معركة واترلو، في 1830 وبعد ثورة باريس عاد إلى العمل العسكري بعد الحكم بالإعدام على عهد لويس 18، أين عين على رأس الفيلق 11 لنانت، استفاد من ترقية عسكرية في أفريل 1843 برتبة ماريشال، ليتوفى في السنة الموالية في: 1844/01/25، ينظر:فاطمة حباش، المكاتب العربية، الرسالة نفسها، ص، 53.

[6]- تم تعيين أغا العرب الحاج محي الدين بن مبارك القليعي، منصب أغا العرب منذ 1831/06/24، وخولت له مهمة المحافظة على الأمن في أوطان متيجة والتوسط بين أهلها وبين الفرنسيين في قضاء الحاجات، وتسخير كل الجهود للتأثير على القبائل الرافضة للسلطة وإقناعها حتى تعلن الولاء لفرنسا6. وركز على نقطة الدعاية والإستخبارات على حساب

1834م إلى المقدم ماري مونج (Marey-Monge) الذي كان قائدا لفرقة الصبايحية (Les Spahis)[1]. كلف بصلاحيات الشرطة عبر مدينة الجزائر، يشغل تحت امرته ضابطان ونائبا ومترجمين، كان ضابط كفء جاب الجزائر وضواحيها بمتيجة لتحقيق الأمن، إلا أنه لم يتمكن من مد الحاكم العام بالمعلومات السياسية المهمة للقضاء على المقاومة الوطنية بل أنَّ تعيينه على رأس المنصب زاد قوة العصيان أكثر[2].

يمكن أن نلاحظ أنه منذ تواجد الفرنسيين بالجزائر سنة 1830م، ومن خلال مساعيهم في إيجاد المؤسسات الإدارية لتحقيق الاحتلال فعليا لم تكن قوية، والدليل لم نلمس أي تثبيت لأي منهج إداري معين، بل لمسنا التغيير المستمر. لكن النقطة الثابتة في هذه المرحلة خاصة (1830-1834م) هي القناعة بأهمية منصب أغا العرب[3] كهمزة وصل مع الأهالي على عكس ديوان أو مكتب العرب لقيادة وتولي المهمة، أي فضلوا في الإدارة مؤهلات الأفراد الشخصية على منصب أغا العرب وليس على إحداث جهاز متكامل يضم عناصر تتقاسم المهام المختلفة، ويفسر القبول بمنصب أغا العرب أن الاحتلال لازال موجودا فقط

التسيير، مما يدل على أن الهدف من التنظيم الإداري هو تسهيل عملية التوسع والإحتلال إلى جانب نشاط الجيش. تجدر الإشارة هنا أن القليعي قبل أن يكون طرفا في الإدارة الفرنسية بعد عقده إتفاقا مع بيرتزن (Berthezéne) إحتوى شروطا يلتزم بها الطرفان، منها أن يكون الشيخ حاكم متيجة ولا يخرج الفرنسيين من المدينة ولا يتدخلون في شؤون الأوطان المجاورة. أعطيت للأغا بن مبارك حرية التصرف، فله صلاحيات اختيار وتعيين القياد والشيوخ، وتحت إمرته قوة عسكرية مكونة من 40 عنصر ترافقه في مهامه بالقبائل، يستقبل ويحول الشكاوي، يفرض الغرامات ويصدر أحكاما على المجرمين وفق الشريعة الإسلامية، خصص له راتب 8000 بوجو. ينظر: YaconoXavier, Op.cit., P. 10.

[1] -*Jacqueline Bayle,**Quand l'Algérie devenait Francaise**, Arheme Fayard, Peyronnet, Paris, 1981, P. 40. /-Roger Germain,Op.Cit, P. 196. / - Le Genard de Wollf, **Les Bureaux arabes devant le Jury,** Compte rendu in Extenso, Des debat du process**,** Agissant au nom des BA contre l'Akhbar, L'Algérie Francaise, Moniteur de l'Algérie. Imprimerie de l'association ouveriére,Silland et Cie, Alger, 1871, P. 34.*

[2]- فاطمة حباش،المرجع السابق، ص 53.

[3]-يعرف أيضا بآغا الدائرة أو باشا آغا أو خوجة الخيل، وهو قائد الحملة العسكرية التركية المستقرة بمركز البايلك، يتلقى أوامره مباشرة من الداي، ويقوم بعزل أو تعيين البايات الجدد عندما تصدر له الأوامر بذلك، ويخضع لأوامره فرسان المخزن، وهذا ما جعله متصرفا في الأرياف وفي مراقبة البايات في تعاملهم مع السلطة المركزية، ينظر: المكاتب العربية، فاطمة حباش، الرسالة نفسها، ص. 47.

بالمناطق الساحلية، وهران، عنابة، الجزائر وضواحيها، وبالتالي فتعاملها كان مقتصرا على متيجة التي كانت تسير في العهد العثماني بواسطة أغا تابع لدار السلطان، أما المناطق الأخرى شرقا وغربا فلم يستقر بها الاحتلال مقارنة بالوسط بسبب قوة المقاومة.

2- تأسيس مديرية الشؤون العربية 1837م:

إن ضرورة التوسع الاستعماري داخليا والابتعاد شيئا فشيئا عن منطقة الوسط المحيطة بمدينة الجزائر أكد أمام المسؤولين الفرنسيين عدم نجاعة تبني إدارة باعتماد منصب الأغا، فالاحتلال بدأ يمتد شرقا وغربا، مما استوجب نظاما إداريا يتماشى وطبيعة قبائل المنطقة، أي نظاما إداريا أكثر شمولية في شكل مؤسسة إدارية[1]، وهو ما اقتنع به ديبورمون (De Bourmont) عندما اعتلى منصب الحاكم العام سنة 1837م مؤكدا على مبدأ مركزية تسيير شؤون الأهالي[2] تحت إشرافه مباشرة، لهذا أسس مديرية الشؤون العربية[3] في 22 أفريل 1837م بقرار أوكلها إلى الضابط بليسي رينود (Pellissier Reynaud)[4] الذي تولى سابقا إدارة المكتب العربي 1834م[5]، والأكيد إعادة تعيينه راجع لقدراته ومعرفته للغة العربية وسلوكيات السكان[6].

ونُظمت هذه المديرية بقرار من الحاكم العام المؤرخ في 16 أوت 1841م، وتم الفصل بين قيادات الوحدات غير النظامية للأنديجان، ومديرية الشؤون العربية، وأضاف هذا

---

[1]-فاطمة حباش، الرسالة نفسها، ص، 54.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 61.

[3]- وقد سعى الماريشال فالي إلى تفعيل دورها بأمر مؤرخ في 05 مارس 1839، لكنه اصطدم بمعارضة أنصار الإدارة المباشرة للأهالي، ينظر: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص- ص، 10-11.

[4] *-Reynaud Pellissier,* ***Annales Algériennes, V1****,Op.Cit, P-P. 293 -294. / - Le Genard de Wollf. Op.Cit. P. 34.*

[5] *-Henri Vast.****L'Algérie et les colonies Francaises****, Garnier Fréres, Paris, Sans dat, P. 6.*

[6]-فاطمة حباش، المكاتب العربية ، المرجع السابق،ص54

القرار في المادة 02: " أن مديرية الشؤون العربية ستكون له وحدة بإسمنا (باسم الحاكم العام)، السلطة على القياد والشيوخ والقضاة والمفتين، وعلى كل سلطة من "الأنديجان"..."[1].

كما أن هناك تعليمات جديدة أعطيت على وجه التحديد عن طريق مرسوم إمبراطوري في 08 أوت 1854، تأمر بإنشاء مكاتب عربية للعمالات بالإقليم المدني، كانت تشكل في السابق إدارة داخل إدارة، وأصبح المكتب العربي حكومة داخل الحكومة، بل أنه الحكومة نفسها. مدعما كل الروابط التي تربط السلطات العسكرية بالمناطق الموضوعة تحت تشكيلات قانونية استثنائية[2].

وبالتالي فإن هذه المكاتب العربية تمثل السلطة العليا في دائرة اختصاصها، كما ان غالبية الضباط الذين مَرُّوا بهذه المكاتب، تمرسوا في المعرفة العميقة لتركيبة وبنية الريف الجزائري وتنظيمه القبلي، ولذا نجد الكثير من الضباط الفرنسيين الذين كتبوا عن الجزائر قد تخرجوا من مدرسة المكاتب العربية بحكم احتكاكهم ومعرفتهم للمجتمع الجزائري.

أما النموذج القديم من التنظيم المحلي وهو نظام القيادات caïdat الموروث عن الأتراك، فمن الواضح أن الجهاز الإداري الفرنسي كان بجانب هذا الهيكل القديم الذي يعود تاريخه إلى العهد العثماني، وفي الواقع أن الإبقاء على نظام القيادات caïdat لا يتناغم مع العمل الإدماجي الفرنسي الذي حُدد كهدف منذ 1884م، بتطبيق قانون البلدية الفرنسية بالجزائر[3].

---

[1] - *Bequet* , ***L'Algérie en 1848, tableau géographique et statistique***. *op.cit, p 255* .

[2]- *Viguier Paul,* ***Au Nom des Colons Algériens,*** *Simple note sur les mesures urgentes à prendre pour répondre aux voeux de l'Algérie , 2e édition, impr. de Brière (Paris), 1870, p 4.*

[3] - سباعي سيدي عبد القادر، مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870م -1940م "الجزائر أنموذجا" ، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**، إشراف، مبخوت بودواية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2015-2016، ص، 186.

تولت مكتب مديرية الشؤون الأهلية سنة 1837م عملية تسهيل الاتصال بالقبائل ومعرفتهم أكثر من أجل السيطرة عليهم وإخضاعهم للسلطة الفرنسية، وفي المقابل تعمل على احترام عادات وتقاليد الأهالي وحماية مصالحهم وتطبيق العدالة ونشر السلم، واستمر بليسي[1](Pellissier) في المهمة حتى 1839 لكنه استقال بسبب خلاف مع فالي (Valeé)[2] وأصبح مصير الأهالي إداريا في يد الحاكم العام الذي ألغى مكتب الشؤون العربية[3]، وربطه مباشرة بقيادة الأركان العامة للجيش[4]، مما أعطى الأولوية للغزو العسكري، ومتابعة العمليات الحربية على حساب إدارة الجزائريين والاهتمام بشؤونهم[5]، وهذه الأسبقية أمر طبيعي نتيجة الظروف التي عرفتها الجزائر وتحديدا سنة 1839 التي وصلت فيها المقاومة إلى أَوجِّ قوتها بفضل الأمير عبد القادر، حيث امتدت لتشمل الغرب والوسط. واستطاع أن يفرض انتصاره سياسيا ودبلوماسيا بإبرام معاهدة التافنة 30 ماي 1837 التي كانت بنودها في صالحه، مما دفع فالي (Valeé) للسعي إلى إلغاء السلم وتجديد الحرب، وبالتالي أصبحت الأمور الإدارية في المقام الثاني في سبيل القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر حتى سنة 1841[6]، أين أصبح الجنرال بيجو (Bugeaud) حاكما عاما، وأدرك أن العمل العسكري وحده لا يحقق الاحتلال، بل وجب وجود نظام إداري يضمن بقاء الجزائريين تحت سلطته ولا يفكرون في العصيان،

---

[1]- **بيليسي دوراينو**: ولد جون جاك بيليسي دوق دوملاكوف يوم 6 نوفمبر 1794 بمدينة روان الفرنسية، خريج مدرسة سان سير العسكرية بتاريخ 18 مارس 1815. شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830، تولى القيادة في مستغانم لمدة 3 سنوات ثم قيادة الجيش بوهران. شارك في معركة إيسلي، اقترف مذبحة في حق قبيلة أولاد رياح أين أباد خنقا أكثر من ألف شخص في (غار الفراشيش بالظهرة) يوم 19 جوان 1845، ترقى على إثرها إلى رتبة جنرال وعين حاكما بالنيابة ما بين 23 أفريل إلى 10 ديسمبر 1851. وفي 24 نوفمبر 1860 عين حاكما عاما . مات يوم الأحد 22 ماي 1864 بالجزائر. ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1**، ص-ص. 228-229.

[2] *-Jacqueline Bayle,Op.Cit, P. 41.*

[3]-بعدما سعى إلى تفعيل دورها بأمر مؤرخ في 05 ماس 1839، لكنه اصطدم بمعارضة أنصار الإدارة المباشرة للأهالي، ينظر: عبد القادر مرجاني، **مجلة رفوف السابقة**، ص 376.

[4] *-R, Peyronnet,Op.Cit, P. 29.*

[5]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 61.

[6]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 565.

وهنا تجدد التفكير من جديد في إدارة السكان[1]، لذا أعيد تأسيس إدارة شؤون الأهالي في 16 أوت 1841م. وأصبح مديرها يمارس سلطته على القياد والشيوخ والحكام والقضاة في مجال الشرطة والإدارة على حد سواء[2]، كما يعمل على إقامة علاقات مع القبائل خاصة الرافضة للولاء وجمع المعلومات المختلفة لصالح الحاكم العام ومختلف رؤساء المصالح الأخرى[3]. مُنِحَ المنصب إلى الرائد أوجين دوماس (Eugène Dumas)[4] المتقن للغة العربية، العارف بالعادات والتقاليد للسكان الأصليين بحكم توليه سابقا منصب قنصل لدى الأمير عبد القادر بمعسكر في الفترة الممتدة من 1837 إلى 1839، ثم تولى مصلحة الشؤون العربية بمقاطعة وهران بعد قطع العلاقات مع الأمير، بحيث كانت المصلحة في فترته مكتبا مثاليا للمخابرات فزود بيجو (Bugeaud) بمعلومات مهمة أفادته في حربه ضد الأمير عبد القادر[5].

أدخل أوجان دوماس تعديلات على إدارة الشؤون الأهلية لتكون قاعدة المكاتب العربية فيما بعد، فساهم في الحفاظ على تنظيم الأمير وطبقه على القبائل التي أعلنت الولاء، كما ألغى الطابع المركزي للإدارة تماشيا مع ظروف الاحتلال المتقدم كثيرا على حساب

---

[1] -YaconoXavier,Op.Cit, P. 12.

[2] -G .G .A, **Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830-1854)**, *Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1856. P. 166.*

[3]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص. 566.

[4]- ولد في 1803 بـDelemenont بسويسرا تتلمذ في الطب لكن والده رأى وجوده في باريس غير مفيد وأجبره على الإلتحاق في الفرقة الثانية للقناصين، عين ضابط صف في 1827 والتحق بسان سير في 1829، وصل إلى الجزائر سنة 1835 تحت إشراف كلوزي، شارك في حملتي معسكر وتلمسان، بعد معاهدة ديميشال واختير من قبل بيجو ليكون ممثلا ديبلوماسيا لفرنسا لدى الأمير عبد القادر من 1837 و 1839. بعدها أستدعي من قبل لامورسيار إلى وهران لتولي شؤون الإدارة الأهلية بالمقاطعة على رأس مكتب المعلومات، تولى الإدارة المركزية لشؤون الأهالي سنة 1841، توفي في 1871 مخلفا عدة كتابات منها:

Le Sahara Algérien , La Grad Kabylie, Le Chevaux du Sahara, Mœurs et Coutumes de l'Algérie, La Vie arabe et la société musulmane :
***A.N.O.M,12X140./**R.Peyronnt, Op.Cit, P-P. 121-126.*

[5] -FerdinardHugonnet,***Souvenir d'un chef de bureau arabe***, *Michel Lévy-Frères libraires, Paris, 1858, P. 181.*

المقاومة المتراجعة. ومن هنا ترسخت لدى الفرنسيين بقيادة بيجو ضرورة وجود نظام ثابت يُعنَى بالجزائريين حتى يتحقق الاحتلال الاستيطاني[1].

خضعت الجزائر في المرحلة الأولى إلى سيطرة القادة العسكريين الذين انفردوا بالسلطة، وقد أثر ذلك فعلا على اضطراب الحكومة الفرنسية التي أصدرت مرسوما ملكيا في العقد الأول يفصل المسائل العسكرية على الشكل الآتي:

أ- **المسؤول الإداري والمالي المدني:** *(L'intendant civil)* وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية والموظفين والمسائل المالية الخاصة بالجزائر، كما أنه هو الوسيط بين الوزارات في فرنسا والقضايا التي تخصهم في الجزائر.

ب- **رئيس وحدات الاحتلال في الجزائر:** *(Le comandant en chef)* وهو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية ويتمتع بسلطات واسعة في مجال المحافظة على الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا، وما يدخل في اختصاصاته من قضايا الشرطة والقضايا التي لها طابع أمني.

ج- **مجلس الإدارة:** *(Le conseil d'administration)* يتكون هذا المجلس من رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا[2]، الذي يرأس المجلس ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي

---

[1] - يلخص لامورسير موقف العسكريين من الاستيطان، قائلا: "من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من الاستعانة بالمعمرين الأوروبيين، وذلك أننا لا نستطيع على أية حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي، فهؤلاء سيغتنمون أول فرصة ليثوروا ضدنا، فإخضاع العرب إن هو إلا مرحلة انتقالية ضرورية بين حرب الاحتلال والفتح الحقيقي، والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر، هو اسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة...".ينظر: فاطمة حباش، المرجع السابق، ص، 55.

ومن الأطراف الأخرى التي ساهمت مساهمة كبيرة في وضع الأسس والمفاهيم التي انطلق منها الاستيطان الأوروبي في الجزائر، نذكر على سبيل المثال: دور المدرسة السانسيمونية والكنيسة المسيحية والمؤسسة التعليمية، فضلا عن المؤسسات المالية والاقتصادية والاعلامية، التي انطلقت من فكرة مركزية مفادها بـ:" أن الأراضي غير الأوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة، فهي ملائمة للاستعمار". ينظر: صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، **مشروع بحث في اطار (PNR)، مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية**، جامعة قالمة، 08 ماي 1945، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ والآثار، (د.ت)، ص- ص.7-8.

[2]- في النصوص الفرنسية كان يقصد بها الجزائر في بداية الاحتلال.

المدني. وزيادة عن هاتين الشخصيتين يوجد في المجلس مسؤول البحرية الفرنسية والمسؤول العسكري للجيش، ومن الجانب المدني يوجد ممثل الجمارك والمسؤول عن أملاك الدولة. لكن الجيش رفض السماح للمدنيين أن يتدخلوا في الشؤون الجزائرية. تذكر الوثائق المنشورة في موضوع الحملة الفرنسية على الجزائر[1]، أن قائد الحملة دي بورمون (De Bourmont) قبل عزله أنشأ ثلاث لجان تسهر على تأسيس الخلايا الأولى للوجود الفرنسي في الجزائر وهي:

- **اللجنة المالية:** أعضائها ضباط فرنسيون لكنها تضم أيضا بعضا من أعيان مدينة الجزائر وأعضاء يهود. ومن الواضح أن مهام هذه اللجنة كانت تتمثل في تسيير الشؤون المدنية وتوفير الأمن للمستعمر الجديد، وبطبيعة الحال توفير التموين للجيش الفرنسي.
- **اللجنة البلدية:** هي التي تهمنا في هذا الموضوع، رئيسها فرنسي وأعضائها أيضا من كبار خامات يهود الجزائر، حلفاء الفرنسيين على جانب المجموعة المعروفة من الجزائريين الذين كتب عنهم المؤرخ أبو القاسم سعد الله في كتابه، حول بداية الاستعمار في الجزائر[2]. نذكر منهم: أحمد بوضربة، حمدان خوجة، إبراهيم ابن مصطفى، أمين السكة، ... وغيرهم.
- **اللجنة الدينية:** تتكون من تسعة أشخاص بعض أعضائها من اللجنة البلدية المذكورة سلفا ومنهم: أحمد بوضربة، مهمتها السهر على الأوقاف والشؤون المرافقة لها.

[1] - ناقل عائشة، مشروع نابليون الأول لاحتلال الجزائر، التخطيط والتنفيذ، 1802-1830، **رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر**، اشراف :كريم ولد النبية، جامعة سيدي بلعباس(2016)، الرسالة مطبوعة، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، مارس، 2019، ص. 200.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1**، القسم الأول، ط. 1، الجزائر، 1992، ص. 28.

3- دورالزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستيطاني بالجزائر1830-1871:

أدرك الفرنسيون وعلى رأسهم بيجو (Bugeaud) أنهم ليكسبوا الحرب ويتحقق لهم الاحتلال الشامل ويقضى على المقاومة الشعبية لابد من التقرب من القيادات الجزائرية وزعمائها[1]، وإقناعهم بالتعامل معهم بطريقة ترضي مكانتهم وتتماشى مع تقاليدهم.

استعمل بيجو عدة وسائل وسبل لكسب هذه القيادات لأنه كان على يقين أن تقريبها منفعة لهم أكثر من معارضتها التي تعد خطرا مستمرا لابد من إزالته[2]، ولأجل هذا تبنى في نظامه الإداري لسنة 1844 مبدأ ضرورة حكم العرب بالعرب[3]. والواقع أن هذا المبدأ لم يستعمله لتحسين وضعية الجزائر بقدر ما استعمله كوسيلة فتنة وشقاق بين الأهالي، أي تصبح هذه القيادات هي اليد الاستعمارية التي يقهر بها الجزائريون[4]. كما كان بيجو على قناعة أن الأهالي لن يخضعوا إلا للسلطة التقليدية التي تعودوا عليها والمتميزة بنفوذها إما الديني أو القبائلي أو العسكري[5].

هكذا سعى بيجو إلى توظيف هذه الزعامات التقليدية[6] التي قبلت التعامل معه مقابل امتيازات مادية ومعنوية قائلا: "إنَّ استعانتنا بهؤلاء الرؤساء أو العائلات الكبيرة تعد وسيلة ناجحة لتعيين مواقع الثوار، وبذلك نتمكن من حصارهم والقبض عليهم بكل سهولة، وكذلك هذه الوسيلة تدخل في إطار المحافظة على الأمن وازدهار التجارة، كما أعطيت لهؤلاء الأعوان مهمة مراقبة الأشخاص الّذين يمرون عبر المناطق المهمة، ومهمتهم مراقبة المتجولين الّذين

---

[1] - والمقصود بزعمائها الموظفون الفرنسيون والزعامات الأهلية، التي عملت على وضع معالم نظام الإدارة الأهلية مع القرار الوزاري: 01 فيفري 1844. الذي اقتضى بأن تكون المكاتب العربية بعناصرها، بمثابة الوسيط بين السلطات العليا والأهالي. ينظر: فاطمة حباش، المرجع السابق ، ص، 64.

[2]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص. 392.

[3] *-Roger Germaine,Op.cit, P. 208.*

[4]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص. 38.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع لسابق، ص. 117.

[6] *-Charles Richard, **Etude sur Insurrection du Sahara**, Typographie A,Alger, 1846,P-P. 177-180.*

يحرضون الأهالي بنشر أفكار مغرضة ضد وجودنا في البلاد"[1]. وتم توظيف هذه الزعامات[2] وفق السلم الإداري المعتمد لدى الأمير عبد القادر في دولته من ناحية الشكل بإبقاء الألقاب ومراتبها. لكن أوجدوا إلى جانب منصب الخليفة منصب الباش -آغا-[3]، وكلاهما كان له نفس الصلاحيات. أما مقياس التعيين ومنح برنوس القيادة لهذه الزعامات هو الولاء والاعتراف بالسيادة الفرنسية وحضارتها، بل كانت جُلُّ الزعامات[4] التي تعاملت مع السلطات الفرنسية يطلق عليها لقب الأرستقراطية العربية، والنبلاء ومحليا سُمو بالأجواد، وهي تسمية نلمسها أكثر في شرق البلاد، وأهل السيف والذواودة، والخيام الكبيرة[5]. وسنحاول التعرف على هذه المناصب ومهامها تدريجيا من أعلى رتبة إلى أدناها:

- **الخليفة (الباش -آغا):** يصدر قرار تعيين الخلفاء باسم الملك الفرنسي بعد اقتراح وتزكية من قائد المقاطعة. له أجر ثابت يحصل عليه من السلطات الاستعمارية يصل في الغالب سنويا إلى 120000 فرنك، سخرت له قوة عسكرية نظامية بأجرتها المدفوعة من فرنسا. أما مدة بقائه في المنصب فهي غير محدودة بتاريخ معين، لكن في حال ارتكابه خطأ، تُعلق مهامه من طرف قائد القسمة، ويحال مباشرة إلى الحاكم العام للتحقيق معه. كما يوفر الباش–آغا للسلطات الفرنسية البيانات الضرورية،

[1]-بوحوص شاهيناز:«دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر 1830-1871»، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2021، ص، 94.

[2]- ولتوظيف هذه الزعامات المحلية، حاول بيجو إعادة بعث وإحياء مديرية الشؤون العربية وإدخال الطابع اللامركزي في ذلك، وتمت المصادقة على هذا الإجراء بإصدار قرار 16 أوت 1848، كما حدد بيجو أن يكون المسؤول عن تولي هذه المديرية يتصف بالشروط التي وضعها وهي: أن يكون مطيعا، منفذا للأوامر، كاتم سره، بالإضافة إلى الخبرة الكافية حول معرفة أحوال الجزائريين، وكان الجنرال دوماس أكثر من توفرت فيه هذه الشروط. ينظر: بوحوص شاهيناز، المجلة نفسها، ص-ص، 94-110.

[3] *-L, De Baudicour.* ***Histoire de Colonisation de l'Algérie****,Sagnier et Bray, Paris, 1853, P. 527.*

[4] - من بين الزعامات المحلية المتعاونة مع الإدارة الاستعمارية المحلية: قبيلتي الدواوير والزمالة في الغرب الجزائري، عائلة سي العربي المخزنية، أولاد قاضي، أولاد صافي، ابن احمد، ابن مكي، وأولاد سيد الشيخ، قبيلة أولاد بومدين، أسرة بن قانة. ينظر: بوحوص شاهيناز،المرجع السابق، ص، 103.

[5]*- Doc 23 –Fac08* ***:les arabes est les bureaux arabes****. Paris. 1864.*

فهو لا يمارس أي دور مستقل، بل يتلقى الأوامر من القائد الفرنسي، ويتصرف وفق الأوامر العليا، كما لا يستطيع التصرف بمحض إرادته، كالمبادرة بأية غارة على القبائل الجزائرية إلا في وقت الانتفاضات والثورات[1]. ومن المهام والصلاحيات التي أوكل بها:

- استقبال ونقل مقترحات الأغا بخصوص تعيين القايد إلى السلطات الفرنسية؛
- تقديم اقتراحات لتعيين الأغوات، وهنا ليست له صلاحية إلغاء تعيين القايد أو الأغا بمنطقته ولكن له صلاحية تعليق مهامهما؛
- تقديم اقتراحات بخصوص تعيين القضاة من خلال تزكية يؤكد فيها على قدرات ومستوى المترشحين علميا إضافة إلى معلومات حول أخلاقهم وطبائعهم. له سلطة قضائية بفرض المراقبة، ويفرض الغرامات التي تصل أحيانا إلى 1000 فرنك فرنسي على الذين قاموا بإيواء مجرمين أو جواسيس أو أعداء أو من قام باتصالات وقام بعلاقات مع القبائل الثائرة أو شراء الأسلحة أو بارود بدون رخصة؛
- مراجعة الغرامات المالية التي تفرض من الأغا أو القايد، وله صلاحية مضاعفتها إذا رأى أنها لا تتناسب مع الخطأ؛
- جمع الغرامات ووضعها في الخزانة المركزية[2]؛
- الإشراف على تحصيل الضرائب من خلال إعطاء الأوامر للأغوات لتحصيلها في فتراتها[3]؛
- إبلاغ السلطات بالأملاك المنقولة وغير المنقولة التي تعرضت للإتلاف؛

[1] - بوحوص شاهيناز، المرجع السابق، ص، 95.

[2]- المكاتب العربية ،فاطمة حباش،المرجع السابق، ص- ص. 66-67.

[3] *-Eugène Dumas,* ***Exposé de I 'état actuel de la société arabe du Gouvernement et de la législation qui la régit,*** *Imprimerie du Gouvernement, 1844, P. 54.*

إضافة إلى هذه المهام أثناء السلم، فالخليفة له مهام أثناء الحرب من خلال تجنيد القبائل والمشاركة بقواته في العمليات العسكرية إلى جانب الجيش.

- **الأغا**: تنقسم الدائرة التي تكون تحت إمرة المكتب العربي وإلى جانبه الخليفة إلى مجموعة أغاليك، تضم قبائل يُعَين على رأسها الأغا، يحصل على تعيينه باسم الملك الفرنسي، ويصله عن طريق وزارة الحرب، ويكون هذا التعيين بعد اقتراح قائد القسمة، وبدوره مدته غير محدودة زمنيا، بل تعلق مهامه في حالة ارتكابه إجراما أو خطأ[1]، يحصل على أجر ثابت من فرنسا حسب الأصناف والدرجات (الأولى والثانية) مرتبة بقيمة 1800إلى 3000 فرنك. وأما مهامه وصلاحياته فهي تشبه صلاحيات الخليفة (الباش–آغا)، فقط في الإطار الجغرافي الذي هو تحت إمرته[2]، فهو جزء من مساحة الخليفة وأقل منه:

- مراقبة القياد ويقدم اقتراح توقيفهم إلى الخليفة الذي بدوره يعرض الأمر إلى الهيئات العليا؛
- يكلف بجمع القوات الأهلية من القبائل وترتيب القُوم بأمر من الخليفة؛
- الإشراف على تحصيل الضرائب من القبائل بوسائل تعسفية؛
- له مهام قضائية من خلال تنفيذ القرارات كقرار حبس المجرمين والتغريم، تصل إلى غاية 50 فرنك حتى حدود 60 فرنك[3]؛

[1]- المكاتب العربية، فاطمة حباش،المرجع السابق، ص، 68.

[2]- تعد قبائل المجموعة تحت قيادة الأغا، ويطلق عليها الأغاليك، والمجموعة المؤلفة من عدة أغاليك شكلت قطبا قياديا تحت قيادة الخليفة (الباش–آغا)، ومنها تشكلت الدوائر التي تشتمل على واحدة أو عدة أغاليك سابقة، وأحيانا تدعى "القيادات" الكبيرة، وهي تفريعات قيادية مستوحاة من "الخلفيات" التي أسسها الأمير عبد القادر. ينظر: شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، **ج1**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص، 248.

[3] -Ibid, P-P. 59-61.

- المراقبة والإشراف على القياد، حيث يقترح للخليفة الذي بدوره يطرحها على الإدارة الاستعمارية المحلية[1].

- **القايد**[2]: تنقسم كل أغوية إلى مجموعة قيادات تحت إمرة قياد، ويختارون من أعيان القبائل، وأصحاب النفوذ والتأثير، يكون أغلبهم قد عمل خلال الفترة العثمانية، أو خلال فترة الأمير عبد القادر. وتعد هذه الوظيفة متوارثة أبا عن جد (قايد ولد قايد)، كما يكون القايد قد تدرج في مهام ومسؤوليات خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي ضمن فرق الصبايحية أو القوم[3]. ويعين القياد من طرف القائد العسكري للقسمة بحضور قائد المقاطعة[4]، يُغَيرُونَ سنويا خاصة بعد إصدار مرسوم 01 جوان 1945، يتقاضون أجورهم من الضرائب والغرامات التي يتم جبايتها رفقة الشرطة أو المحلة العسكرية[5]، هذا ما يفتح للقايد مجال التعسف الضريبي لحسابه الخاص، من مهامه:

- المسؤولية المباشرة على تنفيذ القرارات وأوامر الفرنسيين التي تصلهم إما بواسطة زعماء الأهالي أو ضباط المكاتب العربية؛
- تحصيل الضرائب من القبائل سواء عينا أو نقدا ودفعها إلى السلطات؛
- تولي مهمة الشرطة بمراقبة الأسواق والقبائل؛

---

[1] - بوحوص شاهيناز،المرجع السابق، ص، 97.

[2]- الفرق بين "قايد" (بالياء) نظام القيادة قبل 1867 و"قائد" (بالهمزة على السطر) في نظام القيادة العسكرية وبدرجة خاصة في النظام البلدي بعد صدور قوانين:1887،1868،1866،يكمن الفرق الاصطلاحي في شكله اللغوي الأول بحرف (ق) والثاني بحرف (ڤ) أو على الأقل الهمزة على السطر. ويؤكد أن مصطلح قايد يتغير من منطقة إلى أخرى (المنطقة الغربية مع المنطقة الشرقية). في سنة 1919 تغير مصطلح قايد رسميا ليحل محله مساعد أهلي. لكن يعتبر هذا اصطلاح شكلي فقط. ينظر:كريم ولد النبية، تاريخ الإدارة الاستعمارية، المرجع السابق، ص- ص. 84-85.

[3] - شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص 249.

[4] *-Documents de Ministère de la Guerre, Algérie* ***"Organisation des indigènes",*** *Documents divers, 9éme année 12/1852, P. 390.*

[5]- فاطمة حباش، المكاتب العربية، المرجع السابق، ص، 68.

- القيام بعملية الجرد لكل أملاك القيادات من المواشي والأراضي وكل الثروات بهدف فرض الجباية والضرائب وتحديدها؛
- فرض غرامات مالية ومضاعفتها حتى 25 فرنك[1]؛
- جمع وتجنيد قوات من الأهالي ووضعها تحت إمرة الأغا أثناء الحرب إضافة إلى جمع المؤن؛
- تنفيذ أوامر السلطات العليا باستقبال دعوات التوقيف وإرسالها إلى القبائل.

- **الشيخ:** يطلق عليه اسم زعيم الدوار وتقع تحت إمرته الدواوير، ويعينه قائد المقاطعة بحضور القايد[2] ومهمته محدودة زمنيا مثل القايد، يحصل على أجره من التحصيل الضريبي (الزكاة والعشور). ومن صلاحياته:

- الإشراف على جمع الضرائب؛
- ممارسة المراقبة والشرطة بِدُوارِه؛
- جمع الغرامات وجمع المؤن للحرب؛
- كسب المال وتحصيله بمختلف الطرق؛
- ترأس الجماعة الخاصة بالقبيلة[3].

الملاحظة التي نلمسها من خلال معاينة صلاحيات الزعماء الأهليين أنها نفس المهام والاختلاف الوحيد بينهم هو الإطار الجغرافي الذي يتناقص تدريجيا من القسمة التي على رأسها الخليفة وصولا إلى الدوار أو القصر بالصحراء بإدارة الشيخ. أما وضعية هؤلاء الموظفين في نظر الأهالي فقد صنفوهم في خانة المخزنيين والتي تعودوا عليها منذ العهد العثماني.

---

[1]- فاطمة حباش، الرسالة نفسها، ص، 69.

[2]- بوحوص شاهيناز،المرجع السابق، ص، 102.

[3] *-Documents de Ministère de la Guerre, Algérie "**Organisation des indigènes**",Op.cit, P. 391.*

نجحت السياسة الفرنسية في هدم المجتمع الجزائري، لا سيما بعدما أوكلت مهام تسييره إلى عناصر مغمورة بالحسب والنسب، سليلة الأسر الأرستقراطية العربية التقليدية، والتي سارعت إلى عرض خدماتها على المستعمر. غير أن إدارة الاحتلال تمكنت من تنفيذ سياسة تحطيم نفوذ الزعامات المتعاونة، بعدما استغلتها كوسيلة ناجعة لتسيير شؤون الأهالي وإخضاعهم، بل وعلى تحقيق هدف المستعمر في مشروعه الاستيطاني التوسعي.

ثانيا: نظام المكاتب العربية في الجزائر 1844- 1870:

اعتمدت فرنسا الاستعمارية منذ بداية الاحتلال عام 1830 عدة أساليب وطرق لربط الجزائر بفرنسا، وتجسيد مفهوم الجزائر الفرنسية ميدانيا وعلى أرض الواقع، لتجعل منها حتمية تاريخية وأمرا واقعيا. ومن أجل التوسع في المناطق الداخلية، وتوطيد دعائم إمبراطوريتها الاستعمارية، وجدت نفسها أمام صعوبة التواصل مع الأهالي والسكان، بسبب جهلها للغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وعدم معرفتها الجيّدة للطرق والمسالك المؤدية إلى الداخل، فاستغلت شيوخ القبائل وزعمائها لخدمة مصالحها الاستعمارية ومشاريعها التوسعية، بتحديد نظام يتصل مباشرة بالأهالي يدخل في إطار ما يعرف ب "حكومة العرب". وإيجاد هيئة إدارية تكون حلقة الوصل بينها وبين الأهالي، فكانت المكاتب العربية.

1- تعريف وأهداف المكاتب العربية:

بادرت السلطة الاستعمارية بإنشاء مؤسسات على حساب المؤسسات السابقة التي كانت عليها الجزائر العثمانية، وقد غلب الطابع العسكري طيلة الأربعين سنة الأولى (1830-1870) إذ مثل الجيش القوة الوحيدة المسيرة للبلاد من أعلى هرم الحاكم العام إلى الإدارة القاعدية التي مثلتها المكاتب العربية حينها. وإن كان الصراع بين السلطتين العسكرية والمدنية قد عرف سجالات متكررة، لكن من حيث الواقع، فإن السلطة العسكرية كانت السلطة الفعلية إلى غاية سقوط الإمبراطورية وظهور الجمهورية الثالثة.

أ- **تعريفها:**

لقد تَبنَّت السياسة الاستعمارية الفرنسية نظام المكاتب العربية كهدف سياسي أكثر منه إداري للتسيير والاهتمام بشؤون الجزائريين، وفي هذا الإطار اقتنع بيجو (Bugeaud) بتقرير دوماس (Dumas) الذي يلخص نواياه تجاه الأهالي وتعبر عن أفكاره، وهو ما دفعه للاستعانة ببعض الزعامات المحلية، فحسب رأيه: "**أَنَّ العربي يعرف جيدا كيف يقبض على أخيه العربيّ وكيف يحصل على ثقته و إبطال مكائده**"[1].

بعد محاولة استغلال الهدوء المؤقت الذي عَمَّ سنة 1844 توصل الفرنسيون إلى تحديد نظام يتصل مباشرة بالأهالي ويثبت وجودهم فعليا[2]، لقد وصف شارل ريتشارد (Charles Richad)، المكاتب العربية قائلا: "إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة تعبيرنا "، وفي سنة 1857 وصف الجنرال دومال: "إنشاء مكتب بالنسبة للأهالي أمن غير محدود وبالنسبة لنا جهاز مناسب وقوي للحكومة.."[3].

وتُعَرفُ المكاتب العربية على أنها همزة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استقر في الجزائر منذ 1830، وبين العنصر الأهلي الذي سكن ولا يزال يسكن البلد[4]، وهي المكاتب التي أنشأتها السلطات الاستعمارية من أجل استغلال الأهالي لخدمتها[5] وإدارة المناطق العربية وجمع المعلومات والضرائب وتسيير مختلف الشؤون الإدارية. ونظرا لأهمية هذه المؤسسة (المكاتب العربية)[6] فقد أنشأت لها وحدات، حيث نجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى إلى وحدات ثانوية من الدرجة الثانية، وبذلك توسع نشاط هذا المكتب وتحول إلى إدارة

---

[1] - *M,Boujoulat,* ***Recits et Pensées d'un voyageu****,* ***Etudes Africaines****,Tpmscand L,F Hiverrt, Paris, 1847, P. 141.*

[2] - *Rousset Camill,* ***La conquîtes de l'Algérie (1841-1857),*** *2eme édition polon, Paris, 1904, P. 284.*

[3] - *Richard (ch):****Du gouvernement Arabe et de l'institution qui doit l'exercer****, Alger, 1848, P-P. 19-20.*

[4] - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص. 177.

[5] - مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عسيلي، دار القصبة للنشر، ط. 2، جوان 2007، ص. 67.

[6] - عرفه أبو القاسم سعد الله بقوله: "المكتب العربي هو عبارة عن بلدية عسكرية فرنسية"

محلية للتحكم في السكان، وكانت صلاحياتها تمتد في الميادين السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية[1]، ونجد أن المكتب العربي كما وصفه مارسال إمريت (Marécel Emrit): " بأنه عبارة عن أداة متواضعة، اقتصر فيها بتهيئة غرفة تكفي لاستقبال الزوار والمشتكين، وغرفة أمن محصنة نوافذها من قضبان حديدية، وأقفال متينة، حيث يتم حبس الجناة والمجرمين.."[2]. كما وصفها مصطفى الأشرف بأنها: " استغلال الأهالي أبشع استغلال". بينما نعتها سعد الله بالقول: "المكتب العربي هو عبارة عن بلدية عسكرية فرنسية"[3].

وبوصول بيجو إلى الحكم، وضع في اهتمامه البحث عن السبل والوسائل غير المتعلقة بنشاط الجيش الإفريقي لتحقيق السيطرة التامة على الأهالي، والقضاء على المقاومة العسكرية، لذا نجده أولى اهتماما بمسألة الإدارة وتطويرها. بدءا كما ذكرنا سابقا بإحياء مديرية الشؤون العربية 1841 رفقة الجنرال دوماس (Dumas) حيث درسوا نظام الأمير عبد القادر، ووجدوا نجاح مقاومته تكمن في نظامه الإداري، وهكذا أقروا تبنيه مع إدخال تعديلات تتماشى والسياسة الاستعمارية، وذلك بأن يكون نظام ذو هدف سياسي أكثر منه إداري للتسيير والاهتمام بشؤون الجزائريين.[4] وبفضل المعلومات التي اكتسبها دوماس (Dumas) عن طبائع وعادات وأسس نظام الأمير[5]، أحدث تعديلات على إدارة الشؤون العربية، وأعد تقريرا مفصلا ضم خمسة فصول اختصت بـــ:

- ✓ - السلالات التي تقطن بالجزائر؛
- ✓ - أسس تنظيم الأمير عبد القادر؛

[1] - عبد الله مقلاتي، **في جذور الثورة الجزائرية، مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى 01 نوفمبر 1954**، شمس الزيبان للنشر، الجزائر، د.ط، 2015، ج.1، ص. 132.

[2] - عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، دار هومة للنشر، الجزائر، ط. 1، 2009، ج. 1، ص. 203.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط. 1، د.ط، ص. 67

[4] - صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م- 1962م**، دار العلوم ، الجزائر، د.ط، 2002، ص. 201.

[5] - أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر 1830-1962،المرجع السابق، ص. 67.

- ✓ - أسس التنظيم الفرنسي؛
- ✓ - اختصاصات القادة الأهالي؛
- ✓ - نظام العدالة ونظام الضرائب[1].

لقد حاول الكثير من الفرنسيين خاصة الذين تولوا تسيير المكاتب العربية، تعريفها بـ :

فرديناند هيقونيت (Hugounet Ferdinard) فقد ذكر أن:"...المكتب العربي هو حلقة بين الجيش الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد ولا يزال إلى الآن..."

أما دوماس(Dumas) الذي تولى المكتب المركزي للإدارة الأهلية ووضع الخطوط العريضة للسلم الإداري فقد عَرَّفَهُ قائلا: "... مؤسسة لأجل تثبيت السلم الحقيقي بين القبائل بواسطة إدارة عادلة ومنضبطة لتحضير مؤيدين لاستيطاننا وتجارتنا بواسطة الأمن العام وحماية مصالحنا الشرعية..."

كتب إدفيل (Ideville): "... إنشاء المكاتب العربية ليس لشيء آخر سوى إدارة البلاد بواسطة الضباط الذين جاؤوا لاستكمال التوسع..."[2].

حاول بيجو استغلال الهدوء المؤقت الذي عَم سنة 1844[3] خاصة بعد خضوع العديد من قبائل الجزائر التابعة للأمير عبد القادر 1843[4]، وبدأ في تنظيم الإدارة بإصدار قرار وزاري يوم 01 فيفري 1844 يقضي بإنشاء المكاتب العربية، يسمح باستغلال إمكانيات كل الجزائريين[5].

---

[1] - *Eugéne Dumas,* ***Exposé de l'état actuel de la société arabe du Gouvernement et de la législation qui la régit****, Imprimerie du Gouvernement, 1844, P-P.27-97.*

[2] - فاطمة حباش، المكاتب العربية،المرجع السابق، ص، 61.

[3] - *Camille Rousset,****La conquête de l'Algérie (1841-1857)****, 2 ème éd,Polon, Paris, 1904, P. 284.*

[4] *-Jacqueline Bayle,* ***Quand l'Algérie devenait française****,Arthémefayarde,Paris. P. 41.*

[5] *- G .G .A,* ***Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830-1854)****,Op.cit., P. 269. / - SanngiovanniCy,Op.cit, P. 21.*

ب- أهدافها:

- تحقيق الاستعمار بالاحتلال الشامل، وإخضاع القبائل الاستعمارية فتكون واسطة بين الأهالي والسلطة العليا[1]؛
- مراقبة المرابطين وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية ورجال الدين[2]؛
- جمع المعلومات الجغرافية والسياسية والتاريخية والاجتماعية لتسهيل عملية الاحتلال؛
- تنظيم الاستيطان من خلال إحصاء الأراضي وأنواعها، والإشراف على الأشغال العمومية من إنجاز الطرقات والقرى وغيرها[3]؛
- مراقبة القبائل وتتبع تحركاتها خاصة تلك التي كانت مساندة للمقاومة الوطنية على عهد الأمير عبد القادر وأحمد باي؛
- المساهمة في العمل العسكري من خلال الإشراف على تسليح القوات الأهلية وشراء الأسلحة إضافة إلى المشاركة في الحملات التأديبية للقبائل؛
- مساعدة الضباط العسكريين بالبلاد في إدارة السكان وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية؛
- استخلاص الضريبة من أهالي البلاد وإيداعها في ميزانية الخزينة الفرنسية[4].

---

[1] - *Charles Richard,**Etud sur L'insurrection du Sahara**, Typographie A, Alger, 1846, P. 184.*

[2] - *General M Boucherie,**Les Bureaux arabes leur rôle dans la conquête de l'Algérie**, Revue de défense Nationale, Paris, 7/1957. P. 1.*

[3] - *C.A.O.M, **F80/1676,** Notes sur les Bureaux arabes, 1847./- R, Peyronnet,Op.cit, P. 37.*

[4] - نور الدين صابر:« المكاتب العربية والسياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر إقليم قسنطينة نموذجا»، **مجلة طبنة** للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، تلمسان، 2023، ص، 1055.

2- تصنيف ومهام المكاتب العربية:

أ- تصنيفها:

تنقسم المكاتب العربية إلى قسمين، حيث أن كل مقاطعة تتوفر على مكتب عربي للشؤون الأهلية من الدرجة الأولى يُسَيرُ من طرف عقيد، الذي يعين القياد (Les Caïds) المقترحين من طرف المكتب العربي للمنطقة، والمقاطعة تنقسم إلى نطاقات، وكل نطاق أو إقليم يمنح له مكتب عربي من الدرجة الثانية مسير من طرف ملازم أو ضابط، وعندما يكون الإقليم واسعا جدا قد يزود بمكاتب عربية إضافية من الدرجة الثانية كذلك، وكلاهما يتكون من نفس الأعضاء الذين سبق ذكرهم، أما الموظفين من الأهالي الذين لا يشغلون إلا مناصب ثانوية، كانوا مكلفين بربط العلاقات مع الأهالي[1].

أما بقية المتعاونين الأهالي مع المكتب العربي كالخلفاء، الباشاغوات، الأغاوات والقياد فقد كانوا ينفذون تعليمات العسكريين بحذافيرها، وهذا خوفا من تعرضهم لعقوبات صارمة[2].

ب- مهامها:

بحسب القرار الصادر بتاريخ 01 فيفري 1844 والمتعلق بمهام المكاتب العربية، فإن الوظائف الرئيسية لمدير كل مكتب عربي تتمثل في متابعة ومراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد ورؤساء العشائر الجزائريين، لإنَّ بإمكانهم اتخاذ الإجراءات والقرارات الإلزامية تجاه الفرد الذي يعتبرونه مذنبا[3].

رغم أن هذا القرار قد حدد بُنيَةَ المكاتب العربية، إلا أنها بقيت غير محددة من حيث الصلاحيات، وبقيت المكاتب العربية متعددة المهام (حيث أنها كانت تهتم بكل شيء) سواء

---

[1] *-Djamal Kharchi,**Colonisation et Politique d'Assimilation en Algérie 1830-1962**, Casbah éditions, Alger, 2004, P. 91.*

[2] *-Ibid, P. 92.*

[3]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1977، ص. 130.

تعلق الأمر بالقضايا الإدارية أو القضائية أو المصادرات التعسفية، إلى الضرائب الإلزامية، بالإضافة إلى شتى العقوبات وغيرها. ولكن في غياب تحديد الصلاحيات، أعطت المكاتب العربية لنفسها الحق في اتخاذ كل الإجراءات المختلفة، حتى تتمكن من فرض التهدئة والاحتلال معا، فكان التعسف والاستبداد يطبع كل ممارساتها، وبهذا كان أعضاؤها يضمنون جميع المعلومات والحراسة، والمراقبة وتنفيذ أحكام القضاء من خلال إدارة الأهالي[1].

فقد كانت المكاتب العربية التي بلغ عددها في تلك الفترة 44 مكتب عربي، مؤسسات موالية للعسكريين، فكانت عبارة عن هيئات مريعة تقوم بقمع الأهالي، وهناك عديد من القرارات والمناشير التي جاءت فيما بعد لتوضح سير ودوائر اختصاصها، وفي المناشير التي صدرت في 02 جانفي، 17 سبتمبر و15 نوفمبر 1844، حدد بيجو التوجهات الكبرى للسياسة الأهلية التي تقوم عليها المكاتب العربية، الأول من هذه المناشير يعالج مشاكل الجرائم والمخالفات التي يقوم بها الأهالي، حيث أكد بيجو على ضرورة القيام بقمع سريع للاضطرابات، واعتبر هذا الأسلوب الوسيلة الوحيدة لترهيب الأهالي، كما ألح كذلك على مبدأ المسؤولية الجماعية للقبائل، وهذا في حالة حدوث أيُّ جريمة أو مخالفة داخل الإقليم حيث يتواجدون بها، كما سيتحمل القياد أيضا مسؤولية ما حدث، وسيعاقب الأغاوات والشيوخ بدفع غرامات مالية إلى جانب الأهالي. وحدد منشور 17 سبتمبر 1844 العلاقات بين رؤساء المكاتب العربية مع رؤساء القبائل المعينين من طرف الإدارة الاستعمارية، في حين حث منشور 15 نوفمبر 1844 رؤساء المكاتب العربية على استغلال القبائل لإنجاز مشاريع الأشغال العمومية، حتى يتعود العرب على الهيمنة الفرنسية[2].

بمرور الوقت ازداد نفوذ المكاتب العربية وأصبح دور المسؤولين في هذه المكاتب هو تعيين وخلع المسؤولين المحليين، وجمع الضرائب، واستصدار قرارات المسائل الشرعية

[1] -Djamal Kharchi,Op.cit, P. 90.
[2] -Ibid, P. 91.

والقضائية، وفي بعض الحالات فإن سلطات رؤساء المكاتب العربية كانت تتجاوز وتفوق السلطات التي يمارسها نائب رئيس العمالة[1].

الشيء الملاحظ هنا أن رؤساء المكاتب العربية لا يسمحون للجنود الفرنسيين أن يتدخلوا في المناطق التي تخضع لهم أو معاقبة الأهالي الجزائريين في الجهات التي هي تحت تصرفهم، فهم وحدهم المسؤولون عن جمع الضرائب وفرض الأحكام على الجزائريين الذين يعيشون تحت سلطتهم، وبما أن المكاتب العربية كانت تابعة للجيش وتعمل لتدعيم نفوذه، فقد شَنَّ المعمرون الأوروبيون حملة ضد هذه المكاتب واتهموها بأنها مكلفة لهم ماليا فهم الذين يتحملون التكاليف الباهظة ويدفعون الأموال الكثيرة من أجل تنفيذ مشاريع رؤساء هذه المكاتب[2].

3- تنظيم المكاتب العربية:

إن أول من أسندت إليه مهام المكاتب العربية هو أوجان دوماس(Eugene Daumas) الذي تميز بخبرة عسكرية ومعرفة لشؤون الأهالي الجزائريين، إذ بدأ حياته المهنية في إفريقيا كنقيب مدرب في الفيلق الثاني للقناصة، وتمكن من إتقان اللغة العربية وتعرف على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري حين تقلد منصب قنصل في معسكر أيام الأمير عبد القادر. ونظرا لما اكتسبه من خبرة وحنكة عسكرية، أسندت إليه إدارة مصلحة الشؤون العربية في مقاطعة وهران، ولما توترت العلاقة بين فرنسا والأمير عبد القادر، قام أوجان دوماس بتزويد المارشال بيجو (Bugeaud) بمعلومات عن القبائل المؤيدة والمعارضة للأمير، وحينها استلم أوجان دوماس إدارة المكاتب العربية لفهم طبيعة القبائل والأعراش في الجزائر أنداك[3]. وقد عمد بيجو (Bugeaud) إلى وضع الهياكل التنظيمية للمكاتب العربية حتى صارت الوسيلة التي

---

[1] -*Ferdinand Lapasset.* ***Aperçu sur l'organisation des indigènes dans les territoires militaires et civils****, Alger, 1850, P. 2.*

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 130.

[3]- *Charles Robert Ageron,****Histoire de l'Algérie contemporaine****, **T1,** La conquête et les débutes de la colonisation1827-1991, Presses universitaires de France 1979, P. 343.*

يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين، والقضاء على ما تبقى من مؤسسات الدولة الجزائرية التي سبقت الاحتلال الفرنسي[1].

لقد عين في كل مكتب عربي موظفون بدرجات محددة، فرئيسه فَرنسيا برتبة عقيد متقن للغة العربية ويعاونه مُترجم وحارس وكاتب وقاض وجابي للضرائب، كما تولى هذه المكاتب بعض المستعربين الذين كانوا يعرفون أحوال القبائل الخاضعة لهم دون الحاجة إلى مترجمين، وكانت المكاتب العربية تتلقى التعليمات من الإدارة المركزية الرئيسية في فرنسا والخاضعة في شؤونها لوزير الحربية[2].

كما عمدت المكاتب العربية في توظيف رؤساء العائلات الجزائرية الكبيرة من أجل السيطرة على البلاد والقضاء على أية مقاومة قد تندلع، وهذا ما عبر عنه أحد قُواد المكاتب العربية سيروكا قائلا: " إن معرفة خلفيات العائلات الرئيسية في هذه البلاد - يقصد الجزائر- وعداوتهم وصداقتهم تجعلنا قادرين أكثر على حكمهم كما أن معرفتنا عن كثب لتاريخ البلاد المغلوبة، يقينا غالبا من الوقوع في الخطأ"[3].

منح بيجو لهذه المؤسسة سلطات وصلاحيات، إذ أصبحت لها السلطة على كل ما يخص القبائل، الحرب، الإدارة، الاستخبارات، وكانت في مهامها مرتبطة بإدارة الشؤون العربية الموجودة على مستوى الأقسام العسكرية التي كانت تراقب المكاتب بمختلف دوائرها، والموجودة على مستوى المقاطعات الثلاث في الجزائر. كما أوجدت السلطات الفرنسية في كل مقاطعة وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى ووحدات من الدرجة الثانية، وقد بلغ عدد المكاتب العربية عام 1847 في الجزائر حوالي 21 مكتب. وبعدها ارتفع العدد إلى 46

[1] - عبد الهادي حسين، الفرق الإدارية المختصة في الجزائر، الرهانات والأخطار 1955-1962، **مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013-2013، ص. 46.

[2] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 326.

[3] - المرجع نفسه، ص. 315.

مكتب خلال عام 1865[1]. وتوزعت خارطة المكاتب العربية في أنحاء البلاد، إذ أصبح عددها في عمالة الجزائر حوالي 14 مكتب وثلاث ملحقات، وفي وهران بلغت 15 مكتب وملحقة واحدة، وتواصل عدد المكاتب العربية في الارتفاع، حيث وصل العدد في قسنطينة سنة 1870 إلى 49 مكتب. وجرى تنظيم مستخدمي المكاتب العربية بالمرسوم الوزاري المؤرخ في 01 فيفري 1844، فتشكلت المقاطعة من عشرة ضباط تساعدها فرق الصبايحية متكونة من 25 فارس[2].

من هذه الأرقام المذكورة سلفا، يتضح مدى حرص السلطات العسكرية الفرنسية على تحقيق مشروعها التوسعي في الجزائر. وتذكر المصادر التاريخية، أن دوائرهم يتكلفون بمشاكل الحرب والاستخبارات والجوسسة التي تستعمل في العمليات العسكرية، وتكلفوا بالمشاكل الأخرى الخاصة بإدارة شؤون الأهالي، منها الشرطة والعدالة والضرائب والأراضي للتعمير وحراسة القادة العرب، ويذكر أيضا أنهم - ضباط المكاتب- (Officiers de bureau) كانوا يعمدون إلى تطبيق جميع الإجراءات لتنمية دوائرهم، وكذلك استصلاح الأراضي، والتنقيب عن المياه وبناء الطرق، كما سعو بالاعتماد على الاستخبارات والجوسسة لإبقاء القبائل المهزومة خاضعة[3].

حسبنا في هذا السياق، أن نذكر أحد الشهادات لأحد ضباط المكاتب العربية، وهو النقيب ريشار (Richard)، حيث قال: "في بلاد تعد السيطرة هي أول هدف للسياسة، فإن الشرطة عنصر أساسي بما أنها تحفظ الأمن الوطني، ولكي تقوم الشرطة بعملها على أحسن وجه، توجب أن يخدمها جواسيس مَهرة، وفي هذا الإطار كانت المكاتب العربية تقوم بأعمال

[1] - محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر: محمد المعراجي، منشورات A.N.E.P، 2008، ص. 170.

[2] - عبد الهادي حسين، المرجع السابق، ص. 47.

[3] - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص. 171.

في بالغ الأهمية، بما أنها تضع من كل قبيلة قائمة الرجال المشتبه فيهم، ومعرفة حركاتهم ومكان استقرارهم، حتى تتمكن السلطة من معرفة مخططهم عن ثورتهم وتخطفها ليلا"[1].

تمتعت المكاتب العربية بمصالح وصلاحيات فوق العادة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، حيث تكلفت بمهام متنوعة، وبموجب ذلك التنظيم القانوني المتميز، أصبحت المكاتب العربية حلقة رئيسية بالنسبة للسلطات العسكرية، وامتدادا لقيادة الأركان تساعدها على استتباب الأمن، معتمدة على جواسيس وعيون لها، تحصل من خلالهم على المعلومات في كل القرى والمدن، وأكد على ذلك أحد الضباط المنتمين للمكاتب العربية بقوله: "لم يبق بشر في البلاد لا نعرف أدنى أسراره، لقد نجحنا في كل مكان وأحصينا كل شيء بدقة واستنار تاريخ كل القبائل بفضلنا، وأقررنا الأمن في كل مكان، كما لم يحدث أبدا من قبل"[2]. ويضيف بعض العارفين بمهام المكاتب العربية ونشاطها، أنها حاولت التأثير على الأهالي الجزائريين في نظام حياتهم وعيشهم، مما جعلهم يقولون عنها - المكاتب العربية- أنها من تقود السياسة الأهلية في الجزائر تحت ظل السيوف[3].

4 - العنصرالأهلي المسلم في المكاتب العربية:

لم يكن هدف الفرنسيين من توظيف رؤساء العائلات الكبيرة خدمة لهم أو للجزائر أو للدين، ولكنهم فعلوا ذلك ليتمكنوا بواسطتهم من السيطرة على البلاد وضرب المقاومة وتمزيقها.

كان هؤلاء الموظفون الجزائريون يمارسون سلطاتهم بشيء من القوة والاستقلال، ويتمتعون بالثروة والجاه، ولعل ذلك هو ما جعلهم يطمعون في قبول المسؤولية من أيدي أعدائهم، وكان ذلك هو العصر الذهبي -إذا صح التعبير- لأرستقراطية (الأجواد والصفوف)

[1] - أوليفي لوكور غرانميزون، المرجع السابق، ص. 283.

[2] - المرجع نفسه، ص. 284.

[3] - *Damien lorcy,* ***Sous le régime du sabre,In presse universitaire de rennes, 2011****, P. 17.*

الجزائرية في عهد الاستعمار، وهو العصر نفسه الذي شهد تدهور البورجوازية (أغنياء المدن).

لقد كانت الإدارة الاستعمارية في حاجة إلى تلك الأرستقراطية الأهلية، فمكنت لها في الأرض واعترفت لها ببعض الحقوق وتغاضت عن بعض عيوبها، ما دامت تقوم بالمهمة الموكلة إليها والمرجوة منها، وهي التعاون على كبح المقاومة وتهدئة البلاد[1]، والتي لم تدم طويلا[2].

كان الفرنسيون يخططون بأن يتوسطوا للعائلات الكبيرة[3] في حكم الجزائريين، واعتبروا هذه القيادات متعاونة معهم من أجل مصالحها الخاصة. فأسندوا إليها وظائفها في بادئ الأمر (كالشرطة، الضرائب وتسليط العقوبات...)، وأضافوا عليها الألقاب والنياشين والمال والأرض والجاه، وسموها الأرستقراطية العربية، وهي الفئة التي كانت القاعدة لتشييد المملكة العربية والتي تدور بِخُلدِ الإمبراطور نابليون الثالث قبل أن يعلنها في مشروعه المشهور، ولم تكن هذه العائلات كلها من فئة الأجواد (النبلاء) أو رجال الحرب، فقد كان من بينها أيضا عائلات دينية لا تتدخل في المسائل العسكرية في الماضي إلا عند الثورة ضد النظام[4].

---

[1] - كانت من المهام الموكلة للقوات الأهلية: -مراقبة الرأي العام – مراقبة رجال الدين والقضاء على الثورات – تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي. ينظر: عبد القادر مرجاني،المرجع السابق، ص –ص، 379-380.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1**، المرجع السابق، ص- ص. 379-380.

[3]- **تعتبرعائلة مصطفى بن إسماعيل**، من أوسع العائلات التي أنتجت زعمات محلية متعاونة في عمالة وهران، وكبقية العائلات الإقطاعية النافذة، فقد توارثت المناصب والوظائف الإدارية سواء خلال العهد العثماني أو خلال العهد الاستعماري. فنجد مصطفى بن إسماعيل زعيم الدواوير، وسي محمد ولد مصطفى قد عُين آغا على القبائل الصحراوية. ومن بعدها آغا عين تيموشنت، كما نجد مصطفى ولد مصطفى عين قايد على بني زنطيس، ونجد محمد ابن الحضري الذي شغل منصب قايد القياد على قبائل فليتة، إلى جانب ذلك ولد البشير الذي عين قايد الدواوير وهو ابن محمد بلبشاير الأغا السابق للدواوير، وهو ابن عم أشهر فرد في هذه العائلة، وهو الجنرال مصطفى بن إسماعيل، ونجد أيضا محمد بن إسماعيل ود قاضي آغا الحشم الشراقة، وكان ثراء هذه العائلة أبا عن جد. إلى جانب الامتيازات التي كانت تتحصل عليها، فقد بلغت 23.500 فرنك فرنسي سنويا وذلك بين 1850-1868. ينظر: بوحوص شاهيناز، المرجع السابق، ص-ص، 104-105.

[4]- المرجع نفسه، ص- ص. 326-327.

لقد استلزم الأمر بالنسبة لسلطات الاستعمار الاعتماد على العنصر الأهلي لتحقيق مآربه في الاحتلال والسيطرة، وهو ما بعث على ظهور متعاونون محليون بألقاب جديدة، من الزعامات العربية سليلة العائلات المتفننذة من الأجواد، وهو ما وضحه أبو القاسم سعد الله في كتابه[1]، وعرفت الإدارة الاستعمارية كيف تستفيد من بقايا التنظيم الإداري العثماني، خاصة في ما يتعلق بالأسر الكبرى من أجل المحافظة على الوضع الراهن، والاستفادة من ملحقاته في التنظيم العسكري، وقام بإعادة هيكلة تلك القوات تحت وصاية مؤسسة المكاتب العربية التي أصبحت تشرف عليه إشرافا مباشرا، فما هي هذه العناصر؟ وما هي مهامها؟

- **القوم[2]: (Goum)** استعمل ضباط المكاتب العربية هذه القوة الأهلية غير المنتظمة في مهام استعمارية كثيرة.[3] ساعدت دون شك القوات الفرنسية على فرض هيمنتها على البلاد مدة طويلة من الزمن، ومن جملة ما كانت تقوم به هو استخلاص الضرائب من القبائل التي تمتنع عن الدفع والرافضة للاحتلال وكذا مراقبة تحركات البعض الآخر منها، هذا إلى جانب مساعدة ضباط المكاتب العربية في كشف الطرق واستطلاع الوضع، حينما تكون القوات الفرنسية على أهبة الاستعداد لشن غراتها العدوانية على القبائل، وبالرغم من أنها كانت تمثل قوة هامة بالنسبة لمؤسسة المكاتب العربية والقوات الاستعمارية عامة، فإن كثيرا من عناصر (القوم) كانت محل شك وريب في نظر ضباط تلك المؤسسة، في ما يتعلق بولائهم وإخلاصهم لفرنسا[4].

---

[1] - أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج**5**، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت،1998، ص، 103.

[2] - **القوم: القوم /الكوم Goum**: الجنود الأهالي المتعاونين مع فرنسا.

[3]- كريم ولد النبية :« القياد في نظام الإدارة الاستعمارية/التواطؤ /التعسف والخيانة -1867-1962»، **مجلة القرطاس للدراسات الحضارية والفكرية**، العدد. 02،جانفي،2015، مخبر الدراسات الحضارية ،جامعة تلمسان، ص-ص. 227-240.

[4]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2005، ص-ص. 31-32.

- **المخزن (El-makzan)** [1]: هي القوة الثانية التي استخدمتها تلك المؤسسة الاستعمارية من أجل مصلحة الاحتلال وزرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع الجزائري. كانت هذه القوة الأهلية غير المنتظمة تشكل العنصر الأساسي للقوات العثمانية بالجزائر، وهي تمثل مجموعة من القبائل المعفاة من الضريبة، مهمتها مساعدة المنتصرين لإخضاع المنهزمين على حد تعبير فرديناند لاباسيت[2] Ferdinand Lapasset)) ، ولم تكن عناصر المخزن تخضع لتنظيم عسكري أو إداري وإنما كانت مقيمة وسط أهلها وقبائلها وتستجيب عند الحاجة لتلك المؤسسة الاستعمارية، وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في التجسس وجمع المعلومات الضرورية لصالح الاستعمار من طرف القبائل وكذا تبليغ أوامر المكاتب العربية إليها ومراقبة تحركات الأهالي[3].
- **الخيّالة(EL-kayala)** : أنشأت تلك الفرقة من أجل ضمان استمرارية البريد والاتصال بين المكاتب العربية ورؤساء الأهالي وكذلك من أجل تبليغ أوامر السلطات العليا وتعليماتها والمساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد، وهي قوة أهلية غير منتظمة وتتقاضى عناصرها رواتب مقابل خدمتها المقدمة للمكاتب العربية خاصة تدعيم سلطة قادة الأهالي المخلصين للقضية الفرنسية، وقد أطلق الضابط شارل ريشارد (Ch- Richard)على هذه الفرقة تسمية (الدرك السياسي) Gendarmerie politique لأنها كانت مُهيئة أكثر من المخزن للمحافظة على الأمن العام، إنها كما قال هذا الضابط: "بمثابة أيادينا وأعيننا وأذاننا في البلاد".

---

[1] - **المخزن(El-makzan) :** قبائل معينة من قبل الحكومة الفرنسية، معفاة من الضرائب في مقابل خدمة الدولة عند الفتن الداخلية أو الحروب الخارجية. ينظر: *Jacquefrémeaux,Op.cit, P-P. 77-78*

[2]- **لاباسيت فرديناند أوغيست**: (1817-1875)، خريج مدرسة سان سير العسكرية، قدم إلى الجزائر سنة 1841، وأصبح أحد رؤساء المكاتب العربية بمنطقة تنس خلال هذه الفترة... عاد إلى فرنسا سنة 1868 برتبة جنرال وبقي هناك إلى أن توفي سنة 1875. ينظر إلى الموقع الآتي:

*http//**pagesperso-orange. Fr**/limoux/bioLapasset.htm.*

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 34.

- **الصبايحيّة (Les Spahis)**[1]: اتجه تفكير الاستعمار الفرنسي لتدعيم مؤسسته الاستعمارية بفرقة أخرى أهلية، بدت له أكثر فاعلية من الفرق السابقة الذكر، وهي الفرقة المسماة بالفيلق الثالث للصبايحية[2]، التي تستمد جذورها من التنظيم العسكري العثماني بالجزائر، ولكن بشكل يختلف عنه في الفترة الاستعمارية من حيث الوسيلة والهدف، حيث كان بواسطتها يتم تبليغ أوامر المكاتب العربية للقبائل وكذا اطلاعها على الوضع مما يفسر بروز فكرة إستراتيجية ضباط المكاتب العربية مفادها: إنشاء مجموعة من الزمالات[3] تكون في شكل خيمات عسكرية، تحت قيادة هؤلاء الضباط بهدف السيطرة على النقاط الحساسة من البلاد، خاصة منها الواقعة بالحدود[4].

ولقد تم تطبيق سلم الإدارة الاستعمارية على منصب القايد، بالنسبة للشيخ أو الخليفة، القايد والأغا، الشيء الجديد الذي تم إضافته بعد الاحتلال الفرنسي هو منصب الباش-آغا في أعلى السلم الإداري، لكنه منصب شرفي. ولم تترك السلطة الاستعمارية للسكان المحليين حق المبادرة وراثية كانت أم سياسية، بمبدأ الاتفاق الجماعي أو المبايعة، بل راحت تعين على رأس كل أغاليك (قبيلة أو فرقة) قايد أو أغا أو خليفة حسب حجم الوحدة الإدارية، يخضع مباشرة للسلطة العسكرية وصلاحياته أصبحت كما يأتي:

---

[1]- **الصبايحية**: كلمة تركية الأصل وتعني الجنود الفرسان. وهي فرقة عسكرية من المجندين الجزائريين (من الخيالة) تعمل في خدمة المصالح العسكرية الفرنسية، وكانت تقوم بمراقبة الأهالي وقمعهم وجلب الضرائب بالقوة، ومنع التجارة الحدودية عليهم. ينظر: وزارة المجاهدين، **قرص مضغوط CD-ROM المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945**. الجزائر. 2002.

[2]-ولد النبية (كريم) - ناقل (عائشة): « فرق الصبايحية واستغلالها داخل الاستراتيجية الاستعمارية 1830-1845»،**المجلة جcالأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، -جامعة الشلف- ،العدد الأول، المجلد، القسم. (ب)، العلوم الاجتماعية./ ديسمبر، 2019، ص-ص. 141- 149.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/108733

[3]- **الزمالة:** مجموعة خيام متنقلة تضم أهل دوار (أي قبيلة) سيما أثناء الحروب، بحثا عن ملجأ أو هربا من العدو.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص- ص. 42-43.

- جمع الضرائب العربية التي تحولت بالاحتفاظ بالعشر (10/1). وفقا للأمرية المؤرخة في 17 جانفي 1845[1]؛

- صلاحيات الشرطة وليس القاضي. تتمثل في فك النزاعات بين الأفراد وتسليم المجرمين إلى المكتب العربي، وكان له الحق في فرض الغرامات التي لا تتجاوز 25 فرنك. لكن نابليون الثالث أعاد للمحاكم الإسلامية[2] ما تم تجريده من صلاحياتها، فأعاد تكوين المجلس الشرعي الذي ينظر في دعاوى الاستئناف.

لكن هذه السلطة القضائية لم تكن أبدا في يد القايد. إذ عارضته بشدة السلطة المدنية والعسكرية في الجزائر، خوفا من تراجع سيطرتها على الجزائريين وإفلاتهم من الرقابة القضائية، فعاد الحال إلى ما كان عليه بموجب مرسوم 31 ديسمبر 1859. وعليه أعتقد أن القول بأن القايد مصطفى ابن إبراهيم شغل منصب قايد وقاضي غير صحيح[3].

يُعد القايد مُنَصبا على مفترق طرق بين شكلين من السلطة: السلطة الإدارية وهي نوع من الهيمنة القانونية، والسلطة التقليدية التي هي جماعة الدوار وهي نوع من الهيمنة التقليدية أيضا، "وقد أنهى العديد من القياد Caids من العائلات الكبيرة وظائفهم في الوقت الذي انتقلت فيه قياداتهم إلى مناطق الحكم المدني، فالبلدية (أي الحُضَّر) والقبائل وبني مزاب بإمكانهم التعلق بالمؤسسات المدنية الفرنسية، أما العربي ابن الخيمة الكبيرة، الذي

[1] - هذه المناصب نقصد الأغا والبشا-آغا سوف تتحول في النظام البلدي إلى مناصب شرفية فقط.

[2] - بموجب مرسوم أكتوبر 1854.

[3] - أما عن الوثيقة من إمضاء مصطفى ابن ابراهيم، والتي يقول عنها عبد القادر عزة أنه عثر عليها في أرشيف بلدية مكرة المختلطة، يتناقض أيضا لأن البلديات المختلطة المدنية لم تكن قد تأسست بعد. أما عن التوقيع، يحتمل أن صاحب الامضاء شخص آخر، أي أن هناك تشابه في الأسماء. ينظر: كريم ولد النبية، في كتابه الإدارة الاستعمارية، المرجع السابق، ص. 100.

يجر من ورائه الجماهير هو الذي يتخوف ويكره هذه المؤسسات ولا يتعلق بها، لأنه يعلم أنها سوف تدمر امتيازاته ونفوذه"[1].

ويُسند للقايد دور مهام الشرطة في المقام الأول، حيث تتمثل مهامه أساسا في: إبلاغ السلطة البلدية ومساعدتها في جمع الضرائب، السهر على دقة الإعلانات المتعلقة بالحالة المدنية للمسلمين. ومنذ البداية جدد الفرنسيون الطريقة التركية التي تمنح للقايد حصة العشر(10/1) من قيمة الغرامات والضرائب المفروضة[2]، وكان القايد عضو كاملا في اللجنة البلدية ويترأس مجلس الجماعة.

وحسب المؤرخ أجيرون Ageron في مؤلفه " Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919 أنه منذ تنصيب الحاكم العام جيل كومبون (Jules Cambon) في 1881، كان يريد وضع اعتبارات جديدة لاختيار القايد، وأنه أعاد النظر في توظيف القايد، بعد أن كان توظيف هذا الأخير حِكرا على الموظفين الصغار والصبايحية والدرك، ورجال الشرطة الريفية Gardes champêtres والخوجات، ثم بدأ اختيار القياد من العائلات المعروفة صاحبة المال والنسب، وبقي العمل بهذه الطريقة إلى غاية 1947، ثم أقرت الجمعية الجزائرية على أن عملية توظيف القياد تتم بواسطة مسابقة لاختيار 10/5 من هذه الهيئة"[3].

في سياق الحديث حول السياسة الأهلية في هذه الفترة، وجب الإشارة أن بيجو كان يسعى من خلال ما تقدمه القبائل ورؤساء المكاتب العربية إلى تحقيق التهدئة وضمان الاستقرار، ومن أجل ذلك جاء بفكرة سياسة إدماج الأهالي[4]، وقد كتب في هذا المجال:

---

[1] - *Un chef de bureau arabe,* ***L'Algérie assimilée : Etude sur la constitution et la réorganisation del'Algérie****, L. Marle (Constantine), Challamel (Paris) ,1871,(160 pages), p 7.*

[2] - *Goinard Pièrre, Algérie op.cit, p 354* .كذلك ينظر:*Tahar Ouachi, La mise en place de l'administration…, op.cit ,p 80.*

[3]- *Pharaon Joanny,* ***De la Législation française, musulmane et juive à Alger****, Paris, Théophile barrois fils,libraire, 1835, 196 p. p111.*

[4]- **إدماج الأهالي**: رغم الاعمال القمعية التي كان ضباط المكاتب العربية يمارسونها ضد الأهالي، فهذا لم يمنع بأن بعضهم كان يرى بأن القمع لا يجدي نفعا ومن الضروري فتح الطريق بأساليب لائقة لإدماج الأهالي، وقد عبر عنها

"...وبهذا نستطيع قبل كل شيء أن نجعلهم يتقبلون الخضوع لسيطرتنا، وتكون لهم نفس الهوية معنا، وهذا من أجل تشكيل شعب واحد، تحت الحكم الأبوي لملك فرنسا"[1].

ثالثا: دور المكاتب العربية في إدارة الشؤون الأهلية:

إن الضرورة الاستعمارية والرغبة الجامحة للفرنسيين على حد سواء في تحقيق احتلال شامل وتام للجزائر، جعل الحكم الفرنسي يتسم بالطابع العسكري، حيث كانت السلطة الفعلية والقيادة بالمستعمرة بيد الجيش بمختلف عناصره من جنرالات وعقداء وضباط كل حسب مركزه ومنصبه.

1- المكاتب العربية والمشروع الاستعماري 1844 – 1870:

إن هذه السيطرة استجوبتها المرحلة التي كانت تعرفها فرنسا بالجزائر، وهي المقاومة الجزائرية التي عمت مختلف المناطق بحيث أصبح لزاما توظيف القوة العسكرية لإقصائها، ليس بالمواجهات المباشرة في المعارك أو الهجومات، وإنما بترتيب إداري يضمن الخضوع والأمن العام، وهذا ما وجد بالطبع في نظام المكاتب العربية الذي رسم معالمه الحاكم العام بيجو (Bugeaud) بقراره الوزاري في 01 فيفري1844[2].

"**والسين استرهازي**" Walsin Esterhazy الذي كان مكلفا بالشؤون العربية بمستغانم من 1840 إلى 1841، بقوله:" لا يوجد غزو شرعي ودائم إلا إذا قام الشعب المنتصر برعاية الشعب المنهزم، لضمان انصهار كلي في المستقبل". وكان في ذهن بعض الضباط الذين شاركوا في الغزو، أن إدماج الأهالي لا يحدد بمجموعات طائفية، ولا حضارية، بل يجب أن يكون شاملا. ويذكر بيجو في منشوره الصادر بتاريخ 10 أفريل 1840 معلنا: " أظن أنني قلت لكم في كثير من المرات، بأن مذهبي السياسي تجاه الأهالي، ليس القصد منه طردهم، ولكن لدمجهم بنا، وليس طردهم من كل أراضيهم لإبعادهم إلى جهات أخرى، ولكن لربطهم بمناطقهم التي يملكونها ويتمتعون بها منذ أمد بعيد عندما كانت هذه البلاد غير موزعة بشكل متجانس بين أبناء القبيلة"، لكن فكرة إدماج الأهالي بقيت غاية بعيدة المنال بالنسبة لبيجو، وكما هو الشأن لبقية الطبقة السياسية الفرنسية، لأن مرحلة توطيد الاحتلال الفرنسي كان يجب أن تنتهي قبل التفكير في اندماج بشري. ينظر: عمر عبد الناصر، الإدماج والاندماجية، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008. وينظر: *Djamal Kharchi,Op.cit, P-P. 92-93.*

[1] *-ibidem.*

[2] *-G .G .A,* ***Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830-1854),*** *Imprimerie du Gouvernement, Alger,1856, P. 269.*

بدأت معالم الاحتلال الاستيطاني تبرز وتتجلى معها فكرة الإدماج، وذلك بتشجيع الاستيطان بداية مع بيجو من خلال السياسة المزدوجة التي تبناها في إقصاء المقاومة عسكريا ومدنيا[1]، خاصة مع اقتراب الفرنسيين من القضاء على أكبر مقاومتين لأحمد باي والأمير عبد القادر، وقد قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات كبرى بالمرسوم 15 أفريل 1845 وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة[2] تضم كل منها ثلاث مناطق مدنية يسكنها الأوروبيون، يطبق عليها النظام المدني الفرنسي، أما الجزائريون فيخضعون للنظام العسكري، والمنطقة الثالثة فهي عسكرية يسكنها الجزائريون يطبق فيها نظام المكاتب العربية، وتشمل الصحراء والهضاب العليا التي لم يصلها التوسع الاستيطاني، وكذا تشمل ست (06) وحدات إدارية يديرها ضباط عسكريون إلى جانبهم زعماء الأهالي من أغوات وباشوات[3].

يتضح من خلال هذا القرار بروز دعم للنظام المدني الذي فرضته الأقلية الأوروبية، والتي أغلبها عسكرية ممن استقروا بما لم يؤثر على تطور وتوسع المكاتب العربية، كما أن نهاية منتصف الأربعينات هي مرحلة انتصار بيجو (Bugeaud) على المقاومة الجزائرية وبداية الاستيطان بالشكل الرسمي مما يجعله تحت إشراف المكاتب العربية، الأمر الذي يجعل تأثير النظام المدني ضعيفا، بفضل سيطرة المكاتب العربية التي تعرف توسعا كبيرا وتعاظما في دورها، غير أنه بعد إعلان ثورة 1848 وقيام الجمهورية الثانية، ترتب عنها نتائج على الوضع السياسي بالجزائر، فحدث تغير في نوعية الأوروبيين الموجودين بالجزائر بعد إبعاد العناصر المعارضة للنظام من: سياسيين ومثقفين ونقابيين وحرفيين، عكس الذين قدموا في بداية الاحتلال من مجرمين وبطالين[4]، لقد كان للأمر انعكاس، حيث ساهم في زيادة التأكيد على فكرة الإدماج والمطالبة بتطبيق القوانين الفرنسية والنُظم المعمول بها في فرنسا، وهذا ما

[1] - *Claude Collot,Op.cit,. P. 36.*
[2] *-G .G .A,* ***Tabeau de la situation des établissements Français dans L'Algérie 1845****, Imperial, Paris P-P. 77-78.*
[3] *-Ibid,P-P. 77-78.*
[4] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص. 320.

أسهم في ظهور وإثارة عداء مزدوج تجاه العسكريين والجزائريين. وترجم تحرك المعمرين بما جاء به دستور الجمهورية في 04 نوفمبر 1848، على أن الجزائر قطعة فرنسية بقرار 09 ديسمبر 1848[1] قسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات أو ولايات بدلا من نواح عسكرية على رأسها وال مدني، إلى جانبه قائد عسكري للولاية، وقسمت كل ولاية إلى مجموعة بلديات تضم كل واحدة منها مجلس منتخب، وتم إلغاء المنطقة المختلطة وتم ضمها إلى المناطق العسكرية تحت إشراف مباشر لضباط المكاتب العربية[2].

نلمس بروزا فعليا وعلنيا لعداء المستوطنين للسلطة العسكرية وبداية الاشهار بها ونقدها، واستطاعوا تمرير الدمج القانوني بالجزائر بجعل السلطة المدنية توازي السلطة العسكرية من خلال وال مدني يقابله قائد عسكري، لكن الحقيقة تؤكد السيطرة العسكرية، والدليل على ذلك إبقاء المناطق المختلطة وضمها إلى المناطق العسكرية[3]، مما يجعل المجال الجغرافي مفتوحا أمام المكاتب العربية لممارسة صلاحياتها على حساب السلطة المدنية، إضافة إلى حق التدخل للحاكم العام لوقف المجلس البلدي دون حله -رمز النظام المدني-[4]. فهذه المضايقات التي أصبحت تمارسها المكاتب العربية في نظر المعمرين كانت سببا في اندلاع الصراع وستزداد حدته مع زيادة صلاحيات المكاتب العربية خلال فترة الإمبراطورية الثانية بقايدة نابليون الثالث الذي كان رئيسا للجمهورية الثانية، وبانقلاب 1852 تغير النظام من جمهوري إمبريالي إلى إمبراطوري فرنسي.

أعيد النفوذ العسكري بشكل قوي بعد تراجع جزئي مع فترة الجمهورية الثانية من خلال ما جاء به الدستور في مجال النظام المدني والمجالس الانتخابية بالبلديات، وهذا يعني زيادة نفوذ العسكريين ومعهم المكاتب العربية خاصة بعد ما تولى راندون حكم الجزائر محاولا

[1] -Claude Collot,Op.Cit, P. 37.

[2]- شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص. 47.

[3]- المرجع نفسه، ص. 47.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص- ص .320-321.

السير على خطى بيجو في استكمال التوسع الاستعماري، وبالتالي أصبحت أهمية المكاتب العربية أكثر ضرورة ليس فقط لتسيير شؤون الأهالي، وإنما لهدفها الأساسي ألا وهو الحفاظ على الأمن بعد عملية التوسع والاحتلال بمنطقة القبائل والصحراء[1]. وما يفسر أهميتها هو زيادة عددها طرديا مع التوسع بحيث بلغ عددها سنة 1844 حوالي 21 مكتب، وصارت 40 مكتب سنة 1857 أما في 1870 بلغت حوالي 49 مكتب[2]. كما أصبح ضباطها أكثر حرية يتمتعون بسلطة مطلقة في اتخاذ القرارات، فبلورت بذلك روحا ذاتية بإعطاء صلاحيات عملية لنفسها لا حدود لها، لدرجة أن القادة العسكريين السامين كانوا يوافقون على الاقتراحات مباشرة لأنهم بحاجة دائمة لمعلوماتهم، وبحكم انشغالهم بإدارة الجيش[3].

إن مهام الضابط تعددت من مجرد الحفاظ على الأمن إلى مهام إدارية وحكومية. وبما أن التناسب الطردي بين الاستيطان والتوسع الاستعماري موجود، فإن زيادة هذا الأخير انعكس على الاستيطان وزاد في مساحة المناطق المدنية على حساب المناطق العسكرية، وهنا طرحت وضعية الجزائريين المقيمين، لذا جاء مرسوم 08 أوت 1854 لتأسيس المكاتب العربية الإقليمية المقتبسة من المكاتب العربية العسكرية، والتي تقاسمت تسيير شؤون الجزائريين مع رؤساء البلديات بتوليها مهمة المراقبة السياسية: الشرطة والأسواق والتعليم العمومي والعدل والمصالحة، فحين يتولى رؤساء البلديات الأمور الإدارية[4]. تم توكيل هذه المكاتب إلى الضباط القدماء[5].

في الواقع يعد المكتب العربي الإقليمي بمثابة مكتب تابع إلى الولاية يخضع للوالي، مكلف بالمراقبة السياسية من خلال العمل على تفتيت القبائل بغية ضمها وربطها بالبلديات

[1] - المرجع نفسه، ص. 319.

[2] - *Claude Collot, Op.cit, P. 39.*

[3] - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص. 669.

[4] - *G.G.A,**Tabeau de la situation des établissement Français dans L'Algérie 1852-1854**, Imprimerie Impériale, Paris,MDccc, P-P. 94-95.*

[5] - *Marcel Emerit, **La politique économique et sociale des bureaux arabes**, Document Algérien, N 29, 10/08/1954,P. 10.*

الفرنسية، يمارس نشاطه مباشرة مع الوالي دون تدخل رؤساء البلديات[1]. ويضم المكتب الإقليمي رئيسا وعدة ملحقين وشخصية من الأهالي، ومفوضين عن الوالي[2].

لقد حققت المكاتب العربية انتصارا لها وتوسعا كبيرا من خلال تسهيل عمليات الاستيطان وامتلاك الأراضي في عهد راندون(Randon)، والدليل على ذلك المكانة المهابة للإدارة المدنية، فبالرغم من قرار الحكومة الصادر في 08 أوت 1854، القاضي بإنشاء مكاتب عربية إقليمية تحت إشراف الوالي، إلا أنها بقيت تحت وصاية السلطات العسكرية والحاكم العام مما يؤكد على بقاء النفوذ العسكري، الذي أدى إلى سخط المعمرين الذين أصبحوا يترصدون أخطاء الضباط[3] ويعملون على فضحها عبر الصحافة الاستعمارية، أشهرها حادثة دوانو 1856[4].

تعتبر الفترة الممتدة من 1860 إلى 1870 هي فترة استطاع خلالها نظام المكاتب العربية استرجاع سلطته، بالرغم من تواصل النقد والمعارضة من المدنيين فقد صدرت عدة مراسيم أعادت هيبة العسكريين على حساب المدنيين من أهمها إصدار مرسوم 07 جويلية 1864[5] الذي جعل الولاة خاضعين لسلطة الجنرالات قادة المقاطعات، ولذلك أصبح المدير العام للشؤون المدنية غير ضروري واستبدل بأمين عام مكلف بالشؤون المدنية، فالولاة يبعثون بقراراتهم إلى الحاكم العام بواسطة قائد المقاطعة حول المناطق المدنية، وتنفيذ التعليمات

---

[1] - *Claude Collot,Op.cit, P. 43.*

[2] - *G.G.A,**Tabeau de la situation des établissements Français dans L'Agérie 1852-1854**,Op.cit, P-P. 93-94 . /- Claude Collot,Op.cit, P. 43./ - L, De BaudicourOp. Cit, P-P. 534-535.*

[3] - أصدرت محكمة الجنايات بوهران حكما بالإعدام ضد نقيب المكتب العربي بتلمسانDoineau سنة 1856، لأنه دبر مقتل أحد الآغاوات، ولقد كشفت المداولات أن النقيب لم يكتف باستغلال الوظيفة، حيث عثر في منزله على مبلغ 38300 فرنك، رفض كشف مصدرها بل كان يأمر حسب هواه بإعدام الأهالي الذين يعرقلون تصرفه. وصح أحد الآغوات: " بأن النقيب كان ينفذ كل ما يريد". وأشار القايد الذي نفذ القتل بأنه تلقى الأمر من النقيب وأضاف أنه تم إعدام 12 شخصا. ينظر: Le Genard de Wollf,Op.Cit, P. 106.

[4] - *G.G.A,**Tableau de la situation des établissements Français dan l'Algérie 1864**, Imprimerie Impériale, Paris, M,Dccc, LXVI, P-P. 07-08.*

[5] - *Ibid, P-P. 08-09.*

المتعلقة بالاستيطان[1]. ومن هنا نجد أن المكاتب العربية استرجعت سيطرتها على كل الإطارات الإقليمية مما أدى إلى تذمر المعمرين من التبعية التامة للموظفين المدنيين إلى عسكريين، وأبدوا تحفظا على تعيين حاكم جديد خلفا للحاكم بليسي وهو ماكماهون في سبتمبر 1864[2]، وبمجيئه زادت المعارضة وخدمتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الإمبراطورية من مجاعة وكوارث طبيعية ما بين 1865و1867 [3]، والتي أدت بالإمبراطور إلى التفكير في إصلاح إداري، وإصدار مرسوم في 21 مارس 1867 نص على أن نظام المكاتب العربية يضم مكتبا سياسيا ومديرية إقليمية ومكاتب من الدرجة الأولى والثانية، ومكاتب ملحقة بالدوائر.

2- انتهاء مشروع المكاتب العربية:

نظرا لما كانت تملكه المكاتب العربية من صلاحيات واسعة ممنوحة لها من طرف الضباط المسؤولين، فقد ارتكبت هذه المكاتب تجاوزات كثيرة وخطيرة من طرف السلطات العسكرية الفرنسية، ونتيجة لما تتوفر عليه هذه المكاتب من صلاحيات، فقد كانت تحدث تجاوزات ضد السكان الجزائريين، مما أدى في الكثير من المناطق إلى حدوث تذمر وسط السكان وتهيئة الوضع للانتفاضات، وهو ما لم تكن ترغب فيه السلطات العسكرية في البلاد. ومن بين أسباب هذا التذمر الحاصل، تلك المهام الموكلة للمكاتب العربية والمتمثلة في:

- مراقبة القبائل؛
- التحقيقات القضائية؛

---

[1] - Edmond- Pairice- Maurice de Mac Mahon من أصول إيرلندية ولد بقصر Sully في 1808/03/21، تلقى دراسته الأولى بمجمع أنتون ثم سان سيير في 1825، فاز بوسام فارس اللفيف الشرفي في مطلع 1830 أصبح نقيبا في عمر 25 سنة وعقيدا في عمر 39 سنة وجنرالا في عمر 40 سنة، شارك في حروب القرم وإيطاليا كما شارك في حصار الجزائر وعلى قسنطينة، عين حاكما عاما في فترة الستينات. ينظر: *R.Peyronnet. Op.Cit. PP 217-220.*

[2] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص. 22.

[3] - حلت على الجزائر خلال ستينات القرن 19م كوارث طبيعية من غزو للجراد 1866 وإنتشار سنوات الجفاف مما أدى إلى هلاك الحيوانات، وعمت الجزائر مجاعة رهيبة ما بين 1867-1868. وما ت ما يفوق 300 ألف من الأهالي تحت تأثير الجوع والكوليرا والتيفوس. ينظر: شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص. 68.

- مراقبة المداخيل وجمع الضرائب؛
- فرض العقوبات والغرامات[1].

من التجاوزات الخطيرة والأكثر فداحة، تلك المتعلقة بالتحقيقات القضائية والمحاكمات، فقد كانت المكاتب العربية هي التي توفر الوثائق التي تؤدي إلى إدانة الجاني، وهكذا تكون هي طرفا في الدعوى وحَكَما فيها، علما أن ضابط المكاتب العربية كان يتمتع بصلاحيات مراقبة القاضي الذي يعمل تحت سلطته، وبموجب ذلك يفقد القاضي استقلاليته ويصبح أداة قمعية في أيدي المكاتب العربية[2]. كما أن هناك توجيهات صادرة عن الجهات المسؤولة توحي بارتكاب تلك التجاوزات، فبيجو (Bugeau) ظلت منشوراته تدعوا العاملين في المكاتب العربية إلى تطبيق العدالة السريعة والعقوبات القاسية وتنفيذها في الحين، وكذلك بالنسبة للجنرال نيقري(Negrier) الذي لم يتردد في قطع رؤوس المتهمين بدون حكم[3].

هناك تجاوزات أخرى زادت من تألم الأهالي الجزائريين، تمثلت في ثقل الضرائب المفروضة عليهم (العشور على المحاصيل – الزكاة على المواشي)، المحصلة من القبائل التي فرضت عليهم من طرف القادة العرب الكبار كما يبدو لهم[4]. وقد تحدث عن هذه التجاوزات أحد الفرنسيين الذي عمل صحفيا وهو كليمون دوفرنوا(Duvernois Clément) قائلا: "يجب تدمير مؤسسة المكاتب العربية . يجب أن يعلم أنه في أحد أجمل الأقطار الفرنسية - يقصد الجزائر- يعيش شعب يقدر عددهم بـ 2500.000، يحاكمون من دون محاكم قضاء حقيقية، يسيرون من طرف ضباط ونقباء، يشرفون على القضاء دون أن تكون لهم دراية

[1] - *Sans auteur,**Les arabes et les bureaux arabes**, Paris ch- l'Aneraediteur,Challamel ainé, Librairie-commission, 1864, P. 7.*

[2] - أوليفي لوكور غرانميزون، المرجع السابق، ص. 285.

[3] - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص. 172.

[4] - المرجع نفسه، ص. 173.

بالقانون، يشرفون على الزراعة وليس لهم أدنى معرفة بها، يسيرون الأمور المالية دون أي ضمير..."[1].

يشير أيضا أحد المؤرخين الفرنسيين إلى التجاوزات المرتكبة من ضباط المكاتب العربية التي تجاوزت حدود الإنسانية، وقد أخذت هذه الشهادة مما رواه ألكسندر دوما (Alexandre Dumas) في كتابه متحدثا عن: السلطة اللامحدودة التي مارسها أولئك الضباط، ويذكر أن أحد المسؤولين على المكاتب العربية "..جرت عليه العادة حيث يشعر بأن أحد الأهالي يشكل خطرا أو يشتبه فيه، فإنه يدعوا الخيالة - الصبايحية - وهذا بعد أن يكبل المشتبه، فيقول لهم الضابط خذوا هذا الرجل إلى مقهى المور (مقهى العرب)، وكانت هذه العبارة تعني القضاء على المشتبه فيه.."[2].

في نفس السياق يذكر أن هذه المكاتب العربية، قد تحول فيها الضرب بالعصي إلى طريقة للحصول على الاعتراف من المتهم، وكان الضرب في كثير من الأحيان يؤدي إلى موت الضحية، وهذا ما جرى لأحد المعتقلين في منطقة أرزيو في مقاطعة وهران أتهم بسرقة الماشية، والذي لفظ أنفاسه بسبب الضرب المبرح الذي تعرض له[3]. وهناك قضية أخرى تكشف الممارسات القمعية التي أنفرد بها ضباط المكاتب العربية دون أن يخشوا أحدا، عرفت باسم صاحبها (Doineau) الذي تمت محاكمته في وهران، أين أُدين نقيب المكتب العربي لتلمسان بصدور حكم بالإعدام في حقه سنة 1856 بسبب إعدامه لآغا. ولما شرعت المحاكمة تبين أن النقيب كان ينفذ الإعدام في حق كل من يزعجه من الأهالي ويعطل مهمته، وكان المتهم بالنسبة للأخرين في تصرفه كالسلطان لا يعترضه أحد.

لقد تعرضت الصحافة الفرنسية في الجزائر إلى تجاوزات المكاتب العربية التي دخلت في نزاع المستوطنين الأوروبيين، الذين كانوا يعتبرون المكاتب العربية حجرة عثرة أمامهم،

---

[1] - *Cheikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli,**L'Algérie coloniale par les textes 1830-1962**,Editions anep 2008, P. 96.*

[2] - *Ibid, P. 99.*

[3] - *Charles Robert Ageron,Op.Cit, P. 339.*

وتطلعوا لتقليم أظافرها وتحجيم مسؤولياتها، وهذا ما أدى إلى حدوث فضيحة في عام 1858 في أعقاب صدور جريدة ألجيري نوفال(Algérie nouvelle) التي شرعت في التهجم على الأهالي (الجزائريين) وعلى المكاتب العربية، مما دفع بأحد ضباط المكاتب العربية، وهو الجنرال يوسف الذي اشتهر بمذابحه ضد الأهالي (الجزائريين)، إلى الاعتداءعلى صاحب الجريدة، وتسبب ذلك الاعتداء إلى حدوث ضجة إعلامية بلغت أروقة البرلمان الفرنسي، حيث طرحها في جدول المناقشة[1].

إن هذه التجاوزات المذكورة ما هي إلا غيض من فيض، قامت به المكاتب العربية في حق الجزائريين، لأن الغرض الذي أنشأت لأجله كان موجه لقمع الانتفاضات والمقاومات التي واجهت الاحتلال الفرنسي منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر. ولقد ظلت الإدارة الفرنسية تعتمد على منظريها السياسيين والعسكريين والاقتصاديين، لأجل إيجاد الطرق والمناهج والكيفيات لإبقاء الجزائر تابعة لها. فالمكاتب العربية المستحدثة من طرف بيجو بقرار 01 فيفري 1844 ما هي إلا اسم لجهاز قمعي ظلت فرنسا تعتمد عليه لضمان بقائها منذ 1830إلى 1862. إذ اعتمدت الإدارة الفرنسية خلال ثورة التحرير الكبرى على جهاز (المكاتب العربية المتخصصة **SAS**) للقضاء على الثورة وعزلها عن الشعب الجزائري.

لقد أثرت معارضة وكراهية الأوروبيين على نظام المكاتب العربية، مما حمل السلطة الفرنسية على إصدار تعليمة 21 مارس 1867 التي نصت على إشراف الحكام العسكريين للمقاطعات والقسمات العسكرية على إمضاء الأوامر والتعليمات. وعلى حصر عمل المكاتب العربية في إدارة شؤون الأهالي. وجعل ضباطها واسطة فقط بين السلطتين المدنية والعسكرية[2].

[1] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 382.

[2] - *Duval(Charles) et Warnier (jean),**Bureau Arabes et Colons**, Paris, 1969, P. 41.*

لقد حسم الأمر عند سقوط النظام الإمبراطوري بصدور مرسوم 14 أكتوبر 1870 الذي أعطى الحق للسلطة المحلية للأوروبيين في تسيير شؤون الجزائريين[1]. لكن ينبغي الإشارة إلى أن المكاتب العربية رغم كل المخالفات والتجاوزات والأخطار التي خلفتها على المجتمع الأهلي الجزائري، إلا أنها حافظت على بعض الجيوب. منها المنطقة الحدودية في الجهة الغربية لعمالة وهران إلى غاية عام 1923، إلى جانب المناطق العسكرية في الجنوب الجزائري حتى الاستقلال.

لقد ساهمت المكاتب العربية في دعم الاستيطان الفرنسي بالجزائر، من خلال إخضاع الأهالي وتسيير شؤونهم، بمراقبة نشاطاتهم وقمع ثوراتهم، وتفكيك وحدة الشعب الجزائري. من خلال الاعتماد على الزعامات الأهلية المغمورة بالحسب والنسب، فكانت المكاتب العربية وسيلة ناجحة لحكم الجزائريين والتوغل في البلاد حتى الجنوب. لكن منذ الستينات شعر ضباط المكاتب العربية بتراجع نفوذهم، وبدأت مرحلة الصراع بينهم وبين المستوطنين، انتهت إلى حل المكاتب العربية وإلغائها، وتحويل صلاحياتها إلى رؤساء البلديات المدنية بمرسوم 08 أوت 1868. ليتراجع معها نفوذ ومكانة الزعامات المحلية النافذة سليلة الأسر الأرستقراطية العربية.

[1]- بل أكثر من ذلك، فقد منحتهم السلطة الفرنسية حق التمثيل في البرلمان الفرنسي بـ 6 نواب بعدما كان لهم 4 نواب عام 1848. ينظر: كتاب، كريم ولد النبية، تاريخ الإدارة الاستعمارية، المرجع السابق، ص. 101.

الفصل الثاني

-

إنشاء مديرية الشؤون الأهلية وتطورها 1919-1947

أولا: مفهوم المديرية وظروف نشأتها؛

1- الوضع الإداري في الجزائر في النصف الأول من القرن العشرين؛

2- مفهوم المديرية وظروف نشأتها.

ثانيا: المديرون الذين حكموا الشؤون الأهلية في الجزائر؛

1-جان دومينيك لوسياني؛

2- جان ميرانت؛

3- لويس أليكسندر ميو؛

4 -أوغيستين جاك بيرك.

ثالثا: المديرية وتسيير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

1- الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

2- الشؤون الثقافية والدينية.

تُعد مديرية الشؤون الأهلية مؤسسة إدارية مركزية أسستها الحكومة العامة للجزائر (G.G.A)، واعتبرتها الإدارة الاستعمارية قاعدة إدارية جديدة لعهد جديد من تطور النظام الاستعماري في الجزائر في محاولة لبعث استقرارها الشامل في المستعمرة، فكانت الإدارة المدنية هي الأنسب في هذه المرحلة لتسيير شؤون السكان الأصليين، وقد ارتبط تأسيس المديرية بكل المخططات الاستيطانية في الجزائر التي ساهمت في إحكام السيطرة على الأهالي الجزائريين وإخضاعهم للسلطة المحلية، من خلال مؤسسة إدارية هي الأكثر شمولية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، لذلك فإننا نتساءل عن السياق والظروف التاريخية التي أفرزت عن ظهور هذه المديرية ومدلولها القانوني والسياسي؟ وأهم المديرون الذين حكموها خلال فترة الدراسة المشمولة، متعرفين على كيفية تسييرها للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الشؤون الثقافية والدينية؟ وهو ما نحاول الإجابة عنه في ثنايا هذا الفصل.

أولا/ مفهوم المديرية وظروف نشأتها:

1-الوضع الإداري في النصف الأول من القرن العشرين:

بلغ الاستعمار الفرنسي في الجزائر بعد سبعين سنة (70سنة) من الاحتلال أَوَجّهُ؛ بعد أن مر بعدة متغيرات في نظام الحكم وجهازه الإداري، الذي لم توليه فرنسا الأهمية المطلوبة في ظل السعي لتثبيت أقدامها كأولوية عسكرية، وجعلت من الوضع السياسي والإداري يأتي في مراتب متأخرة من سلم اهتماماتها، وهو ما يؤكده "لا رشي" في وصفه لها بالمؤقتة وغير المتماسكة، ومما جاء في قوله: " خلال الفترة الأولى لم يخضع التنظيم الإداري الجزائري لأي فكرة واضحة، حيث غَلب التردد على الحفاظ أو التخلي عن الاحتلال، فكانت التعليمات تتخذ يوما بيوم، دون أن يكون هناك مسار محدد أو واضح للعمل"[1] .

[1] -Emile Larcher,**Traité élémentaire delégislation algérienne.** *L'Algérie: organisationpolitique et administrative, T1, librairie Arthur Rousseau,Paris, 1923, P 258 .*

حمل النصف الأول من القرن العشرين متغيرات ومعطيات جديدة، دون أن تكون هناك قطيعة تامة بالمرحلة السابقة. وقد كان للحياة السياسية في الجزائر انعكاس لما يحدث في الضفة الأخرى من البحر المتوسط، إذ تقاسمها تياران سياسيان متباينان يتصارعان على تزعم الساحة السياسية، يضم كل منهما مجموعة من الأحزاب، وهما أحزاب أقصى اليمين وأقصى اليسار، فضم التيار الأول مجموعة من الأحزاب منها: الحزب الاجتماعي الفرنسي (P.S.F) وحزب الشعب الفرنسي (P.P.F)، وكان برنامج الحزب الاجتماعي يتلخص في إعادة الاعتبار للعمل والدفاع عن العائلة وحماية الوطن، في حين كان برنامج حزب الشعب الجزائري يدور حول الجانب الاجتماعي ويقوم على شعار "الخبز، السلام، الحرية" ونظرا لتخوف هذا التيار - أقصى اليمين- من أن تكسب الأحزاب اليسارية الأهالي لصالحها، حاول تأييدهم عن طريق إدراج المسائل االتي تهمهم ضمن برنامج الحزب دون منحهم صلاحات تمس السيادة الفرنسية في الجزائر [1].

كما حافظت فرنسا في الجزائر على النزاع بحدّة أقل بين السلطتين العسكرية والمدنية، إلى جانب ضغط المستوطنين تثبيتا للشرعية الاستعمارية، ويعتبر إلغاء النظام العسكري وإحلال النظام المدني عام 1870أحد أبرز العوامل التي كان لها انعكاسات واضحة المعالم على السياسة الإدارية في الجزائر. وهو ما تم التنويه إليه بالقول: " لم تكن سياسة فرنسا في الجزائر واضحة دائما، فقد تمت تجربة أنظمة متنوعة ثم تم التخلي عنها؛ تأرجحت في أغلب الأحيان بين قطبين، سياسة الإدماج... وسياسة الضغط المستوحاة من عدم قابلية الأهالي للتوافق...."[2].

---

[1] شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجى سليم، الطيب مهري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، ط3، دار التونسية للنشر، تونس، 1976 ،ص 158.

[2] -Augustin Bernard،***L'organisation communale des indigènes de l'Algérie***، Emile Larose. Libraire-éditeur, Paris, 1918, p 5.

يعتبر قانون 31 ديسمبر 1896 من بين أهم القرارات التي أقرها البرلمان الفرنسي بمحتواه الذي تضمن إلغاء جميع القوانين المتعلقة بإلحاق الجزائر بفرنسا، وطالب الحكومة بمجموعة تدابير وأوامر منها:

-اعادة تنظيم الإدارة العليا في الجزائر؛

- إعادة النظر في كيفية مراقبة الإدارة؛

- العمل على تغير أسلوب تشكيل دور المجلس الأعلى للحكومة[1].

وقد وسع هذا القانون من صلاحيات الحاكم العام على الصعيد العسكري؛ إذ أعطى له مجالا أوسع للمبادرة بعد موافقة وزارتي الحربية والبحرية، إلى جانب التوسيع من مجال إدارة الحاكم العام إلى مناطق الأقاليم العسكرية في الجنوب. والإشراف على الميزانية والتجارة والزراعة والداخلية والشؤون الأهلية والصحة، وحتى القضاء[2]. وبذلك فإن شؤون الأهالي وتعيين مدرائها كانت من صلاحيات الحاكم العام.

وإنَّ المُطَلّع على تعيينات الحكام العامون[3] في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين، يلاحظ بكل وضوح العدد المعتبر لمن تولوا هذا المنصب، حيث يجد فيهم من تولى إدارة الولاية العامة أكثر من عهدة؛ كشارل جونار، وتكرر الاعتماد على موريس فيوليت، وقد تميزت فترات حكمهم بمحاولة تقريب الإدارة الاستعمارية من المسلمين الجزائريين ليسهل

[1] - عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى غاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص190.

[2] *-Gilbert Meynier, **l'Algérie révélée**, Librairie Droz, Paris 1981, p15.*

[3]- شارل جونار (1900-1901)، بول غفوال (1901-1903)،موريس فارني (1903)، شارل جونار (1903-1911)، شارل ليتو (1911-1918)، شارل جونار (1918-1919)، إيجان أبل (1919-1921)، تيودور ستيغ (1921-1925)، هنري ديبياف (1925)، موريس فيوليت (1925-1927)، لويس بورد (1927-1930)، هنري كارد (1930-1935)، جورج لوبو (1935-1940)، شارل أبريال (1940-1941)، شارل شاتال (1941-1943)، مارسال بيوتون (1943)، جوليان كاترو (1943- 1944)، إياف شاتينيو (1944-1948).

التعرف عليهم والتحكم فيهم. على خلاف ذلك فقد كان إداريو الشؤون الأهلية يعرفون استقرارا نسبيا، إذ بلغت فترة توليهم لهذا المنصب ضعف الفترات التي تولاها الحكام العامون؛ إذ تم تنصيب لوسياني نهاية 1901م[1]، ودامت مدة تنصيبه على رأس مديرية شؤون الأهالي 18 سنة وكانت قد جمعت عهدتة سبعة (07) حكام عامين، وهو أيضا ما كان مع ميرانت الذي دامت فترة حكمه على رأس المديرية 15 سنة، وشملت ست (06) حكام عامين، وهي من تناقضات الإدارة الاستعمارية في الجزائر التي تبحث على إحداث توازن داخل مستعمرتها وعنايتها بالأهالي وشؤونهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق هذه المؤسسة الإدارية المستحدثة.

كما يعكس من جهة أخرى مدى اضطراب فرنسا خلال هذه المرحلة، التي أقحمت نفسها في حربين عالميتين، وقد ساهمت الأحداث العالمية، بما في ذلك العربية الإسلامية، في تنوير ذهن النخبة من خلال ما كان يتسرب لها من أخبار الجامعة الإسلامية، وسياسة عبد الحميد الثاني، إضافة إلى النشاط الاستعماري لفرنسا على مستوى تونس 1881 والمغرب 1912 والبريطاني على مستوى مصر 1882، والإيطالي على مستوى ليبيا (1911-1912)، وثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى، والنهضة المصرية والحركة المهدية في السودان ومبادئ ولسن والثورة الشيوعية،.. وتحرير بلاد البلقان، واستقلال بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا[2].

[1] - يعتبر لوسياني من بين المستشرقين الذين زاروا الجزائر وكتبوا عنها في فترة (1851-1932)، إضافة لعدد آخر من المستشرقين الذين كانت لهم أيضا زيارات للجزائر، من أهمهم: باسيه رينييه (1855-1924)، مرسيه وليم (1874-1956)، لوشاتلييه الفرد (1855-1929) وغيرهم ...، ينظر: مشري محمد، "الجزائر في كتابات المستشرقين الفرنسيين"، **الملتقى الدولي حول الجزائر في الكتابات المتوسطية**، 7-8 جوان 2010، قسنطينة، يناير، 2011، ص-ص، 179-135.

[2] - عايدة حباطي، التيارات الفكرية في المشرق وصداها لدى النخبة العربية في الجزائر 1900-1940، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه**، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2019، ص61.

كما شهدت المرحلة تصعيدا على مستوى وعي النخبة السياسية في الجزائر بشكل مضطرب مع المنظومة الاستعمارية، ومشاريعها ومخططاتها التهديمية للمقومات الحضارية الجزائرية.

عاشت المديرية منذ نشأتها وتطورها خلال النصف الأول من القرن العشرين، تحت تأثير رقابة وضغط المعمرين خاصة المندوبين الماليين، الذين ألقوا باللائمة على مدير الشؤون الأهلية جان ميرانت (Jean Mirante)، متهمين إياه بالعجز في السلطة والقصور في التصدي لنشاط الوطنيين والإصلاحيين الجزائريين، وقلة الاجتهاد في البحث عن المعلومة والتنسيق بين إدارة الشؤون الأهلية والمصالح الولائية للأقاليم الثلاث، وأنه يتصنع ويتجاهل خطورة الوضع، ولا يُعنَى بالرأي العام الإسلامي أكثر مما ينبغي. وطالبوا بإعادة تنظيم كامل لإدارة الشؤون الأهلية، بما في ذلك رحيل ميرانت، وإنشاء إدارة تشرف على الولاة ونواب الولاة والمسيرين الإداريين، والتركيز على وضع إدارة صارمة على السكان الأصليين، بإنشاء هيئة مركزية للمعلومات لمراقبة نشاط من كانوا يسمونهم "بالمشوشين" وتنظيم مصلحة من شانها الدفاع عن مصالح الجزائريين[1].

على صعيد أخر، فإن الحياة السياسية في الجزائر كمستعمرة، كانت مرآة عاكسة لما كان يجري في المتروبول بفرنسا، بما في ذلك الحروب الخارجية التي خاضتها هذه الأخيرة، خاصة الحربين العالميتين. التي أُقحم فيها المسلمون الجزائريون وكانت نتائجها وخيمة عليهم، واتبعتها السلطة الاستعمارية أنداك بإصدار إصلاحات هزيلة في فيفري 1919م ترضية للأهالي عن مجهودهم الحربي[2]. والتي لم يطبق منها إلا القليل بسبب الرفض الشديد لها من قبل المستوطنين.

[1] - علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر**، تر. محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص184-185.

[2]- علي مراد، الحركة الإصلاحية، المرجع نفسه، ص، 186.

أكدت السلطة الاستعمارية على أهمية المؤسسات الإدارية التي ستحكم من خلالها الأهالي وتسيطر على شؤونهم[1]. فمنحت الحكام الإداريون والضباط العسكريون صلاحيات واسعة لمعاقبة الأهالي، وإخضاعهم لسلطة حكم البلديات المختلطة في فرض العقوبات كالاعتقال الإداري وفرض الغرامات الجماعية والمراقبة اليومية[2].

لقد بلغت إدارة الفرنسيين لشؤون الأهالي الجزائريين خلال العقد الرابع من القرن العشرين درجة عالية من الحرمان في جميع الحقوق، مرفوقة براقبة ومضايقات على النخبة السياسية، وطرح مشاريع تتقرب فيها من المسلمين الجزائريين.

عَبر فرحات عباس في كتابه "ليل الاستعمار" عن ذلك بقوله: "لما بلغ الاستعمار مُنتهى الدناءة بالقتل والإعدام والخراب والدمار، أدخل في شهر أوت 1945، وللمرة الأولى منذ 115 سنة من الاحتلال، قانونا يخول للجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع فرنسيي الجزائر. إن هذا الإصلاح يمثل نقطة ماء في محيط من الهم والغم والعذاب والمحن،... المشكلة لم تتغير، المشكلة تنتظر الحلول الناجعة لتضميد الجروح ومعالجة القروح القديمة منها والحديثة"[3].

[1] - العربي غانم، سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية 1919-1950، **مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، إشراف: شايب قدادرة، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2012-2013، ص-ص، 3-4.

[2] - شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عبيدات، 1983، ص-ص، 104-105.

[3] - عبد الهادي حسين، «الإدارة المحلية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر التناقض والغموض 1830-1947»، **مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع**، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016،ص، 15.

يعتبر انتخاب المجلس التأسيسي الفرنسي بتاريخ أكتوبر 1945 من أهم المشاريع التي وضعتها الإدارة الاستعمارية، ومعه طرحت مشاريع وقوانين خاصة بالجزائر، كان من بينها إنشاء مجلس جزائري ومن ضمن المقترحات[1]:

-اقتراح بول إيميل فيار(Paul-Émile Viar): "الذي تضمن إحداث مجلس جزائري يتكون من 90 عضوا يتساوى فيه المواطنون ذوو القانون المحلي مع المواطنيين ذوي القانون الفرنسي، ويكون بدون سلطة سياسية ولكنه بصلاحيات واسعة في الشؤون المالية، كما يقترح إلغاء منصب الحاكم العام وتعويضه بوزير مقيم مسؤول أمام البرلمان. وقد لاقى هذا الاقتراح قبولا من قبل وزير الداخلية إدوارد ديبرو (E.DEPREUX) أثناء حكومة رامادي؛

-مشروع الأحزاب الإشتراكية المقدم في 19 سبتمبر 1946 والذي وضعه بول رامادي، ثم مشروع نائب وهران كيليسي (Quilici) يوم 24 سبتمبر 1946، شارك فيه وزير الداخلية إدوارد ديبرو (E.DEPREUX). وكلها مشاريع تدعوا إلى هيمنة الأقلية واستمرار سيطرتها على البلاد وعلى المسلمين؛

-الرضا بالمساواة السياسية في البرلمان الفرنسي والمواطنة التي تحصلوا عليها من خلال أمرية 07 مارس 1944[2]؛

-هذا إلى جانب اقتراحات ومشاريع تقدم بها الحزب الشيوعي الجزائري وكذا الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. جميعها لم تقبلها اللجنة الدستورية للبرلمان الفرنسي خوفا على ضياع امتيازات الأقلية.

[1]-المرجع نفسه، ص، 16.

[2] -العربي غانم، مرجع سابق، ص، 106.

وبعد أخذ ورد وصراع، وضعت فرنسا برنامجا سياسيا من صنعها اعتبرته برنامجا طموحا وخطوة عملاقة قامت بها الإدارة الفرنسية في سياستها الإدماجية. وتم طرح هذا المشروع الحكومي للمناقشة والمداولة بداية من 10 أوت 1947م[1].

وبذلك فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر كانت المتحكمة في جميع شؤون الجزائريين. كما يعود إليها فرض القرارات وتنفيذها، بما في ذلك التسيير للشأن السياسي، كان وجود الإدارة المحلية ممثلة في مؤسسة مديرية الشؤون الأهلية، ضمن سياق المؤسسات التي تخدم السياسة الاستعمارية العامة في الجزائر، وسخرت خدمتها لحماية باقي العناصر السكانية من غير المسلمين الجزائريين.

انعكس الشأن السياسي الذي عاشه الأهالي الجزائريون تحت سلطة المستعمر الفرنسي، سلبا عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي لم تكن بأفضل حال من الواقع السياسي المعاش طيلة فترة الحكم الاستعماري العسكري والمدني، أين تم استحداث مؤسسات إدارية أكثر شمولية لتحقيق الهدف الأسمى من كل المخططات الاستعمارية.

2-مفهوم مديرية الشؤون الأهلية (Direction des affaires indigènes) :

إن التعريف بهذه المؤسسة الإدارية الفرنسية في الجزائر يقودنا للحديث عن تتابع ظهورها بتسميات متقاربة تتعلق بالعرب والمسلمين، وارتبطت في أخرى بالأهالي وشؤونهم الإسلامية على مدى أكثر من عقد؛ وعليه يمكن التمييز بين مديرية الشؤون العربية التي ظهرت منذ 1833 في الجزائر العاصمة، وبين مديرية الشؤون الأهلية التي ظهرت في عام 1837، وأيضا التمييز بين مديرية الشؤون الإسلامية التي أخذت مكان هذه الأخيرة من حيث الاصطلاح فقط. وأصبحت تُعرف باسم مديرية شؤون المسلمين، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبصفة خاصة منذ صدور مشروع إصلاحات عام 1944.

[1]- عبد الهادي حسين، مؤسسة النشر نفسها، ص، 17.

ومديرية الشؤون الأهلية هي مؤسسة استعمارية تابعة للإدارة المركزية، ومديرية الشؤون السياسية[1] تُعني بشؤون السكان الأصليين الذين كانوا يصطلح عليهم باسم العرب ثم الأهالي، وأخيرا بالمسلمين.

إن مديرية شؤون الأهالي في الجزائر، كانت قد أخذت مكان المكاتب العربية من حيث المهمة والأهداف، التي تجمع بين مصلحة الشؤون الأهلية والاستخبارات ومصلحة المراقبة المدنية والمصلحة الأمنية، وهي تنظيم عسكري بالدرجة الأولى منذ 1837، قبل أن تصبح نظاما مدنيا. فتحولت هذه المديرية عام 1901 إلى المديرية العامة للشؤون الأهلية. وكان لها الدور الحاسم في توجيه السياسة الاستعمارية المتعلقة بالأهالي الجزائريين. على اعتبارها مؤسسة إدارية جديدة ناتجة عن تجارب سابقة للسلطة الاستعمارية في الجزائر لإخضاع الأهالي والتحكم فيهم[2]. ومن صلاحياتها السياسية والإدارية [3] نذكر:

- تسيير جميع المسائل المعلقة بسياسة الأهالي في جميع تراب الإقليم؛
- التسيير المباشر والتفتيش والوصاية على الجماعات المحلية، الاستشراف الاجتماعي للأهالي، وإدارة القوات التكميلية؛
- التسيير لجميع الشؤون السياسية للأهالي في الإقليم والمناطق العسكرية والمدنية وفي المدن التي تم إنشائها في البلديات؛
- إدارة جهاز الشرطة العام وإدارة السجون وجميع المسائل ذات الطابع الإداري التي تخص قوات الدرك؛
- تحضير وتنظيم المراسلات والاطلاع على احتجاجات الأهالي؛

[1]-منعم بوعملات، البعد السياسي في خطاب مصلحة الشؤون الأهلية في المغرب، **دورية كان**، العدد 34، ديسمبر 2016، ص55.

[2]-***Fonds de la Direction des Affaires Indigènes. Puis Direction des Affaires Politiques (1909-1949).****Répertoire méthodique. B1-84. Serice du Traitement. Janvier. 2015. P-P. 2-5*

[3]- *Henri Vast.**L'Algérie et les colonies Francaises,** Garnier Fréres, Paris, Sans dat, p, 5*

- ضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة؛
- شرطة الطرقات والأسواق؛
- إعداد الوثائق التاريخية حول قبائل المقاطعة؛
- إعداد المعلومات الجغرافية والطبوغرافية؛
- إعداد البيانات البيبليوغرافية والمعلومات حول القادة وعائلات الأهالي التي لها نفوذ؛
- مراقبة مصالح القضاء الإسلامي؛
- مراقبة التعليم العمومي في القبائل والمدارس -العربية الفرنسية-؛
- مراقبة التجمعات الدينية والزوايا[1].

نقلت الإدارة الاستعمارية تجربتها الإدارية في الجزائر إلى محمياتها الجديدة في شمال إفريقيا، (المغرب الأقصى وتونس).

قادتنا عملية البحث إلى أن مصطلح مديرية الشؤون الأهلية أَوضحُ في الكتابات الأرشيفية المتعلقة بتونس والمغرب الأقصى، وفي الجزائر نجد السياق الأكثر تناسبا في الوثائق الأرشيفية هو إدارة شؤون الأهالي[2]، لكن مصطلح الإدارة والمديرية بحسب السياق

---

[1]- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريون 1830-1954م** ، ترجمة: محمد المعرابي ،منشورات ANEP، الجزائر ، 2008، ص 194.

[2]- للمزيد يمكن العودة:**المجموعات S.F.C .A**: تعني أرشيف تم إنتاجه أو استقباله من طرف "إدارة شؤون الأهالي". مركز الأرشيف الدبلوماسي لمدينة "Nantes" الفرنسية يحتفظ أيضا بالأرشيف القادم من "إدارة شؤون الأهالي" وبعد خضوعه للتحقيق بداية من 30 جانفي 1934 تم تسليمه الى أرشيف المحمية بتاريخ 29 ديسمبر 1934.

- وبموجب ظهير شريف (مرسوم من ملك المغرب) مؤرخ بتاريخ 2 جوان 1917 تم الحاق "إدارة شؤون الأهالي" بجهاز الاستخبارات. وأصبحت صلاحياتها تشمل كل ما يتصل "القضايا السياسية " للأهالي على امتداد كل الحماية الفرنسية.

- وقد تم الغاء "إدارة شؤون الأهالي" بموجب ظهير شريف (مرسوم ملكي) مؤرخ في 20 جوان من عام 1936 والاستعاضة عنه بمكتب " إدارة الشؤون السياسية" وتم توزيع صلاحياته بين "مديرية الشؤون السياسية" و"مصلحة شؤون الأهالي والاستعلامات". ينظر:

***-Fonds de la Direction des Affaires Indigènes**. Op.cit. P-P. 2-4*

العام، والموضوع المسجل به على موقع السيريست، تجعلنا وفقا لما هو متوفر من معلومات أرشيفية، أخذ المصطلح على الوجهين الإدارة والمديرية.

وقد وُجِدَت **مديرية الشؤون الأهلية** كمؤسسة إدارية أيضا بالتراب العسكري بالجنوب التونسي، خلال العهد الاستعماري الفرنسي، بعد فرض الحماية على تونس عام 1881، وأنشأت على التراب المراكشي بعد فرض الحماية عليه عام 1912، وهي المؤسسة التي أسسها المارشال ليبوتي (Liyoti).

وتتشكل هذه المؤسسة في تونس من ضباط عسكريين، يشرفون على شؤون المناطق التي عينوا عليها، ويعتمدون في ذلك على المؤسسات المحلية. وقد وجدت هذه المكاتب في تونس بكل من مدينة، مطماطة، تطاوين وقبلي.

وحتى يتضح الأمر، فإن التمييز بين المؤسستين في كل من تونس والمغرب الأقصى، كلاهما فُرض عليه نظام الحماية. أما ما وجد في الجزائر فهو يختلف شكلا ومضمونا، ذلك أن الجزائر عرفت استعمارا استيطانيا عسكريا، إذ كانت فرنسا تعتبر الجزائر فيه جزء من التراب الفرنسي، وهو تنظيم أكثر شمولية وسيطرة وهيمنة.

وبالرجوع للوثائق الأرشيفية الخاصة بمديرية الشؤون الأهلية في المغرب الأقصى، فإنني حاولت أن أضع ترجمة، توضح للقارئ الفرق الحقيقي بين: مديرية الشؤون الأهلية التي ظهرت في الجزائر كمكتب إداري سنة 1837، ومديرية شؤون الأهالي بالمغرب الأقصى التي تأسست في 1909[1].

منذ احتلال مناطق الشاوية في عام 1907، تم تشكيل جهاز استخبارات، لكن هذا الجهاز لم ينضج ويصبح جهازا مستقلا إلا في عام 1909. وفي عام 1913، أصبح القائد

[1]- ينظر:

***-Fonds de la Direction des Affaires Indigènes**. Puis **Direction des Affaires Politiques (1909-1949). Répertoire méthodique. B1-84.** Serice du Traitement. Janvier. 2015. P-P 2-5*

العسكري سيمون، وهو ضابط سام، تولى قيادة هذا الجهاز المختص في الإستخبارات بالمغرب.

لم يكن لمديرية جهاز الاستخبارات سوى صلاحيات الاستعلامات، بينما كانت المسائل المتعلقة ب "سياسة الأهالي"، يتم معالجتها من طرف السكريتارية العامة للحكومة الشريفية. وقد تم سحب صلاحيات معالجة السياسات المتعلقة بالأهالي من الحكومة الشريفية بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخ في 19 ماي 1917.

يعتبر الجهاز الإداري لمديرية شؤون الأهالي في المغرب الأقصى صورة عن قرينتها في الجزائر؛ فبموجب مرسوم الظهير "شريف" ملك المغرب المؤرخ بتاريخ 02 جوان 1917، تم إلحاق "إدارة شؤون الأهالي" بجهاز الاستخبارات. ونشأ من دمج الإدارتين إلى تشكيل إدارة جديدة تسمى" إدارة شؤون الأهالي ومصلحة الاستعلامات"، وأصبحت صلاحياتها تشمل كل ما يتصل "بالقضايا السياسية " للأهالي على امتداد كل الحماية الفرنسية. بينما يتم معالجة القضايا الإدارية للأهالي من طرف "إدارة الشؤون المدنية" وهي الهيئة التي تم إنشاءها في نفس التاريخ[1].

وقد أصدر الظهير الشريف ملك المغرب مرسوم مؤرخ في 27 أفريل 1919، يقضي بتسير جماعات الأهالي ذات الطابع الإداري إلى مدير شؤون الأهالي.

في أوت 1919، تم إنشاء "فرع تاريخي" بمديرية شؤون الأهالي. ومن صلاحيات هذا الفرع البحث في الأرشيف والمكتبات الفرنسية بالخارج عن جميع الوثائق التي تهم بتاريخ المغرب، وذلك من أجل نقلها ونشرها. كما تم في جانفي 1920، ضم "الهيئة العلمية" للمغرب التي تأسست عام 1904 في طنجة الى "إدارة شؤون الأهالي" تحت اسم "الفرع

[1]- *ibidem.*

السوسيولوجي"، وقد كلفت هذه الهيئة باستكمال البحث حول "الأرشيف المغربي والمدن والقبائل المغربية"، بالإضافة الى الشروع في أبحاث أخرى في نفس المنحى[1].

وقد تم تحديد هياكل إدارة شؤون الأهالي على مستوى المغرب الأقصى، بموجب القرار المؤرخ في 21 جوان 1930، وتم وضع المصالح السياسية والقوات التكميلية وكذا المصالح الإدارية تحت سلطة مديرين فرعيين.

يقوم المدير الفرعي المكلف "بالمصلحة السياسية والقوات التكملية، بتسيير المكتب السياسي (المكلف بمركزية كل المسائل المتعلقة بسياسة الأهالي وكذا الوضع العسكري في المحمية، بالإضافة الى التنظيم الإقليمي للمناطق العسكرية) ومكتب الترجمة ومصلحة الصحافة الإسلامية، والفرع السوسيولوجي، وقيادة القوات التكميلية[2].

في حين تم تكليف المدير الفرعي المكلف بـالمصالح الإدارية، بتسيير "المكتب المركزي"، وهو مكتب يشرف على الشؤون الإدارية للمنطقة العسكرية، و"مكتب مجتمع الأهالي والاستشراف" و"مكتب شؤون البربر"، وهو مكتب يعتني بالشؤون الاجتماعية والإدارية للقبائل ذات الثقافة البربرية. و"مكتب القضاء البربري"، وهو مكتب يعتني بتنظيم وتسيير المحاكم العرفية، اقتراح القوانين التي تساهم في القضاء البربري، الإشراف على جميع المسائل المتعلقة بتنصيب وتسيير محاكم البربر توظيف وإدارة الموظفين العاملين في القضاء ووضع الميزانية والتفتيش والمراقبة.

وقد تم إلغاء "إدارة شؤون الأهالي" بموجب (مرسوم ملكي) من طرف الظهير شريف مؤرخ في 20 جوان سنة 1936، وتعويضه بمكتب " إدارة الشؤون السياسية"، وتم توزيع صلاحياته بين "مديرية الشؤون السياسية" و"مصلحة شؤون الأهالي والاستعلامات".

[1] -*ibidem.*
[2] - *ibidem.*

وقد تم وضع المصالح التالية تحت سلطة إدارة الشؤون السياسية، ومن ذلك مصلحة المراقبة المدنية، مصلحة إدارة البلديات -مصلحة الأمن-[1]

ثانيا/ المديرون الذين حكموا الشؤون الأهلية في الجزائر(1919-1947):

حرصت فرنسا على اختار موظفيها في إدارة الأهالي من المدنيين والعسكريين منذ بداية الاحتلال (1830)، وهو ما نوه إليه الكاتب آلان مسعودي (Alain Messaoudi) في كتابه: المعربين وفرنسا الاستعمارية (Les arabisants et la France colonial)، أين أكد على أن أغلبهم كان من العسكريين المكلفين بقضايا الأهالي في الجزائر، والمترجمين المدنيين والإداريين الذين خدموا وزارة الحرب الفرنسية[2].

1-جان دومينيك لوسياني Jean-Dominique Luciani :

ولد ببارتينيلو- كورسيكا- سنة 1851، وتوفي بالجزائر سنة 1932، يعد من أبرز المديرون الذين حكموا الشؤون الأهلية في الجزائر، وكان مديرا للبلدية المختلطة، يجمع لوسياني بين حياته المهنية كمسؤول والنشاط العلمي وتحرير وترجمة نصوص الدين الإسلامي والقانون بعد الدراسة في كلية آجاكسيو وحصوله على البكالوريا، عمل ككتاب مساعد بمحافظة قسنطينة سنة 1870، قاتل ضد المتمردين في بلاد القبائل، تحصل على امتحان المكافئة العربية من الدرجة الأولى بمساعدة شيخ في مدرسة (أين اتصل بالطالب محند السعيد بن زكري).

دخل في خدمة البلديات المختلطة لمحافظة قسنطينة كمساعد مدني للجنرال الذي يقود القسم الفرعي لسطيف، ثم أدار عين مليلة في 1877 أين اتهمه المعمرون بالاهتمام

[1]- *ibidem.*
[2] -*Alain Messaoudi,* ***Les arabisants et la France colonial Annexes,*** *Lyon. France. Open books, ENS Editions, 2015, P. 12.*

بالسكان الأصليين، ثم باتنة (الأوراس) 1880، وأولاد (عطية) في منطقة القل 1885، أين تعلم اللهجات البربرية[1].

سنة 1881 استدعي من طرف الحاكم العام في باريس لمساعدته حول القضايا الجزائرية، وبسبب مرضه تم تعيينه في منصب مستقر كنائب رئيس المكتب السادس المسؤول عن قضايا السكان الأصليين، استنادا إلى خبرته في هذا المجال ومعرفته بالنصوص القانونية الإسلامية، فإنه لعب دورا هاما في إعداد تشريعات محددة تتعلق بالسكان الأصليين، في مجال العدالة (القضاء) مرسوم أوت سنة 1889، ومجال التعليم بمرسوم أكتوبر عام 1892 بشأن مدارس الزوايا والمدارس القرآنية، ومرسوم جويلية سنة 1895 بشأن إصلاح المدارس، ومجال الاقتصاد بقانون أفريل 1893 المنشئ لجمعيات المعاشات للسكان الأصليين، ثم قانون 1897 المتعلق بممتلكاتهم[2].

عُين سنة 1901 على رأس الإدارة الجديدة للشؤون الأهلية في الجزائر إلى أن تقاعد سنة 1919 وقد ساهمت أعماله في عصرنة الدول الإسلامية الشرقية التي سافر إليها مثل تونس المغرب وسوريا ومصر، أين رحب بتطوير الصحافة اللبرالية.

لعب دورا مهما في إعداد القانون الإسلامي الجزائري سنة 1916 وساهم في تكوين المكاتب الإسلامية العامة وتأسيس متحف، ترأس كل من فدرالية نقابات المبادرات في الجزائر والجمعية التاريخية الجزائرية بالأبيار وكان ممثلا للمعمرين لدى اللجان المالية التي ترأسها سنة 1931[3].

2- جان ميرانت Jean Mirant: من المستعربين الفرنسيين، مترجم وضابط فرنسي، ولد عام 1868 بسفينياك ميراك (Sévignac-Meyrac) في اقليم باسي-بريني (Basses-Pyrénée) في الجنوب الغربي الفرنسي، وهو ابن مزارع. تكون في مدرسة المعلمين في مدينة

[1] -*Gabriel Esquer. **Dominique Louciani. Revue Africaine. Volume 73. N⁰ 350-351**.1er et 2e trimestre 1932. P-P. 161-181.*
[2]- *Ibid, P-P. 174-179.*
[3] -*Alain Messaoudi, Les arabisants et la France colonial Annexes, Op.cit, P-P, 230-231.*

"بو"، غادر إلى تونس سنة 1887 لتدريس الطلبة المسلمين في الكوليج العلوي. التجربة التي سمحت له بالإنفتاح أكثر على اللغة العربية، مما سمح له أن يكون مترجما عسكريا سنة 1893 في منطقة سيدي عيسى ثم في الجنوب الجزائري، كان تعينه في مجلس الحاكم العام جول كامبون (Jules Cambon) بداية لحكم الإدارة المركزية للحكومة العامة في الجزائر إلى غاية نهاية حياته المهنية. ترأس قسم الترجمة؛ وهو الميدان الذي كان له فيه باع كبير، وأراد أن يقوم بشيئ له صدى كالعمل الذي تم افتتاحه في بولاق مصر، الأمر الذي باشره في عهد بيرون (Perron) و شربونو (Cherbonneau)، من خلال تطوير القسم العربي في جريدة المبشر[1]، وترجمة الكتيبات الفرنسية[2]. نَعَتَتهُ الكتابات بالماسوني[3].

لعب ميرانت دورا هاما أثناء الحرب العالمية الأولى في الدعاية لفرنسا عن طريق الصحافة الموجهة للمسلمين الجزائريين. حصل على وسام "جوق الشرف" عام 1918م ليعين على رأس مديرية شؤون الأهالي 1919م خلفا للوسياني[4]، وهو المنصب الذي ظل به مدة خمسة عشرة سنة وذلك عام 1934م. وأعتبر ميرانت عَينُ السلطة الاستعمارية في الجزائر، مكلفا بالشؤون الأهلية بالولاية العامة، لا تخفى عليه خافية من أمور المسلمين النفسية والفكرية، سواء في علاقتهم مع فرنسا بالجزائر، أو في علاقتهم مع إخوانهم المسلمين في المشرق. وقد جمع ميرانت بين غيرته الشديدة على الاستعمار، وحذقه للعربية وخبرته بالإسلام[5]. وفي عهده قام الحاكم العام للجزائر كارد (CARD) بمحاولة تمزيق وحدة الصف

[1] *-Ibid , P-P, 266-267.*

[2]- من الكتابات التي أشرف على ترجمتها نذكر:

rapport d'Émile ***Violard Sur lacéramique berbère, 1897. Notice surles insectes nuisibles à l'olivier, 1901*** *.La Conservation de la santé du médecin majorCharles Ursmar Dercle, 1908.*

[3] *-Jacques Bouveresse,* ***Un parlement colonial , Les délégations financiéres algeriennes 1898-1945****,Publications des universités de Rouen et du Havre, 2008 , p.967 .*

[4] *-Alain Messaoudi, Op.cit, P-P, 267.*

[5] - أبو القاسم سعد الله، **أفكارجامحة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، الجزائر، 1988، ص، 147.

في جمعية العلماء، وتشجيع بعض العناصر الموالية للإدارة الفرنسية على إنشاء جمعية أخرى مضادة، أطلق عليها اسم جمعية علماء السنة[1].

عرف ميرانت الكثير من الانتقادات سواء من النخبة الجزائرية خاصة العلماء؛ إذ وصفه ابن باديس بأنه الوحش الذي انقض على كُلِّ شيء، الدين الإسلامي واللغة العربية وحرية التعبير[2]. كما وجهت له خاصة من قبل المستوطنين عديد التهم منها: تهمة الثراء من خلال استغلال منصبه الإداري؛ إذ وبحسب نفس الجهة المصرحة، كان متعاونا مع السيناتور دوريو (Sénateur Dorio) (1914-1918) واستفاد من 300 مليون فرنك من تجارة القمح و10 مليون فرنك أخرين حصل عليها في جمارك مغشوشة[3].

اهتم جان ميرانت بالتأليف، فكانت "كراسات الاحتفال المئوية" من أبرز ما كتب *(Cahiers du centenaire de l'Alger , la France et les œuvres indigénes en Algerie)*، كما أشرف على عدد من المؤلفات في فترة رئاسته للمديرية. بما في ذلك لبعض المسلمين الجزائرين ؛ كالحفناوي.

3- **لويس أليكسندرميو Louis Alexandre Milliot :** يُعد ثالث من تقلد منصب مدير الشؤون الأهلية في الفترة الممتدة ما بين (1934-1940)، وينحدر هذا الأخير من أصول تعود إلى سيفانول (Cévenole)،واستقر بـ (بونا) عنابة، أين تابع دراسته في الحقوق، وكان أحد خرجي الجامعة الجزائر في مرحلة ليسانس، ثم أتمها في باريس بتقديمه لأطروحة في القانون تحت عنوان "حال المرأة المسلمة في المغرب العربي"*(Étude sur la condition de la femme musulmane au Maghreb)* سنة 1910، وقدم في العام الموالي 1911م أطروحة ثانية في العلوم السياسة والاقتصادية بعنوان: "الارتباط الزراعي بين المسلمين في المغرب العربي" *(L'association agricolechez les musulmans du Maghreb)*. تمت تعبئته عام 1914م،

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص، 148.

[2]-*Alain Messaoudi, Op.cit., P-P, 267.*

[3]-*Jacques Bouveresse, Un parlement colonial Op.cit. , p.967.*

بصفته ملازما في الفوج الثالث من فرقة الزواف[1] بالجزائر. كما استدعاه ليوتي إلى جانبه في المغرب أين قلده منصب مفوض حكومي لدى محكمة الشريف العليا، وأيضا كمساعد لمديرية الشؤون المدنية[2]. وهو ما يعكس جليا ارتباط المدريتين في كل من الجزائر والمغرب الأقصى. وأثناء هذه المرحلة أيضا ألقى محاضرات في الرباط. كان له انتاج علمي يتعلق بالجانب القانوني والحقوق عند المسلمين[3]. عمل كأستاذ في القانون المدني في جامعة الجزائر، ودرس أيضا قانون التشريع الجزائري والتونسي والمغربي، كما شغل منصب عميد الكلية.

أما حياته السياسية فقد شارك الإدارة الاستعمارية في شمال إفريقيا بدراساته في وقت مبكر، حين كلف سنة 1921 من طرف الحكومة العامة الجزائرية (G.G.A) على رأس بعثة لدراسة طبيعة الأراضي الجماعية ودورها في تطوير الاستعمار الفرنسي، بالإضافة إلى مشاركته في الاحتفالات المئوية في الجزائر إلى جانب مؤلف حول الحكومة العامة[4].

---

[1] - ساعدت السلطات الإستعمارية على تجنيد فرق الزواف les zouaves في الجيش الفرنسي لاستغلالهم في سياستها الإستعمارية في الجزائر، وتعتبر فرق الزواف إحدى الركائز الهامة في السياسة الاستعمارية، وصف "فرانسوا ماسبيرو تأسيس هذا النوع من الفرق بمايلي: "سرعان ما استقر الوضع على على تكوين فرق من الأهالي التي هي خليط من الزواينLes zouaves". والهدف الذي تسعى إليه السلطات الاستعمارية من تكوين هذه الفرق (الزواف) هو الاستفادة من خدماتها كقوة محلية جزائرية، خاصة قوة الزواوة بجرجرة. ينظر: ناقل عائشة، الاستعمار الفرنسي في الجزائر واستغلاله للواقع الاجتماعي الموروث من نظام إيالة الجزائر 1830-1930، إشراف الأستاذ: كريم ولد النبية، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ**، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانة والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2021/2020، ص-ص، 62-63. الصبايحية

[2]-*Alain Messaoudi, Les arabisants et la France colonial Annexes, Op.cit, P-P266* .

[3] - للمزيد ينظر:

-Démembrement du habous :menfaâ, gzâ, guelsa, zinâ,istighrâq,Recueil de jurisprudence chérifienne, 1918-Tribunal duministre chérifien de la justice et conseilsupérieur d'Ouléma (Medjlès al-Istinâf) (3 vol., 1920-1924).-Les terres collectives (Blâd Djem'â) : étude de législation marocaine, Paris, Leroux, 1922, VII-310 p.

***-L'œuvre législative de la France en Algérie** (en collab. avec Marcel Morand, Frédéric Godin, Maurice Gaffiot), Paris, libr. Félix Alcan, 1930, 527 p.-Introduction à l'étude du droit musulman, Paris, Sirey, 1953, 823 p.*

[4]-*Alain Messaoudi, Les arabisants et la France colonial Annexes, Op.cit, P-P267*.

بدعم من مجلس الحاكم العام لوبو (Lebeau) تم الاعتماد على: أوغيستين بارك (Augustin Berque) وجورج هاردي (Georges Hardy) وأغوستين بارنارد (Augustin Bernard) في تقلد لويس ميو منصب مدير الشؤون الأهلية وإقليم الجنوب إلى غاية إعادة تنظيم هذه المؤسسة في أوت سنة 1940. نظرا لطبيعة المرحلة التي تزامنت مع الحرب العالمية الثانية والتي عرفت تراجعا في النشاط السياسي؛ أين كلف برئاسة لجنة التنسيق للصليب الأحمر الفرنسي في المناطق المحررة 1945م، ثم رئيسا لقسم الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق في باريس، مع مواصلة التدريس في المدرسة الاستعمارية التي أصبحت تعرف بالمدرسة الوطنية لما وراء البحار في فرنسا. وبعد تقاعده سنة 1957 أعتمد كَمُراجِع ومستشار في سَنِّ القانون الخاص والعام، كما استدعي لرئاسة الأكاديمية الدولية للقانون المقارن التي تأسست في لاهاي.

4- **أوغيستين أوجين بيرك Augustin Eugène Burke :** ولد بيرك في 11 مارس 1884 بناي (جبال البرانس السفلى) في عائلة باسكوبيرنية، تابع والده الطبيب البيطري العسكري الذي عين بالجزائر، قضى حياته بمدينة معسكر أين تقطن عائلته. يعتبر بيرك رجلا مثقفا ومفكرا فيلسوفا عارفا بأمور الإسلام والمسلمين والواقع المعاش والتاريخ القديم. بدأ دراسته بثانوية وهران، أين تلقى دروسا في اللغة العربية من كوهين سلال. أجبر على التوقف من الدراسة بعد وفاة والده سنة 1945م بالجزائر بسبب الكوليرا، فاضطر للعمل كموظف لكسب لقمة العيش، لكنه في الوقت نفسه تابع بجدية وتفاني تعليمه الثانوي (البكالوريا)، ثم تعليمه الأدبي، وكان ميوله الطبيعي في دراسة الفلسفة، حيث كان يتغذى على أفكار مؤلفيه المفضلين مثل تين وسبنسر ورينان (Tin, Spencer Et Renan).

ارتبط بيرك سنة 1909 من فتاة وهرانية تسمى فلورنتين ميغون (Florentin Migon) ثم انتقل معها إلى بني هندل (تيسمسيلت) بعد نجاحه ببراعة في اختبار البلديات المختلطة.

أين عُين مساعد إداري ثم نقل إلى فرندا. سرعان ما ولد ابنه الوحيد جاك عام 1910م، أين كرس جزءا كبيرا من نشاطه لتعليمه، ليصبح فيما بعد اسما كبيرا في الدراسات الإسلامية. نجح بيرك في إدارة فرندا بشكل رائع رغم صعوبتها، فتم الإبقاء عليه في منصبه، ثم عين رئيسا دائما بالإنابة للبلدية سنة 1914م[1].

أسس ثلاث قرى وأَلَمَّ بمعرفة كاملة بحقائق حياة المعمر وحياة الفلاح، بفضل تعلمه الاجتماعي وتراثه الريفي ومعرفته بالتصوف الباطن، كتب أول دراسة له، أين لفتت انتباه مدير شؤون الأهالي وكانت حول الجماعات الدينية (الزوايا)، فانتدبه هذا الأخير دومنييك لوسياني Luciani Dominique في الحكومة العامة. ثم اعتلى جميع الرتب: من مساعد مدير، إلى مدير الشؤون الإسلامية وأراضي الجنوب. فكان في قلب سياسة الأهالي، حيث ساهم في الحفاظ على الجزائر من مخاطر القومية ضد الأوروبيين التي هزت جميع الدول الإسلامية في تلك الفترة.

كانت فكرة بيرك المركزية خلق تبادل نفسي يحكم السلوك الفردي والجماعي، حيث يصبح الأهالي والمعمرون وظيفة متبادلة. كان يقول وهو يصحح هذا التناقض بقوله: "نحن الذين أسلموا الجزائر"، أي دفعنا الأهالي إلى الشعور بذاتهم الدينية[2].

كان بيرك هو المحرك الأساس وراء الجهود القومية التي كانت تبذلها فرنسا والجزائر من أجل المزارع والحرفي الجزائري. أولى أوغستين بيرك أهمية أثناء إدارته للطبقة المتوسطة من المسلمين الجزائريين التي تخص الفلاحين والحرفيين، وقد قدم للحكومة خدمات معتبرة. ونظرا لخبرته واطلاعه على حاجة فرنسا لصهر الفرنسيين والمسلمين. غير أن أحداث 8ماي

[1] - ***Revue Africaine, Volume 91,1947***. *AU SIEGE DE LA SOCIETE HISTORIQUE ALGEERIENNE Faculté Des lettres (Insttrur de Géographie), ALGERIE , 1947, p-p, 151-153.*

[2]- *Alain Messaoudi, Les arabisants, op.cit., p, 65*

1945م والجو السياسي الذي عرفته البلاد عجل بنهاية مسيرته المهنية وتقاعد سنة 1945م[1].

أخذت مسألة (الجزائر الفرنسية) حيزا كبيرا من تفكير بيرك، ويعتبر لويس ميو من المعارضين والمنتقدين لسياسة المزج بين العنصريين المسيحي والمسلم الذي حاول دستور 1948 تأكيده[2].

ترك بيرك بعد وفاته في الجزائر سنة 1946م سلسلة من الأعمال المكتوبة تعكس في محتواها اهتماماته كمستشرق وسياسي فرنسي مهتم بأمور وشؤون الإسلام، وفي الوقت نفسه سعة اطلاعه. ومن بين أعماله على سبيل المثال لا الحصر:

- الجماعات الإسلامية الجزائرية 1920م، سبقه مقال مرجعي نقدي سنة 1919م، يوضح فيه تراجع الطبقة الأرستقراطية العسكرية لصالح المرابطين ثم الزوايا والبورجوازية الريفية. ومن ذلك كتابه المنشور سنة 1920 *(Le neo wahabisime, ses causes , ses réaction : rapport d'un officier de réserve français en Algerie dans les anneés 1920)* . بالإضافة إلى كتاب *(La bougeoisie algerienne ou la recherche de César Birotteau)*؛

-كما كتب كتابه أيضا بعنوان كتبات حول الجزائر *(écrits sur l'Algerie)* يتعلق بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والديني في الجزائر خلال المرحلة الممتدة ما بين 1900-1945؛

-نشر الفن القديم والفن الإسلامي في الجزائر *(Art antique et art musulman en A Algérie)* سنة 1930م، حيث يقترح إمكانية إيجاد فن جديد يمزج بين التقاليد الفرنسية والإسلامية وكتابه أيضا الجزائر أرض الفن والتاريخ *(L'Algerie terre d'rt t d'histoire)*؛

-من جهة أخرى درس "سكن الساكن الأصلي الجزائري" أين اهتم بدراسة السكان الأهالي الجزائريين *(L'habitation de l'indigène algérien)* عام 1936 م؛

[1]-*Ibidem.*

[2]-*Ibid, p267.*

-ذكر في مقالاته على نشرة اللجنة الإفريقية الفرنسية، أنه يتحسر عن منح حق التصويت لأكثر من 400 ألف ناخب، فهو لا يعتبر الانتخاب في الجزائر طقوسا مدنية، بل هي نشوة دينية. كما تحدث عن الدعوة إلى تعزيز سلطة الحاكم العام؛

-درس إمكانية تحديث الإسلام الصوفي كبديل لإصلاح جمعية العلماء، التي اتخذت بحسب رؤيته منحنى قومي معادي للحكومة الفرنسية، وكان ينتقد في ذلك ابن باديس. وكتب عن الإسلام الحداثي التصوفي: الشيخ بن عليوة (في المؤتمر الثاني لفدرالية الجمعيات العلمية بتلمسان 1936م)[1]؛

- تكفل والده جاك بنشر مقتطفات من عمل غير مكتمل حول "تطور المجتمع الجزائري" *(Développement de la société algérienne)* سنة 1947 بعد وفاته[2].

ثالثا/ المديرية وتسيير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

اهتمت مديرية الشؤون الأهلية كإدارة استعمارية محلية بتطبيق مخططات ومشاريع الإدارة الفرنسية في الجزائر، وقد أكدت الكتابات الصادرة عن هذه المديرية، العناية التي أولتها لشؤون المسلمين الجزائريين منها: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية. وهو ما نحاول دراسته في هذه الجزئية، رغم أولية تقديم التسيير السياسي والإداري للمديرية بحسب تقديري، إلا أنني عملت على تأخيره بعد الحديث عن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

1- الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

سلطت الإدارة الاستعمارية على المسلمين الجزائريين قوانين رادعة، وأرهقت كاهلهم بضرائب عديدة، ورثت بعضها عن مراحل تعود لفترات سابقة؛ فكانت منها الضرائب العربية

[1] *-Revue Africaine، Volume 91,1947. Op.cit. , p-p, 154-157.*
[2] *-Alain Messaoudi, Les arabisants, op.cit. ,p, 65*

والضرائب البلدية، حيث كانت البلدية[1] الاستعمارية في الجزائر تتكون كما في فرنسا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي كانت تفرض على السلع والخدمات[2]. ومن بين الضرائب ما تمثل في مكس الأداءات (Prestations) مثل حقوق الساحات والوقوف، مكوس الذبح، وهذه المكوس كلها كانت موجودة في فرنسا كذلك[3]. ويضاف إليها عُشر ضريبة المهنة[4] في شكل ضريبة إضافية، أو ضريبة للدول. يعود تاريخيا إلى عام 1830، وقد طبق عليها قانون 15

[1]- كيان معنوي، أنشأ بموجب تجمع عدد من الأفراد في نفس الإقليم، وتجمعهم الحاجات والمصلحة المشتركة. كما أنها شخص مدني، معترف به قانونا، وللبلدية خاصتين، الأولى كونها تقسيما إقليميا لأنها تشغل حيزا جغرافيا، والثانية كونها شخصية إدارية لها مصالحها الخاصة. تتمتع بحقوق وعليها واجبات. فالبلدية هي المجموعة القاعدية للتنظيم الإداري ولها الخصائص التالية :

-**الاسم**: تحمل كل بلدية اسما الذي هو من المفروض نفس اسم التجمع السكاني في المقر الرئيسي حيث توجد البلدية

-**الإقليم**: للبلدية إقليم جغرافي حيث توضع الحدود على الخارطة أو التصميمات المودعة في الأرشيف، ويمكن إجراء تعديل على إقليم البلدية.

-**المقر الرئيسي للبلدية**: ويكون في البلدية الأساسية ويمكن تغييره.-**الولاء العمومي** (hommage publics): وهو إعطاء اسم شخص على حي أو شارع أو ساحة عمومية. ينظر: محمد الأمين رضاضعة، الإدارة الأهلية بالجزائر تنظيمها وسير عملها وأعوانها من 1919 إلى 1947م، **رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر**، إشراف، د. شاوش حباسي، 2007-2008، ص –ص، 17-19.

[1] - - لقد صرح قرار مجلس الدولةفي 7جويلية 1926، بأن الإجراءات الجديدة لا تشكل عائقا أمام تطبيق مبدأ فرض الضريبة

[2]- من بين الضرائب التي كانت تفرض على الأهالي خلال سنوات 1900-1914: (لزمة النخيل)، ميزاب: يدفعون مبلغ إجمالي يقدر ب 45000 فرنك، غرداية القبائل الثلاثة، شعانبة برزقة، تدفع لزمة ثابتة تقدر ب (50162) فرنك و25 سنتيم. أما اللزمة بالقبائل فتتراوح بين (05 فرنكات إلى 100 فرنك) تبعا للثروة المحصل عليها. أيضا، ضريبة (الحكور) التي تحصل على كراء أراضي العرش، ومثال ذلك ما كان يحدث في البلدية الأهلية لبسكرة وهذا في منطقة الجنوب، وحددت ب 20 فرنك للشارو (CHARRUE) (10 إلى 20 هكتار). وكذلك الضرائب غير المباشرة، لحساب البلديات للمساعدة الطبية والأشغال العمومية. وكلها ضرائب استنزفت الاقتصاد الجزائري، وانعكست سلبا على حياة الأهالي بالفقر والجوع وانتشار مختلف الأمراض والآفات. ينظر: محمد العيد تيجاني، الشؤون الجزائرية (الأهلية) من خلال جريدة المبشر 1900-1914، **رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، إشراف: جمال قنان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2005-2006،: ص-ص، 42-43.

[3] *-Solari (Henri), **Le budget des communes de l'Algérie du nord, Sl, 1937**, P. 67.*

[4] *- Dupuy, **A-H. Les impôts indigènes en Algérie,** Alger, 1910, P. 51.*

جويلية 1880، المعمول به في فرنسا، وذلك بقرار صدر في 26 ديسمبر 1881. ويضاف إليها المكوس على الأسواق والساحات والذبح.

لقد تميز النظام الضرائبي للبلدية بالثنائية:

- **النظام الأول:** كل الضرائب التي تعود أصولها إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي.
- **النظام الثاني:** ويشمل الضرائب الأوروبية التي تقررت في الجزائر بعد الاحتلال. وقد حظيت الضرائب باهتمام كبير على المستوى الرسمي. وهذا ما يفسر اهتمام الباحثين بهذا الموضوع الحاسم في دراسة تطور المجتمع الجزائري.

إن وظيفة قابض الضرائب أو الكوميس[1] بالتعبير المحلي، ارتبط بجمع الضرائب، حيث كان هناك فرق بين دافع الضرائب المقيم في البلدية المختلطة، ودافعها في البلديات كاملة الصلاحيات. الأول يخضع لنظام الضرائب المعفية من التعريفة على الكراء وضريبة الحيوان "الكلب" مثلا، ولكنه في المقابل يدفع ضريبة السنتيم الإضافي.

ولكن أهم الضرائب التي كانت تعتمد عليها ميزانية البلدية هي:

- المكوس على الإيجارات؛
- الضريبة الجمركية. (البلديات المطلَّة على البحر والبلديات الحدودية)؛
- أما ضريبة المهنة[2] فإن العشر فقط(10/1) يذهب إلى ميزانية البلدية؛
- الضرائب العربية، تفرض على دواوير البلديات، أدمجت سنة 1918، إثر توحيد النظام الضريبي. ذكر سولاري (Solari) أنه تقرر منذ تاريخ 04 نوفمبر 1848 بمرسوم من السلطة التنفيذية، فرض الضريبة على الإيجارات، وقد نظم قرار 15 جوان 1899[3] الضريبة على هذه الأخيرة. التي اتخذت من القيمة الإيجارية العينية للسكن الشخصي قاعدة لها،

[1] - الكوميس المكلف بالأوروبيين يكون دائما فرنسيا. وهناك نوع أخر من الكوميس المكلف بالجزائريين.

[2] - هناك ضرائب إضافية على ضريبة المهنة: وهي لصالح ميزانية الغرفة التجارية وقد سمح بهذه الضريبة قانون 19 أفريل 1898.

[3] - *Solari, Op.cit., P. 58.*

ويتم تحديد قيمتها من طرف مجلس البلدية. ومقدارها لا يتعدى عُشر(10/1) القيمة الإيجارية، وهي تدفع من طرف كل الساكنين الجزائريين والأوروبيين. وتؤخذ أساسا على القيمة الإيجارية للسكن ويتم دفعها في أول جانفي من كل سنة. وكانت تعطي معدلا بحوالي ثلاثة ملايين في مختلف ميزانيات البلديات.

شرع الجزائريون في دفع الضرائب العربية منذ عام 1845، بموجب الأمر الملكي بتاريخ 17 جانفي 1845 في مادته الثانية. وكانت الضرائب العربية قبل هذا التاريخ، تدفع عينا ثم أصبحت تدفع نقدا. وكانت القيادات العربية في نظام الحكم العسكري هي المسؤولة على عملية الجباية[1].

بعد صدور مرسوم 24 أكتوبر 1870 وما رافقه من انتقال القسم الأكبر من السكان إلى المنطقة المدنية. حدث أن الإدارة المدنية قامت بعدة تغييرات مست الجهاز الضريبي كله. أما تاريخ جباية الضرائب، فكانت تتم في خلال شهر ماي من كل سنة بأمر من رؤساء المكاتب العربية، وهو ما استمر مع مؤسسة مديرية الشؤون الاهلية، رغم أن ضريبة الزكاة في الشريعة الإسلامية تتبع نهاية السنة القمرية وليس التقويم الشمسي. ويمثل هذا النوع من الضرائب جزءا هاما من ميزانية العمالات؛ وهو ما بينه الجدول الموضح أدناه لعمالة وهران ونسبة الضرائب العربية في ميزانيتها[2]:

[1] - إلى جانب الضرائب العربية، يدفع كذلك الجزائريون الضرائب الفرنسية التي تقرها التشريعات الفرنسية على مواطنيها من الفرنسين. فأضافت إلى هذه المعاناة اليومية أعباء إضافية. وقدرت عائدات هذه الضرائب من 1851 إلى عام 1866 بـ 370.861.553 فرنك . ينظر : ولد النبية، مرجع سابق، 125.

[2] - ولد النبيةكريم ، البلدية الإستعمارية، المرجع السابق، ص. 52.

ومن أنواع الضرائب العربية ما تمثل في:[1]

1- **الحكر:** أي كراء أراضي العزل التي كانت تدفع نقدا[2]. كانت توجد في عمالة قسنطينة فقط.

2- **العشور: (ضريبة الحبوب)**[3] تحدد على حساب وحدة السقات (السقة)، الجابدات (الجبدة) أو الزويجات (الزويجة) ومساحة كل سقة تقدر بحوالي 12 هكتار[4]، ويفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 20 فرنك فرنسي.

3- **الزكاة:** وهي ضريبة الأنعام بالقيمة المفروضة عليها. علما أن الإدارة الفرنسية هي التي كانت تحدد هذه القيم المالية كل سنة[5] حسب سوق الماشية

- الخروف الواحد من 0.10 إلى 0.20 فرنك فرنسي[6]؛
- البقرة الواحدة من 3 إلى 4 فرنك؛
- المعزاة الواحدة من 1015 إلى 0.25 فرنك؛
- الجمل الواحد من 3 إلى 4 فرنك؛

---

[1] -تيرش (محمد) – ولد النبية (كريم) : « استمرار تسلط الضرائب العربية على قبائل عمالة وهران 1830-1918، »،**المرجع السابق**،ص-ص. 323– 339.

[2] *- Julien, Histoire de l'Algérie , Tom 1. Op.cit, P. 229.*

[3] - رغم تعرض الجزائر لمدة خمس سنوات متتالية 1845-1850، إلى نكبات طبيعية خطيرة جدا، نتيجة الجفاف والظروف الطبيعية القاسية بل حتى آفة الجراد زادت من تفاقم الوضع، وقلت الحبوب فارتفعت أسعارها ورغم كل ذلك فرضت على الفلاحين الجزائريين مبالغ كبيرة من الضرائب العربية (العشور).

[4] *- Fiamm (J), **Etude sur la décentralisation de l'administration générale, 1881**, P. 34.*

[5] - **كريم ولد النبية**، الزكاة وقضية جباية الضرائب العربية أثناء الوجود الاستعمار الفرنسي بالجزائر. الاسلام وقضايا المجتمع 11 و 12 نوفمبر 2018، **ملتقى دولي،تنظيم المركز الاسلامي بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**-جامعة سيدي بلعباس.

[6] *- Troussel. Les Impôts Arabes en Algérie, Op.cit, P. 60.*

4- **اللزمة:** وهي آخر ما فرض من ضرائب عربية في تلك الفترة، وبالأخص في مقاطعة قسنطينة وعند بعض القبائل في جنوب المقاطعات الأخرى[1].

5- **العَسَّة:** فهي عبارة عن ضريبة كانت تدفعها قبائل الصحراء، وألغيت حوالي سنة 1858[2].

6- **الضرائب الاستثنائية**، التي أقرها مرسوم 13 جويلية 1874، والتي عرفت بضريبة الملكية الأهلية، وحددت قيمتها ب (02 سنتيم) في الفرنك الواحد من المدخول الإجمالي للفرد. ويمكن أن نضيف إلى كل هذه الضرائب العربية، ضريبة الرأس الخاصة بالقبائل الكبرى، والتي فرضها المارشال راندون بتاريخ 18 جوان 1858[3].

الجدول الآتي يوضح: نسبة الضرائب العربية في الميزانية العادية لعمالة وهران.

ميزانية الدولة الاستعمارية في الجزائر (قبل تحديد مناطق الجنوب عام 1902)		ميزانية عمالة وهران (بالمليون فرنك)
1882	%15.68	65.39
1883	%17.20	68.18
1884	%17.23	67.22
1885	%18.42	63.78
1886	%19.12	62.03

[1]-تيرش (محمد) – ولدالنبية (كريم): «استمرار تسلط الضرائب العربية على قبائل عمالة وهران 1830-1918، »،المرجع السابق، ص-ص. 323– 339.

[2] - *Dupuy (A-H). Les impôts indigènes, Op.cit, P. 57.*

[3] - عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900م)**، الجزائر، 1984، ص. 117.

وقد خلفت مديرية شؤون الأهالي بعد تأسيسها المصالح المختصة في جباية الضرائب، وقد عرفت هذه الأخيرة زيادة لافتة مدة عشر سنوات، كانت في مجموعها مما تم تغريمه للأهالي خلال سنوات (1904-1914)، وهذا ما يتجلى تماما من خلال الجدول المبين أدناه[1]:

السنة	المبلغ الإجمالي المحصل	الضرائب العربية
1904	2.909459.10	1.966515.23
1905	2.913378.39	1.788937.88
1906	3.464812.48	2.130274.12
1907	3.679171.32	2.158110.65
1908	3.325907.78	2.188084.04
1909	3.622207.53	2.225153.68
1910	3.391969.40	2.192840.93
1911	4.704047.88	2.284826.21
1912	4.989140.12	2.287013.31
1913	7.005430.92	2.504967.07
1914	4.989140.12	2.367325.29

وفي قراءة توضيحية لما تم عرضه من الإحصاءات نلاحظ:

-نسبة الضرائب الأهلية تقارب في العديد من السنوات 3/1 من إجمالي التحصيل وقد تتعداه؛

[1]- محمد العيد تيجاني، الشؤون الجزائرية (الأهلية) من خلال جريدة المبشر 1900-1914، **رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، إشراف: جمال قنان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2005-2006، ص-ص، 45-46.

-المبلغ الإجمالي المحصل في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة، لأن ثروة الأهالي وأموالهم كانت تخضع لقوانين تبتلع ما تنتجه، وخاصة قانوني: 1873 و1887، الذي كلف الأهالي المسلمين دفع 25 مليون فرنكا ذهبيا، بموجب أربع(04) سنتيمات إضافية على الضريبة العربية، وليس هذا فحسب، بل أن الأهالي الجزائريين لم تكن لديهم عملة الدفع نقدا، مما فتح الباب أمام اليهود لإقراضهم مقابل أرباح ضخمة.

لم تضف مديريةالشؤون الأهلية شيئا في أوضاع الجزائريين ولم تعرف شؤونهم الاقتصادية إلا تدهورا، فقد تضاعفت عملية استنزاف الأراضي من أيدي مالكيها -الأهالي المسلمون - ذروتها ما بين الحربين. فبين (1904-1927) حصل المستعمرون على 237 ألف هكتار منها: 127 ألف. هـــــ بيعت بأثمان زهيدة للمستوطنين و25 ألف سلمت لهم مجانا مقابل شرطين هما: الإقامة بها مدة عشرين سنة، وألا يبيعها إلا لمستوطن أوربي متجنس. فلم يعد الجزائريون يملكون في فترة الثلاثينات إلا (7%) من الأراضي الزراعية الخصبة في ســـاحل الجزائر و(17%) في منطقة متيجة ونحو (17%) في منطقة وهران و(23%) في منطقة مستغانم و(24%) في منطقة بلعباس ونفس الشيء بالنسبة لبقية المناطق. فقدرت خسارة الجزائريين على العموم بـــ 5056 ألف هتكار، وحتى الأراضي الرعوية لم تسلم من النهب، فَقُسِم ما مجموعه (20.800.000) هتكار على الشكل التالي : (5.000.000) هتكار ملكا للدولة الفرنســية و(4.200.000) من أملاك البلديات و(2.400.000) ملكا للكولون وما تبقى على الرغم من شساعته حيث قدر بـ(9.200.000). إلا أن أغلبه لا قيمة له مقارنة بما حصل عليه الكولون الذين اســتولوا على أجود وأخصــب الأراضــي، حيث أن الهكتار الواحد من الأراضــي التي حصــلوا عليها قيمته 25 ألف فرنك يقابله 03 آلاف فرنك للهكتار الواحد من أراضي الأهالي، والعبرة في قيمة الأرض لا في مساحتها. ورغم شساعة المساحة التي حصل عليها الأوربيون إلا أنهم لم يمارســوا الفلاحة، فلم يشــتغل بهذا القطاع إلا (14,4%) من المســتوطنين، واعتمدوا في تعويض نقصــهم العددي بالفلاحين الجزائريين لخدمة هذه

الأراضـي. وقد اسـتغلوهم اسـتغلالا كبيرا وبأبخس الأثمان فكان - الفلاحون الجزائريون - أشبه بعبيد القرون الوسطى[1].

وقد أحصت مديرية الشؤون الأهلية عدد المبيعات التي تمت بين الأروبيين والمسلمين في المباني على مسـتوى الريف، ما يعكس اسـتمرار السـياسـة الاسـتيطانية في واسـتنزاف الاراضي والمساحات الشاسعة وتمليكها للأروبيين؛ وهو ما تبينه احصاءات المديرية[2]:

السنوات	البنايات الريفية المُباعة من الأهالي إلى الأوربيين	
	المساحة (هكتار)	السعر (فرنك)
1901	31682	4369742
1902	16438	1866573
1903	18171	2300662
1904	26656	3165589
1905	30731	3124852
1906	30771	3124903
1907	40250	4902116
1908	49990	5472698
1909	61586	9442512
1910	66802	9291730
1911	67681	11485422
1912	76359	12688221

[1] عايدة حباطي: **مسألة التجنيس وموقف الجزائريين منه (1919-1939)**، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،قسنطينة، 2004، ص64.

[2] ***-Direction des affaires indigènes*** *, Quelque aspects de la vie sociale, l'administration de indigènes en Algérie, Imprimerie orientale Fontana frére, Alger, 1922,p 32.*

1913	68634	9398131
1914	41861	6485288
1915	10145	2069774
1916	14931	4021152
1917	19962	6486039
1918	16840	8440087
1919	19089	13526829
1920	35288	24342048
1921	36173	15792488

نستنتج من الإحصاءات المقدمة سلفا، صورة عن المعاملات التي كانت بين الأهالي المسلمين والأوربيين ونقل المباني إلى المعمرين في أرياف الجزائر، والتي كانت تتصاعد أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى؛ إذ سجلت هذه النقلات في الأملاك أعلى مستوياتها في سنوات متتالية (1909-1913)، وهذه السنوات شهدت أعلى معدلات الهجرة خارج الديار، أين عرفت الجزائر هجرة جماعية، فاضطر السكان لبيع ممتلكاتهم بأبخس الأثمان، وغادروا باتجاه مختلف بقاع الأرض خاصة بلاد الشام أين سجلت سنة 1912م أوسع مساحة من المباني للمسلمين التي بلغت 76359 هكتارا، بينما تراجعت هذه المعدلات مع نهاية الحرب العالمية الأولى 1919م والأزمة الاقتصادية 1929م وتداعيتها على فرنسا والمستعمرة الجزائر.

وقد عززت مديرية الشؤون الأهلية ومن ورائها فرنسا الاستعمارية منظمتها العقارية في الجزائر من خلال سن قوانين تثبت بها سند الملكية[1]، هذا الأخير الذي أفقد الجزائريين جزءا معتبرا من أراضيهم، أين كانوا لا يسجلون ممتلكاتهم بسند قانوني يحميهم. وإن تأخر

[1] -***Direction des affaires indigènes*** *, Quelque aspects de la vie sociale, l'administration, 40.*

العمل به، مما جعل تحويل الملكيات الجماعية ملكية خاصة، بهدف فَرنَسَة الأراضي عند حيازتها[1]. وعلى رغم من تمتع الجزائر بميزانية خاصة منذ 1900م، إلا أنها كمستعمرة تأثرت بكل ما يصيب الاقتصاد الفرنسي وحتى العالمي، فقد عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة أثناء الحرب العالمية الأولى وازدادت شدة بعدها من جراء التضخم المالي الذي أدى إلى غلاء المعيشة في المدن والمجاعة في الأرياف بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

كما أثرت هذه الأزمة على المحصول الزراعي، فبعد أن كان للجزائر محصول لا بأس به من القمح في 1918م، فمن بين (30 مليون)من المحاصيل الموسمية كان (15) مليون قنطار كلها قمح، بينما في 1919م سجل عجز بمقدار (7 ملايين) قنطار، لتحصل الكارثة في 1920م، حيث انخفض المحصول بمعدل (30%) عن المعدل السنوي، ونفس الشيء بالنسبة لبقية المحاصيل خاصة منها محصول عنب الخمور.

كما كان لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م التي امتدت إلى فرنسا ثم انتقلت إلى الجزائر بعد حوالي (18) شهر، فمست كل القطاعات وعادت بالضرر الكبير على الأهالي وكان من أهم نتائجها السلبية على حياة الجزائريين استفحال ظاهرة البطالة التي أفرزت بدورها تدهورا خطيرا على الأجور الحقيقية، بالإضافة للسقوط الحر لأسعار الخمور والحبوب. فمثلا بيّن الإحصاء الرسمي لمحصول الحبوب ما بين (1928-1935) (القمح الصلب واللين، الشعير، السلت...) إذ انخفض المحصول بما يقارب (15مليون) قنطار، في حين فاق قبل هذه السنوات (19مليون) قنطار[2]. فبلغت معيشة الأهالي درجة من التدني الخطير، الأمر الذي وصفته الشهاب بالقول: "حالة الأهالي بأنها أقرب إلى اليأس منها إلى

[1] ***-Direction des affaires indigènes,*** *Op-Cit, p41.*

[2] عايدة حباطي: مسألة التجنيس وموقف الجزائريين منه (1919-1939)،المرجع السابق، 66.

الرجاء وأن الكثير من أهل البادية والقرى الصغيرة لم يعودوا يتحصلون على ما يسد الرمق حتى صار شبح المجاعة الرهيب يهددهم"[1].

لم يجد الجزائريون في ظل هذه الأزمات ما يخفف عنهم وقع هذه الأزمات، فتجاهلت الحكومة العامة، ومديرية الشؤون الأهلية أوضاعهم، على خلاف المستوطنين الذين لجأوا إلى تأمينهم وحمايتهم من تداعيات هذه الأزمات، من خلال تسهيل عملية الاستدانة؛ فقدرت قيمة ديونهم خلال الحقبة الممتدة ما بين (1930- 1936) بـ(2 مليار فرنك) ليرتفع المبلغ إلى (6358 مليون فرنك)، ثم تكررت العملية فسجلت خلال 1937م ثماني (08) عمليات اقتراض[2]، قصد سد العجز ومواجهة الأزمة الاقتصادية، لكن ضخامة مبالغ هذه القروض لم يستفد منها الأهالي المسلمون. ولم يتحرك أعوان الإدارة حسب جريدة النجاح لانقاد الأهالي من نكبتهم وديونهم المرهقة، بل كان هؤلاء الأعوان -أعوان الإدارة- يلاحقونهم بالوعيد والتهديد إذا ما تخلفوا عن دفع المغارم بسرعة، الأمر الذي دعا الناس إلى بيع أرزاقهم بالخسارة من أجل تسديد المستعجل من الديون[3].

وجهت مديرية الشؤون الأهلية تحذيرا، تنبه فيه بضرورة تحسين مستوى الفلاح الجزائري المسلم في التعامل مع أرضه لتفادي الأزمات الاقتصادية، وحتى يكون بإمكانه الوصول إلى المستوى الذي بلغه المعمر في أرضه من حيث المردود الإنتاجي واستعمال المكننة، ورأت نفس المديرية أن الحل الأمثل الذي بادرت إليه هذه الأخيرة استجابة لرغبة المجالس الجزائرية وتوجيهات الحاكم العام في تشكيل مدارس التعليم المهني وجماعة

(1) **الشهاب**: أوت 1932 ،ص429.

2-*Ch .R (Ageron) : **Histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit. ,T2 , p 414*

(3) عايدة حباطي: مسألة التجنيس وموقف الجزائريين منه (1919-1939)، 66، **نقلا عن النجاح** : 03 أوت 1932.

الفلاحة[1]،أو ما يعرف بجمعية الفلاح من أجل الزراعة (*Association de fellahs pour la culture*)[2] في البلديات المختلطة.

وقد اقترحت مديرية الشؤون الأهلية في هذا الشأن:

- نشر طرق وأساليب الزراعة البسيطة ولكنها أكثر عقلانية بين الفلاحين؛
- تزويد الفلاحين من الأهالي بوسائل التي تسمح لهم بتطبيق ما تعلموه؛
- التنسيق بين أطراف المختلفة؛ المؤسسات البلدية القائمة، وجمعيات الادخار وغيرها من أجل تنظيم وتطوير مدود انتاج الأهالي[3].

لم تكن مبادرة المديرية خالية تماما من تحقيق أهداف مصلحية، وليس خدمة للاقتصاد المحلي بقدر ما كانت مزيدا من التحكم في السكان الأصليين، من خلال ربطهم بصناديق الائتمان وجمعيات الادخار وصناديق الاقتراض الفلاحي التي تسمح بتدقيق الضرائب.

كما أنه حسب المديرية اقتصر نشاطها على البلدية المختلطة دون باقي البلديات خاصة الأهلية منها، وبالتالي فإن المسألة لا تتعدى حماية المستوطنين ورفع من إنتاجها خدمة للصالح العام الفرنسي.

لم تول مديرية الشؤون الأهلية عنايتها بالجانب الصناعي عند المسلمين الجزائريين، على غرار كل القطاعات، حيث قامت بتطويق الصناعة الأهلية كجزء من السياسة العامة

---

[1] -***Direction des affaires indigènes*** ,*Initiation pratique des indigènes, l'agriculture et à l'industrie, œuvre poursuivie et résultats obtenus, Imprimerie administrative Emile Pfister, Alger,1923 ; p.3.*

[2]- للمزيد عن الجمعية ونشاطاها والمساعدات التي تقدمها للفلاحين الجزائريين الذين لا يملكون الأراضي للخماسة، ينظر:

-***Direction des affaires indigènes*** ,*Initiation pratique des indigènes, l'agriculture, p 15-20*

[3] -***Direction des affaires indigènes*** ,*Initiation pratique des indigènes, l'agriculture et à l'industrie, œuvre, op cit; p.4.*

الفرنسية في الجزائر، فلم تبادر إلى تأسيس الصناعة الثقيلة في المستعمرة، بل هدمت الصناعة الخفيفة التي كانت متواجدة ؛ أغلبها من الحرف والصناعة التقليدية، وحافظت على أخرى، كنسيج الزرابي والثياب من البرانس والحياك، كما اعتمدت على الصناعة الخفيفة والتي عادة ما تكون صناعة استهلاكية تعتمد في الغالب على المنتوج الزراعي، وقدر عدد هذه المعامل بـ(300) معمل يشتغل فيها حوالي ثلاث آلاف عامل، وحاول بعض الأهالي إنشاء بعض المصانع العصرية مثل معمل (ابن جيكو) بقسنطينة لصنع الدخان والسجائر ومعامل (بن ونيش) بالعاصمة لصناعة الخشب ومعاصر الزيت الكبيرة ببلاد القبائل[1].

وقد أشارت الكتابات الصادرة عن مديرية الشؤون الأهلية على مساعي السلطات الفرنسية لخلق مدارس التعليم المهني لتوجيه الأهالي المسلمين وتطوير تكوينهم وتدريبهم، الذي كان موجه أيضا للبلدية المختلطة، وتخص الجنسين بتدريبهم على صناعات خفيفة كصناع السلال والخزف والحلي، والأفرشة والبناء...[2].

قدمت المديرية في الكتاب الذي أشرفت على نشره عام 1923م، حوصلة على جهود فرنسا في الجزائر، بإنشائها لمجموعة من المدراس لتدريب المسلمين الجزائريين وتطوير قدراتهم الفلاحية والصناعية، لمسايرة التطور الذي عرفه المستوطنون الذين يقاسمونهم الأرض عبر مختلف البلديات المختلطة؛ كمركز التدريب بتابليط، الرواقية، الشلالة، كانوبير، العلمة،فج مزالة....[3]

انعكس الوضع الاقتصاديالمعقد فخلف واقع اجتماعي مزري، حيث عملت الإدارة الاستعمارية في الجزائر على تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية، فتراجع دور القبيلة

(1) عايدة حباطي: مسألة التجنيس،المرجع السابق، ص-ص، 68-69.

[2] ***-Direction des affaires indigènes*** *,Initiation pratique des indigènes, l'agriculture et à l'industrie, œuvre, op cit; p.7.*

[3] ***-Direction des affaires indigènes*** *,Initiation pratique des indigènes, l'agriculture et à l'industrie, œuvre, op cit;, p10-15*

كإطار اجتماعي تكافلي، وتراجع معها دور الأسر الكبيرة في تسيير هذا النظام الاجتماعي، كما ساءت حالة الأهالي الجزائريين، وقد أكد مدير الشؤون الأهلية جان ميرانت (Jean Mirant)الأمر بقوله: " تسارعت التحولات الاجتماعية ما بين 1900 -1930، من مجتمع جزائري قديم، يقوم على النظام الأبوي الرعوي إلى مجتمع أكثر حداثة بشكل معقد، وأكثر استعدادا لمتطلبات الحياة العصرية..."[1].

يعد تعداد السكاني للأهالي المسلمين أحد أبرز اهتمامات إدارة الشؤون الأهلية، فقدم جان ميرانت في كتابه "كراسات الجزائر المئوية " التعداد الديموغرافي للسكان الأصليين ودراسة تطور نموهم (1881-1926)، الذي وصفه بالمستقر عموما خاصة مقارنة بالسنوات السابقة التي عرفت هزات في ديمغرافية المسلمين الجزائريين بسبب الأوبئة والمجاعات.

سجلت السنوات الممتدة ما بين (1901-1906) تراجعا في تعداد سكان الأهالي في مقاطعتي الجزائر ووهران، لأنه خلال 1906م، تم احصاء المناطق الصحراوية بشكل منفصل عن الشمال بعد أن تم إنشاء أقاليم إدارية لها منذ 1902م. بلغ متوسط الزيادة 200 ألفنسمة كل خمس سنوات. بمعامل زيادة تقدر بـ 2.5% من سنة 1872إلى عام 1926م، إذ تضاعف عدد السكان المسلمين خلال أربع وخمسين عاما خاصةفي المدن الكبرى، أين سجلتالجزائر العاصمة زيادة مئوية تقدر بـ 55271 نسمة في عام 1926م، بدلا من 47086نسمة عام 1921م، ووهران سجلت 24651 نسمة بدل 20059 نسمة، بدورها سجلت بونا (عنابة) 17505 نسمة بدل 13339 نسمة.

تثمن هذه الزيادة في التعداد السكاني للمسلمين الجزائريين،ففي رأي ميرانت راجع إلى النظام العام والأمن المستتب والسلام الاجتماعي وإلى جانب عامل النظافة والتطهير،

[1] -Jean Mirante, ***Cahiers du centenaire de l'Algérie, la France et les œuvre indigène en Algérie,*** *publication du comète du nationale de métropolitain de centenaire de l'Algérie, p12.*

والتطعيم الجماعي والمساعدات والفحوص الدورية، وهو يخالف حسبه التوقعات التي تنبئت بانقراض السكان الأصليين في نهاية القرن 19[1].

تعد الكوارث الطبيعية التي مرت على الجزائر خلال الفترة الاستعمارية أشد قسوة على المجتمع الجزائري، إذ تكبد فيها الأهالي أقسى درجات الفقر والحرمان، ولم يجد في السلطة الاستعمارية الملجأ الذي يخفف عنها وقع هذه الكوارث التي تدوم بالسنوات. وقد أشارت الكتابات الفرنسية إلى بعض عادات الجزائريين في الاستعداد لمثل هذه الحالات بتخزين الفائض في مطامير ومخازن لاستعمالها في الأوقات الحرجة من الأوبئة والكوارث الطبيعية كالجفاف والجراد...، وهو ما أشار إليه الضابط الفرنسي لباسي (Lappaset) سنة 1846 وأبدى اعجابه به كمواجهة سياسية واقتصادية من القبائل لتجاوز أثر الكارثة[2].

قدمت الحكومة العامة من خلال تقرير مديرية الشؤون الأهلية حوصلة عن جهود الإدارة الاستعمارية في محاصرة فاقت الجزائريين، من خلال جمعيات الائتمان والادخار التي تولت تقديم المساعدات للمسلمين.[3] هذه الأخيرة التي عرفت تطورا في عددها وحتى ميزانيتها مع تأسيس مديرية الشؤون الأهلية[4]:

السنوات	1890	1900	1919	1920
المؤسسات الخيرية	75	135	219	219
عدد الأعضاء	298.442	338.339	558.425	579.341
المزانية	3.788,593	8.777864	36.588.886	41.142.747

تمكنت الجمعيات الخيرية من تقديم مساعدات بلغت سنة 1925م (224468 فرنك فرنسي) وارتفعت سنة 1928م (575098) فرنك، وكانت تتماشى مع تصاعد الكوارث

[1] -Jean Mirante, ***Cahiers du centenaire de l'Algérie***, op cit, p21-22.
[2] -***Direction des affaires indigènes*** , *Quelque aspects de la vie sociale, l'administration de indigènes en Algérie, op cit, ,p67.*
[3] -***Direction des affaires indigènes*** , *Quelque aspects de la vie sociale, l'administration de indigènes en Algérie, op cit, ,p.68-71.*
[4] -*Ibid ,p72..*

الطبيعية، كالجفاف عام 1927م، وأعقاب غزو الجراد إذ تمت زيادة قروض البذر للفلاحين بمقدار 2مليون كسلفة للمتضررين بنسبة 2%. [1]

وعلى رغم من محاولة الإدارة الاستعمارية تبيض صورتها اتجاه التعامل مع الأهالي المسلمين أثناء الأزمات، إلا أن الواقع كان خلاف ذلك، لأن الأولية في الحماية والمساعدات كانت للمستوطنين وأعضاء الإدارة الاستعمارية كالشرطة ورجال البحرية، وبعض المتجنسين الجزائريين، بما في ذلك الخدمات الصحية، وتوفير النظافة[2]. وقد انعكس انتشار الأوبئة والمجاعات، على انخفاض القدرة الشرائية نتيجة قلة المداخيل، الشيء الذي أدى بهجرة عائلات كثيرة، وبصفة خاصة إلى المشرق العربي وفرنسا[3].

وختاما لما تم عرضه، فإن اهتمام مديرية الشؤون الأهلية بالشأن الاقتصادي والاجتماعي كان اهتماما ظاهريا، لم تأخذ منه الأهالي إلا التسمية التي ادعتها هذه المديرية خدمة لهم ولمصالحهم، فكانت هذه الأخيرة مؤسسة من المؤسسات الإدارية الفرنسية التي سخرت لإخضاع واستغلال المسلمين الجزائريين وليس حمايتهم، رغم ما كانوايشكلونه من أغلبية عددية.

2-الشؤون الثقافية والدينية:

إن اهتمام فرنسا الاستعمارية بالشؤون الثقافية للمستعمرة كان مبكرا؛ فبعد تنظيم إدارة شؤون الأهالي، جاءت التعليمات الرسمية الصادرة عن حكام الجزائر، والتي تنص على أن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية، إلا عندما تصبح لغتهم هناك قومية،

[1] -Jean Mirante, ***Cahiers du centenaire de l'Algérie***, op cit, p29-30.

[2]- بن الشيخ حكيم: المنظومة الصحية في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية** ،مج6، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014، ص202

[3]- عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900م)**، الجزائر، 1984،ص ،249.

والعمل الجبار الذي يترتب على ضباط هذه الإدارة هو: السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللغة الدارجة بينهم.

وقد جاء في تقرير آخر لسنة 1849م: «لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءنا المدني والعقابي، يصدر أحكامه على العرب بلغتهم، وبهذه اللغة يجب أن تصدر بأسرع ما يمكن جميع البلاغات الرسمية، وبها تكتب جميع العقود، وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتني بها كل شيء، هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة عامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا، وتمثيلهم بنا، وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين...»[1].

عملت المكاتب العربية على ترسيخ الاستراتيجية الاستعمارية في إحلال اللغة الفرنسية مكان اللغة العربية، فقد كان رؤساء هاته المكاتب يرون بأن: «المساجد والزوايا، إنما تتخرج منها عناصر متعصبة معادية للسلطة الفرنسية، فالدين هو جوهر هذه المسألة في تفكير هؤلاء. ذلك أن الطالب والعالم والمرابط والزاوية، كانوا يترجمون المثل الديني، كما كانوا يحظون في وسط المجتمع المسلم بمكانة متميزة، نظرا للدور الذي يلعبونه في توعيتها وتعبئتها ضد العدو»[2].

وقد كان النقيب ريشارد (Richard) وغيره من ضابط المكاتب العربية يرون بأنه: «عندما تصبح المدارس القرآنية هباء منثورا تذروها الرياح، ويتحول الشعب العربي إلى جهالة العصور الأولى، فعندئذ من الممكن تلقينه شيئا مفيدا»[3]. وفي هذا تصريح واضح لمحاربة

[1]-رابح تركي، **التعليم القومي و الشخصية الوطنية** ،ش،و ،ن،ت ،الجزائر، 1981،ص108 .

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق،ص269.

[3]- شارل روبير آجيرون :**الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919**م،ج1، المرجع السابق ، ص 584.

الإدارة الاستعمارية الدين الإسلامي عن طريق ما استحدثته من جهاز إداري يعمل على إخضاع الأهالي بحسب ما تراه المديرية.

ضيقت السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال على التعليم العربي وعملت على تعويضه باللغة الفرنسية التي هي لغة السيادة ، وقامت بتعميمها في الإدارة وجعلت منها لغة للخطاب، كما بادرت في محاولة لبسط نفوذها على الأعيان والطبقة البرجوازية، وذلك عن طريق إغرائهم بإرسال أبنائهم إلى فرنسا من أجل التعليم، وهو ما نوه إليه حمدان خوجة في كتابه المرآة: « بهذه المناسبة جمع السيد شيخ البلدية المجلس البلدي، وكنت عضوا فيه لتهنئة الجنرال كلوزيل بالعودة سالما، وعلى اثر هذه الزيارة أخبرنا بالتقارير التي و صلته و قال بأنه: عمل على راحته، وللتدليل على الثقة بالحكومة الفرنسية، يجب أن نجمع على الأقل (50 طفل) من أبناء الأعيان ليرسلوا إلى فرنسا قصد تعليمهم اللغة...»[1]. وللحد من تعلم اللغة العربية وانتشارها[2]، صدر قرار 1849 الذي ينص على أن اللغة الفرنسية هي السيدة في شؤون القضاء، ومرسوم 18 أكتوبر 1892 القاضي بعدم جواز فتح مدرسة عربية دون رخصة، هذه الرخصة حددت لها فرنسا -مسبقا-شروطا منها على الخصوص، أن يكون صاحب المدرسة مواليا للإدارة الاستعمارية، ولا يزيد عدد تلاميذ مدرسته عن ثمانية تلاميذ، وبعض الحالات لا يزيد عن اثنين[3].

وبدوره أعتبر جان ميرانت (Jean Mirant)أن التعليم في الجزائر كان خاضعا لنظم الحكم التي مرت على فرنسا بين ملكي وجمهوري إلى إمبراطوري؛ وكل نظام حمل معه أفكاره ونظرته لاحتلال الجزائر والجزائريين وتعليمهم؛ إذ أن لكل واحد من هذه الأنظمة جهازه

[1]- حمدان خوجة، المصدر السابق ،ص، 217.

[2]- عمامرة تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال، ط 5، الجزائر، 2001، ص، 38.

[3] - فتح الله بن أزوار، «السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر 1830-1954»، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص، 286.

السياسي والإداري وبرامجه الخاصة به. وأدرك الفرنسيون أهمية تعلم السكان الأصليين للغة الفرنسية على اعتبارها لغة أولى[1].

اعتبر تعليم أبناء الأهالي الذين بلغ تعدادهم أواخر العشرينات أزيد من خمس ملايين، ضرورة كوسيلة لتقريبهم من الحضارة الحديثة وإيقاظ وعيهم بقيمتهم الإنسانية، وبهدف محو التعصب الديني والكراهية عنهم، وفي تعليم أطفالهم بإنشاء جيل جديد يكون أكثر انفتاحا على الحضارة الغربية، ولديه لغة مشتركة، تسمح لهم بمشاركة غيرهم من الفرنسيين أفكارهم لأن الذي يجمعهم نفس المصالح.

استدرك مدير الشؤون الأهلية جان ميرانت (Jean Mirant)انقطاع أبناء الحضر عن هذه المدارس، فمن بين 66 تلميذا، كان خمس (5) من أبناء الحضر فقط من يدرسون في ولاية وهران[2]. ولطالما تغنت فرنسا برسالتها الحضارية في تعليم أبناء العرب، غير أن الحقيقة في تعليم أبناء الحضر والأعيان كان أحد الوسائط التي اعتمدت عليها فرنسا لنقل التأثير الفكري الذي أخذوه في مقاعد الدراسة، سواء المدارس الفرنسية في الجزائر أو في باريس إلى محيطهم، خدمة للصالح الاستعماري الفرنسي[3].

إن نفور الجزائريين من تعليم أبنائهم في المدارس الفرنسية، كان خشية عليهم من التعليم التنصيري،ولأنه يوفر تعليما ضعيفا عما هو موجود في الزوايا وخوفا من تأثيرها على شخصيتهم وأبناءهم[4]،خاصة بعد افتقارها للمدرسين الجزائريين الذين رفضت البلديات إعطائهم حق ممارسة التدريس بدعوى قلة دفعمستحقاتهم منالنفقات الموجهة لهذه

[1] -*Jean Mirante, Cahiers du centenaire de l'Algérie, op cit, p 74 .*
[2] -*Ibid, p 77 .*
[3] -*Ibid, p .78.*
[4]-.كانتدروس التاريخ المقدمة مثلا؛ تتجاهل تاريخ الجزائر بل وتحرفه:" كانت بلادنا تسمى قديما العال (La GALLE) وأجدادنا الغاليون (Les GAULOIS)" وهذا لبث روح الهزيمة وقتل الروح الوطنية استعدادا لعملية الفرنسة والإدماج التام للمجتمع الجزائري بالعنصر الاستيطاني الأوربي ينظر: تركي رابح، المرجع السابق، ص، 354.

المدارس[1]. وكذلك لوجود المدارس المختلطة(Mixtes)والتي يستطيع الأهالي الالتحاق بها. فالمدرسة الاستعمارية كما صرح أحد القائمين عليها، وهو بول برنار (Paul Bernard) عام 1908: " أنها قبل كل شيء أداة سلطة، ووسيلة للتأثير عليهم. لقد كان الهدف من المدرسة الفرنسية خلق نخبة مندمجة وقادرة على استيعاب الفكر الاستعماري ومؤهلاته، وعلى هذه الأهداف، راهن الاستعمار على نشر تعليم ابتدائي بشكل واسع نسبيا مقارنة بأطوار التعليم الأخرى[2]. ورفض البلديات تقديم إعانات للمدارس وهو ما أدى إلى غلقها شيئا فشيئا.

وبذلك فإن التعليم أحد الأسلحة التي اعتمدت عليها فرنسا في الجزائر، وهو ما عبر عنه الدوق دومال (Ducd'umale)[3]: «إن لفتح مدرسة واحدة وسط الأهالي مفعولا لا يساوي مفعول كتيبة عسكرية في عمليات بسط الأمن في البلاد».

بالمقابل ضيقت الإدارة الاستعمارية على التعليم العربي، بأن أصدرت قوانين قيدت من خلالها فتح مدارس التعليم العربي الإسلامي، وحسب ما جاء في أحد التقارير الفرنسية، فإن نصوص القوانين التالية: كقانون 30 أكتوبر 1886، وقانون 18 أكتوبر 1892، وقانون 27 نوفمبر 1944، تضمنت شروطا مسبقة لإنشاء وفتح مؤسسات للتعليم العربي الإسلامي[4]. وفي محاربتها للتعليم العربي، حاربت فرنسا المقومات الأولى للجزائريين كاللغة العربية التي

---

[1]- عمار هلال ،المرجع السابق، ص 113.

[2] - أحمد بلعجال، «السياسة الثقافية في الجزائر، "السياسة التعليمية نموذجا"»، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 19، ص-ص، 187-189.

[3]-الدوق دومال، هو أحد أبناء الملك الفرنسي لويس فليب، اشتهر بحقده على الأمير عبد القادر وهجومه على الزمالة العاصمة المتنقلة لدولة الأمير.

[4] - *SHAT.* ***Boite N⁰ GR 1H1724/1. Direction Général des Affaires Politiques de Fonction Publique.*** *Attitude à Observer à l'égard de l'enseignement Privé Musulman.*

اعتبرتها لغة أجنبية في عقر دارها. وعملت على الحد من سيادتها وانتشارها، حيث أصدرت قرار 1849 الذي ينص على أن اللغة الفرنسية هي السيدة في شؤون القضاء[1].

ورغم صدور مرسوم 30 سبتمبر 1850، القاضي بتنظيم التعليم العربي العالي، والذي كان يتم فيه التعليم باللغتين العربية والفرنسية، بهدف تكوين موظفي المكاتب العربية، فإنه كان يخضع لمراقبة صارمة، إذ أصدر المارشال راندون (Randon) منشورا يجيز مراقبة المعلمين مراقبة دورية ومستمرة، وشملت هذه المراقبة حتى التعليم الابتدائي والثانوي، الذي كان تحت إشراف مفتش المكاتب العربية العسكري، والذي كان يشمل خمس (5/1) السكان فقط سنة 1861. أصدرت كذلك الإدارة الفرنسية مرسوما سنة 1904 منعت بموجبه الجزائريين من إقامة المدارس العربية أو الكتاب لتعليم القرآن الكريم دون الحصول على رخصة، والتي تضمنت شروطا تهدف للنيل من اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية[2].

وفي هذا الإطار قال سكرتير الحاكم العام الفرنسي في الجزائر سنة 1837: "إن آخر أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح". وكذلك تصريح الكاردينال لا فيجري عام 1867الذي قال: "علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة عظيمة مسيحية، أعني بذلك فرنسا أخرى يسودها الإنجيل دينا وعقيدة"[3].

وفي عهد الجنرال بيجو أعيد طرح هذه الفكرة، ولكنه سرعان ما تخلى عنها خوفا من مقاومة الأهالي، فطرح فكرة جديدة تتضمن تقديم الدراسة في الجزائر "بكيفية تسمح لهؤلاء

[1]- عمامرة تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال، ط 5، الجزائر، 2001، ص، 38.

[2]- بن أزوار فتح الدين،المرجع السابق، ص-ص، 287-288.

[3]- بن أزوار فتح الدين، المجلة نفسها، ص،288.

من النقاد إلى سر التأسيس الإسلامي، فيصبحون قادرين على تولي حكم الأهالي". وبالفعل تمت الموافقة على هذه الفكرة لكنها لم تطبق بسبب مقاومة الأمير عبد القادر[1].

وبوصول نابليون الثالث[2] إلى الحكم في فرنسا، برزت سياسته بالنسبة للأهالي، والتي اعتبر فيها الجزائريين مواطنين فرنسيين ضمن المملكة العربية حيث قال: «إن الجزائر ليست بلادا مستعمرة بالمعنى العام لمفهوم هذه الكلمة، بل هي مملكة امبراطورية على الفرنسيين، وأريد أن أستفيد من شجاعة العرب وشهامتهم، على أن أستغل فقرهم وبؤسهم»[3].

فكان نابليون يهدف إلى تكوين جيل متفتح على الثقافة والحضارة الفرنسية، فبدأ بفتح أبواب التعليم الفرنسي من خلال إنشاء المدارس العربية الفرنسية، وفق المرسوم الرئاسي الصادر في 14 جويلية 1850م في المناطق الآهلة بالسكان، وهي مدارسابتدائية: أين تُدَرس اللغتين الفرنسية والعربية، وتتألف هذه المدارس من مدير فرنسي وله نائب.

وكان الغرض الأساسي من إنشاء هذه المدارس ذا طابع سياسي أكثر منه تثقيفي، حين أوضح أحد الفرنسيين عام 1861م الهدف من هذه المدارس: «إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة، العربية الفرنسية، هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية الخاصة والحرة»[4].

إلا أن هذه المدارس شهدت نفور الأهالي منها، ومن هنا بدأت تعيش مرحلة الأفول والزوال، وهذا ما لاحظه ياكونو(Yaconno) بقوله: «المدارس العربية الفرنسية الثلاث

---

[1]- شارل روبير أجيرون ،**الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871م**،ج1، المرجع السابق ،ص584.

[2]- نابليون الثالث (لويس نابليون) 1830- 1873 انتخب سنة 1848 كرئيس للجمهورية في فرنسا ،أدى اليمين الدستوري سنة 1850م،ايد بريطانيا و تركيا في حرب القرم سنة 1854.ضد روسيا ،حضر افتتاح قناة السويس عام 1869م ،استسلم في حرب 1870م ضد بروسيا في معركة سيدان و بذلك سقطت الامبراطورية ،اعتزل السياسة و عاش في انجلترا وتوفي ا في 09 فيفري 1873.

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق ،ص 52.

[4]- شارل روبير أجيرون ،الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871م،ج1، المرجع السابق ،ص587.

الموجودة في منطقة أورليان فيل (الأصنام)، والتي أسستها المكاتب العربية أثناء فنترة (الحكم العسكري)، نزل عدد تلاميذها إلى الصفر سنة 1869م، بعد أن كان هذا العدد 110تلميذ، وذلك عندما أصبحت القبائل تحت سلطة القضاء المدني ...»[1].

وفي هذا سنرصد جداول إحصائية توضح نصيب الأهالي الجزائريين في التعليم بمختلف أطواره مقارنة بالأوروبيين:

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 55 .

— 89 —

Années	Nombre d'écoles			Nombre de classes (1)	Personnel enseignant			Nombre d'élèves (2)		
	Garçons	Filles	Total		Français	Indigènes	Total	Garçons	Filles	Total
1892.	109	4	113	196	79	83	162	10.277	1.132	11.409
1893.	132	6	138	216	138	108	246	11.965	1.262	13.227
1894.	157	6	163	305	166	141	307	15.127	1.439	16.566
1895.	172	6	178	353	202	146	348	17.696	1.778	19.474
1896.	176	5	181	371	218	150	368	19.029	1.768	20.797
1897.	196	5	201	410	281	139	410	20.397	1.867	22.264
1898.	204	5	209	428	276	156	432	21.600	1.984	23.584
1899.	216	5	221	447	293	152	445	22.054	1.797	23.851
1900.	220	5	225	460	316	148	464	22.428	1.887	24.315
1901.	223	5	228	474	343	155	498	23.223	1.779	25.002
1902.	230	5	235	488	320	176	496	23.956	1.696	35.652
1903.	237	5	242	504	329	181	510	25.165	1.984	27.149
1904.	238	7	245	516	343	179	522	25.950	2.166	28.116
1905.	249	7	256	539	369	181	550	26.926	2.307	29.233
1906.	254	8	262	557	381	193	574	28.526	2.521	31.047
1907.	263	9	272	575	393	197	590	29.615	2.540	32.155
1908.	272	11	283	606	412	204	616	30.730	2.667	33.397
1909.	286	13	299	640	435	226	661	32.887	3.203	36.090
1910.	301	15	316	667	439	248	687	34.811	3.646	38.467
1911.	347	15	362	727	456	292	748	37.331	3.527	40.858
1912.	375	15	390	766	468	316	784	39.180	3.508	42.688
1913.	418	15	433	844	478	366	844	41.743	3.864	45.607
1914.	452	16	468	888	498	388	886	43.271	3.992	47.263
1915.	469	17	486	911	490	411	901	41.291	4.330	45.531
1916.	471	17	488	915	481	427	908	39.306	4.341	43.647
1917.	472	17	489	916	457	439	896	37.758	3.722	41.480
1918.	468	19	487	930	448	421	869	41.279	7.792	49.071
1919.	475	19	494	942	423	426	849	41.376	6.764	48.140
1920.	491	19	510	979	455	451	906	37.678	3.331	41.009
1921.	489	19	508	990	485	427	912	38.573	3.527	42.100
1922.	495	19	514	1.018	482	445	927	42.348	4.514	46.862
1923.	494	19	513	1.010	526	445	971	44.369	4.529	48.898
1924.	499	19	518	1.034	565	459	1.024	47.438	4.914	52.352
1925.	500	19	519	1.046	583	457	1.040	48.478	5.131	53.609
1926.	512	21	533	1.089	644	43	1.076	49.856	5.487	55.363
1927.	519	22	541	1.113	639	464	1.103	53.302	6.710	60.012
1928.	529	22	551	1.153	637	478	1.115	55.400	7.766	63.166
1929.	541	23	564	1.199	666	468	1.134	53.932	6.712	60.644

(1) Y compris les classes annexées à des écoles d'Européens.
(2) Y compris les élèves indigènes reçus dans les écoles d'Européens.

حاول ميرانت تحليل هذه الأرقام؛ بأن جهود فرنسا قد حققت نتائج إيجابية في تحضير (تَحَضُر) الجزائريين حيث تضاعف أبناء الأهالي الذين استفادوا من التعليم الفرنسي في المرحلة الابتدائية، ستة (06) أضعاف بين (1890 -1930)، وارتفعت معها الإمكانيات المسخرة من مدارس وأقسام[1]. كما كان في تحليله للإحصاءات المبينة أعلاه الكثير من المبالغة؛ إذا اعتبر أن الأهالي قد تغيرت نظرتهم للتعليم الفرنسي؛ فبعد العزوف عنه، أصبحوا هم من يطالبون فرنسا بتأسيس مدارس جديدة، على أن التعليم الفرنسي قضى على الجانب العنصري والكراهية في نفوسهم وخلق أجواء من الثقة في الإدارة الفرنسية[2].

[1] -Jean Mirante, ***Cahiers du centenaire de l'Algérie***, op- cit, p90 .
[2] -Ibid, p-p ; 90-91.

جدول يبين: تطورعدد التلاميذ الأهالي ما بين 1900-1946.

السنوات	عدد التلاميذ	السنوات	عدد التلاميذ	السنوات	عدد التلاميذ
1900	24565	1918	49269	1941	117155
1906	31391	1925	54581	1944	110686
1908	36013	1930	66637	1946	100000
1910	40778	1935	93433		
1914	48750	1939	114117		

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد أبناء الأهالي في المدارس الفرنسية ظل محدودا وضعيفا، رغم الجهود المبذولة من طرف بعض المسؤولين الفرنسيين، ففي سنة 1900 لم يتجاوز عدد المتمدرسين من الأهالي الجزائريين 24565 تلميذ، أي ما نسبته (4.3 %) من مجموع من هم في سن التعليم. وفي سنة 1930بلغ عدد التلاميذ الذين لا يجدون مكانا في المدارس الفرنسية ما نسبته 92.55 %، وهو ما كانت تعمل عليه مديرية الشؤون الأهلية بحجة أن إيجاد أماكن لدراسة التلاميذ، أمر صعب التحقيق. وبعد 1944 بدأت زيادة تفوق المئة ألف تلميذ، استجابة للضغوط التي مارستها القوى الوطنية على السلطة الاستعمارية[1].

-أما عن وضعية التعليم الثانوي، فقد اختلفت عن التعليم الابتدائي، فهذا النوع لم يكن مقسما بين الأوروبيين والجزائريين، بل كان مخصصا للأوروبيين مع الإذن لبعض المحظوظين من الجزائريين لطرق أبوابه، فلم تستقبل الثانوية الفرنسية حتى عام 1900 أكثر من 84 تلميذ جزائري، و150 تلميذ سنة 1914، كون هذا التعليم لم يكن متاحا للجميع ولا مجانيا،

[1] - أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر "من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة"**، تر، الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص، 410.

فقد كان لزاما على التلميذ الجزائري الخاضع للنظام الداخلي أن يدفع من 40 ألف إلى 50 ألف فرنك في السنة[1].

-لكن الذي يشترك فيه التعليم الابتدائي والثانوي وحتى التقني الذي يكاد يكون منعدما، هو أن البرنامج التعليمي كان فرنسيا على العموم، ولم تحظ فيه اللغة العربية إلا بمكان ضيق جدا.

جدول يوضح: نصيب الجزائريين في التعليم العالي مقارنة بالأوروبيين لسنة 1909[2].

	مجموع الطلبة	الطلبة الأوروبيون	الطلبة الجزائريون
كلية الحقوق	1713	1534	179
كلية الطب	824	714	110
كلية الصيدلة	427	393	34
كلية الآداب	1347	1175	172
كلية العلوم	835	773	62
المجموع الكلي	5146	4789	557

- ما يلاحظ على الجدول أن نسبة الطلبة الجزائريين لا تتجاوز 15/1 من مجموع الطلبة الفرنسيين، وهناك من يشكك في عدد الجزائريين المنتمين لجامعة الجزائر، اعتمادا على تقارير الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، وربما دخل في هذا الرقم إحصاء الطلبة المنتمين إلى المدارس العربية-الفرنسية، والمدارس العليا الموجودة في الجزائر والجامعات الفرنسية، فهناك أكثر من 30 طالبا منتسب إلى المعهد الإسلامي للدراسات العليا بالجزائر، و250 طالبا موزعين على الجامعات الفرنسية[3].

[1]- أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 374.

[2] - أحمد بالعجال، المرجع السابق، ص، 192.

[3] - شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص، 136.

- والملاحظ أيضا من عرض هذه الإحصائيات الخاصة بالتعليم، أنه كلما تدرجنا في مراحل التعليم الفرنسي في الجزائر صعودا، كلما ازدادت نسبة الجزائريين المتعلمين في الهبوط والنقصان، خاصة بعد اشتراط الجنسية الفرنسية لدخول بعض الطلبة للمعاهد العليا في فرنسا، الأمر الذي كان حائلا بين الجزائريين والتعليم العالي. والنتيجة أهداف سطرتها الإدارة الاستعمارية منذ الاحتلال لتجهيل المجتمع الجزائري وطمس هويته.
- تعززت المدارس الشرعية الثلاثة، بأخرى مطلع القرن العشرين، وقد تميزت في عهد لوسيياني مدير الشؤون الأهلية والحاكم العام جونار بالتقرب من الأهالي المسلمين بطابع إسلامي، ومن ذلك المدرسة الثعالبية (1904)، ومدرسة تلمسان (1905)، وأخرى في قسنطينة (1908)، حيث كانت هذه المدارس تُحَف معمارية فنية، قصدت فرنسا في بناءها على هذا الطراز منافسة الزيتونة والقيروان والأزهر[1].
- قدأدخلت الإدارة الاستعمارية في إطار سياستها بعض التعديلات على برامج المدارس منها : تعديلات 1877 و 1895وتعديلات شارل جونار1918- 1919، في بدايات القرن العشرين، حيث أنه خلال سنوات (1901-1911)، حاولت الرفع من مستوى اللغة العربية وإعادة تنظيم المدارس الإسلامية الحكومية، وأسندت مسؤوليتها للمفتشين لتنظيمها، وتأسيس بعض المكاتب في المدن الكبرى عمليةالتكوين وتخريج مثقفين يستطيعون استيعاب هذه

[1] - كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر، التأسيس والتطور (1850-1950)، **رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة**، إشراف، أحمد صاري، 2007-2008، ص97.

الإصلاحات المختلفة وإفراغ الزوايا والطرق الصوفية[1] من مضمونها وإضعاف تأثيرها على الناس[2].

- وبدوره علق جان ميرانت على هذه المدارس واشاد بالتطورات التي عرفتها، حيث أصبح بإمكان تلاميذها متابعة دراستهم في الجامعة، كما أن المواد المدرسة فيها يجب أن تراعي المتخرجين من الأئمة والقضاة؛ بحيث تجمع بين الثقافة الإسلامية والمعارف المرتبطة بتاريخنا ولغتنا وحضارتنا، وأن الزمن الذي نعيشه ليس زمن الأشعري والغزالي، فعلوم هؤلاء قد تجاوزها الزمن، وأن تلقيها لا ينفع الطلبة إلا لمناقشة خرجي الأزهر[3].
- كان اهتمام مديرية الشؤون الأهلية بالصحافة الأهلية أحد أهم مظاهر الأجواء الثقافية في الجزائر، فوصفها جان ميرانت بقوله: « إن الجرائد هي هذه الوسيلة التي تجمع في وقت واحد بين البساطة والقوة... إنما هي التي يشع منها النور فيبدد الظلام الذي كان يلف الشعوب المتخلفة»[4].
- لكن هذا الوصف يتغير إذا تعلق الأمر بالمصالح الفرنسية، لذلك فإن الإدارة الاستعمارية عاملت الصحافة الأهلية بسياسة تراوحت بين الشدة والمراقبة، والحرية المحروسة أو المقيدة حسب نفسية ونظرة مديرون الشؤون الأهلية والحكام العامون، فعلى الرغم من أن قانون 1881 الذي أصدرته الحكومة الفرنسية ينص على حرية الصحافة بفرنسا حيث مما جاء فيه: « أن كل جريدة أو نشرة دورية يمكن أن تكون

---

[1]- لقد أولت السلطات الاستعمارية في الجزائر اهتماما كبيرا للطرق الصوفية، لأنها مثلت عائقا كبيرا أمام انتشار المد الاستعماري وتوسعه لسنوات عديدة ، في شكل مقاومات قادها شيوخ هذه الطرق الصوفية، وذلك بشهادة الفرنسيين أنفسهم، ونذكر من هؤلاء "أوكتاف ديبون" المفتش العام للبلديات المختلطة بالجزائر، أين ذكر في تقرير قدمه للسلطات الفرنسية أن هذه المقاومات والثورات كانت بدافع من طرف المرابطين والطرق الصوفية. وهو ما ذهب إليه الضابط "دونوفو" والكاتب الفرنسي "إيمانويل إيميري". ينظر: صلاح مؤيد العقبي، **الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها**، دار البراق، بيروت، 2002، ص-ص، 73-78.

[2] - المرجع نفسه، ص. 110.

[3] *-Jean Mirante,* ***Cahiers du centenaire de l'Algérie****, op cit, p88.*

[4] *-Ibidem.*

موزعة على الجمهور بدون رخصة مسبقة أو كفالة مالية » ونصت المادة (69) منه على أن تكون مقررات هذا القانون نافذة على الجزائر، إلا أنها ظلت استعمارية تتعرض كل محاولة أهلية إلى الإجهاض إما عن طريق المصادرة أو سجن وتغريم أصحابها ، إلا أنها عرفت منذ صدور قانون 04 فيفري 1919 متنفسا لها خاصة على يد شارل جونار (CharlesGunnar) الوالي العام الذي عرف بسياسته التسامحية، فظهرت جريدة الإقدام للأمير خالد بعد دمج جريدتي الإسلام والراشدي، وظهور جريدة النجاح لعبد الحفيظ الهاشمي والصديق لمحمد بن بكير التاجر، لكن مع تعيين ابل (Jean baptiste Eugené Abel) (1919-1921) عادت سياسة الكبت والمراقبة فسقطت على إثرها العديد من العناوين الأهلية الناطقة بالعربية، ثم عادت الهدنة من جديد مع فترة تولي موريس فيوليت (Maurice violette) (1925-1927) الأمر الذي شجع على ظهور جرائد أخرى باللسان العربي كصدى الصحراء، الحق، الشهاب، وادي ميزاب، البرق، البلاغ الجزائري، الإصلاح وباللغة الفرنسية صوت الأهالي (La voix indigène) لكن بتغير موريس فيوليت الذي لقي نفس مصير سلفه جونار. وتم تعيين بيار بورد (Pierre Louis Bordes) واليا عام (1927-1931) بدله، وقد عرف بعدائه للأهالي وكل ما يخصهم فعانت الصحافة على يده الكثير فتوقف بعضها وغير البعض الآخر منهجه وقلل من اندفاعه [1].

وقد أشرف بعض المديرون بالشؤون الأهلية على صدور بعض العناوين كجريدة المغرب (1903)، كما أشرف ميرانت على جريدتي فرنسا الإسلامية، أخبار الحرب[2].

[1]- عايدة حباطي، **مسألة التجنس**، ص 87-88. نقلا محمد ناصر: **المقالة الصحفية في الجزائر تطورها و أعلامها (1930-1931)** مجلد1 ، الشركة الوطنية للنشروالتوزيع الجزائر، 1978، ص 48. ، ص195.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص-ص، 241-242.

وعلى العموم ظلت الصحافة الأهلية تعتبر صحافة أجنبية في بلادها وتعاملت فرنسا معها بسياسة تراوحت بين القسوة والحرية والمراقبة، فحرمت الناطقة باللسان العربي من كل حرية بينما تمتعت الناطقة باللغة الفرنسية بأقصى الحقوق.

ورثت مديرية الشؤون الأهلية المسألة الدينية في الجزائر، وسارت على نفس الخطى التي رسمتها الإدارة الاستعمارية مع بداية الاحتلال بهدم الدين الإسلامي. الحصن المنيع للشخصية الجزائرية وهذا ما عبر عنه أحد الفرنسيين بقوله: «إن المسلمين إذا اعتنقوا الدين المسيحي فإنهم سيظهرون لنا الطاعة ويصبحون إخوانا لنا ...ألا تتطلب سعادة هؤلاء الأشقياء أن نقوم بهذه المحاولة؟ إننا عندما نقدم لهم العقيدة الجديدة، سنضع حدا لهذا الغيض الشنيع لطبائعهم وأخلاقهم، والذي يمتاز به هؤلاء الذين يسيرهم القرآن.»[1].

وفي هذا الإطار قال سكرتير الحاكم العام الفرنسي في الجزائر سنة 1837: "إن آخر أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح". وكذلك تصريح الكاردينال لا فيجري عام 1867 الذي قال: "علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة عظيمة مسيحية، أعني بذلك فرنسا أخرى يسودها الإنجيل دينا وعقيدة"[2].

ولقد سخرت الإدارة كل طاقاتها العسكرية لتحطيم الهوية العربية والشخصية الإسلامية، من مصادرة للأوقاف[3]، إلى التضييق على القضاء الإسلامي[4] إلى التنصير (christianisation)، وذلك بهدف الإدماج وإذابة كيان الأمة الجزائرية الثقافي والحضاري في

[1]- كمال خليل، المرجع السابق،ص 43.

[2]- بن أزوار فتح الدين، الجلة السابقة، ص، 282.

[3] - **مصادرة الأوقاف**: سياسة خطيرة، عملت من خلالها الإدارة الاستعمارية، على تعويض المؤسسات الإسلامية المصادرة بمؤسسات أخرى لنشر الثقافة الفرنسية والديانة المسيحية. ينظر: بن أزوار فتح الدين، الجلة السابقة، ص، 280.

[4] - تعرض القضاء الإسلامي إلى التضييق والمحاصرة، فقد أصبح القاضي يعين حسب الولاء، وتحدد له مسبقا بموجب قوانين مجال عمله، ففي عام 1834 صدر مرسوم يتضمن حق الاستئناف في القضايا التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي. ينظر: بن أزوار فتح الدين، الجلة نفسها، ص، 281.

الشخصية الفرنسية[1]. عن طريق تعاون بعض قادتها الذين برهنوا بصدق عن تواطؤ كبير بينها وبين الكنيسة[2]، أمثال المارشال فالي، والجنرال بيجو، والنقيب لاموريسار، الذي حول أحد مساجد وهران إلى كنيسة، كتب إلى البابا قائلا: «لقد رأيت الآباء يعملون أبنائهم، لقد أحببتهم، وقد علموني أنه يوجد انتصار آخر فوق كل انتصار هو ذلك الذي ننتصر فيه للمسيح أكثر من أي انتصار لقهر العالم»[3].

ومن أهم الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في عملية التنصير[4] في الجزائر الكاردينال شارل لا فيجري(Cardinal Lavigerie)، عُين لافيجري أسقفا في الجزائر، وصل إليها يوم 15 ماي 1867م واعتبر أن الأساليب التبشيرية للكنيسة مملوءة بالمخاطر، ولذلك يجب أن تعتمد تلك المشاريع على الأعمال الخيرية مثل: إنشاء المستشفيات، مأوى الأيتام[5]، إنشاء المدارس،تدعيم ثقافة المستعمر وركز كثيرا على ذلك حيث قال: «الإحسان واللطف والإخلاص والعدالة المنصفة، ثم الحمية المتبصرة واليقظة، وهي الخصال التي فرضتها علينا العقيدة المسيحية. هي القادرة وحدها على إنجاز الأعمال التي فرضت بادئ الأمر عن طريق السيف...»[6]. فرغم اعلان لائكية فرنسا، وصدور قانون فصل الدين عن الدولة سنة 1905،

---

[1]- خيثر عبد النور، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، المرجع السابق، ص، 69.

[2]- من بين أشكال وأساليب التنصير في الجزائر، هو تحويل المساجد إلى كنائس، بحجة إقامة الشعائر المسيحية، كما حدث لمسجد كتشاوة، الذي حول إلى كنيسة القديس فيليب من أجل إيجاد حالة نفسية جديدة تساعد على التبشير أكثر، وربط جميع المستوطنين الأوروبيين برباط الصلوات والقداسات. ينظر: أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص، 242.

[3]- خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص20.

[4]- عمل الاستعمار على تنشيط الحركة التنصيرية، والتي برزت جليا في المدن الكبرى الاستيطانية كوهران وعنابة وقسنطينة، وخاصة مدينة الجزائر، التي أسست فيها أول أسقفية 1838-لقيت ترحيبا من الفاتيكان-وعين لها الأسقف "ديبيش"، الذي تواصل نشاطه التنصيري إلى غاية 1846. ينظر: بن أزوار فتح الدين، المرجع السابق، ص، 282.

[5]- الذي استغل مجاعات (1867-1868) ليكره بعض الأطفال الجزائريين على اعتناق المسيحية، بعد أن تظاهر بإيوائهم، وكان شعاره في ذلك "الخبز في يمينه والصليب في شماله". ينظر: مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص، 415.

[6]- كمال خليل،المرجع السابق، ص 46.

إلا أن المديرية لم ترفع يدها عن كل ما يتعلق بالشأن الديني في الجزائر، يل حاولت ترسيخ إسلام جديد في الجزائر تحت مسمى (إسلام جزائري).

ففي سنة 1906، وبعد نقاشات حادة، صوتت البعثة المالية لغير المستوطنين على قرار يطالب بالتطبيق الفوري لقانون الفصل في الجزائر. وهذا ما ستطالب به من جديد اللجان المالية سنة 1907م، تمسكت الإدارة الاستعمارية بوجهة نظرها: "لا يمكننا أن نترك المؤسسة الدينية الإسلامية التابعة لنا من دون موارد، ولا يمكننا أن نترك مهامها لجمعيات دينية إسلامية تقوم بها من دون مراقبة"[1].

أكد البند الثاني من القرار الصادر في 27 سبتمبر المتعلق بتطبيق قانون 1905م على الجزائر، بشكل صريح على أن: "الجمهورية لا تعترف بأي مؤسسة دينية، ولا تدفع لها رواتب، ولا تمدها بأي مساعدة مالية". لكن البند 11 يستدرك: " مع ذلك يمكن للحاكم العام في الدوائر التي تحدد بموجب قرار تتخذه الحكومة، أن يدفع تعويضات مؤقتة لعلماء دين يسميهم بنفسه، وذلك مراعاة للصالح العام وللمصلحة الوطنية"[2].

خلال مناقشة موازنة 1908م، تسبب هذا البند بمشكلة مع "أعضاء البعثة المالية العرب". فبالرغم من أن هؤلاء العلماء قد اختيروا بسبب اعتدالهم، إلا أنهم لم يتقبلوا منطق إدارة شؤون السكان المحليين البعيد كل البعد عن العقلانية الديكارتية، فقد تذرعت هذه الإدارة بضرورة تطبيق قوانين فرنسا الأم على "الواقع المحلي"، لكي تتمكن من فرض وجهات نظرها على حاكم مدينة الجزائر، وعلى كل علماء الدين. حاولت الحكومة العامة ألا تقطع علاقتها نهائيا مع المؤسسة الدينية الإسلامية للإبقاء على السيطرة عليها وذلك بالتقرب منها، فجاء على لسان المندوب المالي، الأغا سي محمد بن ضيف: "إن غالبية المسلمين ترغب في أن

[1] - سلام صادق، **فرنسا ومسلموها قرن من السياسة الإسلامية 1895-2005**، تر: د.زهيدة درويش جبور، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، (كلمة)، ط 01، 1433هـ-2012م، ص، 186.

[2] - سلام صادق، المرجع نفسه، ص، 187.

تعيد الدولة إدارة أملاك الأوقاف إلى المسلمين، بما أن القانون حرمهم من المساعدة المالية التي تقدمها الدولة"[1].

بعد مشادة مع مدير شؤون السكان المحليين دومنييك لوسياني (Dominique Luciani)، وكان صاحب نفوذ كبير، رفضت البعثة المالية العربية التصويت على موازنة المؤسسة الدينية الإسلامية. ورفع حوالي عشر شخصيات مذكرة للحاكم العام ليذكروه بأن الأملاك التي سلبت منهم سنة 1830 لم يجر التعويض عنها: " إن الدومين عندما صادر كل أملاك الأوقاف وغيرها من الأملاك المرصودة لتأمين مصاريف المؤسسة الدينية، قد تعهد بالمقابل بشكل قاطع بتخصيص عائداتها للمحافظة على هذه المؤسسة"[2].

غضبت الحكومة العامة حين رأت أن السكان الأصليين قد تحولوا إلى أصحاب مطالب، غير أنها لم تعر ذلك أي اهتمام، وطبقت قرار سبتمبر 1907 الذي نص البند السابع عشرة منه والبنود التالية على انه: "يمكن أن تتشكل جمعيات تسعى إلى تأمين الأموال اللازمة للحفاظ على المؤسسة الدينية". كانت هذه الجمعيات الدينية مكلفة بتعيين وتوظيف الأفراد العاملين في خدمة المساجد التي ظلت الدولة تؤمن المال اللازم لصيانتها. أما مديرو هذه الجمعيات والمشرفون عليها فيجب أن يكونوا فرنسيين، وهذا من شأنه استبعاد "السكان المحليين غير المجنسين". على سؤال طرحه عليه النائب ألبين روزيه (Albin Rozet)، أجاب عليه وزير الخارجية كليمنصو أنه يمكن: "لرعايا فرنسا" الانضمام إلى هذه الجمعيات، لكن هذا الوعد لم ينفذ[3].

لم تكن الجمعيات الدينية الخاضعة لرقابة مشددة من قبل الإدارة تطمح إلى أن يكون لها صلاحيات "مجامع دينية إسلامية"، كانت تسمى من طرف الحاكم العام وسيطا

[1]- سلام صادق، المرجع نفسه،ص، .189

[2]- سلام صادق، المرجع نفسه،ص، 191.

[3]-سلام صادق، المرجع نفسه،ص، 192.

فيمر عبرها تعيين العاملين في المؤسسة الدينية بقرار تتخذه الإدارة التي تمنح "الموافقة" على المرشحين المقترحين من قبلها أو من قبل شخصيات دينية بارزة. ساهمت هذه الشخصيات في بسط هيمنة الدولة العلمانية على المؤسسة الدينية الإسلامية. وأبقت الإدارة على التعويضات التي تدفع لرجال الدين القيمين على الديانات الأخرى، حتى تتحاشى تكوين انطباع بوجود تمييز واضح[1].

هكذا صار قانون 1905 الذي يعتبر من أكبر التغييرات في التاريخ الفرنسي،. لم يتغير شيء سياسة هيمنة على الدين معتمدة بناء على قرار 11 مايو 1848، الذي سمح للسلطة العسكرية بإنشاء مكتب خاص للسكان المحليين في الإدارة المدنية أنيطت به المهام التالية: "مراقبة وضبط المساجد والزوايا وشيوخها وغيرها من المؤسسات الدينية، اقتراح أشخاص للوظائف الدينية العالية، تعيين الموظفين في المراكز الثانوية، الإشراف على المباني وعلى لوازم المؤسسة الدينية، دفع وتسديد كل المصاريف المتعلقة بالعاملين في المؤسسات الدينية".

يرى المستعرب لويس رين (L. Rinn) في هذا الشأن أن: "ما كانت الدولة تقدمه للإسلام أقل بكثير مما كان يحتاج إليه السكان المحليون الحريصون على ممارسة شعائرهم والمخلصون لإيمانهم. وبما ان هؤلاء لم يكونوا يشعرون باستلطاف كبير تجاه علماء الدين الرسميين، فإن اغلبيتهم راحت تبحث عما يلبي حاجاتها الدينية، إما عند شيوخ التنظيمات الدينية، وإما عند شيوخ الزوايا المستقلين الذين يقومون بمهام دينية خارج أي إطار رسمي في مؤسسات تتكل على الصدقات أو على تبرعات المؤمنين" وسيتم الحفاظ على هذه

[1]- سلام صادق، المرجع نفسه،ص-ص، .190-191.

الوضعية[1]. يقرر مستعرب آخر بالأسلوب الجازم نفسه "ما زالت الزوايا في البلاد العربية مركز الجذب الوحيد"[2].

بقدر ما كان للزوايا دور كبير ومكانة مهمة في المجتمع الجزائري، كانت مكانة رجال الدين تتراجع على الرغم من أن الإدارة بالغت في تقدير حجم تأثيرهم، مناقضة بذلك الواقع البديهي.

كتب المؤرخ شارل روبير أجيرون (CH-R-Ageron) معربا عن أسفه لعجز رجال الدين المعينين من قبل السلطة الرسمية عن تحقيق أهدافهم نتيجة لعلاقتهم بالإدارة: "أنشأت فرنسا إدارة مكلفة بالإشراف على الشأن الروحي، لم يكن متوقعا لبيروقراطية دينية أنشأها غير المسلمين وتقبض منهم رواتبها – الضئيلة جدا بكل الأحوال-أن تحظى باحترام كبير في بلد مسلم ولا أن تجذب إليها المؤمنين، أليس المثل السائر يقول: يُقَوَلُ الإمام عكس ما يقضي به الإسلام وليد تلك الفترة؟"[3].

عرفت الفترة الممتدة ما بين (1905-1940) سياسة جديدة في التعامل مع الزوايا والمؤسسة الدينية، وكيفية التعامل مع شيوخ الطرق الصوفية، إذ يكفي أن تساعد السلطات أحدهم لبسط سلطته على فرقة دينية لكي يصبح موضع حذر. أكثرت السلطات من التدخل خلال مؤتمرات الطرق الصوفية فارضة مرشحيها الذين كانوا يتمتعون "بالبركة الإدارية" مقابل انكفاء الحاصلين على البركة الروحية. وأصبح التحالف مع الفرق الدينية الكبرى، بعد أن أصبحت عداوة الإدارة الاستعمارية للسكان المحليين واضحة من خلال التضييق عليهم بسبب صعود قوى فكرية ودينية مستقلة تعارض تطبيق نظام خاص

[1] -لويس رين، مرابطون وإخوان، الجزائر العاصمة، 1884، ص، 13.

[2] -أوغيستين بارك،"**محاولة لإعداد بيبلوغرافيا نقدية للجمعيات الصوفية الإسلامية الجزائرية**"، نشرة جمعية الجغرافيا، وهران، 1918، ص، 158.

[3] -شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص، 896.

بالإسلام. فنتيجة ظهور تيارات كثيرة، منها من يطالب بتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة قانون 1905، ومنهم من كان يهاجم رجال الدين وشيوخ الزوايا، ومنهم من عارض النظام الخاص بالإسلام. ومنهم من كان يخشى رواد الإصلاح ودعاة السلفيين الذين ظهروا في الجزائر[1].

فرض صعود هذه التيارات الجديدة على إدارة السكان المحليين التخصص وتدعيم إمكانياتها، في وقت انتهت فيه مهلة السنوات العشر التي طالب بها جونار سنة 1907 للحول دون تطبيق قانون 1905 على الإسلام. استدعى لوسياني محافظ مقاطعة فرندا المختلطة، أوغيستين بارك وكلفه الاهتمام بهذه الفئات من المثقفين[2] بأسلوب "عدم ترك المجال لبروز أية حركة ثقافية أو اجتماعية من دون استيعابها أو تعطيل عملها على الفور بشكل لا يسمح لأي قوة حقيقية أن تتحول إلى قوة معارضة". ورغم محاولات الإدارة المحلية السيطرة على المؤسسة الدينية في الجزائر إلا أنها فشلت في فصل الدين المتجذر في السكان الأصليين عن دولتهم.[3]

[1] - من بين التيارات ما عرف باسم "حركة الجزائري الشباب": الذي طالب بتطبيق قانون 1905 لما يحمله من حداثة وانسجام مع تيار العلمانية، ومنها ما نوقش في جمعيات الرشيدية والتوفيقية في مدينة الجزائر، حلقة صلاح باي في قسنطينة، حلقة الشباب الجزائري في تلمسان، الجمعية الإسلامية القسنطينية، الهلال وحلقة التقدم في بونا، جمعية الصداقة للعلوم الحديثة بخنشلة، التيار الإصلاحي بزعامة عبد الحميد بن باديس الذي كان يعارض المؤسسة الدينية الرسمية، خاصة فيما يتعلق بمصادرة أموال الأوقاف وهيمنة الإدارة الاستعمارية على المؤسسة الدينية. ينظر: سلام صادق، المرجع السابق، ص-ص، 190-191.

[2] -كان لوسياني الذي وصل إلى الجزائر نهاية القرن 19م حاكما لمقاطعة مختلطة في منطقة القبائل، حين رُقي على رأس إدارة الشؤون البلدية في مطلع القرن 20م. بقي مدافعا متحمسا عن النظام الخاص بأبناء البلد. وكان مؤيدا لاعتماد البطء في ترقي السكان الأصليين من خلال الإعداد المهني، والحد الأدنى من الثقافة العامة، مع التشدد لتضييق الخناق على تدريس اللغة العربية. ينظر: سلام صادق، المرجع نفسه، ص، 193.

[3]-سلام صادق، المرجع نفسه، ص، 193.

أما عن علاقة المديرية والمديرون بالطرق الصوفية، فقد قربت الإدارة الاستعمارية الطرق الصوفية على حساب جمعية العلماء المسلمين، وحاربت صحف الجمعية[1]، كما يذكر ذلك سعد الله في كتابه -تاريخ الجزائر الثقافي- أنه عندما تقدمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بطلب التأسيس سنة 1931 لم تمانع السلطات الفرنسية في ذلك، بل أن بعضهم لاحظ سرعة الموافقة التي تمت بها، فالجو الذي خلفه الاحتفال المئوي للاحتلال يبرر هذه الموافقة، على اعتبار أن الجزائريين تذمروا كثيرا من غطرسة الفرنسيين بعد قرن من الاحتلال والتحكم. ولاحظت ذلك صحفهم حتى المعتدلة منهم. ففي طلب الموافقة للعلماء على طلبهم تخفيف لهذا التوتر، ولكن الموافقة أيضا تخدم اغراضا أخرى للإدارة، فقد أعلنت الجمعية في قانونها الأساسي أنها تقبل بعضوية العلماء غير الموظفين، ومن هؤلاء بعض رجال الطرق الصوفية، وأن انضمام عناصر من هذه الطرق إلى الجمعية كان يخدم موقف فرنسا المعلن منذ أواخر القرن الماضي وهو "تذويب" الطرق في غيرها وإحلال البديل محلها طبقا لمقتضيات التطور الاجتماعي والسياسي، والغرض الآخر الذي تخدمه الموافقة على إنشاء جمعية العلماء، هو أن النشاط الشيوعي كان قويا في الجزائر وهو يحاول أن يحتوي العناصر الأهلية المستعدة لممارسة السياسة والهجوم على الإمبريالية والاستعمار[2]. فميلاد جمعية العلماء المتحمسة للنهضة الإسلامية والمعتمدة على السلفية والإصلاح الديني سيكون حاجزا ضد توغل التنظيم الشيوعي في الأوساط الأهلية بحسب ما تراه الإدارة الاستعمارية.

لم تكلل هذه التوقعات بالنجاح المطلق، فقد كان على رأس الإدارة الأهلية جان ميرانت الضابط المختص في قضايا الجزائر الإسلامية. وهو الذي كان يعمل مترجما في الحكومة العامة، وكان من المساعدين في الترجمة لكل من ديبون وكوبولاني (dipon et

[1] - قرارا ميشال ضد العلماء: إدارة بريفي بالجزائر، فرع الأشغال الأهلية، مصلحة البوليس العامة، 1933/02/16 عدد 2407. **البصائر، ع 31، 07 أوت 1936، ص-ص، 4-5.**

[2] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 4**، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ص-ص، 330-331.

kopolani) أثناء تحرير كتابهما سنة 1897، لقد عملت الإدارة على عدم القضاء تماما على الطرق الصوفية، كمحاولة منها لخلق توازن للقوى وألا تعطي خصومهم كل التسهيلات، بل لابد من جعلهم في درجة واحدة. وقد ظهر في انتخاب المجلس الإداري الأول والثاني لجمعية العلماء أن العناصر الإصلاحية هي المتحكمة، وأن عناصر الطرقية كانت في المركز الأضعف. وهو ما صعب من تفاهم المصلحين والطرقيين. ففي 1932 انفصل أصحاب الاتجاه الطرقي وكونوا (جمعية علماء السنة) التي تقمصت مبادئهم. وهذا الانقسام أيضا كان يحقق أهداف الإدارة من الطرق الصوفية ومن المصلحين معا. لأن خلق الصراعات أسلوب استعماري قديم ناجح، مارسه الفرنسيون طيلة عهدهم وبه تحكموا في رقاب الجزائريين[1].

بعد عملية الاحتلال الفرنسي للجزائر، والاستيلاء على الأراضي والممتلكات، والتوسع في المناطق الداخلية، أيقنت فرنسا أن هذا الاحتلال يبقى قاصرا عن تحقيق حلم البقاء، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى للاستعمار، فكان لابد من غزو فكري شامل للمناحي الحضارية للمجتمع الجزائري، عن طريق القيام بطمس الهوية العربية للأمة الإسلامية وللأمة الجزائرية، وإحلال محلها الهوية الفرنسية، لتغيير معادلة الصراع الحضاري بين المجتمع الجزائري والمجتمع الأوروبي الاستيطاني، وتحويل الجزائر إلى مستعمرة بحضارة فرنسية ولغة استعمارية تدين بدينها وتستن بسنتها. فكانت مؤسسة الشؤون الأهلية الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية المحلية، في إخضاع الأهالي والعمل على نشر فكرهم. من خلال التضييق على المؤسسات الإسلامية، كالمساجد والزوايا والأوقاف القضاء الإسلامي، فضلا عن نشاطها التبشيري لتحقيق مشروعها الثقافي والوصول لسياسة الإدماج اللغوي والثقافي.

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج **4**، المرجع نفسه، ص، 331.

الفصل الثالث

المديرية والشؤون السياسية والإدارية للمسلمين الجزائريين بعد 1919

أولا: التدابير السياسية في مديرية الشؤون الأهلية؛

1- قانون الأهالي وتداعياته على المسلمين الجزائريين ؛

أ- قانون الأنديجينا وصلاحيات تنفيذه؛

ب- العقوبات المسلطة على الجزائريين؛

ج- تسيير ومراقبة القضاء.

2- سياسة الإصلاحات الفرنسية 1919؛

أ- قانون 4 فيفري 1919؛

ب- صدى قانون الإصلاحات 1919 على الجزائريين.

3- مضايقات مديرية الشؤون الاهلية لعمل للحركة الوطنية؛

ثانيا: التنظيمات الإدارية (1919-1947)؛

1- مناطق أراضي الجنوب؛

2-الإدماج الإداري في تسيير الشؤون الأهلية؛

أ- منصب عون المساعد الأهالي عام 1919؛

ب- المساعد الأهلي في بلديات الشمال والجنوب.

4 -مجلس الجْمَاعَة؛

أ- تنظيم مجلس الجماعة؛

ب- تشكيل القوائم الانتخابية؛

ج- الانتخاب في الدوار.

ثالثا: مسألة تسييرشؤون الأهلية في القانون الأساسي للجزائر1947.

أولا: التدابير السياسية في مديرية الشؤون الأهلية:

عمدت الإدارة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال، إلى إلقاء المسؤولية الجماعية على الجزائريين عند وقوع أي انتفاضة، أو ثورة، أو مقاومة سواء كانت فردية أو جماعية، كما واعتبرتها جريمة تمس المصلحة العامة، وبالتالي بادرت سلطات الاحتلال إلى إنشاء إدارة فرنسية محلية تتحكم من خلالها في مصير الأمة الجزائرية، وذلك من خلال قوانين، ومراسيم، وتشريعات، وقرارات مست كل الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، وكذا الثقافية، وعلية شرعت الإدارة الفرنسية في سن القوانين الاستثنائية وفرضها على الجزائريين دون غيرهم، كما وأنه زاد خطر هذه التشريعات خاصة بعدما جمعت في قانون الأهالي، لاسيما بعد اتساع مناطق الحكم المدني على حساب المناطق الخاضعة للحكم العسكري. فكيف أثرت هده القوانين على المجتمع الجزائري؟

1- قانون الأهالي وتداعياته على المسلمين الجزائريين:

ارتبط قانون الأهالي بتطور التشريع الاستعماري، في سن مجموعة من التشريعات على شكل قانون بالبرلمان الفرنسي، وبضغط من نواب البرلمان المدافعين عن مصالح المستوطنين المقيمين بالجزائر، متخذين بذلك ذرائع واهية منها: انعدام الأمن، تسارع وتيرة الاضطرابات لا سيما في الأرياف، الاغتيالات وكذلك حرق الغابات. فهو مجموعة قوانين استثنائية فرضت على الجزائريين منذ 1830، ولم تكن انتفاضة المقراني عام 1871، إلا ثغرة استغلتها سلطات الاحتلال في سن تلك التشريعات في قانون شامل وهو قانون الأهالي.

أ –قانون الانديجينا وصلاحيات تنفيذه:

يعتبر قانون الأهالي[1] سياسة إخضاع، انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر ما يقارب 70 سنة، يرتبط مفهومها بارتباط المسؤولية الجماعية في حق الجزائريين وحدهم[2]، عند وقوع مخالفات تمس المصلحة الاستعمارية. وهو ما عرف رسميا بقوانين الإنديجينا، التي تعتمد ميدانيا على سياسة الإخضاع، حيث أصبح جميع الجزائريين يخضعون للعقوبة الجماعية المترتبة عن أي مخالفة استثنائية، وتحولت الإدارة بسرعة إلى مؤسسة تعسفية عقابية. بالرغم من أن مبدأ المسؤولية الجماعية ظهر منذ 1830، ورافق كل القوانين الزجرية والقمعية المتعلقة بالمصادرة والتحديد والتغريم، ويعد قانون الأهالي خاص فقط بالجزائريين[3].

أصدر قانون الأهالي في 28 جوان 1881م، وعرف أيضا باسم "الأنديجينا"، وهو عبارة عن مجموعة من العقوبات الردعية، التي لا صلة لها بالقانون العام المطبق على الفرنسيين، حدد هذا القانون واحد وأربعون مخالفة خاصة بالجزائريين، ثم خفضت هذه المخالفات إلى واحد وعشرون مخالفة سنة 1891م، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897[4]. ويُعرَفُ أيضا على أنه[5]: "عبارة عن قوانين استثنائية فرضت على الجزائريين منذ بداية الاحتلال ضد

[1] -ولد النبية كريم: «سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر»، مجلة **الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دورية محكمة تصدرها جامعة الوادي-،العدد، 2/ ديسمبر2011. ص-ص، 60 -72.

[2] - **قانون الأهالي**: مجموعة من القوانين الاستثنائية فرضت على الشعب الجزائري بمقتضى قوانين 29أوت و11 سبتمبر 1874، أي منذ ظهور مرسوم ينظم القضاء الجنائي الخاص بالجزائريين. ينظر المجلة نفسها.

[3]- ولد النبية كريم ، المجلة نفسها، ص- ص. 60-72.

[4]- بوحوص شاهيناز، «القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر (1830-1882)»،**مجلة آفاق فكرية** ، «المجلد 10، العدد 02، أكتوبر، 2022، ص، 82.

[5] - تم إنشاء قانون الأهالي من العقوبات الغير واردة في القانون العام، كالغرامات والاعتقالات الإدارية، مصادرة الأملاك الفردية والجماعية للجزائريين، كما اعتبر هذا القانون بمثابة إجازة وترخيص خاصة للإداريين والعسكريين. ينظر: بوحوص شاهيناز، المجلة نفسها، ص، 82.

مخالفات يرتكبونها، وبعد تحطيم مقاومتهم المسلحة بقيادة المقراني، جمعت هذه المخالفات وقُننت، وقد ضمت عام 1890 حوالي (21) مخالفة، قبل أن تعدل عدة مرات، وما يهمنا في هذا، أن هذه القوانين عُممَت بمقتضى قانون 1881"[1]. وقد سمحت للإداريين في البلديات المختلطة التي كانت تغطي أكبر مساحة من أرض الجزائر، ويعيش فيها أغلب فئات الشعب الجزائري المغلوب على أمره. أن يحل الحاكم الإداري منصب القاضي، وبذلك يزول الفصل بين السلطات في جمهورية "مونتيسكيو وجون جاك روسو"، وفي جمهورية تدعي أنها مهد لحقوق الانسان، أما البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، فيتولى قاضي الصلح، صلاحيات القاضي بدون أن يكون لذلك الجزائري الضعيف حق الاستئناف، وحتى إن وجد فليس له أي حظ للوصول إلى السلطات الإدارية العليا[2].

إن قانون الأهالي واحد من مجموع القوانين الردعية الكثيرة المسلطة على الجزائريين،يصب كله في قالب واحد، وكانت هذه القوانين بمثابة السوط في يد الإدارة الاستعمارية المحلية. وفي كل مرحلة من مراحل التسلط، يدعم هذا القانون بمجموعة من النصوص الزجرية والتشريعات المجحفة، بحجة المحافظة على الأمن العام، لكن الهدف الحقيقي كان المحافظة على النظام الاستعماري[3].

ب-صلاحيات تنفيذ قانون الأهالي (الأنديجينا)[4]:

خلافا للمعمول به في تشريع وتنفيذ القوانين، وضعت الإدارة الاستعمارية أشخاصا بعيدين عن تطبيق القانون المتخصص في معاقبة الأهالي الجزائريين، بحسب ما تراه مؤسسة الشؤون الأهلية.

[1] - ولد النبية كريم: «سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا»، **مجلةالباحث السابقة**، ص. 69.

[2]- ولد النبية كريم، البلدية الاستعمارية، المرجع السابق، ص-ص. 90-91.

[3] *-Kaddache, **Histoire du Nationalisme Algérien, TI**, 22D, ENAL,.P. 30.*

[4]- ولد النبية كريم، مجلة الباحث، المرجع السابق.

- **سلطة قضاة الصلح**: نجدها في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، علما أن عدد كبير (أكثر من مليون جزائري سنة 1919) كان يعيش في هذه البلديات[1].
- **سلطة الحكام الإداريين**: في البلديات المختلطة، كانت رمزا لقانون الأهالي، لأن سلطة الإدارة في هذه البلديات، كانت واسعة جدا لدرجة سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم وفرض الغرامات المالية عليهم.
- **سلطة المحاكم الزجرية**: المختصة بالسكان الجزائريين فقط، التي تأسست بمرسوم 29 مارس 1902[2].
- **سلطة الحاكم العام**: توسيع العقوبات على الجزائريين ولها أربعة أشكال[3]:

1- سلطة الحجز في المعتقلات، رغم أن 29أوت و11 سبتمبر 1874 حاول إلغائها؛

2- سلطة الوضع تحت الحراسة المشددة، وهي من أخطر الوسائل التي سلطت على زعماء الحركة الوطنية الجزائرية؛

3- سلطة فرض الغرامة الجماعية، وهي وسيلة إدارية رهيبة سلطت على الجزائريين أثناء المقاومة الشعبية؛

4- سلطة العزل وحبس الأشخاص، وهي سلطة قديمة في يد الحاكم العام.

---

[1]- قانون 04 فبراير 1919، لا يلغي قانون الأهالي كما يذكر ذلك سهوا المرحوم أحمد توفيق المدني، في **كتاب الجزائر**، ط. 1، 1931، ص. 69. بل أن هذا القانون يحمي المسجلين في قائمة الانتخابات من الجزائريين، علما أن مرسوم 06 فبراير 1919، المادة 10 تضع شروط قاسية لتشكيل الهيئة الانتخابية بالنسبة للجزائريين.

[2] -*VIARD (P.E).* ***Les droits politiques des indigènes d'Algérie****. Librairie du recueil Sirey. Paris 1937. Série (PE). (Bibliothèque de la question Nord-africaine). Vol 1. P. 42.*

[3]- المادة 02 من قرار 07 مارس 1944 تلغي رسميا قانون الأهالي، لكن آثاره ظلت سائدة وسط الجماهير الجزائرية.

لقد خلف قانون الأهالي جملة من الآثار المتعددة على المجتمع الجزائري، منذ أن تجسدت مظاهره الرهيبة عام 1881م في شكل قانون في عهد حكومة جول فيري[1]. أعطت صلاحيات تعسفية للحاكم الإداري عام م1890 نذكر منها[2]:

- أقوال أو كلام ضد فرنسا والحكومة؛
- رفض خدمة الحراسة والمراقبة وعدم القيام بهما؛
- عدم تطبيق الأوامر الواردة في نص قوانين 26 جويلية 1873. و28 أفريل 1887و23 مارس 1882؛
- رفض المثول أمام الشرطة العدلية، بالإضافة إلى عدد من المخالفات المصنفة في عام 1881، مثل الأعمال والأقوال التي تمس السلطة، أو عون من أعوانها، وعدم امتلاك جواز سفر وبطاقة الأمن ودفتر الشغل، ومراجعة قوائم قانون الأهالي، تمت في سنوات 1881، 1890،1904 لغاية التنسيق بين المخالفات المتنوعة وجمعها في عام 1914.

ب- العقوبات المسلطة على الجزائريين:

سلطت الإدارة الاستعمارية إجراءات تعسفية، ضد الجزائريين الرافضين لفكرة الاحتلال، والذين اتخذوا من المقاومات والانتفاضات وسيلة للدفاع عن أنفسهم. وقد تم سن قوانين لأجل ذلك:

-قرار 09 فيفري 1875: جاء لتحديد المخالفات الخاصة بالجزائريين، وكذا العقوبات المنصوص عليها في المادتين 456،466 من قانون العقوبات والتي جاءت كالتالي:

[1]- جول فيري (J-Ferry): صاحب التقرير عام 1892 عندما كان رئيس لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي والتي عرفت باسم "لجنة 18».

[2]- قانون الأهالي لسنة 1881: كان يتضمن 41 مخالفة وتم تعديل هذا القانون في 1914. ينظر:
*-Larcher et Rectenwald, **Traité élémentaire de législation Algérienne,** T2, P-P. 502-510.*

- النسيان أو التأخر لمدة ثمانية أيام في التصريح بالولادات والوفيات؛
- التهاون في المثول أمام القاضي بعدة الدعوة ولو شفوية أثناء قيامه بالتحقيق؛
- التهاون في المثول أمام المسير الإداري أو رئيس البلدية؛
- الفعل الذي ينم على عدم الاحترام، أو لفظ مهين جاه ممثل أو عون للسلطة حتى خارج مهامه؛
- التأخر في دفع الضرائب أو تنفيذ الخدمات العينية، أو التهاون في استدعاءات قابضي الضرائب؛
- الإخفاء أو المشاركة فيما يتعلق بإحصاء الحيوانات؛
- المسكن المعزول دون ترخيص خارجي، أو التخييم على أراضي ممنوحة[1].

-قانون 28 جانفي 1881م: أشد قسوة، احتوى على إجراءات ردعية وخطيرة، في حين ذهبت السلطات الاستعمارية، إلى فرض عقوبة ردعية في حال لم يلب الجزائري طلب أحد الأعوان الإداريين.

-مرسوم 13 سبتمبر 1882م: فرض الحد الأقصى من العقوبة، واللجوء إلى التغريم، فنجد أن المداخيل المالية من الغرامات التعسفية المسلطة على الجزائريين بلغت سنويا 190000 فرنك فرنسي[2].

-الاعتقال الإداري: اعتبرت الإدارة الاستعمارية مبدأ الاعتقال الإداري ضرورة لا بد منها، في حين لا يمكن إدراج الاعتقال الإداري ضمن العقوبات الجنائية، ولا ضمن عقوبات الجنح، ولا حتى العقوبات السياسية، ولا من العقوبات المؤبدة أو المؤقتة، وقد علق إيميل لاراشي: " ليس في القانون الفرنسي من عقوبة تماثل الاعتقال الإداري، فهي تناقض جميع المبادئ،

[1] - شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، الجزائر، ص، 331.

[2] - شارل روبير أجيرون، المرجع نفسه، ص، 332.

وتقمع جميع الأفعال، سواء كانت واقعة تحت طائلة نص أم لم تكن، وسواء عرضت حياة المواطن الخاصة للخطر أم لم تعرضها، فنحن نعلم متى تبدأ، ولكن ليس متى تنتهي...إنها عقوبة فريدة"[1]. ومن العقوبات أيضا الحجز، حيث علق لاراشي: " ليس الحجز من وجهة النظر الجزائرية أقل غرابة من الاعتقال والغرامة الجماعية، فهو يشكل بين هذه العقوبات حلقة، إذ أنه تارة فردي وأخرى اجتماعي، إنه وليد الحرب..."[2].

وتبين الجداول الإحصائية الآتية، نماذج من عقوبات ومخالفات قانون الأهالي.

جدول رقم 01: عقوبات ومخالفات قانون الأهالي في مجموع البلديات المختلطة خلال الفترة 1914-1925.

جدول : عقوبات ومخالفات قانون الأهالي
في مجموع البلديات المختلطة خلال الفترة 1914-1925

قانون الأهالي في مجموع البلديات المختلطة	1914-1925
مجموع المخالفات	39184
مجموع الغرامات	215884
مجموع عدد أيام السجن	141323

المصدر: ولد النبية (كريم): « سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر »، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية/ISSN 2170-0370 دورية محكمة- جامعة الوادي- ،العدد 2/ديسمبر 2011 ص ص60-72

ومن الواضح أن هذه الأرقام، نشرت لتبرير استمرار قانون الأهالي الذي أثقل كاهل الجزائريين[3].إن هذا الردع العقابي لم يكن موجها فقط لإخماد الانتفاضات الشعبية، وإنما كان أسلوب انتهجته الإدارة الفرنسية وأعوانها التي مثلتها مديرية شؤون الأهلية في تعاملها اليومي مع الجزائريين. لقد تطورت المخالفات بالاعتداء على ممتلكات الأهالي كما وضحته الإحصائيات المتعلقة بقانون الأهالي[4].

[1] - بوحوص شاهيناز، مجلة أفاق فكرية، ص،83.

[2] - بوحوص شاهيناز، مجلة أفاق فكرية، ص،83.

[3]- ولد النبية كريم: مجلة الباحث السابقة،ص-ص. 60-72.

[4] - ولد النبية كريم: مجلة الباحث السابقة، ص.67.

جدول رقم 02: مقارنة لمحاكمات قانون الأهالي في العمالات الثلاث.

جدول : مقارنة لمحاكمات قانون الأهالي في العمالات

العمالات الجزائرية	الفترة 1905 – 1906	الفترة 1906 –1907	الفرق
عمالة الجزائر	5456	6972	1516+
عمالة وهران	6128	6170	42+
عمالة قسنطينة	11765	15059	3294+

المصدر: ولدالنبية (كريم): « سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر »، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية/ISSN 2170-0370دورية محكمة- جامعة الوادي- ،العدد 2/ديسمبر 2011ص ص60-72

جدول رقم 03: مخالفات قانون الأهالي للمحكمة الردعية للدائرة القضائية لعين الأربعاء (منطقة سيدي بلعباس وعين تيموشنت تضم ثلاث بلديات ذات صلاحيات كاملة و02 دوار من بلديات مختلطة).

جدول : مخالفات قانون الأهالي للمحكمة الردعية للدائرة القضائية لعين الأربعاء
(لمنطقة سيدي بلعباس وعين تموشنت تضم 03 بلديات صلاحيات كاملة و02 دوار من بلديات مختلطة)

دواوير البلدية المختلطة	عدد السكان	نوع المخالفة	العدد
دوار وادي برقش	5559	تهمة سرقة متنوعة	08
دوار وادي الصباح	5698	تهمة الضرب والجرح	06
دوار عين قادة	6644	مخالفات متنوعة	17
المجموع	12772	المجموع	31

المصدر: ولدالنبية (كريم): « سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر »، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية/ISSN 2170-0370دورية محكمة- جامعة الوادي- ،العدد 2/ديسمبر 2011ص ص60-72

مما سبق نستنتج أن الأمن العام والسكينة العامة، ظلتا من أهم الوسائل المعتمدة من الإدارة المحلية الاستعمارية في البلديات، حيث ظلت وظيفة "البوليس" تمثل رمز سيادتها وإرادتها، لأن الشرطة معروفة بعناصرها الأربعة: الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة والأخلاق العامة.

لقد مَدد قانون 30 ديسمبر 1922، لمدة خمس سنوات الإجراءات الواردة في المواد من 8 إلى 15 من قانون 15 جويلية 1914. المتعلق بالإجراءات الخاصة بالسكان الأهالي، إذا ما

ارتكبت هذه المخالفات على أراضي البلديات المختلطة، سواء من قبل الأهالي الجزائريين أو من قبل الأهالي الأفارقة الخاضعين لفرنسا ولا يتمتعون بالمواطنة الفرنسية[1]، أو من قبل الأهالي غير المتجنسين من أصل تونسي ومغربي.

كما نخلص إلى أن مديرية الشؤون الأهلية وكل المؤسسات التي سبقتها، تعتبر حلقة من حلقات القوانين الردعية التي سلطتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، فكانت أداة طيعة لتنفيذ الاستراتيجية الفرنسية التي لم تنقطع منذ بداية الاحتلال في إذلال الجزائريين وإخضاعهم والتحكم في شؤونهم.

قامت الإدارة الاستعمارية المحلية بسن مجموعة من القوانين الاستثنائية وفرضها على الجزائريين، فمنذ صدور مرسوم 29 أوت و11 أوت 1874 م الرامي إلى إخضاع الشعب الجزائري إلى مخالفات ردعية، واستمرارها لفترة تتجاوز 70 سنة. اتخذ الجزائريون منحى جديدا في مقاومتهم للإدارة الفرنسية وما سنته من قوانين تعسفية، بل زاد الوعي الوطني لدى المسلمين الجزائريين وتمسكوا بهويتهم وأرضهم ولم تثنهم هذه القوانين عن المضي قدما في مواجهة الاحتلال وقد تمخض هذا الوعي في ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية ومن بعدها تفجير الثورة التحريرية.

ج-تسيير ومراقبة القضاء.

تعدى الاستهتار بالمؤسسات الإسلامية إلى القضاء الإسلامي[2]، فبعدما كانت المحاكم الإسلامية في العهد العثماني هي مصدر الأحكام، تصدرها بكل حرية وفقا لمبادئ الشريعة

[1] - *Champ، Les communes، Op.cit. , p-p. 215-216.*

[2] - أجمع القانونيون على تعريف النظام القضائي، كونه مجموعة من القواعد والوسائل التي تحدد وتنظم العلاقات بين الافراد والجماعات، وبين حقوق الفرد وواجباته، وعليه فإن التعريف اللغوي للقضاء يعني الحكم والفصل والقطع، أما التعريف الشرعي للقضاء: فهو الفصل في الخصومات والمنازعات، ويصدر القضاء عن ولاية عامة يخضع لها جميع الأشخاص، ينظر: عالم مليكة، «السياسة القضائية الاستعمارية في الجزائر 1830-1962»، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، المجلد 01، العدد 02، قسم التاريخ، جامعة خميس مليانة، جوان 2013، ص 298.

الإسلامية[1]، تعرض بعدها القضاء الإسلامي إلى التضييق والمحاصرة، فقد أصبح القاضي يعين بحسب الولاء، وتحدد له مسبقا بموجب قوانين مجال عمله، ففي عام 1834صدر مرسوم يتضمن حق الاستئناف في القضايا التي يصدرها القاضي المسلم، أمام مجلس الاستئناف الفرنسي. وصدر كذلك سنة 1841 قرار يجرد القاضي المسلم من النظر في قضايا الجنايات والجنح، وأوكلت إلى محكمة الاستئناف الفرنسية. وما أن حلت سنة 1842 حتى أصبحت التشريعات الفرنسية تطبق على السكان المسلمين، فتم على إثرها إلغاء السلطة الجزائية للقضاة المسلمين، وقد وصف أجيرون هذا البرنامج بالمدمر للمؤسسات الإسلامية[2].

وكانت أكبر ضربة وجهت للقضاء الإسلامي في الجزائر، أثناء إصدار الإدارة الفرنسية لقرار 13 ديسمبر 1866، الذي جرد القاضي المسلم من حقه النظر في قضايا الشؤون الإسلامية وانحصر دوره -بموجب هذا القانون-في تنفيذ أحكام قضاة الصلح الفرنسيين فقط. ثم تواصلت مع الجمهورية الثانية سلسلة القوانين التي قلصت من صلاحيات القضاء الإسلامي، في 26 ديسمبر 1873 أصدرت الإدارة الاستعمارية، مرسوما نزعت بموجبه من القاضي المسلم حق النظر في شؤون الملكية والاستئناف[3]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى إبطال العمل بنظام القضاء الإسلامي في منطقة القبائل[4]، بناء على مرسوم 28 أوت

[1] - حمزة بوكوشة، "القضاء الإسلامي في الجزائر"، **البصائر**، الجزائر، السلسلة الثانية، عدد 01، 25 جولية 1947، ص، 04.

[2] - بن أزوار فتح الدين، المرجع السابق، ص، 281.

[3] - بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 143.

[4] - حاولت الإدارة الاستعمارية استهداف العرب وتفرقتهم عن القبائل بهذا القرار، كما استهدفت ضرب معالم الشخصية الإسلامية في هذه المنطقة الهامة من القطر الجزائري، فرغم لسانها الأمازيغي، فإنها ظلت وفية لمبادئ العروبة والإسلام على مدى قرون من الفتح العربي والإسلامي، وفرنسا بهذا الموقف، كانت تريد تذكير سكان القبائل بماضيهم المسيحي أيام الرومان، وتهيئتهم لإحياء ذلك الزمان، وهذا في نظرها لا يتم إلا بتصفية التشريعات الإسلامية واستبدالها بالنظم الفرنسية المسيحية، تمهيدا لإخضاع الشخصية القضائية الجزائرية للقانون الفرنسي، ومن ثمة تهيئة المجتمع الإسلامي لعملية المسخ والذوبان داخل المجتمع الاستيطاني. ينظر: محمد الميلي، **ابن باديس وعروبة الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1980، ص 40.

1874، الذي ألغى المحاكم الإسلامية هناك، وظلت على إثرها بلاد القبائل-منذ ذلك التاريخ- يعتمد القضاء عندهم على العرف والتقاليد القبلية أكثر مما يعتمد على الفقه الاسلامي[1].

وقد تعدى المساس بالقضاء الإسلامي إلى المحاكم الشرعية؛ وبموجب قرار 10 أوت 1834 تم الاعتراف الرسمي بالمحاكم الشرعية، وتقرر بموجب قرار 20 أوت 1842 الفصل عضويا بين العدالة الفرنسية والعدالة المحلية، فألحقت العدالة الأولى بوزارة العدل، والثانية بوزارة الحربية بالحكومة العامة. وقد زاد المساس بالقضاء الإسلامي والتضييق عليه مع بروز مديرية الشؤون الأهلية التي تولت مهام الهيئات الإدارية السابقة خاصة ما حدث سنة 1905م أين توترت علاقة فرنسا بالدين الإسلامي الجزائري، أين صوتت الأغلبية الجمهورية في باريس على قانون الفصل بين الكنائس والدولة. وأصدرت قانون العلمانية.

وعرفت هذه المحاكم تنظيمات بموجب أوامر 25 فيفري 1841 وأمر 26 سبتمبر 1842، مرسوم 17 أفريل 1889 و25 ماي 1892، وقد اعتبر النصين المنظمين للمحاكم الشرعية إلى غاية تتميمها بموجب أمر 23 نوفمبر 1944 و16سبتمبر 1924، 28 أوت 1927 و15 جوان 1930، و07 جوان 1934م و25 أكتوبر 1934م[2].

إن إلحاق القضاء الإسلامي بالإدارة الفرنسية، كان هدفا فرنسيا خاصا، تسعى من خلاله الإدارة المحلية لضرب أهم مقومات المجتمع الجزائري المسلم، ويتمثل ذلك في القضاء والعدالة وما صاحب ذلك من تثبيت للمؤسسات القضائية. فمنذ عامي 1841-1842، أصبح المبدأ العام الذي يقود القضاء الإسلامي، هو قانون الأمن الذي طبق على الجزائر، حيث أخضعت المحاكم الأهلية إلى تعديلات قصد تقليص صلاحيات المحكمة والقاضي الأهلي. بمقتضى مرسوم 10 أوت 1843 الخاص بالقانون العام للعدالة الفرنسية في الجزائر، تم المساس بوظائف القاضي الأهلي والمحكمة الأهلية في حد ذاتها، وأصبحت صلاحياتها تقتصر

[1] - المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، ص139.

[2] - بوحوص شاهيناز، مجلة آفاق فكرية، السابقة، ص-ص، 80-81.

على المجال المدني الخاص بالأهالي، (كالزواج والطلاق والمواريث). أما في المناطق المدنية فإن الأهالي يخضعون إلى المحاكم الفرنسية بكل قوانينها وبكل أنواعها[1]، وقد نصت المادة 25 من مرسوم 10 أوت 1834 على أن القضاة الأهالي سيتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية، واستمرت المحاكم الأهلية في التراجع والتقليص، حيث نصت المادة 40 من مرسوم 22 سبتمبر 1842 على إيقاف المساعدين من الأهالي في المحاكم الفرنسية، وأصبحت المحاكم الفرنسية الوحيدة ذات الصلاحية في القضايا الأهلية وقضايا المستوطنين، وقلصت صلاحيات القاضي الأهلي في المسائل المدنية والتجارية، وأصبح الأهالي يخضعون للقانون والنظام العدلي الفرنسي، كما أكد المرسوم صلاحية المجالس الحربية في المناطق التي تدار عسكريا في المجال القضائي[2].

كما نصت المادة 45 على أن عملية التعيين في مناصب القضاة الأهليين، تتم من طرف الحاكم العام، واستنادا إلى المادة الأولى من مرسوم 12 جويلية 1834، أين قلصت الأحكام التي تصدرها المحاكم الأهلية، في الوقت الذي توسعت فيه صلاحيات المجالس الحربية، التي تعتبر أولى المحاكم القطاعية المنشأ، بموجب قرار 15 أكتوبر 1830، الذي نص على كل فعل ارتكب على فرنسي من قبل الأهالي أو اعتداء على الملكية من الملكيات الفرنسية، يتم جدولته أمام محاكم المجالس الحربية، فمن الصلاحيات التي تم توسيعها بمقتضى مرسوم سبتمبر 1843، هو أن محاكم المجالس الحربية تفصل في المخالفات المرتكبة من قبل الأهالي ضد الأهالي[3].

---

[1]- ولمعرفة مميزات الجهاز القضاء الاستعماري والتعمق فيه، فإن هذا الأخير يتميز بـ: محاكم الصلح – محاكم الصلح ذات الاختصاص العدي – محاكم الصلح ذات الاختصاص الواسع – المحاكم الابتدائية الكبرى – محكمة الاستئناف - المجالس العمالية - المحاكم التجارية - محاكم الجنايات . ينظر: بوحوص شاهيناز، مجلة آفاق فكرية، ص-ص، 77-80.

[2] - كليل صالح، «النظام القضائي الاستعماري في الجزائر: بين الإدماج والردع 1830-1888»، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 13، جانفي 2020، ص 267.

[3]- *Marcel Morand :les institutions judicaire Indigènes en Algérie. Louvre législative de la France en Algérie. Paris. Alcan. 930. P 156.*

عندما تأسست جمعية العلماء المسلمين لم يظهر في قانونها الأساسي ما يدل بوضوح على مطالبتها بفصل الدين عن الدولة، ولكنها عندما تحررت من الطرقية وأعوان الإدارة جعلت من هذا المطلب غايتها الرئيسية، ويبدوا ذلك من المطالب التي تقدمت بها الجمعية إلى المؤتمر الإسلامي المنعقد في العاصمة الجزائر في شهر جوان 1936م، والتي جاء فيها: "تسلم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر لما يتناسب مع أوقافها، وتتولى أمر هجمات جمعية دينية مؤسسة على منوال القوانين بفصل الدين عن الحكومة"[1].

وهو ما ورد في النقطة الثالثة في الفقرة الأولى: " المحافظة على الشخصية الإسلامية، مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية". وفي الفقرة الثانية:" فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه"[2].

وإن لم تتدخل مديرية الشؤون الأهلية في سن القوانين التي تخص القضاء وفصل الدين عن الدولة، إلا أنها كانت تشرف على تعيين القضاة الذين عادة ما يكونون بعيدين عن دائرة الاختصاص، ومراقبة سير المحاكم. فكانت من المؤسسات التي سلطت على المسلمين الجزائريين أحكاما بالتغريم والسجن. ويبين الجدول[3] ما تعرض له الجزائريون من غرامات وسجن مابين (1919-1921).

[1] - بوسعيد سومية ، « المجلس الجزائري وقضية فصل الدين عن الدولة – قراءة لمواقف الشيخ البشير الإبراهيمي » ، مجلة قضايا تاريخية، العدد 14، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس- ، جانفي، 2021، ص، 196.

[2]- بوسعيد سومية، المجلة نفسها، ص، 197.

[3] - *Mahfoud kaddache,* ***Histoire du nationalisme Algérien , question national et politique algérienne 1919-1954,T1*** *, 2édition , sociéte nationale d'edition et de diffusion, Alger, 1981, p31.*

السنوات	الغرامة والسجن	الغرامة	السجن	المجموع	إجمالي الغرامات	عدد أيام السجن
1919	1507	511	1082	3100	22505	11394
1920	306	148	346	854	5350	2863
1921	473	237	719	1429	6945	4702

إن سياسة التضييق الممارسة من الإدارة الاستعمارية المحلية على جهاز القضاء الإسلامي، ومحاولة دمجه وإلحاقه بالقضاء الفرنسي، أضعف قوة هذه الهيئة الشرعية وساهم في تقليص نفوذها، وأفضى إلى إنهاء وجودها كنظام قضائي مواكب للقضاء الفرنسي[1].

2- موقف الأهالي الجزائريين من قوانين الإدارة الاستعمارية:

عملت السياسة الاستعمارية الفرنسية من خلال مؤسستها الإدارية الأكثر شمولية في تطبيق سياساتها "مديرية الشؤون الأهلية" على تركيع وتجويع شعب بأكمله، من أجل استعباده واستغلال ثرواته. والأخطر من كل هذا، سعى الاستعمار ومن ورائه المعمرين الحاقدين لإدماج البلد بفرنسا، والعمل على تمسيخه وسلخه عن مقوماته المكتسبة، المتمثلة في العروبة والإسلام.وقد اعتمدت فرنسا في فترة حكمها للجزائر ما بين: 1830-1870، على الضباط العسكريين لتسيير أقاليم (الوسط، الشرق، الغرب)، وساعدهم في تأدية مهامهم واتصالهم بالأهالي الجزائريين عن طريق مجموعة من الموظفين الجزائريين، احتفظوا بألقاب إدارية قديمة هي: الخليفة والأغا، والقايد والشيخ[2]. وارتكز التنظيم الإداري الاستعماري في البداية على الجيش لتوطيد الاحتلال أكثر، وإخماد أي محاولة تمردية أو مقاومة شعبية قد تعرقل مساعي التوسع الاستعماري وحركة الاستيطان. وعبر عن هذا

[1]- تم تقليص عدد قضاة المسلمين من 184 إلى 159، ليصل عام 1873 من 145 إلى 88 قاضي عام 1882، وفي المقابل تم رفع عدد قضاة الصلح من 25 عام 1873 إلى 30 قاضي عام 1880. كما تم تقليص المحاكم المدنية بـ اثنان (02) ببلاد القبائل وأربعة (04) بالجزائر العاصمة بين أعوام 1880-1882. ينظر: كليل صالح،المرجع السابق، ص 271.

[2] - محمد بكار، «النظام الإداري الاستعماري والمجتمع الجزائري 1830-1962»، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد. 08، 2017، ص-ص. 35-47.

شارل دوماس (Charles Dummas) لما ذكر "أن الجيش هو أحسن طريقة لتكوين المجتمع المدني، لكن مهمته تبقى صعبة، إذ عليه تحقيق الأمن، وبناء الوحدات العسكرية وفتح الطرقات وإنشاء الجسور، والمساعدة بطريقة مباشرة الاستعمار المدني"[1]. ولعبت الإدارة الاستعمارية دورا كبيرا لتوفير الراحة للمعمرين الوافدين لتخصيص عدة مراكز لهم، وتوزيع الآلاف من الأراضي الفلاحية لكي يزاولوا نشاطهم، كما حرست أن توزع في مواسم الفلاحة، حتى لا تضيع عليهم فرصة الانتفاع من هذه الأراضي، وأحيانا كانت توزع عليهم وقت الحصاد[2].

تمكنت القوات الفرنسية من فرض سيطرتها على الوضع في الجزائر، وخاصة المدن الكبرى والقرى. وذلك بفضل تعداد الجيش الفرنسي الذي فاق عدده 110 ألف محارب، وبفضل قوة سلاحها، وفرض مؤسساتها الإدارية، تمكنت من إعطاء السياسة الجديدة دفعا للاستيطان، وذلك على حساب الجزائريين الذين صودرت أملاكهم وأراضيهم، ومنحت للمهاجرين من دول أوروبية مختلفة للحاجة الاستعمارية، ولغرض عنصري أملته ظروف سياسية متحجرة لدى السياسيين الفرنسيين.

لم تحقق السياسة الجديدة النتائج المنتظرة، إلا أنها أعطت نفسا جديدا للمقاومة الوطنية التي توسعت وانتشرت في الشمال والجنوب طيلة القرن 20م، وكانت المناطق الجنوبية الشرقية والواحات الصحراوية مسرحا لها[3].

بدأ ترسيخ حركة الاستيطان داخل البلد، ساهم الجزائريون بواسطة دفع الضرائب المتنوعة، منها العربية أو الفرنسية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة)، في تمويل مداخيل

---

[1] - *Charles Dumas, Petite Histoire de l'Algérie , Imp.Paul Brodart, Hachette , 1931, P. 27.*

[2] - محمد بكار، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1956، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة الجيلالي ليابس، اشراف: أ.د ولد النبية كريم، سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة، 2013-2014، ص. 14.

[3] - عمر موفق، «السياسة الاستعمارية بين الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الشامل»، **مجلة عصور**، عدد. 06-07، جوان -ديسمبر، 2005، 118.

ميزانية المستعمرة بشكل واضح مقارنة بمساهمة المعمرين الأوروبيين، وبفضل هذه السياسة غير العادلة في التحصيل الجبائي بين سكان الأرض المحليين والدخلاء الأجانب، ظهرت الهوة بينهما، وتأثر الجزائريون ماديا واجتماعيا بشكل واضح، بينما تمكن الدخلاء من الاستفادة من المزايا الجبائية لمضاعفة أملاكهم وتوسيع عقاراتهم، كما أدى هذا الإجحاف إلى تخلي المجتمع الجزائري القبلي عن ممتلكاته بالبيع، أو الفرار تحت الضغط نحو الخارج، أو النزوح إلى المدن طالبا العيش الرغيد لأفراد الأسرة أو العائلة، لكن تأثير هذا تجلى في تغير بعض العادات والتقاليد المكتسبة بصورة أوضح. تغير النظام الاجتماعي الجزائري في اتجاه النمط الغربي.

أكتشفُ من خلال دراستي للحقبة الاستعمارية وما ترتب عن مؤسسة مديرية الشؤون الأهلية، أن الاستعمار قد أفلح في بناء بنية تحتية لضمان توسعه الإداري والعسكري، وإخضاع شعب مغلوب على أمره. ولم تهتم الإدارة الاستعمارية بالمشاريع التنموية إلا لما تبين لها أن مصلحتها مرتبطة بظهور أهمية النفط كمورد اقتصادي هام مكان الفحم، فبدأت سياسة جديدة مع عمليات جيش التحرير الوطني لفصل الصحراء عن المناطق الأخرى كآخر ورقة لتجزأه البلاد وشعبها مقابل طمعها.

لقد ظلت الإدارة الاستعمارية تشجع احتكار المعمرين للحياة السياسية والاقتصادية حتى يتمكنوا من فرض تسلطهم وسلطتهم على الجزائريين في الجزائر، والمتروبول بواسطة نواياهم، فهيمنوا على الفلاحة والصناعة والتجارة الخارجية، ولم يبق للجزائريين إلا المهن الشاقة لكسب قوتهم[1].

[1]- وأمام هذا الخلل وأمام سياسة الاقتصاد وانعدام المساواة بين المعمرين والجزائريين، ازدادت حركة الهجرة إلى فرنسا خاصة. وهناك تحسنت أوضاع بعض الجزائريين، ونقلوا خبرتهم ومدخراتهم إلى بلدهم، لتحسين وضع عائلاتهم بمشاريع منافسة للمعمرين وإن كانت قليلة.

بمرور الوقت اجتهد الشبان الجزائريون في إبداء أراءهم ومواقفهم من مختلف المشاكل التي يعاني منها الأهالي، فبدأت تتكون لديهم فكرة الدفاع عن حقوق الأهالي، واسترجاع بعض من كرامتهم والتمتع بعيش يليق بالمسلم الأهلي الجزائري ، فتشكلت مشتلة للشبان الجزائريين على حد تعبير أجيرون، تضم العناصر البورجوازية الجديدة، والأطباء المسلمين والتجار والأساتذة والمعلمون، مدركين مدى أهمية الصحافة في الدفاع عن أفكارهم والمطالبة بحقوق الأهالي وحل مشكلاتهم، باعتبار أن الصحافة وسيلة إعلامية لها التأثير على الجماهير في الداخل وحتى الخارج.

فبدأ الكثير منهم يكتب عناوين مختلفة قبل أن يؤسس جريدته الخاصة بموجب قانون 29 جويلية 1881، الذي ينص على حرية الصحافة.فمنهم من كان يريد تأسيس صحافة على نمط صحيفة (L'Akhbar)[1]. ولكن بعضهم كان يميل إلى الاقتداء بالنموذج التونسي، جريدة التونسي (Le Tunisien) التي أسسها علي باشا سنة 1907 وهي جريدة ناطقة باسم الأهالي.

فاعتبرت المصباح (Elmisbah)[2]، أول صحيفة مزدوجة اللغة تأسست سنة 1904 من قبل الأخوين علي والعربي فخار، وكانت تطمح بأن تكون حلقة وصل بين الفرنسيين والعرب، وهو ما يدل عليها شعارها "من العرب بواسطة فرنسا ومن أجل فرنسا بواسطة العرب"، وتعمل على ايقاظ الأهالي الجزائريين من خمولهم، ثم ظهرت بعدها مباشرة أسبوعية

[1]- **جريدة الأخبار (L'akhbar):** تصدر باللغة الفرنسية، وقد ظهرت سنة 1839 في عهد المارشال "فالييه"، وقيل عنها بأنها بدأت صحيفة إعلانية صغيرة، ثم تحولت إلى جهاز سياسي ضخم في اتجاه حكومي منذ 1843، جريدة أسبوعية، أنشأ بها قسم عربي سنة 1903 واستمر إلى 1914، عهد باروكان برئاسة عمر بن قدور، لمزيد من التفاصيل حول هذه الجريدة. ينظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 3**، مرجع سابق، ص. 215. وكذلك محمد ناصر، المقالة الصحفية، الجزائرية نشأتها وتطورها وإعلانها من 1903 إلى 1931، ج. 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص. 69.

[2] - *Zahir Ihaddaden, Op.Cit, P. 57.*

(Kawkeb Ifriqya) كوكب افريقيا الصادرة في 1907، والتي سعت هذه كذلك إلى تحقيق التقارب بين العرقين ودمج مصالحهما.

هذا علاوة على ما قدمته جريدة الثبات (Eth-Thabat)[1] من مناقشة لقضايا الأهالي الجزائريين في مختلف الميادين، السياسية منها والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وأبدت رأيها بشأن ذلك في فترة 1933-1935، ومن بين تلك القضايا:

- قضية التمثيل النيابي: كأبرز القضايا السياسية التي تناولتها الجريدة، خاصة ما تمثل بالنظر في قضية التمثيل النيابي ومشاكله في المجالس المحلية (البلدية، العمالة والمالية). فكان من بين محاورها الكبرى في هذا المجال "انتهاء أجل النيابات" وأشارت فيه إلى أن العلاقة بين النائب والأمة أصبحت مرتبطة بتاريخ الانتخاب، فالنائب بعد فوزه بالانتخابات يغفل عن دوره الحقيقي تجاه أمته، ويصبح أكبر همه تحقيق مصالحه.
- انتقاد الجريدة لقانون 04 فيفري 1919: وما خلفه من انعكاسات على الانتخابات، واعتبرته سببا في تنافر أفراد المجتمع الواحد. فكانت الثبات ترى أن اختيار النواب وجب أن يكون من الطبقة المثقفة بعد الفحص والتقصي.

[1] - **جريدة الثبات(Eth-Thabat):** صدر العدد الأول من هذه الجريدة في 24 نوفمبر 1933، وعلى أساسه عرفت نفسها بأنها "جريدة سياسية اجتماعية أخلاقية تصدر يوم الجمعة من كل أسبوع (صدر العدد الثاني بتاريخ: 07 ديسمبر 1933)، وتحت العنوان الرئيسي كتب العنوان باللغة الفرنسية (**Eth-Thabat**). كما وصفت نفسها بأنها "جريدة حرة للأمة ومن الأمة وتتألم بضميرها على ضوء مقاصدها ومصالحها لا تأثير لأي مخلوق عليها". وصاحب الجريدة هو: **محمد عبابسة الأخضري** (Ababsa Mohamd El-Akhdari): الذي عاش بين (1892-1953)، وهو من مواليد عين توتة (باتنة)، درس بالمدرسة القرآنية، ولم تتجاوز دراسته المرحلة الابتدائية حتى أتقن الأدب العربي عرف كونه شاعر، كاتب، وصحفي مشهور، له العديد من المقالات الصحفية، حيث كان محرر معظم مقالات جريدة الثبات، أول إليه عبد احميد ابن باديس مهمة التحضير لعقد مؤتمر جامع بنادي الترقي بالعاصمة. من أجل تأسيس جمعية العلماء المسلمين عام 1931، باعتباره أحد علماء الجزائر الكبار. ينظر: عليوش قربوع بشرى، «قضايا "الأهالي" الجزائريين من خلال جريدة الثبات 1933-1935»، **مجلة المعيار**، مجلد 27، عدد2، (ر ت 71) مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023. ص-ص، 174-175.

- الانتخابات المحلية: اهتمت الجريدة بهذه القضية واعتبرتها "معركة الانتخابات"، فكانت الجريدة تميل إلى فيديرالية المنتخبين التي يتزعمها بن جلول وما حققه من انتصارات[1]. وأشادت بدوره في الأمة على نهج الأمير خالد ومحمد بن رحال[2]. فقد كانت الجريدة تعمل على التوضيح والتنبيه بقدوم الدورات الانتخابية وبضرورة ترشيح من يستحق العمل والخبرة.
- مسألة الفلاح الجزائري: خصصت الجريدة اهتمامها البالغ بالناحية الاقتصادية الفلاحية، وقد أشارت الصحيفة على لسان مديرها عبابسة قائلا: "إن مواقفنا الدفاعية في هذه الصحيفة، كادت أن تخصص لناحية الفلاحة، والفلاح الأهلي، وقد ترجم الكثير من هذه الفصول إلى اللغة الفرنسية، لتتضح مسألة الفلاح الأهلي حتى بالجرائد الفرنسية، فالفلاح يعاني من الأوصاب والأثقال"[3]. وركزت الجريدة على الاهتمام بالفلاح الأهلي باعتباره الركيزة التي تعول عليه سائر طبقات المجتمع، وتدهور حالته تعني تدهور حالة الأمة.
- مسألة القمح الجزائري: لقد تحدثت الجريدة عن تضييق الخناق على الفلاح بعد إصدار قانون "التاكس" الذي سنته الحكومة المركزية، مما زاد من شدة دفع المغارم والضرائب. وبصدور قانون 11 أكتوبر 1933 منع ذلك، لكن في مقابل أخذ القمح بدل آلاته.
- مسألة الضرائب على النخيل: يعد النخيل أحد الموارد الأساسية التي يعيش عليها سكان الجنوب، وقد أشارت الثبات في منشور لها عن الزيادة في نسبة الضرائب ببلدية بسكرة، التي بلغت ستة فرنكات على النخلة الواحدة. واثنا عشر فرنك على نخلة نوع

[1]- **جريدة الثبات**، العدد 25، السنة الأولى، 8 أكتوبر 1934.

[2] - **جريدة الثبات**، محمد عبابسة الأخضري، تجديد الانتخابات، العدد 19، السنة الأولى، 14 سبتمبر 1934.

[3]- **جريدة الثبات**، العدد 47، السنة الثانية، 26 جويلية 1935.

"دقلت نور"، مما أدى إلى خلق أزمة لدى الفلاح الأهلي، الذي أصبحت غلته وأتعابه تذهب هباء منثورا.

- الاضطرابات الاجتماعية في قسنطينة 05 أوت 1934: جرت هذه الأحداث الدامية بين اليهود والمسلمين صبيحة يوم 05 أوت 1934، خاصة بعد منح اليهود الحق في التجنس بالجنسية الفرنسية بعد ما صدر قانون كريميو 1870. وتهدف الأحداث إلى التضييق على المسلمين الجزائريين والحد من تحركاتهم ونشاطاتهم السياسية والاجتماعية، وإلباس تهمة التشويش والثورة بكل شخص يمس بالاستعمار ويدعوا للوطنية.
- موقف الثبات من أحداث قسنطينة 1934: جاء موقفها في العدد 17 بالدعوة إلى نشر السلم "تحدثوا بسلام وانشروا الطمأنينة، حادثة قسنطينة سماوية مقدسة ليس لليد الأجنبية عمل فيها، ولا صد للانتقام، فوجب على الأمتين السعي الحثيث لإرجاع صداقة الجوار إلى ما كانت عليه والمعاملة إلى مجاريها[1]
- نتائج أحداث قسنطينة 1934: ترتب عن تلك الحوادث آثار سياسية واقتصادية، فأوضحت الجريدة في أحد المقالات: "تطور السياسة الأهلية بعد حوادث قسنطينة"، "تطور الحالة الاقتصادية بعد حوادث قسنطينة"[2].
- المرأة والإصلاح: اهتمت الجريدة بإصلاح المرأة واعتبرتها أحد عوامل تطور الأمة وعبرت عن ذلك: "كان لزاما على من تصدى لإصلاح الأمة أن لا يهمل إصلاح نسائها، ويكون هذا الإصلاح بحسب ما ورد في الجريدة، بالعمل على الإصلاح الديني والدنيوي للمرأة، والذي يتكفل العلماء والخطباء والكتاب به، وقد شهدت العاصمة في هذا الشأن

[1] - **جريدة الثبات**، العدد 17، السنة الأولى، 10 أوت 1934.

[2]- عليوش قربوع بشرى، المرجع السابق، ص-ص، 183-186.

دروسا للشيخ الطيب العقبي وأبي يعلى الزواوي بجامع سيدي رمضاني بالعاصمة، ما دفع بالنساء للاشتراك في جمعية العلماء المسلمين والجمعية الخيرية"[1].

- مقاومة الآفات الاجتماعية: عالجت الجريدة بعض الآفات الاجتماعية التي انتشرت في المجتمع الجزائري بعد الحرب العالمية الأولى، كظاهرة البغاء التي تسببت فيها الحاجة إلى العمل، وانتشار المجاعات والفقر، ونقص إعانات الحكومة. فعبرت الثبات عن ذلك بالقول: "البغاء داء يتسرب في أمتنا تسرب السم في مسير المياه"[2].
- مقاومة القضايا الأخلاقية للشاب المتفرنج (Les intellectuels) الذي خرج عن دينه وأخلاقه ومبادئه وهيئته الاجتماعية[3].

إن جريدة الثبات من بين الصحف الأهلية الإصلاحية التي أولت الدفاع عن قضايا المجتمع الجزائري، وتكفلت بمعالجة مشاكله. وقدمت له الحلول للخروج من دائرة الأزمات السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية التي كان يعيشها الأهالي الجزائريين. لقد تميزت الجريدة بالنزعة الوطنية، وبنقدها البناء للنواب وللأمة الجزائرية.وبدعوتهم لنيل حقوقهم، كما عملت جريدة الثبات بالدفاع على الوجه الإصلاحي والسياسي للمجتمع الجزائري، فَعُرفت بمؤازرتها لفيديرالية المنتخبين على رأسها بن جلول والدعاية لحملاته لتحقيق انتصاراته الانتخابية من جهة، وبميلها الفكري لجمعية العلماء المسلمين من جهة أخرى، وذلك راجع للعلاقات الحسنة لأعلام الجريدة مع مختلف اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية.

[1]- **الجمعية الخيرية الإسلامية**: أسست في الجزائر العاصمة مع بداية سنة 1934، استنادا على قانون 01 جويلية 1901 الخاص بالجمعيات، ترأسها الطيب العقبي، مركزها الاجتماعي بنادي الترقي، ذات توجه إصلاحي، هدفها تقديم مساعدات مادية للعائلات المحتاجة، ينظر: عليوش قربوع بشرى، المجلة نفسها، ص، 187.

[2]- عليوش قربوع بشرى، المجلة نفسها،ص، 189.

[3] - عليوش قربوع بشرى، المجلة نفسها، ص-ص، 181-188.

كما تميزت سنة 1909م بظهور صحيفة المسلم (Le Musulman) في قسنطينة، وهي أسبوعية فرانكو-عربية، وكذلك صحيفة الإسلام (L'islam) وهي صحيفة أسبوعية أهلية ناطقة باللغة الفرنسية، تأسست في عنابة من طرف السيد طبيبال عبد العزيز، ثم نجح مُسيروها في نقلها إلى مدينة الجزائر، حيث نجحت في جلب اهتمام الشبان الجزائريين. حتى وصفت بأنها صحيفة الطبقة المتطورة، بالإضافة إلى صحيفة (L'étendard Algérien) الناطقة باسم مصالح الأهالي الجزائريين وكانت تقدم مطالبها باسم الشبان الجزائريين[1].

يظهر جليا تنوع في العناوين الصحفية من حيث الزمان والمكان عبر ربوع الجزائر وانتشارها هو أكبر دليل على أمور هامة منها:

- تزايد عدد الشبان الجزائريين وتفطنهم لوضعية الأهالي؛
- تفطن هذه النخبة للعمل الصحفي باعتباره وسيلة هامة للتعبير عن تطلعات المسلمين الجزائريين، واسماع صوتهم والإعلان عن مطالبهم للإدارة الاستعمارية؛
- امتلاك أقلام صحفية وجدت في هذه الوسيلة الإعلامية منابر للتعبير عن أفكار ليبيرالية والدفاع عن مصالح المسلمين؛
- الكثير من هذه العناوين عبرت عن الأفكار الاندماجية لهؤلاء الشبان، واعتبار فرنسا هي خلاص الجزائريين.

قد لقيت هذه المنابر الصحفية التي أنشأها الشبان الجزائريون تعاطفا من بعض الليبيراليين الفرنسيين. كما لقي الشبان دعما من قبل لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان التي دعت إلى مضاعفة عدد هذه الصحف المستقلة لتجنب كل سوء فهم بين

[1] - تطرق أبو القاسم سعد الله وغيره كمحمد ناصر واحدادن إلى هذه العناوين بتفاصيل هامة، وكذلك تناولت العديد من الدراسات الصحافية الأهلية، كدراسة فاطمة الزهراء قشي، ودراسة (Montoy)عن الصحافة الأهلية عن مقاطعة قسنطينة.

المستوطنين والفرنسيينوالأهالي[1] ومواقف الرفض. حيث رأت أن هذه الصحف تذمر شرا للعنصر الفرنسي[2].

ويمكننا أن نبين المسائل التي عمل الشبان الجزائريون على حلها من خلال مقال معنون بـ"الشبان الجزائريون الجيل المؤسس للوعي السياسي الحديث في الجزائر"[3] إذ يتضح من خلاله نظرة الشبان الجزائريين للمسألة الأهلية في بداية عهدهم بالنشاط السياسي والاجتماعي، حيث بدأ البحث عن المركز الاجتماعي للإنسان الجزائري في صلته بأهم الحقوق والحريات العامة في الزمن الحديث، وفق ما تطور إليه الفكر السياسي الغربي، وقد فرضت المسألة الأهلية نفسها على السلطة الاستعمارية، كما فرضت نفسها على النخبة الجزائرية التي عبرت عن رفضها للوجود الاستعماري. وهو ما دفع الإدارة الفرنسية المحلية إلى تقديم إصلاحات 1919 التي أعتبرت في حقيقتها إصلاحات وهمية لا أكثر.فالمسألة الأهلية كما تفاعل معها الشبان الجزائريون عكست في كتاباتهم وأراءهم ومواقفهم جوانب الظلم والحيف واللامساواة التي انطوى عليها المشروع الاستعماري، وصار قابلا للتشريح والتحليل وكشف

[1]- خميسة مدور، الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية، المرجع السابق، ص-ص. 107، 108.

[2] - الرسالة نفسها، ص. 109.

[3]- يقدر عدد من يصدق عليهم وصف الشبان الجزائريين، أي أولئك الذين لهم دراية كاملة أو نوع من الدراية بالحياة الفرنسية في الجزائر، حوالي 1000 إلى 1200 شخصا. موزعون بين أعوان الإدارة والقضاء والعمل الحرفي وبعض المهن الصناعية والحرة. بينما عدد الشبان الذين سجلوا حضورهم في الحياة العامة، فعددهم قليل ويقدر ما بين 30 إلى 40 شخصا وهم الذين تحصلوا على تعليم عام (المدارس الابتدائية، المعاهد، التعليم المزدوج الفرنسي العربي les Médersas سمح لهم بالانفتاح على القضايا الكبرى للمجتمع الجزائري في صلته بالمؤسسات الفرنسية. ينظر: ثنيو نور الدين، "الشبان الجزائريون، الجيل المؤسس للوعي السياسي الحديث في الجزائر"، وناسة سياري تنقور وعيسى قادري، الأجيال الملتزمة والحركات الوطنية، القرن العشرين في البلدان المغاربية، قسم البحث سوسيو-أنثروبولوجيا، **منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية**، التاريخ والذاكرة، 2012، ص. 32.

مظاهر الفساد فيه، سواء في التعليم، القضاء، الملكية الفلاحية، قانون الغابات أو التمثيل السياسي[1].

كانت النخبة الجزائرية تدرك تماما مسألة تمثيل الأهالي المسلمين في المجالس المنتخبة والهيئات التنفيذية والقضائية، وتعتبرها الأساس الذي يجب أن ترد إليه جميع شؤون الدولة والمجتمع[2].

لقد شغلت مسألة تمثيل الأهالي المسلمين في مختلف المجالس المنتخبة في الجزائر (البلديات، العمالات، المجلس الأعلى بالجزائر) وفي فرنساالبرلمان الفرنسي بغرفتيه اهتمام الشبان، وكانذلك من المطالب الرئيسية التي رفعوها إلى السلطات الاستعمارية.

لأن التمثيل على مستوى المجالس المنتخبة[3]، خاصة في البرلمان هو عمل سياسي يمكن من خلاله التواصل بين المتروبول والجزائر، فقد ركز الشبان نضالهم السياسي على مطلب تمكين المسلمين الجزائريين من حق التمثيل العادل من خلال الانتخابات - كما يحدث مع المستوطنين- الذي يراعي وزنهم الديمغرافي وتضحياتهم الضريبية، خاصة أن المشرع الفرنسي حرم الأهالي من انتخاب ممثليهم في مختلف المجالس المنتخبة بحرمانهم من المواطنة، وقصر ذلك على تعيين الإدارة لممثلين من الأهالي على مستوى البلديات والمجلس العام وهو ما حدده

1 - ثنيو نور الدين، "الشبان الجزائريون، الجيل المؤسس للوعي السياسي الحديث في الجزائر"، وناسة سياري تنقور وعيسى قادري، الأجيال الملتزمة والحركات الوطنية، القرن العشرين في البلدان المغاربية، **قسم البحث سوسيو-أنثروبولوجيا**، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، التاريخ والذاكرة، 2012، ص. 33.

2- ثنيو نور الدين، المقال نفسه، ص. 35.

3- حدثت الكثير من الاحتجاجات من طرف الأعيان المسلمين حول هذه القضية خلال ثمانينات القرن الماضي، ما دفعهم إلى كتابة العرائض للاحتجاج، فكثرت الاقتراحات بضرورة التمثيل النيابي للأهالي إما بتعيين المسلمين الحاملين للجنسية الفرنسية بحيث يساوي عددهم عدد المستوطنين أو بضم 30 ألف إلى 40 ألف من الأهالي إلى الهيئة الانتخابية الخاصة بالمستوطنين كبداية. ينظر: شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج. 2، مرجع سابق، ص. 865.

مرسوم 07 أفريل 1884[1]. الذي سمح للأهالي المسلمين بانتخاب مستشاريهم البلديين في البلديات كاملة الصلاحيات إذا تجاوز عددهم 100 أهلي مسلم بشرط ألا يتجاوز عدد هؤلاء المستشارين 4/1 من مجموع أعضاء المجلس البلدي، كما مكنهم بموجب المادة الرابعة من حضور جلسات المجلس البلدي مثلهم مثل المستشارين المنتخبين من طرف المواطنين الفرنسيين.

غير أن المادة 11 من قانون 02 أوت 1875 منعت الأهالي المسلمين من تعيين المندوبين من أجل انتخابات مجلس الشيوخ إلا بعد حصولهم على المواطنة الفرنسية[2].

لقد تطلع الشبان الجزائريون إلى التمثيل في البرلمان الفرنسي، أو في المجلس الأعلى في الجزائر (Conseil supérieur de l'Algérie)، بالقدر الذي يمكنهم من الدفاع عن مصالح الأهالي، ورفع الظلم المسلط عليهم من مختلف التشريعات المتعلقة بهم، ولذلك طالبوا برفع عدد الممثلين الأهالي، من ذوي الكفاءات والتعليم، والإلمام باللغة الفرنسية، ما يمكنهم من النقاش والحوار في الهيئات المنتخبة، مما يسمح بالدفاع عن حقوق الجزائريين ومصالحهم المختلفة، وهو الأمر الذي لم يحدث إلا بعد زمن طويل[3].

3-سياسة الإصلاحات الفرنسية 1919:

بدأت ملامح الإصلاح في الجزائر المستعمرة، تلوح بين سنوات 1900-1914، وقد أنذر بعضهم بأنه إذا لم تقم فرنسا بالإصلاحات، فإن العنصر المقهور قد ينشد الحكم الذاتي السياسي[4].وقد بدأت فرنسا إتباع سياسة تحمل بذور الإصلاح قبل الحرب العالمية الأولى،

[1] - *Gouvernent Général de l'Algérie، **Direction générale des affaires، Indigènes et des territoires du sud,** Lois décrets et arrêtes concernant la représentation des indigènes d'Algérie, Imprimerie solal, Alger 1937, P. 08.*

[2] *-G.G.A، Direction générale des affaires، Indigènes et des territoires du sud, Op.cit.,P. 249.*

[3] - الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية، المرجع السابق، ص-ص. 110-111.

[4] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 259.

ولذلك أعلنت إحدى الصحف الفرنسية شعار: "لكي تحكم الوطنيين بعدالة يجب أن تتودد إليهم"[1].

بين سنوات 1914-1918 كان هناك اتجاه واقعي في فرنسا قاد إلى محاولات الإصلاح في الجزائر، وإيمانا بوعودهم غير المحققة قبل الحرب، وتفطنا منهم لازدياد الحالة سوءا في الجزائر، كان بعض الزعماء الفرنسيين يخشون خطر الانفجار في أي وقت. ولذلك قاموا بعدة خطوات لإيجاد حل للمشكل الجزائري[2]، ولذلك وجدت فرنسا نفسها مجبرة للقيام بإجراءات خاصة بالسكان الأهالي الجزائريين، فأصدرت قانون 1914 الذي ينص على زيادة عضوية الجزائريين في مجالس البلديات، على ألا تتجاوز الزيادة ثلث (3/1) كامل الأعضاء، وذلك على أن يحقق المصوت شروطا خاصة حددها القانون، ومن المؤكد أن فرنسا بدأت تهتم بالإصلاح الحقيقي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وهو ما جاء على لسان رئيس الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الفرنسي: "يجب القيام بسياسة أهلية حرة تعتمد على الثقة المتبادلة وتكون واضحة جلية، تلك هي السياسة الوحيدة التي تطابق غايات السياسة الفرنسية"[3].

بعد ثورة الأوراس[4] في خريف 1916م بعثت السلطات الفرنسية بلجنة تحقيق إلى الجزائر، وقد حاولت هذه اللجنة التي كانت تضم عددا من النواب الفرنسيين، أن تضع حدا

---

[1]- ناهد دسوقي إبراهيم، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918-1939**، النشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001، ص. 24.

[2] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 260.

[3]- ناهد دسوقي إبراهيم، المرجع السابق، ص. 25.

[4] - ثورة الأوراس أثناء ح.ع.1. كان الاستياء والتذمر يزداد من سياسة فرنسا الاستعمارية التي عمدت إلى تسليط نوع من الاضطهاد والبطش بحق سكان الأوراس، منها إجبارهم على المشاركة في الحرب بالتجنيد الاجباري مما أدى إلى بروز العنف الثوري وظهور العصيان وعم طاعة الادارة الفرنسية خاصة وأنه وقد تمركز الجبال من الثائرين وأعلنوها ثورة على فرنسا وعملائها. ينظر: محمد العيد مطر، **ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر (1954-1962)، (الأوراس-النمامشة)** أو فاتحة النار، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2015، ص. 54.

لعمليات التنظيف العسكري. ولكن اللجنة المذكورة قد أوصت في تقريرها أنه يجب إدخال إصلاحات عاجلة وتشمل:

- دمج الجزائر في فرنسا ماليا؛
- إلغاء المحاكم الرادعة؛
- إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى؛
- انتخاب بدل تعيين الممثلين الجزائريين ومشاركتهم في انتخاب المجالس البلدية.

اعتقد أخرون أن الثورة التي حدثت في منطقة الأوراس تجعل الفرنسيين يشككون في عطاء فرنسا والتقديرات التي تقدمها مشاريعها الإصلاحية أثناء الحرب العالمية الأولى؛ ومن هؤلاء دومنيك لوسياني مدير الشؤون الأهلية الذي كتب إلى الوزارة بتاريخ 9 أكتوبر 1916: "من الصبيانية الاعتقاد أن السكان الأصليين يريدون خدمة فرنسا سواء بدافع الوطنية أو الولاء". [1] وهو ما يؤكد أن تقديم مصلحة فرنسا كانت أولوية لدى مديرون الشؤون الأهلية على حساب المسلمين الجزائريين.

أصبح الوضع خطيرا للغاية، اضطر رئيس الوزراء الفرنسي إلى إبلاغ جورج كليمنصو[2] بموافقته على أرائه السابقة، وأوضح له أنه قد حان الوقت لفسح المجال للجزائريين[3] كي يتمتعوا بمزيد من الحقوق المدنية، وظن الجزائريون ذلك حقيقة، فانفتح أمامهم بريق من الأمل وخاضوا الحرب ببسالة إلى جانب الشعب الفرنسي حتى حقق الانتصار، وفي 30 ديسمبر 1918م عين شارل جونار حاكما عاما على الجزائر من جديد، وفي نفس التاريخ أعلن جورج كليمنصو أن وزارته قد قررت أن تضع موضع التنفيذ وعده الذي أعطاه للجزائريين،

[1] - *Ch.R .Ageron, Une politique algérienne libérale sous la IIIe République (1912-1919),op cit. P 135.*

[2] - جورج كليمنصو: رجل سياسي فرنسي، الملقب بالنمر، مؤسس الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي، تقلد عدة مناصب في الجزائر، فشل في الانتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة 1920. ينظر: عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية**، دار هومة، 2012، ص. 88.

[3] - يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص. 78.

وخلال سنة 1918م قدمت الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني مشروعا بخصوص الإصلاحات في الجزائر، وقد صاغ النائب ماري ساموني (Marie Samone)هذا المشروع، في شكل قانون يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية للجزائريين وقد كان مشروعه في الواقع مبنيا على اقتراحات كليمنصو ،ليغوجونار[1].

كما لا يمكننا أن نتجاهل ضغط النخبة السياسية الجزائرية في تذكير الإدارة الفرنسية بالوعود التي أطلقتها فرنسا في الجزائر على نفسها لتمرير قانون التجنيد الإجباري (1908-1912م)، وأصدرت الإدارة الاستعمارية في الجزائر مرسوم 06 فبراير 1919م المطبق لقانون 04 فبراير 1919م، الذي رفع نسبة الأعضاء لمن كان يسميهم بالمسلمين "الجزائريين" إلى الربع (4/1)[2].

إن الإصلاحات السياسية التي اقترحها الحاكم العام جونار على الحكومة الفرنسية، قد خلفت إحباطا كبيرا لدى المثقفين الجزائريين، وخاصة الشبان الجزائريين الذين كانوا يتطلعون إلى تمثيل سياسي في البرلمان الفرنسي، والضغط على الأوروبيين في الجزائر من حكومة باريس. وقد تزعم حركة النضال من أجل المساواة السياسية والتمثيل السياسي للمسلمين في البرلمان الفرنسي الأمير خالد[3]، الذي ضايق المستوطنين الأوروبيين إلى درجة أنهم اعتبروه العدو الأول بالنسبة إليهم، ومنذ عودته إلى الجزائر من المغرب الأقصى عام 1906م أين قضى 18 شهر هناك خلال الحرب العالمية الأولى، وهو يقوم بالمحاولات المستمرة للدفاع عن حقوق الجزائريين، ومع أنه كان يتعاون مع حركة الشبان الجزائريين،فإنه قد ابتعد عن

[1] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 270.

[2] -*Les réformes indigènes de 1919، Op.cit. , P. 142.*

[3]- الأمير خالد: هو حفيد الأمير عبد القادر بن محي الدين الهاشمي، ولد بدمشق يوم 20 فيفري 1875، انتقل سنة 1892 إلى الجزائر، درس بثانوية لويس الأكبر في باريس وتحصل على شهادة البكالوريا عام 1892، التحق بكلية سان سيير الحربية، وتخرج منها برتبة ضابط من بعدها عاد إلى الحياة المدنية، فاز بالانتخابات البلدية في الجزائر العاصمة عام 1919، أسس جريدة الإقدام. نفي إلى سوريا عام 1923. ينظر: عمار عمورة، **موجز تاريخ الجزائر**، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص. 164.

هذه الجماعة بعض الشيء، بعد أن أصبح يطالب منذ استقراره في الجزائر العاصمة بالحقوق السياسية لأبناء البلد الأصليين، وقد كتب الأمير في جريدة الإقدام معبرا عن موقفه من إصلاحات فبراير 1919م قائلا: "لقد عشنا حلما سرعان ما تبخر أمام شمس الحقيقة، كنا ضحية سراب خادع عندما اعتقدنا أن النظام الجمهوري القائم على المبادئ النبيلة المتمثلة في الحرية والعدالة، سينكب على تخليص المجموعة البشرية التي تعيش تحت عالم من البؤس الشديد الذي ترزح تحته، والتي قاتلت ودفعت ثمنا غاليا من أرواح أبنائها من أجل إنقاذ فرنسا"[1]،بينما بقيت حركة الشبان الجزائريين تطالب بإعطاء الجنسية للجزائريين والسماح للمثقفين أن يمثلوا الجزائر في البرلمان الفرنسي[2]. ولذلك أعلن الأمير خالد في بداية 1919م بأنه من أنصار تشكيل وفد جزائري يشارك في مؤتمر الصلح بفرساي[3]، على غرار الوفود العربية الأخرى، وذهب الوفد الجزائري مشكلا من خمس ضباط إلى باريس، وللأسف لم يتمكن الأمير خالد[4] من المشاركة في المؤتمر، واكتفى بتقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون[5] تطرق فيها إلى حالة الجزائريين. أين أبرز فيها معاناتهم وإثبات عكس ما تدعيه

[1] - جريدة الإقدام، العدد، 26. مارس، 1923.

[2] - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار البصائر، ط. 3، الجزائر، 2008، ص. 219.

[3] - مؤتمر الصلح بفرساي: عقد مؤتمر الصلح بفرساي عام 1919 وقد حضره ممثلو 23 دولة، كان الهدف من هذا المؤتمر هو تسوية الخلافات الناتجة عن ح.ع.1. والنظر في خريطة أوروبا، وحل المشاكل من أجل السلام في المستقبل. ينظر: عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية إلى الحرب الباردة**، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج. 2، (ب. ب)، 1997، ص-ص. 316-321.

[4] - الأمير خالد: ولد الأمير خالد يوم 20 فيفري 1875 بدمشق أين نشأ فيها، وفي ستة 1892 عاد والده الامير الهاشمي إلى الجزائر للاستقرار فيها، ودخل الأمير خالد إلى ثانوية لويس الأكبر ثم المدرسة العسكرية سان سير استجابة لرغبة الوالد، وعاد إلى الجزائر سنة 1895، وأجبرت الإدارة الاستعمارية عائلته على الإقامة الجبرية في منطقة بوسعادة، وبعد سنة رفعت هذه الحالة على العائلة، وعاد الأمير مجددا إلى سان سير، وتخرج منها سنة 1897، برتبة ملازم. ينظر: محفوظ قداش، **الأمير خالد (وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص- ص. 11-12.

[5] - إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص. 217.

فرنسا، وذكر فيها الذين قتلوا في مختلف الميادين ودفعوا ضريبة السياسة الفرنسية عن تعسف المستوطنين، وفظاعة وظلم فرنسا[1]، وهذا الموقف الذي جعل الأوروبيين المسؤولين يشعرون بالخوف لأنه هو الذي حاول أن يبعث روح الوطنية. وذلك بالمطالبة باستقلال الجزائر، فلم يلتفت الرئيس الأمريكي إليه ولم يصغ لهم، لأنه كان غارقا في دوامة من المشاكل مثل إقناع ساسة أوروبا بقبول مبادئه الأربعة عشر، وتقسيم تركات ما بعد الحرب عليهم وفقا لتلك المبادئ، ورأت فرنسا أن تهدئ من مشاعرهم المجروحة تجاهها، فأصدر جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قرارات 04 فيفري 1919[2].

أ- قانون 04 فيفري 1919؛

يعتبر قانون 04 فيفري 1919م هو الميثاق أو الدستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين، وقد نص على[3]:

- إلغاء قانون الغابات الذي كان يمنع على الجزائريين حق الرعي، ويفرض عليهم حراستها مجانا، ويفرض عليهم غرامة جماعية إذا ما حدث حريق مهما كان السبب؛
- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية، وأراضي القبائل والأعراش الجماعية؛
- إعطاء الحقوق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية، بشرط طلبها والرضا بالتخلي[4] عن القانون الإسلامي وبشرط معرفة اللغة الفرنسية؛
- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية، كانت نسبة المسجلين في قوائم الانتخابات قبل هذا القانون نحو 25000 فأصبحت 21000، كما كان في المجلس العمالي ستة نواب فأصبحوا عشرة وفي المجالس البلدية، تضاعف العدد

[1] - *Emir Khaled*، ***Lettre au président Wilson et autres textes***، *Edition ANEP*، *P-P. 35-39.*

[2] - يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص. 211.

[3] - عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص. 75.

[4] - يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا** ، المرجع السابق، ص. 13.

وأصبح نوابها المسلمين يشاركون في انتخابات رئيس البلدية ونوابه بعد ما كانوا ممنوعين؛

- الطبقة التي أعطاها هذا القانون حق الانتخاب[1]، والترشح لا ينالها قانون الأنديجينا، إلا في بعض المستثنيات مثل مخلفات الغاب؛
- لها حق شراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته، مثل الفرنسيين ويدخل في ذلك إلا بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الاسلامية[2]؛
- إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية[3].

على أن يجري عليهم هذا القانون والذي بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو 400 ألف نسمة يجبوا أن يتحصلوا على المؤهلات الآتية[4]:

- أن يأتي بشهادة حسن السلوك؛
- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية؛
- أن يمتلك أرضا أو عمارة مسجل بأنه يدفع الضرائب؛
- أن يكون للشخص منحة التقاعد؛
- أن يملك الشخص وسام شرف فرنسي؛
- أن يكون الشخص حاملا أهلية أو ديبلوم أعلى[5].

---

[1] - *Djamel Karchi*، ***Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962****, Alger, Edition casbah, 2004, P. 52.*

[2] - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1930**،ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 85.

[3] - جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص. 181.

[4] - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص. 85.

[5] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 217.

مع استيفاء الشروط المطلوبة فالمدعي العام وإدارة الاحتلال هما في النهاية من يقرر القبول أو عدم القبول المترشح لنيل حقوق المواطنة الفرنسية[1].

تعتبر إصلاحات 04 فبراير 1919م أحد العقبات الفرنسية الجديدة التي تقف أمام طريق الاستقلال، لقد بقيت أوضاع الجزائريين على حالها ولم تغير هذه الإصلاحات شيئا من الوضع الذي كان يعتبر الجزائريين مجرد رعايا، يبحثون عن الجنسية والمساواة مع الفرنسيين، بل أن جماعة النخبة الذين كانوا يطالبون بالتجنس والإدماج، قد رفضوا هذه الإصلاحات التي لم تكن في مستوى التضحيات المقدمة والمبذولة. بل تصدر الأمير خالد النشاط السياسي ذي التوجه الوطني، فوجدت أفكاره التي تبناها صدى كبير لدى الجماهير الذين ساندوه وخاصة من المثقفين الجزائريين، وهو ما سمح له بالفوز في مدينة الجزائر خلال انتخابات 1919م بمجموع 940 صوت، محصل عليها مقابل نظيره ابن التهامي الذي تحصل على 332 صوت فقط. وقد ألغت الشرطة نتائج الانتخابات البلدية بحجة التعصب الإسلامي، وجرت بعد ذلك انتخابات في أكتوبر 1920م، وعلى الرغم من معارضة الإدارة الاستعمارية، فقد تم انتخاب الأمير خالد على التتابع نائبا ماليا ثم مستشارا عاما، ثم انتخابه بأكثرية ساحقة ضد مرشحي الإدارة الفرنسية، حيث حصل على 700 صوت مقابل 2500 صوت نالها محي الدين زروق، الذي كان أمينا عاما للاتحاد الفرنسي الجزائري منذ سنة 1914م بأكثر من 2505 صوت مقابل 256 صوت أحرزها الدكتور تازمالي[2].

ب- صدى قانون إصلاحات 1919 على الجزائريين:

لقد طال الفشل أيضا إصلاحات 04 و06 فبراير 1919م[3]. بدأت سنة 1914م بصدور قانون التسوية في الضرائب، وبالتالي إدماج الضرائب العربية سنة 1918م حتى لا نقول

[1] - جمال قنان، المرجع السابق، ص. 181.

[2] - بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010، ص. 118.

[3]- ورغم ذلك فقد اعتبر بعض المؤرخين الفرنسيين الإصلاحات خطوة هامة، فالكاتب بيرنارد أوغيستين كان من المؤيدين البارزين للحكم الفرنسي في الجزائر. كتب:" أهم الإجراءات التي كان مقدرا لها أن تربط الأهالي (الجزائريين) شيئا فشيئا

إلغائها. فقد كان الجزائري يدفع أضعاف ما يدفعه الأوروبي. وكانت هناك ضغوط كبيرة على الفرنسيين لهذا الإصلاح في الجزائر، ممثلة خاصة في الأحوال العامة التي خلفتها الحرب، ولا سيما ضغط الحركة الوطنية الجزائرية بالاحتجاجات والعرائض، الوفود الحملات الصحفية، الهجرة... وغيرها.

نتج عن الوعود المقدمة للجزائريين بين سنتي 1908م و1912م، مشاورات بين الحاكم العام في الجزائر شارل جونار وبين جورج كليمينصو رئيس الحكومة الفرنسية:التي أصدر يوم 1919/02/06م قرارا يشمل جملة من الإصلاحات أهمها[1]:

- منح حق التصويت في الانتخابات المحلية لحوالي 400 ألف جزائري؛
- يحق لبعض الجزائريين أن يشاركوا في الانتخابات المحلية لاختيار ممثليهم من المسلمين فقط ولا يحق لهم الانتخاب على الأوروبيين.
- لا يسمح للجزائري أن يحصل على حق التصويت إلا إذا توفر على الشروط التالية[2]:
- ألا يقل عمره عن 25 سنة؛
- أن يكون أعزب أو متزوج بامرأة واحدة فقط؛
- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي؛
- ألا يكون ارتكب عمل معادي لفرنسا؛

بعلمنا الحضاري في (الجزائر)، وأن تساعد على تربيتهم السياسية هو قانون 1919. أما شارل أندري جوليان الاشتراكي الفرنسي فقد اعتبر قانون 1919 أهم تشريع قبل دستور سنة 1947، ولكنه انتقد لوضع العراقيل أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية. أما المؤرخ الإنجليزي تويني فقد قال عنه بأنه تشريع "محافظ"، وعزا إصداره إلى مبادرة الفرنسيين "لشعورهم بالاعتراف بالجميل" للجزائريين، أما روبير غوتي يساري فرنسي فقد انتقد اصلاح 1919 لاستنكاره تخلي الجزائريين عن أحوالهم الشخصية قبل أن يسمح لهم بالحصول على الجنسية الفرنسية. ينظر: ولد النبية،تاريخ الإدارة، المرجع السابق، ص. 143.

[1] - *Les Réformes indigènes,* ***Lois. Décrets et arrêtés concernant les réformes indigènes de 1919, Alger imprimerie officielle, GGA, 1919.***

[2] - وهي محاولة لذر الرماد في العيون إذ أعلنت السلطات الفرنسية عن جملة من الاجراءات السياسية، كتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي لكن بنسب ضئيلة وبشروط لا تتوفر إلا في النخبة الموالية لفرنسا، وجاءت إصلاحات 1919 مناقضة للقانون الفرنسي، إذ قيدت هجرة الجزائريين إلى فرنسا رغم اعتبارهم فرنسيين.

- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية؛
- أن يكون قد حصل على شهادة حسن السلوك؛
- أن يكون متحصلا على وسام شرف فرنسي؛
- أن يكون والده يحمل الجنسية الفرنسية أي الجزائريين؛
- أن يكون في منطقة واحدة لمدة سنتين متتاليتين؛
- أن يكون حاصلا على منحة التقاعد.

مرسوم 06 فبراير 1919م المطبق لقانون 04 فبراير 1919م، رفع نسبة الأعضاء ما كان يسميهم بالمسلمين أي الجزائريين إلى الربع[1].

لم يتم تعديل هذا التمييز الإصلاحي، إلا في بداية سنة 1919م، حيث أصبح من حق الجزائريالتمتع بما سمته الإدارة الاستعمارية بحق التمثيل النيابي في مختلف المجالس[2]. وحتى موريس فيوليت[3] المدعو "العربي" من طرف الأوروبيين أيد ما طرحته الإدارة الاستعمارية بخصوص التمثيل النيابي، ربما لأنه تحمس أكثر من اللازم لسياسة الإدماج أو لأنه ظل يطالب بمنصب الحاكم العام. هذا الأخير ينبغي أن يكون من نصيب شخصية سياسية تتمتع بالحصانة البرلمانية لمواجهة نفوذ المستوطنين.

لقد قامت الحكومة الفرنسية بمجرد توسيع حقوق الناخبين الجزائريين في المجالس البلدية والوفود المالية بزيادة عدد الناخبين وليس عدد المقاعد.

---

[1] *-Les réformes indigènes de 1919، Op.cit. , P. 142.*

[2] *- Charles-RobertAgeron, "**Le premier vote l'Algérie musulmane, Les élections du collège musulman algérien en 1919-1920**", In revue Histoire et civilisation du Maghreb. N8, Jav 1970, P. 100.*

[3] - **موريس فيوليت**: عين حاكما على الجزائر ما بين 1925-1927، كانت سياسته شبيهة بسياسة المنخبين، ينتمي إلى الجزب الاشتراكي الفرنسي، أصبح عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي، عينته حكومة الجبهة الشعبية عام 1936، عضوا في حكومتها، ينظر: عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الوطنية الأخرى 1931-1945، دار ميداد، ط. 2، الجزائر، 2009، ص. 340.

لقد خلف قانون 04 فبراير 1919م تداعيات على النشاط الوطني، فجاءت نتائجه مخيبة للآمال المعقودة عليه، حتى اصطلح عليه الكثير، بالإصلاحات الفاشلة والمخيبة للآمال، الإصلاحات الهزيلة والإصلاحات غير المرغوب فيها[1]، لذلك استقبلت بنوع من الاكتراث ولم تكن تعني الجماهير بشكل خاص على الصعيد المحلي، فلم يشعر المسلمون في أي مكان في الدواوير أو في القرى بتوجه جديد وليبيرالي في السياسة الفرنسية. وهو ما يعد بمثابة مقدمة لنشأة الكفاح السياسي كأداة جديدة للانعتاق من النظام الاستعماري[2].

ويمكنني الوقوف على بعض الإيجابيات والسلبيات من خلال عرض إصلاحات 1919م:

أما عن الإيجابيات: فقد منحت الإصلاحات للأهالي حق انتخاب رؤساء البلديات بزيادة عدد أعضاء المنتخبين، رفع أحكام قانون الأهالي عن الهيئة الانتخابية، كما نتج عن الإصلاحات، إلغاء الضرائب العربية الخاصة بالأهالي والتساوي مع الفرنسيين في دفع الضرائب العامة.

وتتمثل السلبيات في: الإبقاء على الهيئتين الانتخابيتين، إبقاء منطقة الجنوب تحت الحكم العسكري، التفريق بين السكان الأهالي، فساكنوا البلديات كاملة الصلاحيات لهم حقوق أكبر من ساكني البلديات المختلطة خاصة في المجال الانتخابي، ومن أهم السلبيات التي جاءت بها إصلاحات فبراير 1919م ما تمثل في اشتراط تخلي الأهالي الجزائريين المسلمين عن أحوالهم الشخصية قبل حصولهم على الجنسية الفرنسية.

فالإصلاحات كانت سياسة فرنسية، تهدف إلى تهدئة الأهالي في فترة غليان وتذمر وسط السكان الأصليين من الممارسات الاستعمارية عليهم، وفترة مخاض لبداية ظهور بوادر للعمل السياسي بعد ظهور النخبة المثقفة.

[1] - وهو إصلاح وصفه بها المؤرخ أبو القاسم سعد الله، ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مرجع سابق، ص. 295.

[2]- خميسة مدور، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص-ص. 172-173.

4-مضايقات مديرية الشؤون الأهلية لعمل الحركة الوطنية:

شكل النشاط السياسي للنخبة الجزائرية منذ الإرهاصات الأولى لميلاد الحركة الوطنية محطة قلق للإدارة الفرنسية، التي لم تتوان في مراقبة مناضليها والتضييق على نشاطاتهم. وكانت مديرية الشؤون الأهلية أحد أهم المصالح الإدارية التي تكفلت بذلك، وقد تميز التعامل مع نشاط النخب الجزائرية من طرف الإدارة المحلية بتفاوت ملحوظ بين مديرو الشؤون الأهلية في تعاملهم. فعرف الشبان الجزائريون من النخبة المفرنسة حرية مقيدة في عهد لوسياني على خلاف النخبة العربية.

سعت الإدارة الاستعمارية المحلية للعمل على تضييق الخناق وعرقلة عمل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وذلك لما لهذه الأخيرة من دور وأهمية قصوى في العمل على الإصلاح والتدريس بالمساجد وإعداد جيل يؤمن بوطنه لا باستيطانه. فتم إرسال عريضة من جمعية العلماء المسلمين إلى جناب مدير الشؤون الاهلية (ميو) -الذي سبق التعريف به -

حاولت العريضة مخاطبة السيد المدير العام للشؤون الأهلية والتراب الجنوبي بالولاية الجزائرية العامة، بلغة الوعود التي كانت تأمل الجمعية من الاستجابة لها، إذ توضح الجمعية في العريضة المرسلة بأنها أول ما استلمت مقاليد الإدارة الأهلية توسمت في شخص المدير العام للشؤون الأهلية خيرا، أملا في استرجاع حقوقها المهضومة وإلغاء القرارات الفردية الجائرة، وإرجاع الحق في التعلم والتعليم داخل المساجد بعدما أصبح أمرا يتعرض لعرقلة ممنهجة يُمنع على جمعية العلماء ممارسته. فكانت الجمعية من خلال هذه العريضة تحاول بطريقتها فك الضغط والخناق الذي تمارسه الإدارة الاستعمارية، بإلغاء القوانين الفرنسية وفتح مجالات التدريس في المساجد التي أصبحت ممنوعة منها. وفي الحقيقة استخدمت الجمعية أسلوب خطاب مرن جديد مع السلطات الاستعمارية بتخفيف اللهجة

في مطالبها عكس ما كان يُكتب ويُطالب به في جريدة المنتقد التي عرقلتها وضايقتها الإدارة الفرنسية منذ 1925م. بسبب لهجتها الانتقادية في محاربة الطرق الصوفية ومحاربتها[1].

لقد عرفت الجمعية من خلال رجال الإصلاح القائمين عليها قدرا من الحنكة السياسية كبير، لأن الجمع بين الولاء والمعارضة والمحافظة على المبادئ والأهداف في نفس الوقت ليس بالأمر الهين ولا اللين. فمطالب الجمعية هي عرائض واحتجاجات صريحة تجاه سياسة الإدارة الاستعمارية. لكن صياغتها في قالب الولاء يجعل منها مطالب مقبولة او على الأقل غير مرفوضة لدى الإدارة الاستعمارية. بحسب ما كان يطالب به (ابن باديس والإبراهيمي)[2].

إن محاولة التضييق على التيار الإصلاحي الذي تتزعمه جمعية العلماء المسلمين من طرف مديرية الشؤون الأهلية خلال فترة (1935-1937م) جعل من مطالب الشعب الجزائري تتطور في صياغتها العامة، مستندة إلى أصول ما ينبغي أن يعامل به الشعب الجزائري: العدالة والمساواة، ومن ثم، فجميع المطالب تميل إلى المجال السياسي العام الذي يزيل أشكال التفرقة والحالات الاستثنائية. وكان في مقدمة المطالب التي تقدمت بها اللجنة التنفيذية باسم المؤتمر الاسلامي[3] "إلغاء جميع القوانين الاستثنائية، إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا، وقف العمل بنظام المندوبيات المالية والبلديات المختلطة والحكومة العامة". ومعنى ذلك توحيد نمط المؤسسات الجزائرية بين الفرنسيين والجزائريين، تشريعية كانت أو تنفيذية أو قضائية، والعمل بمبدأ سريان قوانين الجمهورية من حيث المكان الذي تعد الجزائر فيه امتدادا لفرنسا.

---

[1]- حليمي مصطفى، صراع رجال الإصلاح مع الإدارة الاستعمارية 1931-1956، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**. مشروع تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1962، إشراف: مجاود محمد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013-2014، ص 320.

[2]- حليمي مصطفى، الرسالة نفسها، ص، 321.

[3]- يُعد المؤتمر الإسلامي الجزائري المنعقد سنة 1936، أول تجمع من نوعه في الجزائر. فلم تعرف الجزائر طيلة أكثر من قرن من الاحتلال تجمعا تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه مختلف الطبقات وتبرز خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في هذا المؤتمر. ينظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص. 42.

لقد تعدت مضايقات المديرية في الجزائر لعمل الحركة الوطنية إلى:

- اتخاذ إجراءات ضد حرية الدعوة:حيث قدم مندوب مالي موال للإدارة الإستعمارية، يسمى علي مبارك بن علال في 1932م التماسا وقع عليه كل زملائه من الأهالي يطالبون فيه الحكومة العامة (G.G.A) من منع الدخول إلى منابر المساجد على الخطباء من غير "المجتمع المحلي" إلا برخصة خاصة تمدها الإدارة الاستعمارية. وهذا من أجل قطع باب الصراعات الدينية والتحريض على النهوض ضد الاستعمار الاستيطاني.
- أنشأت لجنة استشارية جديدة للدين الإسلامي، مكلفة بتقديم المترشحين للوظائف الدينية لموافقة الإدارة، وإعطاء رأيها في كل القضايا التي تهم الدين، وكان يرأس اللجنة أمين عام للشؤون الأهلية والشرطة العامة[1].
- عن طريق نشرة لمحافظ مدينة الجزائر بتاريخ 16 فيفري 1936م، تم الإعلان فيها عن إجراءات ضد أعضاء جمعية العلماء، لقد اقترح مدير الشؤون الأهلية "ميرانت" (Mirant) برفقة وجهاء مهادنين، الخليفة جلول بن شريف، وغريسي عبد الله، مندوب مالي، وحسان داودج، قاضي تلمسان على باريس دراسة ثلاثة مسائل هامة "تتعلق بكيفية معادلة الدعاية المغرضة التي تحاول الطعن في هيبة فرنسا، وإبعاد الأهالي عنها، الخطب في المساجد، وتعليم اللغة العربية في المدارس الخاصة وازدهار الصحافة[2].
- أصدرت جريدة لاديفانس La Défense عددا خاصا اتهمت فيه مدير الشؤون الأهلية ميرانت بمحاولة سلب المسلمين ثلاثة حريات أساسية بدونها لن يستطيع أحد العيش

[1] - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج 1**، تر: أحمد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة والتوزيع والنشر، برج الكيفان، الجزائر، ص، 368.

[2]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، المرجع نفسه، ص، 369.

في هذا القرن، قرن الرقي والأنوار: (حرية العبادة الإسلامية[1]، حرية تعليم اللغة العربية وحرية الصحافة الإسلامية باللغتين العربية والفرنسية).

- من بين المضايقات التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية من طرف مديرية الشؤون الأهلية ما تمثل في: التهديدات ضد الصحافة العربية المناهضة للوجود الاستعماري. لقد عملت السلطة الاستعمارية على محاربة الصحافة الإسلامية، بتشديد الرقابة عليها وحل الكثير منها. فلم يبق من الجرائد سنة 1934م إلا الشهاب والأمة والثبات والنجاح و"لاديفانس" (الدفاع) La Défenseولافوا أنديجين (صوت الأهالي) La voix du indigène ولاجوستيس (العدالة) laJustice وجريدة الأمة المزابية. ومن بين الجرائد التي أغلقت بأمر وزاري جريدة الصراط سنة 23 ديسمبر 1933م، وكانت هذه الجريدة تظهر توجها ضد الأمن العام في أوساط الأهالي في الجزائر".
- كما تعرضت الحركة الوطنية لتهديدات ضد تعليم اللغة العربية، فقد أوصت اللجنة الوزارية المشتركة العمل على اتخاذ إجراءات ضد المدارس الحرة التي فتحها في الغالب أعضاء جمعية العلماء المسلمين. ويعتبر هذا الإجراء تهديدا واضحا وصريحا لتعليم اللغة العربية[2].
- لقد خلق تضييق العمل على الحركة الوطنية من قل مديرية الشؤون الأهلية، نفذ صبر وردود فعل تمثلت أساسا في مظاهرات 1933م لصالح الدعوة والصحافة والتعليم باللغة العربية، وأيضا بروز مظاهرات أكثر دموية في 1934م في قسنطينة.

[1]- **حرية العبادة الإسلامية**: ذكرت لاديفانس أن ما يتعرض له أعضاء الجمعية من تضييق على ممارسات شعائرهم الدينية وأحوالهم الشخصية، يتنافى مع المجتمع المسلم وحتى الإسلام، بحجج أن ما يسميه محافظ الجزائر العمال النظاميين للديانة، لا يوجد في الجزائر ولا في أي بلد مسلم آخر، ولم يعرف الإسلام هذا المصطلح قط. إنما تريد الإدارة لاستعمارية المحلية خلق تضييق جديد على ما يقوم به المسلمون من حقهم في العبادة داخل المساجد. ينظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، المرجع نفسه، ص، 369

[2]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، المرجع نفسه، ص، 370.

بل إطلاق حملة احتجاجات وعرائض ومقالات صحفية في البلاد. وكان ذلك شهر جويلية 1934م بالعاصمة، وتم عقد اجتماع من طرف أعضاء الجمعية بنادي الترقي بمدينة الجزائر. وتم الاتفاق على إرسال وفد يمثل الجزائر في باريس، وتم تشكيل الوفد الذي كان عليه المطالبة بإلغاء أوامر المحافظ ضد اللغة العربية وغلق المساجد وإنشاء تنظيم جديد في الإدارة الجزائرية.

- تسارعت الأحداث وتصاعدت الاحتجاجات والمعارضة من كل أركان الجزائر، أصوات وهتافات تهدد بمشاريع ميرانت الهادفة إلى الاغتيال المعنوي لعشرة ملايين شخص، وتم تنظيم مظاهرات في المدن الرئيسية وأطلقت نداءات عنيفة ضد ممارسات الإدارة الاستعمارية:
- يا سكان مدينة الجزائر، إن عجز المنتخبين وجُبنَهم، وخوف غلاظ وجهاء مدينتنا الشائن، قد منعوكم من التعبير عن سخطكم الجماعي، فلا تعتمدوا إلا على أنفسكم، أوقفوا كل نشاط، أغلقوا كل محلاتكم ومؤسساتكم من أجل حرية الصحافة الإسلامية واللغة العربية والفرنسية، من أجل حرية تعليم العربية، من أجل سلامة العقيدة الإسلامية الحقيقية، ضد أكاذيب ومخادعات اللجنة الوزارية المشتركة وحدهم الخونة من سيفتحون إذا"[1].

من الأحداث الهامة التي تتبعتها مديرية الشؤون الأهلية بعناية كبيرة، ميلاد أنصار البيان والحرية عام 1943م، وهو أحد النجاحات التي حققتها الأحزاب الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية. وخاصة بعد ما تعرضت له من نكسة المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي سبق وأن أسس قاعدة سياسية مشتركة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية فنتج عنه:

[1] - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص-ص، 380-381.

- بروز الفكر المناهض للاستعمار، فقد أدخلت تصريحات القادة الأمريكيين أملا كبيرا في المستعمرات وكانت لتصريحات روزفلت[1] أصداء في الأوساط الوطنية في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة؛
- رسالة فرحات عباس للمارشال بيتان والتي وضح فيها وضعية الجزائر المزرية، إلا أن بيتان لم يعر ذلك التقرير أي اهتمام، حيث رد على التقرير بعد أربعة أشهر واختصر قائلا: "سآخذ بعين الاعتبار اقتراحاتكم"[2]؛
- تقديم الجزائريين مذكرة للحلفاء باسم ممثلي الجزائريين المسلمين، وذلك بعد نزولهم للجزائر عام 1942م، ولكنها قوبلت بالرفض أيضا حين جاوب الحلفاء على ذلك بأنهم جاءوا لمحاربة دول المحور وأن القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا، وكذلك طلب بيروتون (Péroton)من فرحات عباس أن يعد مشروع إصلاحي[3]؛

كل ذلك كان دافعا لفرحات عباس بالتخلي عن سياسة الادماج، وبذلك برزت لديه فكرة تحرير وثيقة سياسية تطالب بحقوق الشعب الجزائري وتدين بإلغاء النظام الاستعماري

[1] - **روزفلت**: (1882-1945)، رئيس الو.م.أ. سنة 1932 كانت فترة حكمه الرئاسية الأولى مثمرة إذ حقق إصلاحات وتغيرات مصرفية ومالية هامة. أعلن الحرب على ألمانيا النازية في ديسمبر 1941، عمل خلال ح.ع.2. إلى إجراء لقاءات ومؤتمرات مع حلفائه ساعدت كثيرا على حل الاشكالات والصعوبات فيما بينهم. وأهم هذه اللقاءات مع تشرشل في واشنطن (ديسمبر 1941) ومع تشرشل وستالين في (1943). وقبل انتهاء ح.ع.2. عمل على انشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945.

[2] -فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: ابو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، الرغاية، الجزائر، 2005، ص. 147.

[3]- *A.W.O, série 1B : B /7-événements politiques, B /7-pouvoirs disciplinaires, 1881-1928.*
*EX / Série I : **Affaires Musulmanes 1837-1961** :*
Série I 1 : Dossier 2260

بشكل تام، ويظهر حقيقته بالتخلي عن فكرة الادماج والمطالبة بتقرير المصير وأن تصبح الجزائر دولة مستقلة[1].

ارتباط فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936 وفكرة البيان لفرحات عباس بمعاداة الاستعمار، والعمل كلاهما من أجل قضية الشعب الجزائري ولم شمل الحركة الوطنية الجزائرية تحت راية واحدة. ويظهر تأثير البيان الجزائري على الحركة الوطنية من خلال:

أمر ديغول الصادر في 7 مارس 1944م والمتعلق بمنح المواطنة الفرنسية للجزائريين والذي لم يرق لفرحات عباس وجماعته، لأنه يخل بالحد الأدنى من مطالبهم[2]، وكان جوابهم تأسيس تجمع وطني لتأكيد وثيقة بيان الشعب الجزائري، كنوع من التكتل الأهلي لمواجهة التحدي الفرنسي[3].

أعلن فرحات عباس من سطيف عن تأسيس حزبه الجديد (أحباب البيان والحرية) في 14 مارس 1944م، وقد جاء هذا الحزب على شكل جبهة جزائرية إنظم إليه الموافقون على البيان

[1] - بو عبد الله حفظ الله، "فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، اشراف: يوسف مناصرية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006، ص-ص. 107-108.

[2]- تمثلت أهم مطالب البيان في: إدانة الاستعمار والقضاء عليه نهائيا.- تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب المستعمرة. – منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:
الحرية والمساواة لجميع السكان دون تمييز عرقي أو ديني، إلغاء الملكية الاقطاعية وتعويضها بإصلاح زراعي يضم حق العيش والرفاهية للبروليتارية الزراعية الكبيرة، الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثل اللغة الفرنسية ، التعليم المجاني والاجباري للأطفال من الجنسين (ذكور وإناث)، حرية الصحافة والمؤسسات ، فصل الدين الاسلامي عن أي تدخل حكومي، المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ومشاركة جميع المدنيين السياسيين والمتدربين في أي حزب ينتمون إليه، إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب الجزائرية. ينظر: أحمد توفيق المدني، **مذكرات حياة كفاح، مج 2**، عالم المعرفة، (د.ط)، الجزائر، 2010، ج2، ص 516. ونور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 469، وأحمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، (د.ط)، الجزائر، 2001، ص. 191.

[3] - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص. 507.

وهم: مصالي الحاج، الشيخ الابراهيمي، والدكتور لمين دباغين، وأحمد فرانسيس وحمل الحزب شعار "الجزائر الحرة"[1].

قد حددت صحيفة المساواة نوعية هذا التجمع في مقال: "أن أحباب البيان والحرية ليس حزبا سياسيا، وإنما تجمع يضم أشخاصا من مختلف الاتجاهات، وينتمون لأحزاب سياسية، وكلهم متفقون لمحاربة الاستعمار، كما أنهم يؤمنون بأنه يجب تطوير المستعمرات والشعوب المستعمرة نحو شخصيتهم[2].

حققت الحركة نجاحا واسعا، حيث وصل عدد المنخرطين فيها إلى 50 ألف منخرط، وأن هناك ما يقارب 1.7 مليون مسلم كانوا في سن الانتخاب، كما وصل عدد فروع الحركة إلى 150 فرع على مستوى الوطن[3].

تمت المطالبة بمصالي الحاج زعيما للشعب الجزائري في أول مؤتمر لأحباب البيان والحرية الذي حضره 350 ألف عضو في مارس 1945م. كان فرحات عباس قد صرح خلال الاجتماع الذي جمعه مع مصالي الحاج بمدينة سطيف مخاطبا هذا الأخير قائلا: "لقد كنت ضدك، أدافع بحرارة عن الادماج ووقفت ضدك. لقد أثبتت الأحداث أنك كنت على صواب وكنت أنا على خطأ. اليوم أعترف لك بأنني سأكون على خطاك"[4]. وفي هذا تتضح أن مواقف فرحات عباس تعرف تحولا سياسيا ونضالا كبيرا والتي ستتغير جذريا إلى مواقف أكثر صلابة وثورية بعد مجازر الثامن ماي 1945م.

---

[1] - حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، (د.ط)، الجزائر، 2007، ص.101.

[2] - **صحيفة المساواة**: أنشأت في سبتمبر 1944، من طرف فرحات عباس، هدفها الدفاع عن أفكار أحباب البيان والحرية، وقد لعبت الجريدة دورا كبيرا في الاعلام والتنشئة السياسية للمناضلين، كما سعت إلى إقناع الاوروبيين المناضلين في تنظيمات اليسار والذين ترعبهم فكرة الأمة الجزائرية. ينظر، محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2**، المصدر السابق، ص. 958.

[3] - بو عبد الله حفظ الله، المرجع السابق، ص. 120.

[4]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص. 164.

غداة الحرب العالمية الأولى وبعد إصدار قانون 04 فيفري 1919م التمس عدد كبير من المسلمين المواطنة الفرنسية وشرعت في تزايد مستمر بين 1930-1939م، وبلغ المعدل السنوي للتجنيسات في الوسط المسلم ثلاثة أضعاف السنوات السابقة. وهذا جدول مقارن يعطينا فكرة دقيقة عن هذا التطور السريع.

جدول يوضح : تطورعدد المتجنسين في الجزائر

السنة	1920	1922	1924	1926	1928
عدد المتجنسين	17	56	29	67	38
السنة	1930	1932	1934	1936	1938
عدد المتجنسين	152	127	155	142	190

هذه المعطيات تعلل لنا الخطر والأهمية التي اكتستها مسألة التجنيس في نظر الإصلاحيين، فقد بلغ مستوى مخيفا[1] مع بداية الثلاثينات، فمنذ 1919م تم تقديم 2280 طلب وكان عدد المقبولين منهم 112 فقط[2] ثم قبول 142 طالب جنسية أهلي في 1936م من أصل 155 طلب جنسية[3] وهي أرقام متوقعة إلى حد ما، ذلك أن الإدارة الاستعمارية كانت تدعوا ما تسميهم بجماعة النخبة إلى التجنس وقد أفلحت في استمالة البعض منهم إلى هذه السياسة حيث أصبحوا من دعاتها المتحمسين بعد أن تجنسوا بالجنسية الفرنسية[4].

تصلب موقف جمعية العلماء المسلمين من الإدارة الفرنسية من أوت 1936م إلى أوت 1937م بسبب تردد الحكومات في تلبية مطالب الجزائريين وذهبت الحكومة العامة أمام تعنت الإصلاحيين إلى حد التفكير في حل الجمعية، غير أن حاكم عمالة قسنطينة رأى أن

[1] - مراد علي، المرجع السابق، ص. 492.

[2] - *G. Le Beau , (G.G).* ***Exposé De La Situation Générale De L'Algérie En 1935****, Op.Cit, P. 5.*

[3] - *Ibid,P. 4.*

[4] - تركي رابح، **الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بالفترة 1933- 1939**، المرجع السابق، ص. 59.

ذلك سيكون خطأ جسيما، ومع ذلك فإن جمعية العلماء هي من فكر في قطع العلاقة بالإدارة نهائيا، وأوصى ابن باديس المنتخبين المسلمين بالكف عن كل تعاون مع السلطات الفرنسية وأخذ بزمام المبادرة في الإشراف على البصائر التي تم نقلها إلى قسنطينة وأمر بالتزام الحداد بمناسبة احتفالات الذكرى المئوية لاحتلال قسنطينة وأعلم الشعب الجزائري بشكل رسمي: "علينا ابتداء من الآن الاعتماد على أنفسنا والتوكل على الله"[1] وهذا مؤشر - بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمر الإسلامي- يثبت ولوج جمعية العلماء بقوة وبعلنية في الشأن السياسي وأخذها طابع الحزب السياسي[2].

ففي 17 يناير 1937م قرأ الدكتور بشير في نادي الترقي بيانا لم يخف فيه أن عمل المؤتمر يرمي إلى الحصول على استقلال الجزائر، وتعتبر اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي نفسها بمثابة الحكومة المؤقتة للشعب الجزائري المسلم وتعتزم التفاوض مع ممثلي الشعب الفرنسي ندا لند، وكرد على تصريحات نائب الدولة للداخلية الراديكالي راوول أوبو (Raul Ubu)الذي جاء وحقق بنفسه في الجزائر في شهري مارس وأفريل وعند عودته صرح: "إذا كنا نريد الحفاظ على موقعنا فعلينا أن نطبق في المستعمرة سياسة فرض السلطة... فالمسألة مسألة قبضة حديدية" ورد عليه ابن باديس يوم 16 أفريل أمام لجنة "لاغروزليار" الفرعية: "إننا جزائريون وفي عروقنا دم عربي ونحن مسلمون بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى...ولا نريد التجنس ولا نريد أن نكون فرنسيين ولا نريد التنكر لعرقنا أو الكفر بديننا...إننا لا نريد أن نعيش عبيدا لفرنسا بل نريد أن نكون أحرارا"[3]. وتزامن هذا مع انتشار جمعية العلماء الكبير جدا في نهاية الثلاثينات فقد تضاعف عدد الفروع المحلية لجمعية العلماء في سنة

[1]- أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير**، المرجع السابق، ص. 562.

[2]- مراد علي، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925 إلى 1940**، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص. 230.

[3]- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، المرجع السابق، ص. 718.

1938م كان يوجد حوالي 45 مركزا إصلاحيا في عمالة قسنطينة و20 مركزا في عمالة الجزائر و12 في عمالة وهران[1].

يثبت أجرون أن الجمعية لم تبق رهينة التضييق المفروض عليها من طرف مديرية الشؤون الأهلية بل أصبحت منذ سبتمبر 1937م أكثر تنظيما وتأطيرا، حيث أحدثت مكتبا مركزيا دائما ولجان عمالات وصار لكل لجنة أربع لجان متخصصة، لجنة الاستشارة في المجال القانوني والديني ولجنة التعليم ولجنة الدعاية ولجنة المالية. ونظمت الحركة الإصلاحية نفسها كدولة داخل دولة وأرسلت الوفود إلى الخارج وأنشأت النوادي في باريس وليون ومارسيليا، وفي الداخل ضاعفت جمعية العلماء الفتاوى الأكثر تشددا وتصلبا وتشبثا بالشرع مثل: "كل من حكم عليه قاض مسلم واستأنف الحكم أمام قاض فرنسي فهو كافر وكل من حصل على جنسية غير المسلم بالتجنس فهو مرتد ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين «وفي 19 ديسمبر 1937م انسحب ابن باديس من رئاسة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي كونه يعتبر منصبا سياسيا مكشوفا[2].

لم تكن تلك النتائج الإيجابية -سالفة الذكر-كل ما حدث بعد المؤتمر الإسلامي الجزائري بل كانت هناك نتائج سلبية تجرعتها جمعية العلماء، فابتداء من شهر جويلية 1936م[3]. بدأت جمعية العلماء تعاني من المشاكل التي نتجت عن تزعمها للمؤتمر الإسلامي وتعاونها مع الأحزاب السياسية الأخرى بقصد الحصول على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي وتعليم اللغة العربية في المدارس الجزائرية وقد كانت سنة 1938م بداية تقلص النفوذ السياسي للجمعية وتعرضها للأزمات الداخلية ومواجهات عديدة مع الإدارة الفرنسية في الجزائر.

[1]- أجيرون، المرجع نفسه، ص. 547.

[2] - أجيرون، المرجع نفسه، ص. 563.

[3] - تمثل سنة 1936 سنة الخيبة الكبرى بالنسبة للحركة الوطنية خاصة التيار الاسلامي بعد رفض الإدارة الاستعمارية لطلبات الوفد الاسلامي الذي حمل مطالب المؤتمر. ينظر:

*-Ageron (Charles Robert), **Sur l'année politique Algérienne 1936**, Op.Cit, P. 5.*

ففي 05 جانفي 1938م أغلقت سلطات الاحتلال دار الحديث بتلمسان وهي أهم مركز من مراكز الحركة الإصلاحية وقررت أن تمنع الأناشيد الوطنية وأن تقدم الشيخ الطيب العقبي إلى المحاكمة بدعوى أنه كان وراء اغتيال مفتي الجزائر بن دالي، كما صدر مرسوم يوم 19 جانفي 1938م يقضي بفرض رقابة مشددة على نوادي جمعية العلماء ومنعها من القيام بأي نشاط ثقافي أو سياسي إلا بعد الحصول على موافقة من الإدارة الفرنسية، ثم جاء بعد ذلك مرسوم 08 مارس 1938م الذي يقضي بعد السماح لأي معلم أن يفتح مدرسة في الجزائر إلا بعد الحصول على إذن من الإدارة الفرنسية، وقد اعتبر ابن باديس هذا اليوم الذي صدر فيه المرسوم بأنه أكبر يوم مشؤوم في تاريخ الإسلام بالجزائر، وتلاه كذلك مرسوم آخر صدر في 27 أوت 1939م يقضي بمصادرة جميع الجرائد[1].

مما سبق توضيحه من تأثير الجمعية على التيار الإصلاحي في ظل التضييق المحكم الذي تمارسه مؤسسة الشؤون الأهلية، فإنه يمكنني القول:

أنه ورغم الصعوبات الشديدة التي كانت تواجه رواد جمعية العلماء المسلمين، ورغم التهم الموجهة للجمعية من طرف الإدارة الاستعمارية: كما جاء على لسان جريدة لوتون Le (Temps) الباريسية الصادرة بتاريخ 21 فيفري 1936م والتي اتهمت العلماء بتهييج الرأي العام الجزائري، وركزت في كلامها على أن ابن باديس والعقبي هما رأسا العلماء، واللذان جمعا في نادي الترقي كل الذين يعملون على تحطيم النفوذ الفرنسي باستعمال وسائل مختلفة. هذا إضافة إلى غلق سلطات الاحتلال دار الحديث بتلمسان -كما سبق وأن أشرنا- والذي يعتبر أهم مراكز الحركة الإصلاحية وجمعية العلماء والذي كان منبرا ومدرسة للشيخ الابراهيمي (القطب الغربي للجمعية).

كما أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا يقضي بعرقلة التعليم العربي الحر الذي تقوم الجمعية بتمويله والذي اعتبر أخطر قرار على جمعية العلماء. هذا مع محاولة الحكومة

[1]- بوحوش عمار، المرجع السابق، ص. 263.

الفرنسية اقتلاع جذور الثقافة العربية والقضاء على الشخصية الوطنية. خاصة مع صدور منشور ربيع 1938م من الوالي العام في الجزائر والذي يقضي بإلقاء القبض وسجن كل طالب ينسب للجمعية ويقوم بالدعاية لصالحها. ولم تكتف السلطة الاستعمارية بالتضييق على جمعية العلماء المسلمين بالإجراءات التعسفية وحسب، بل قامت بنفي وسجن بعض زعماء الجمعية ومن بينهم الشيخ البشير الابراهيمي الذي نفته إلى منطقة آفلو، وذلك بسبب امتناعه عن التحدث إلى الشعب في الإذاعة الجزائرية بهدف حث الجزائريين على الوقوف بإخلاص إلى فرنسا في حربها ضد دول المحور وذلك عام 1943م. كما عملت السلطة الاستعمارية الفرنسية على إيقاف جريدة البصائر ومجلة الشهاب عن الصدور، واللذان يعتبران القطب الرئيسي في دعوة الجمعية خلال الثلاثينات من القرن العشرين مما أحدث فراغا سياسيا وثقافيا كبيرا في أوساط قُراءها، هذا وقد شددت إدارة الاحتلال الرقابة على جميع المطبوعات وصادرت خلال شهر نوفمبر 1939م أربعة آلاف (4000) منشور كان يحمل تهاني ابن باديس لقراء صحف الجمعية بمناسبة عيد الفطر، وكل تلك الإجراءات أدت إلى ضعف الجمعية.

رغم ذلك إلا أنه رواد الجمعية وعلمائها استطاعوا أن يتجاوزوا كل تلك العراقيل التي وضعتها الإدارة الفرنسية، ليؤسسوا نهضة وطنية دينية وثقافية إلى جانب الإصلاح الاجتماعي.

في دراسة رائدة للمؤتمر الإسلامي الأول للباحث المؤرخ كلود كولو (Claude Colo)، جاء فيها أن مطالب "إلحاق الجزائر رأسا بفرنسا..." مثل أيضا في جانب معين، مطالب نجم شمال إفريقيا على الرغم من اعتراضه على نتائج المؤتمر لاحقا، فقد كان هذا الحزب محظورا طوال الإعداد للمؤتمر وأيام انعقاده قبل أن يفرج عن زعيمه مصالي الحاج بعد وصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم في ماي 1936م. ويخلص كلود كولو (Claude Colo) من خلال قراءاته برامج النجم وتصريحات مصالي الحاج إلى أنه شبيه بالمطلب الأساس من

مطالب ميثاق الشعب الجزائري. فقد طالب النجم في برامجه في فيفري 1929م وسبتمبر 1935م وجوان 1936م، بإلغاء المندوبيات المالية وإحلال مكانها برلمان جزائري ينتخب من خلال الاقتراع العام. وفي برامجه في ماي 1933م وجوان 1936م، طالب النجم بإلغاء نظام البلديات المختلطة، والأقاليم الجنوبية، وتعويضها ببلديات منتخبة من خلال الاقتراع العام[1].

بعد الانتقادات التي وجهها النجم إلى مؤسسي المؤتمر الإسلامي، قررت الحكومة الفرنسية اتخاذ عدة إجراءات للقضاء على الحزب، وكانت الإشاعة في أواخر عام 1936م التي تحدثت عن تطبيق الحكومة للقانون الصادر في 10 جانفي 1936م بحق النجم، ولرئيس الجمهورية الحق وحده في إعلان حل المنظمات التي تحدد وحدة البلاد، وكان رد فعل النجم على ذلك في توجيهه باتهامات ضد المنتخبين الجزائريين من بينهم ابن جلول وإلى الصحافة اليمينية على حد سواء، بسبب مواقفهم المعادية للنجم وتحريض السلطة الفرنسية ضده، أما الاتهام الرئيسي فقد وجهه النجم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي والذي يرغب في القضاء على الحزب.

بمقتضى مرسوم 26 جانفي 1937م، أصدرت حكومة الجبهة الشعبية، قرار بحل النجم، حيث رأت مصالح النجم أن الحل كان بالاتفاق مع الشيوعيين الذين حقدوا على النجم بسبب رفضه الموافقة على ارسال جزائريين إلى الحرب الأهلية الاسبانية بدون تعهد من حكومة الجمهورية الاسبانية بمنح الاستقلال للريف المغربي[2].

وقد صرح راوول أوبو في شرحه لأسباب حل النجم أمام مجلس الشيوخ الفرنسي "بأن الحل أتخذ في الوقت الذي وجهت فيه الانتقادات للنجم من الأهالي الجزائريين ومن الحزب

[1]- نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص- ص. 398، 399.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 3، ص. 142.

الشيوعي" كما عدد بدوافع الحل بقوله: "نشاط انفصامي، نفوذ أجنبي، محاولات من الخارج للتقسيم"[1]

غير أن قرار الحل لم يؤثر على النشاط السياسي لمصالي الحاج واستمر في العمل تحت أسماء أخرى إلى غاية تأسيسه لحزب الشعب الجزائري (PPA) والذي صبغ الحركة الوطنية بصبغة ثورية.وبعد حل النجم تأسس حزب الشعب الجزائري يوم 11 مارس 1937م، في اجتماع لأحباب الأمة بناحية "نانتير" بباريس تحت قيادة مصالي الحاج[2]. وسار الحزب على أسس ومبادئ النجم، ولكنه أخذ ينشر أفكاره ويوسع من نفوذه وجهوده في أوساط الطبقات الشعبية المختلفة عن طريق جريدة الأمة[3].

الجديد في الحزب اشتراك أعضائه لأول مرة في انتخابات المجالس المحلية التي جرت في جوان 1937م، ولكن الحزب قد فشل في الحصول على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية في مدينة الجزائر، غير أنه من جهة أخرى حصل على نجاح كبير وهو أنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية[4].

أسس الحزب أول جريدة له في الجزائر بعنوان الشعب[5]، إضافة إلى جريدة الأمة[6] التي كانت تصدر بالفرنسية، وقام الحزب الجديد بمظاهرة كبيرة يوم 14 جويلية 1937م مميزا نفسه عن مظاهرة الجبهة الشعبية التي جرت في نفس الوقت[7].

---

[1] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 301.

[2]- محمد قناش، المرجع السابق، ص. 89.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المصدر السابق، ص. 87.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج3**، المصدر السابق، ص. 144.

[5]- **جريدة الشعب**: جريدة ناطقة باللغة العربية كان يديرها مصالي الحاج، كان مديرها الأول مفدي زكرياء، ثم خلفه محمد قنانش. ينظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 144.

[6] - **جريدة الأمة**: هي من أهم العناوين الإعلامية التي كانت تعتمد عليها قيادة حزب نجم شمال إفريقيا في نشر أفكارها التحريرية. ينظر: عبد الوهاب بن خليف، الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال ، ط. 1، دار طليطلة، 2009، ص. 124.

[7]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 144.

خلال النصف الأول من شهر أوت 1937م، قام مصالي الحاج[1] بزيارة إلى الغرب الجزائري، حيث ألقى هجوما عنيفا تجاه المناضلين الشيوعيين الذين جاءوا لمعارضته، وفي ميناء مدينة وهران أكد مصالي قائلا: "دفنا مشروع فيوليت وغرسنا العلم الجزائري من أجل أن ينبت الاستقلال"، وكانت تلك الجولة دليل على زرع أفكار حزب الشعب في الجزائر، أما في اللحظة التي تأهب فيها مصالي للسفر إلى الجنوب، انطلقت عمليات القمع والتفتيش في بيوت المناضلين ومنع الاجتماعات واستدعي مصالي لدى قاضي التحقيق، وفي يوم 27 أوت، تم توقيف مصالي بتهمة إعادة تأسيس رابطة منحلة رفقة مفدي زكرياء وحسين لحول[2].

أصدرت المحكمة الفرنسية حكما بالسجن لمدة سنتين على مصالي الحاج ورفقائه، بعد توقيفهم في 04 نوفمبر 1937م، ويتعلق الأمر بكل من: مصالي الحاج، خليفة بن عمر، لحول غرافة ومفدي زكرياء، الذين حكم عليهم بالسجن لمدة عامين وتم إطلاق سراحهم في أوت 1939م[3].غير أن حزب الشعب ومطالبه الثورية تعكس تجذره الاجتماعي وتبنيه للقضية الجزائرية المتمثلة في تحسين الأوضاع العامة والمستوى المعيشي للجزائريين[4] وبقي البعض

[1]- **مصالي الحاج**: حسب الحالة المدنية الفرنسية، ولد مصالي يوم 16 ماي 1898 في تلمسان، في عمالة وهران من والد اسمه الحاج أحمد مصالي وأم اسمها فطيمة صاري علي حاج الدين. ولد أبي ووالده في تلمسان وهم فلاحون، كانوا يستغلون أربعة هكتارات مع عائلة ممشاوي. عرف مصالي الحاج بمحبة الناس في المدينة له، وعليه فقد تمت مساعدته فصار مقدما في ضريح سيدي عبد القادر الجيلالي وذلك خلال سنة 1919. دخل العمل السياسي في الجزائر المحتلة وقام بتأسيس نجم شمال إفريقيا سنة 1926. لتستمر حياته النضالية متزعما تيارا وطنيا ينادي بالاستقلال التام عن فرنسا.ينظر: **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، تر: محمد المعراجي، منشورات. ANEPK،2006، ص- ص. 9-10.

[2]- بن جامين ستورا، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974**، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، (د.ط)، الجزائر، (د.ت)، ص. 171.

[3] - عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة، المرجع السابق، ص. 126.

[4] - *Slimane Cheikh, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, Alger, OPU,1981, P-P. 58-59.*

الآخر من مناضلي الحزب يواصل مسيرة الكفاح ضد الإدارة الاستعمارية حتى حققوا نجاحا في انتخابات أكتوبر سنة 1938م[1].

بعد إطلاق سراح مصالي الحاج في 27 أوت 1939م، أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوم في 26 مارس 1939م، والذي نص على حل حزب الشعب بتهمة التواطؤ مع السلطات النازية، ثم تبعتها حملة اعتقالات واسعة بداية من 04 أكتوبر 1939م، شملت شخصيات كبيرة للحزب.

ألقي القبض على مصالي وحكم عليه يوم 28 مارس 1941م، بالسجن لمدة 16 سنة مع الأشغال الشاقة، وهذا ما جعل الحزب يختفي عن الساحة السياسية طيلة الحرب العالمية الثانية، ولكنه بقي ينشط في سرية وخفاء، فقادته في السجون وتحت الإقامة الجبرية لذلك لم يكن بإمكان مصالي إدارة الحزب بشكل مباشر، ورغم ذلك تولى جماعة من الشباب أعباء نشاط الحزب السري من بينهم: محمد لمين دباغين الذي تولى الحزب منذ أكتوبر 1942م[2].

بدأ التوجه السياسي للحزب بداية الأربعينات لا سيما عام 1943م تحول إلى حزب ينادي بضرورة إحداث تغيير جذري بواسطة القوة، حيث وجد في جمعية أحباب البيان والحرية التي ظهرت عام 1944م والتي ضمت بالإضافة إلى حزب الشعب الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الوطني للبيان الجزائري، والهدف من هذا التحالف الجديد هو السعي إلى إنشاء برلمان جزائري والعمل على نشر أفكار الحزب السياسية ذات التوجه الاستقلالي[3].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، المصدر السابق، ص. 144.

[2] -*Charles-Robert Ageron,**Histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954),** Tome. 2, Paris, PUF,1979, P. 585.*

[3]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة، المرجع السابق، ص. 127.

ثانيا: التنظيمات الإدارية (1919-1947):

حرصت الإدارة الاستعمارية على استيعاب العنصر الأهلي خاصة بعد أن وضعت يدها على كل التراب الجزائري، فسخرت مديرية الشؤون الأهلية جهازا إداريا يضمن لها سهولة المراقبة والتسيير شمالا وجنوبا. وهو ما نحاول مناقشته في هذه الجزئية.

1 -مناطق أراضي الجنوب:

ارتبط تأسيس مديرية الشؤون الأهلية خلافا على باقي المصالح الإدارية المؤسسة لتسيير الشؤون الخاصة بالأهالي بضم إقليم الجنوب لها من حيث التسمية والتسيير (مديرية الشؤون الأهلية وإقليم الجنوب).

يرى مدير الشؤون الأهلية ميو (Milliot) أن قانون 19 ديسمبر1900م قد منح للجزائر الشخصية المدنية وميزانية خاصة، ثم جاء قانون 24 ديسمبر 1902م[1] الذي هيأ تقسيما إداريا جديدا يختلف عن طبيعة الجزائر، وهو خلق أراضي الجنوب. وقد استمد هذا التنظيم الجديد من فكرة "أن الجزائر ليست امتدادا عاديا لفرنسا القارية، بل العكس فإن وضعيتها الجغرافية وتركيبتها البشرية وتطورها الاقتصادي، قد أعطاها طابعا خاصا بها "[2].

ويمكن القول أن التمييز بين الإقليم المدني وأراضي الحكم العسكري، قد بدأ جليا منذ اليوم الذي قسمت فيه أراضي الحكم العسكري إلى قسمين بواسطة ذلك الخط الوهمي الذي يفصل بين إقليم الشمال وأراضي الجنوب التي أنشأت بموجب قانون 24 ديسمبر 1902م[3].

---

[1]-*BOGGA. Op.cit. Année 1902 . P.970-971.*

[2]-*MILLIOT (l). " **le gouvernement et l'administration de l'Algérie** " in l'ouvre législativedela France en Algérie . collection du cen ternaire de l'Algérie (1830-**1930**). Paris . 1930 . p 39 .*

[3]-*GIRAULT. (A). **principes de colonisation et de législation coloniale " lAgérie** " . 7e ed . sirey . paris . 1938.p.117 .*

وجاء في المادة الأولى من هذا القانون، "أجزاء أراضي الحكم العسكري التي تقع جنوب الأقسام الإدارية هي: مركز مغنية، ملحقة العريشة، ملحقة سعيدة، ودائرة تيارت، ملحقة آفلو، ودائرة بوغار، ملحقة شلالة، ملحقة سيدي عيسى، ملحقة بوسعادة، ملحقة بريكة، مركز تكوت (بسكرة)، مركز خنشلة، ومركز تبسة جميعها تشكل تجمعا خاصا يدعى إقليم الجنوب، حيث أن الإدارة والميزانية تختلفان عن الجزائر الشمالية. وقسم من أراضي الحكم العسكري قد بقيت ضمن أراضي الجزائر الشمالية مشكلة نوعا من الانتقالية بين إقليم الحكم المدني وأراضي الجنوب"[1].

إن إنشاء أراضي الجنوب جاء استجابة لاهتمامات الحكومة الفرنسية، وذلك حتى تتمكن من إدارة الصحراء الجزائرية بأقل التكاليف[2]. والمعلوم أن أراضي الجنوب واسعة جدا، وذات طابع صحراوي، فهي أكبر بعشرات المرات مساحة من إقليم الشمال وأقل منه سكانا في قسم صغير المساحة ينتمي إلى الأطلس الصحراوي مساحته (140000 كلم^2)، وقسم كبير المساحة (2مليون كلم^2) في الصحراء[3].

هذا الاتساع في المساحة وتناثر السكان هو الانشغال الذي لازم الحكومة الفرنسية التي ترى ضرورة مراقبة الأقاليم الصحراوية، ومنع الفتنة فيه والثوران ضدها حتى لا تنتشر العدوى إلى البلدان المجاورة، والهدف من وراء ذلك هو توفير الأمن للمعمرين كشرط أساسي للاستقرار والنمو الاقتصادي.

1-***Bulletin officiel de lAlgérie .*** *loi du 24 décembre 1902.*
2-MILLIOT.op.cit. p 50.
3-LAMBERT. Manuel . Op. cit . p . 333

إن هاتين الفكرتين، أي الأمن والاقتصاد هما اللذان سيوجدان التنظيم الجديد كله في وحدة إدارية، هي تلك التي نجمت عن قانون 1902م ومرسومي 30 ديسمبر 1903م و 01 أوت 1905 م[1] إذ بموجبه قسمت أراضي الجنوب إلى أربعة أقاليم هي:

- إقليم عين الصفراء، مقره الرئيسي كلومب بشار إلى الجنوب من عمالة وهران؛
- إقليم غرداية، مقره الأغواط إلى الجنوب من عمالة الجزائر؛
- إقليم توقرت، مقره الرئيسي توقرت إلى الجنوب من عمالة قسنطينة؛
- إقليم الواحات، مقره الرئيسي ورقلة إلى الجنوب من الإقليمين الأخيرين (غرداية وتوقرت).

إن كل هذه الأقاليم الأربعة لأراضي الجنوب مقسمة إلى وحدات حكم عسكري مماثلة للنظام القديم (المكاتب العربية)، وهي محصورة في النظام التالي: دائرة، ملحقات، مراكز، حيث تندرج ضمن تنظيم بلدي هو البلديات المختلطة والبلديات الأهلية[2].

وقد قسم كل إقليم إلى وحدات حسب أقسام القيادات العسكرية سابقا، هذه الوحدات هي التي تشكل البلديات، وهي نوعان: بلديات مختلطة وبلديات أهلية[3].

1-BOGGA. Op.cit. 1905. P 7919794.

[2]-MILLIOT.le gouvernement. Op.cit. . p. 51.

[3]- **البلديات المختلطة**: وعددها عشر بلديات، أربعة منها في إقليم عين الصفراءوهي: كلومب بشار، عين الصفراء و جيري فيل (Gery Ville) و مشرية. واثنتان في إقليم غرداية: الأغواط والجلفة. وأربعة في إقليم توقرت وهي: توقرت وبسكرة والوادي. كما توجد أيضا **البلديات المختلطة بأراضي الجنوب**: وتدار البلديات المختلطة من قبل اللجنة البلدية. ينظر: رضاضعة، المرجع السابق، ص 34.

-**البلديات الأهلية**: وعددها تسع بلديات، أربعة منها في أراضي عين الصفراء وهي: الساورة ومقرها الرئيسي بني عباس، توات ومقرها الرئيسي أدرار، قورارة ومقرها الرئيسي تيميمون وتندوف. وأربعة في إقليم الواحات وهي: ورقلة وأجير

2-الإدماج الإداري في تسيير الشؤون الأهلية:

إن دراسة التنظيم البلدي للجزائر يتميز بازدواجية التنظيم، فهناك بلديات كاملة الصلاحيات[1] خاصة بالأوروبيين، ويوجد في نفس المكان، الإطارات والأشكال الإدارية الموجودة بالوطن الأم (فرنسا).

اتخذت السلطات الاستعمارية جملة من الإجراءات الإدارية لتنظيم البلاد، عرف هذا التنظيم بالإدارة الأهلية. وقبل ذلك أصدرت أمرا في 22 جويلية 1834م يقضي بإلحاق الجزائر بوزارة الحربية، وبتعيين حاكم عام عسكري لها يتمتع بصلاحيات إدارية وسلطوية هامة[2].

وقسمت الجزائر سنة 1858م إلى ثلاث عمالات إدارية، وثلاث قيادات عسكرية، وقسمت العمالات فيما بعد، إلى بلديات[3] بموجب قرار 20 ماي 1868م، الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح جانفي 1869م، لتتحول الأراضي العسكرية إلى بلديات لها الصفة المدنية وفي عام 1874م صدر قرار إنشاء البلديات الأهلية بالجنوب[4].

ومقرها الرئيسي جنات، تيديكات ومقرها الرئيسي عين صالح، والهقار ومقرها الرئيسي تمنراست. وأخيرا البلدية التاسعة غرداية. ينظر: محمد الأمين رضاضعة، الرسالة نفسها، ص-ص، 35-36.

[1] - **البلديات ذات الصلاحيات الكاملة:** فتستقر بها أغلبية أوروبية وأقلية من الأهالي الجزائريين. ينظر: ولد النبية: تاريخ الإدارة الاستعمارية، المرجع السابق، ص، 78.

[2]-*LAMBERT(J)**. Manuel de législation Algérienne. La maison des livres. Librairie des facultés.** Alger. 1952. P. 313.*

-3إذا كانت البلدية في فرنسا تنشأ بمقتضى قانون تشريعي، فكان يحدث العكس في الجزائر، فالسلطة التنفيذية هي التي تنشأ البلديات بقرار من الحاكم العام. ففي بعض الحالات يمكن أن تنشأ البلدية بقرار بسيط من عامل العمالة. ينظر: *CHAMP(M). **Les communes en Algérie. Et G. Subirons. Alger. 1945**. P 37.*

[4] - **البلديات الأهلية بالجنوب:** وتنشأ البلديات الأهلية وتنظم إدارتها، وتعدل حدودها، بقرار من الحاكم العام بعد مشاورة مجلس الحكومة.إن البلديات الأهلية مثلها مثل البلديات المختلطة، والبلديات الكاملة الصلاحيات، لها صفة

تعتبر مديرية الشؤون الأهلية المؤسسة أواخر عام 1901م، امتداد لما سبقها من المصالح التي تدير شؤون الأهالي. وظلت الجهود الأولى محط إشادة من مديري الشؤون الأهلية؛ فقد أشاد لويس ميو في كتابه (الحكومة الجزائرية) gouvernement algérien بالدور الذي لعبه بيجو، وتأسيسه لمصلحة المكاتب العربية وفق القرار الوزاري الصادر في 01 فيفري 1844م، وكذلك الدور الذي قام به ماك ماهون في تنظيم هذه المكاتب وفق تعليمة 21 ماي 1867م واسترسل في تحقيق التهدئة في الجزائر وتسير شؤون الأهالي[1].

أ-منصب عون المساعد الأهلي عام 1919:

لقد حظيت وظيفتنا الأغا والباشاغا[2] بأهمية خاصة، نظرا للدور الذي يقوم به كل منهما في إدارة عدد كبير من القبائل، وتتجلى هذه الأهمية في كون التعيين في هاتين الوظيفتين، كان يتم وفق أمر ملكي.إلا أن قرار الحاكم العام المؤرخ في 01 جانفي 1918م[3]، أعاد الاعتبار رسميا للقب الأغا والباشاغا، وحددت مهامهم في أراضي الشمال بقرارات لاحقة[4]. وبناء على المرسوم الأول في 06 فبراير 1919م، فقد أصبح الأغا يعين بقرار من الحاكم

الشخصية المدنية، وتمارس كل حقوقها وصلاحياتها، إذ لها ممتلكاتها البلدية وميزانيتها الخاصة بها. وهي تتكون من الدواوير والقبائل. ينظر: رضاضعة: الرسالة نفسها، ص، 37.

[1] - *Milliot, le gouvernement , Op.Cit . P..11*

[2] - يعود لقب الأغا إلى العهد العثماني وهو لقب عسكري، وقد احتفظ الأمير عبد القادر بهذا اللقب في جيشه وهو يعادل رئيس فرقة عسكرية. ومنذ بداية الاحتلال فإن لقب آغا قد أطلق على أحد الموظفين الأهالي المكلف بإدارة الأهالي المسلمين بالجزائر العاصمة، وهو أغا العرب.

أما الباشا غا، فهو لقب قد يكون أول من استعمله الأمير عبد القادر وهو بمثابة رتبة عسكرية. ينظر:

-Champ، Op.cit. P .263.

[3] - *Girault (A).* ***Principes de colonisation et de législation colonial " L'Algérie.*** *7 Ed .Sirey . Paris. 1938. P. 61.*

[4] - *B.O.G.A. Op.cit. Année 1918.*

للاطلاع أكثر ينظر: قرار الحاكم العام المؤرخ في 19 أوت 1919، ص. 134. 1919. B.Oوقرار الحاكم العام 02 أكتوبر B.O..1920

العام، ويتم تعيينه من بين القياد الذين لهم أقدمية عشر سنوات في وظيفة القايد، ومن الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى، أو من الذين لهم خمسة عشر سنة خدمة، منها خمس سنوات أداها في وظيفة الخيالة، أو الحرس الريفي، أو خوجة بلدية، أو خوجة دوار[1].

ب-المساعد الأهلي في بلديات الشمال والجنوب:

لقد حدد المرسوم الثاني المؤرخ في 06 فبراير 1919م[2]، وبالتحديد المادة الثامنة منه، مهام الأغا في البلديات المختلطة الشمالية والجنوبية، لكن قرار 10 ديسمبر 1929م، هو الذي سن القانون الخاص للأغاوات والباشغوات، وقبلها تم سن قانون القياد سنة 1916م، إذ اعتبر أن تعيينهم في أراضي الشمال يتم وفق شروط محددة، وأن عدد الأغوات لا يمكن أن يتجاوز الأربعين في مجموع العمالات الثلاث[3].

أما الباشغوات فإنهم يختارون من بين الأغوات الحائزين على منصب الضابط الكبير لجوق الشرف، دون مراعاة الأقدمية، على ألا يتجاوز عدد الباشغوات العشرون في مجموع العمالات الثلاث. لقد تمت ممارسة الرقابة الإدارية، والرقابة على الأهالي المسلمين الجزائريين في أجزاء من البلديات المختلطة التي تعرف بالدواوير، من طرف أعوان يعرفون بالقياد[4]. كما يتمتع القايد في البلديات المختلطة بقانون خاص، حددته مجموعة من القرارات الصادرة

---

[1]- *Valet (R).* ***Le Sahara Algérien (thèse).*** *Alger. 1927. P 103.*

[2] *- G.G.A. lois ،Op.cit. , P-P.17-18.*

[3] - من شروط تعيين الأغا ما يلي: يعين في رتبة الأغا القياد الذين لهم خبرة خمسة عشرة سنة على الأقل، وأن يكونوا قد شاركوا في الحرب العالمية الأولى، ويعين استثناء من كانت لديه خبرة عشرة سنوات خدمة عمومية، منها ثماني سنوات في وظيفة قايد.

المادة 06 من قرار 10 ديسمبر 1929، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الإدارة الفرنسية قد أعلنت عن ترقية استثنائية، خاصة بالأغوات الأهالي بمناسبة الذكرى المئوية للاحتلال. ينظر الأمين رضاضعة، المرجع السابق، ص، 61.

[4]- تنقسم البلديات المختلطة إلى أقسام إدارية. وهي مراكز الاستيطان، ومراكز الأوربيين وهي خاصة بالمعمرين، والدواوير التي يسكنها الأهالي، التي أنشئت بمقتضى المرسوم المشيخي المؤرخ في 22 أفريل 1863.

عن الحكومة العامة بالجزائر[1]. ومنذ 1916م، أصبح قياد البلديات المختلطة يعينون بقرار من الحاكم العام، ويشترط أن يتوفر فيهم ما يلي:[2]

- أن يكون المترشح قد بلغ 25 سنة كاملة فأكثر؛
- أن يجيد القراءة والكتابة باللغتين الفرنسية والعربية؛
- أن يتمتع بالسلامة البدنية اللائقة لضمان أداء وظيفته الكثيرة النشاط.

ويخضع القياد لتثبيتهم في وظائفهم لتربص يدوم سنة على الأكثر[3]. وفي نهاية التربص، وبناء على تقرير المتصرف الإداري ورأي عامل العمالة، يمكن للحاكم العام أن يثبت القايد المتربص في الصنف الخامس، كما يمكنه فصله أو الإقرار بإعادة التربص مرة ثانية. وقد يعفى القايد من التربص بصفة استثنائية[4]. ويرتب في الصف الذي يتناسب مع وظيفته التي كان يشغلها.

[1]- هذه القرارات هي: قرار 08 فبراير 1919 و19 أوت 1919 و27 أفريل 1920 و14 جانفي 1924 و08 فبراير 1926 و07 أفريل 1927 و 23 أوت 1927 و 24 أكتوبر 1928 والتي انصهرت في قرار 10 ديسمبر 1929 والمعدل بقرار 10 ديسمبر 1936، وقرار 29 أوت 1938 وقرار 09 أفريل 1947.

[2]- المادة 1 و2 من قرار 10 ديسمبر 1929، وبمقتضى قرار 09 أفريل 1947 لا سيما المادة 01.

[3]- يتلقى القياد والمتربصون مستحقات شهرية تقدر بـ600 فرنك صافية، أنظر:

- المادة 3، الفقرة 3 من قرار 10 ديسمبر 1929.

[4]- ويشمل الاستثناء من التربص أولئك الذين مارسوا وظائف قضائية أو إدارية، أولئك الذين لهم رتبة ملازم أو ملازم أول في الجيش البري أو البحري، ينظر: محد الأمين رضاضعة، المرجع السابق، ص، 64.

- المادة 1 و3 من قرار 1929.

ويتوزع القياد على ستة أصناف، منها خمسة أصناف عادية وصنف سادس استثنائي، وتتراوح أجورهم ما بين 8000 و13000 فرنك سنوي، حسب قرار 1929م وما بين 10000 و15000 فرنك حسب قرار سنة 1938م[1].

إن الباشغوات والأغوات، تنتهي مهامهم ويحالون على التقاعد، ويمكن للبعض منهم - خاصة الذين أظهروا جدارتهم وولاءهم لفرنسا -أن يرقوا إلى رتبة شرفية بقرار من الحاكم العام. إلا أن إجازة وتكريم بعض الباشغواتوالأغوات، لا تعني بالضرورة رضا السلطات الفرنسية عنهم جميعا، ذلك أنها قد تسلط عقوبات مختلفة في درجتها وشدتها، حسب الظروف والمعطيات على أعوانها من الباشغواتوالأغوات خاصة أولئك الذين لم يتقيدوا بتعليماتها، وتهاونوا في تنفيذ أوامرها ونواهيها[2].

[1]-

	الصنف	الأجرة 1929 بالفرنك	الأجرة 1938 بالفرنك
1	الصنف الاستثنائي	13000	15000
2	الصنف الأول	12000	14000
3	الصنف الثاني	11000	13000
4	الصنف الثالث	9000	12000
5	الصنف الرابع	8000	11000
6	الصنف الخامس	6000	8000

نلاحظ من خلال أرقام هذا الجدول أن الأجرة قد ارتفعت بألفين فرنك من صنف إلى آخر، وهذا ما بين سنتي 1929و 1938، وهذا يدل على مدى تمسك الإدارة الاستعمارية بهذا العون (القايد)، الذي تطلق الإدارة الاستعمارية على تسميته بلقب القرش الأحمر (Le requin rouge) ينظر: محمد الأمين رضاضعة، الرسالة نفسها، ص، 65.

- المادة 3 من قرار 10 ديسمبر 1929.
- المادة 1 من قرار 29 أوت 1938، ينظر: محمد الأمين رضاضعة، المرجع السابق، ص-ص، 63-64.

[2] - يخضع الباشغوات والأعوان لإجراءات عقابية هي: التوبيخ والخصم من الراتب إلى العزل والفصل النهائي. ينظر:

-G.G.A. Lois , Op.cit., P-P. 17-18.

تم اعتماد البلديات المختلطة للسكان الأهالي الذين يفلتون في كل مكان من أيدي الإدارة المدنية الاستعمارية، وتقوم هذه الإدارة الأهلية على رؤساء العشائر والقبائل الأهالي في الدواوير والثادراث والقصور الصحراوية.

إن الإدارة الاستعمارية، لم تحافظ على هذا المبدأ فقط، بل حاولت على مر الزمن تطويره بشكل يسمح لها بتأكيد سيطرتها وتحكمها في الجزائر، وهذا ما ذهب إليه الأستاذ هنري بورنو (Henri Burno)، عندما أكد على هذه الفكرة بقوله: "إن فرنسا مجبرة على الاستعانة بالأهالي من أجل مراقبة وإدارة السكان الأهالي المسلمين في الأرياف"[1]، غير أن بورنو يرى أنه كلما تطورت الإدارة المدنية، وتحسن التنظيم البلدي للدواوير، كلما تناقصت أهمية وظيفة هؤلاء الوسطاء[2].

يمكن تمييز الأعوان الأهالي من خلال الألقاب التي يحملونها، والوظائف التي يمارسونها، ومن أهمهم: الباشاغا، الأغا، القايد، الخوجة، الحارس الريفي[3].

5-مجلس الجْمَاعَة:

إن هؤلاء الأعوان كثيرو التنقل والتحرك في أراضي الدوار الواسعة التي تساوي أو تفوق مساحة بلدية أو عمالة بفرنسا. ومن أجل التحكم أكثر في السكان المنتشرين والمبعثرين في أراضي الدوار الواسعة، عملت السلطة الاستعمارية على أن يكون لها عيون داخل كل عشيرة أو قبيلة، فأصدرت القرارات الخاصة بتنظيم الجماعات بالدواوير.

أنشأت بما يسمى مجلس الجماعة كجهاز إداري محلي يساعد ويكمل عمل الباشغوات والقياد وغيرهم من الأعوان الأهالي.

الجماعة قانونا، هي تجميع المواطنين الراشدين في مجلس تمارس من خلاله جماعة من الأفراد السلطة. ويكون هؤلاء الأفراد من الناس الأكبر سنا، أو من ذوي النسب والشرف، أو

[1] - *Brenot (H), **le douar cellule administrative de l'Algérie du nord**, Alger, 1938, P. 113.*
[2] - *Ibidem، P. 113.*
[3] - محمد الأمين رضاضعة، المرجع السابق، ص، 03.

من ذوي المال والجاه.والجماعة سياسيا هي مجلس مصغر لوحدة إدارية تسمى الدوار، وتتكون من أعيان السكان الأهالي، يرتبط نشاطها بالقضايا المتعلقة بالدوار وتمارسه عن طريق المداولة أو التشاور.

الحقيقة أن نظام الجماعة كان موجودا في الجزائر قبل الاحتلال 1830م، إذ كانت الجماعة تمارس مهام البلدية، بالإضافة إلى تمتعها ببعض السلطات السياسية والقضائية، غير أن مهمتها تختلف من منطقة إلى أخرى، فهي بذرة البلدية العربية بالجزائر[1]. وفي سنة 1863م أخذت الجماعة تفقد صلاحياتها السياسية والقضائية. وقد تبين كيف تم إنشاء الدواوير بموجب المرسوم المشيخي 22 أفريل 1863م، إذ جعل على رأس كل دوار رئيس من الأهالي الجزائريين يدعى القايد وجعل لكل دوار جماعة[2].

سيتبين أن أعضاء الجماعة في البداية كانت تعينهم السلطة الإدارية، ثم أصبحوا يعينون عن طريق الانتخاب، وكان لهم دور استشاري فقط، وتطور هذا إلى المداولة في كل المسائل التي تخص مصالح الدوار، وأنها موعودة من السلطة الفرنسية مستقبلا بأن تصبح "لسان حال الدوار". فالجماعة إذن هي المدرسة التي يجب أن يتأقلم فيها السكان الأهالي بالريف مع الشؤون العمومية ويتلقون تعليمهم البلدي[3].

يمكن توضيح سير الجماعات الدوارية وواجباتهم وصلاحياتهم داخل وحدتهم الإدارية الصغيرة "الدوار". وبالأخص في البلديات المختلطة – أساس التنظيم الإداري بالجزائر – كما يمكن توضيح بعض الخصوصيات التي من شأنها أن تظهر في جماعات البلديات كاملة الصلاحيات.

---

[1] - ***Documents Algérien (30 octobre 1945 au 31 décembre 1946)***، *P. 40.*

[2] - المادة 16، مرسوم 23 ماي 1863.

[3] - *Brenot, Op.cit.*

, P. 141.

أ- تنظيم مجلس الجماعة:

توجد جماعة منتخبة، ليس في كل دوار مؤسس بموجب المرسوم المشيخي ولكن أيضا في كل قسم دوار، أو تجمع سكاني مُنشأ بموجب قرار من الحاكم العام. وقد طرحت هذا المبدأ، المادة 07 من المرسوم الأول 06 فبراير 1919م[1] بالبلديات المختلطة، غير أنها لم تحدد ماهي أقسام الدوار والتجمعات السكانية التي يجب أن تكون لها مجالس مداولة (جماعة). غير أن المادة 02 من المرسوم (الثاني) 06 فبراير 1919م[2] أوضحت بالنسبة إلى البلديات كاملة الصلاحيات المبدأ المطروح. فجاء في نصها أنه "ستنشأ جماعات أيضا في أقسام الدواوير المقامة بالبلديات كاملة الصلاحيات إن كانت في أراضي زراعية مشتركة (عرش أو سبيقة)، وإذا كانت كثرة سكانها الأهالي ومصالحهم تقتضي إنشاء جماعة".

وتكون الانتخابات خلال شهر أفريل بالنسبة للبلديات المختلطة[3]، وتكون في البلديات كاملة الصلاحيات بعد شهرين من انتخاب المجلس البلدي[4].

ينتخب أعضاء مجلس الجماعة عن طريق التصويت بالقائمة، ويمكن أن يكون عدد أعضائها في دواوير البلديات المختلطة من 06 إلى 20 عضوا موزعين كالآتي[5]:

- 06 أعضاء بالدواوير التي يسكنها 1000 نسمة فأقل؛
- 08 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 1001 إلى 2000 نسمة؛
- 10 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 2001 إلى 3000 نسمة؛
- 12 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 3001 إلى 4000 نسمة؛
- 14 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 4001 إلى 5000 نسمة؛

---

[1] - *Gouvernement Général de L'Algérie* ***(G.G.A)، Lois décrets et arrêtés، concemant Les réformes indigènes****, Imp., Orientale , Alger , 1919, P-P. 11-15.*

[2] - *Gouvernement Général de L'Algérie* ***(G.G.A)****، Op.cit، P-P. 16-20.*

[3] - المادة 8 من قرار الحاكم العام (الثاني)، 5 مارس 1919.

[4] - المادة 5 من المرسوم (الثاني)، 6 فبراير 1919.

[5] - المادة 1 من القرار السابق.

- 16 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 5001 إلى 10000 نسمة؛
- 18 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 10001 إلى 15000 نسمة؛
- 20 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 15001 نسمة فأكثر.

وفي البلديات كاملة الصلاحيات يمكن أن يصل أعضاء مجلس الجماعة إلى 16 عضو كحد أقصى موزعين كالآتي[1]:

- 6 أعضاء بالدواوير التي يسكنها 1000 نسمة فأقل؛
- 8 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 1001 إلى 2000 نسمة؛
- 10 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 2001 إلى 3000 نسمة؛
- 12 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 3001 إلى 4000 نسمة؛
- 14 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 4001 إلى 5000 نسمة؛
- 16 أعضاء بالدواوير التي يسكنها من 5001 نسمة فأكثر.

لماذا هذا التفاوت في تمثيل سكان الدواوير بمجالس الجماعات بين البلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن البلديات كاملة الصلاحيات هي تلك الوحدات التي يسكنها الأهالي والأوربيين في الوقت نفسه، ويتمركز الأوروبيون بها بشكل مكثف خاصة في المناطق الحضرية، وفي المقرات الرئيسية للبلديات وفي مراكز الاستيطان، ويخضعون للنظام البلدي الفرنسي طبقا لقانون 05 أفريل 1884م، أما الأهالي المسلمين يقيم أغلبهم في الأراضي المتاخمة للمناطق الحضرية، سواء في الدواوير أو في الأقسام الثانوية الأخرى. ويمثل سكان الدواوير بهذه البلديات 45.98 % من المساحة الإجمالية، وقد بلغ عدد الدواوير بها 232[2].

[1] - المادة 03 من المرسوم السابق.

[2] - حسب احصائيات 1931.

أما البلديات المختلطة فهي النمط الإداري الخاص بالأهالي المسلمين الذي خلقته فرنسا الاستعمارية، وقد شبهتها بالدولاب المحرك بالآلة الإدارية الأهلية بالجزائر، ويقيم بهذه البلديات أقلية أوربية تتوطن في المراكز الحضرية (مراكز الاستيطان ومراكز توطن الأوربيين)[1].

وفيما يخص تنظيم العملية الانتخابية لأعضاء الجماعة، ففي حال حدوث شغور بمجلس الجماعة وحدث أن تقلص أعضاؤها إلى ثلاثة أرباع (3 من 4) لأسباب طارئة ستجرى انتخابات تكميلية في أجل الشهريين التاليين لتعويض الربع الناقص.

إلا أن الانتخابات المكملة لا تكون واجبة في الأشهر الستة السابقة لتاريخ التجديد الكلي، إلا في حال فقدان الجماعة لأكثر من نصف أعضائها[2]. فكيف يتم تنظيم الانتخابات في الدواوير؟

الحقيقة أن تنظيمها يمر بالمراحل الآتية:

- تشكيل القوائم الانتخابية؛
- أهلية الانتخابات؛
- إجراء العملية الانتخابية.

ب- تشكيل القوائم الانتخابية:

تشكل عدد من القوائم الانتخابية، حيث توجد الدواوير أو التجمعات السكانية أو أقسام دوائر لها جماعة. وتراجع القوائم الانتخابية كل سنة من طرف لجنة بلدية تتشكل من شيخ البلدية، أو المتصرف الإداري، ومتصرف إداري ينتدبه عامل العمالة من موظفي العمالة، عضو أهلي تختاره اللجنة البلدية أو المجلس البلدي[3].

[1] - الإحصاء الخماسي للسكان سنة 1931، ينظر الدوار.

[2] - المادة 5، المرسوم (الثاني) السابق، والمادة 9 من القرار (الثاني) السابق.

[3] - المادة 11 ، المرسوم (الأول) السابق.

وتتضمن القوائم الانتخابية في البلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة، كل الأهالي المسلمين الجزائريين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية، البالغين 25 سنة كاملةمن الذكور[1]، وألا يكونوا في حالة عدم الأهلية المحددة بموجب القانون الفرنسي[2]، وأنهم مقيمون بالبلدية لمدة سنتين متتاليتين، وأن يكونوا وفقا لحالة من الحالات الآتية[3]:

- أن يكون الناخب قد خدم في الجيش البري أو البحري؛
- أن يكون مالكا لعقار أو مستأجرا له، أو تاجرا مقيدا في قائمة الضرائب المهنية بالبلدية منذ سنة على الأقل؛
- أن يكون موظفا لدى الحكومة أو العمالة أو البلدية، أو صاحب معاش التقاعد عن العمل؛
- أن يكون حائزا على شهادة من إحدى المدارس الحكومية، أو شهادة جامعية، أو شهادة التعليم الابتدائي؛
- أن يكون عضوا بغرفة الفلاحة أو غرفة التجارة؛
- أن يكون صاحب وسام فرنسي، أو تشريفا متميزا أو ميدالية تذكارية، بمرسوم أو بقرار وزاري أو من ذوي وسام أجنبي مرخص به من الحكومة؛
- أن يكون حائزا على جائزة في المعارض والمسابقات الفلاحية والصناعية على حد سواء في مسابقات الجزائر الفلاحية الصغيرة، أو غير ذلك من الجوائز الفلاحية أو الصناعية المقامة بصفة خاصة للأهالي.

[1] - لقد خفض السن إلى 21 سنة عند الذكور، المادة 3 من أمرية 7 مارس 1944.

[2] - ألا يكون قد صدر في حقه حكم على مخالفة أو جريمة.

[3] - المادة 10 من المرسوم (الأول) السابق والمادة 3 من القرار (الأول) السابق.

إلا أن التسجيل في القوائم الانتخابية سيلغى أو يرفض لكل شخص خاضع لعقوبة الإحالة على المراقبة (الحراسة)، بسبب فعل من الأفعال الواردة في المادة 03 من مرسوم 13 جانفي 1914م[1].

ولا يمكن لأي ناخب أن يسجل اسمه في قائمتين انتخابيتين مختلفتين، إذ يسجل نفسه في قائمة الدوار الذي يقيم به فعلا، أو في قائمة الدوار أو الأقسام الثانويةللدوار الذي يصرح أنه سيمارس فيه حقوقه السياسية. فالناخب الذي ينجح في انتخاب جماعتين مختلفتين، أو حتى في جماعة البلدية المختلطة، وكذا انتخاب الأعضاء الأهالي بالمجلس البلدي لبلدية كاملة الصلاحيات، يعتبر هذا الناخب قد ارتكب مخالفة القيام بعدة انتخابات في جماعات ومجالس مختلفة[2].

جـ-الانتخاب في الدوار:

من المفروض أن كل الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية بالدوار يتمتعون بأهلية الناخب[3]، في حين هناك بعض حالات عدم الأهلية التامة أو النسبية وبعض الحالات التي تتعارض مع الترشح. وتكون عدم الأهلية التامة في[4]:

- العسكريون والموظفون بالجيش البري أو البحري، العاملين الدائمين؛
- الأشخاص المحرومون من حق الانتخاب أو المحجورون شرعا؛
- خدام الأشخاص، وكذا الموظفين وأصحاب المناصب الشرعية، والأعوان الذين يتلقون أجورهم من ميزانية الحكومة بالجزائر أو العمالات أو البلديات.

[1] - *B.O. année 1914, P-P. 243-244.*

[2] - المادة 4 من المرسوم (الثاني) السابق، بالنسبة للبلديات كاملة الصلاحيات. والمادة 4 من القرار (الرابع)، السابق، بالنسبة للبلديات المختلطة.

[3] - المادة 2 من المرسوم نفسه.

[4] - المادة 2 القرار نفسه.

أما عدم الأهلية النسبية فتخص الموظفين، القضاة والأعوان الذين يتلقون أجورا من ميزانية الحكومة بالجزائر، أو العمالات أو البلديات، والذين لا يمكنهم أن ينتخبوا في القطاع الذي يمارسون فيه عملهم[1].

هذا عن أهلية الناخبين، غير أن وظائف أعضاء الجماعة تتعارض وتتلازم مع وظائف القايد، الأغا والباشاغا الذين يمارسون وظائفهم. كما تتعارض مع وظائف كاتب الدائرة أو البلدية المختلطة وحارس الغابات، والحارس الريفي الأهلي(Gard champêtre indigène)، وعون الشرطة وصبايحي البلدية المختلطة، وخوجة الدوار[2].

ولا يمكن أن يكون المترشح عضوا في أكثر من مجلس جماعة واحدة[3]. وفي حال حدوث ذلك فإن عامل العمالة يصرح مباشرة عن إقالة ذلك العضو[4].

يستدعى الناخبون بقرار من عامل العمالة، الذي يحدد عدد الأعضاء المرشحين الواجب انتخابهم طبقا للمادة 01 من القرار الأول للحاكم العام في 05 مارس 1919م بالنسبة للبلديات المختلطة، والمادة 03 من المرسوم الثاني في 06 فبراير 1919م للبلديات كاملة الصلاحيات، وحدد نفس القرار على أن تكون مدة الدور الأول في البلديات المختلطة شهر واحد لجميع دواوير البلدية الواحدة. على أن يخصص يوم خاص لكل دوار لإجراء الانتخابات، وإذا كانت إحدى البلديات تضم أكثر من 16 دوار، فإن الانتخابات تتم في اليوم نفسه بالنسبة للدوارين المختلفين[5]. أما الانتخابات في البلديات كاملة الصلاحيات فيجب أن تكون في يوم واحد[6].

---

[1] - المادة 3، القرار (الرابع) السابق، بالنسبة للبلديات كاملة الصلاحيات، والمادة 4، القرار (الثاني) السابق بالنسبة للبلديات المختلطة.

[2] - نفس المادتين ونفس القرارين

[3] - *Brenot, Op.cit,P. 149.*

[4] - المادة 20، القرار الثاني، المرجع نفسه.

[5] - المادة 20، القرار الثاني، المرجع نفسه.

[6] - المادة 8، القرار (الرابع)، المرجع السابق.

وأن قرار استدعاء الناخبين يلصق وينشر باللغتين الفرنسية والعربية بمقر البلدية وفي الأماكن الرئيسية لتجمع السكان بالدوار، وكثيرا ما تختار الأسواق، وهذا خمسة عشر يوما على الأقل قبل الانتخابات. وتحدد المحلات والأماكن التي تجري بها الانتخابات وكذا تحدد الفترة الزمنية، وتذكر توقيت فتح وغلق المكاتب.

ويترأس مكتب الانتخابات المتصرف الإداري، أو أحد نوابه في البلديات المختلطة، وشيخ البلدية أو كبير الجماعة الذي انتهت عهدته في البلديات كاملة الصلاحيات، ما عدا إذا كانت الانتخابات تجري بمكتب بمقر البلدية، ففي هذه الحالة، فإن شيخ البلدية أو أحد نوابه بمساعدة رئيس الجماعة الخارجة هو الذي يترأسه[1].

في البلديات المختلطة فإن مكتب الانتخابات يتشكل من قايد الدوار ورئيس الجماعة، وإن تعذر ذلك، فالعضو الأكبر سنا. ونفس الشيء بالنسبة إلى البلديات كاملة الصلاحيات.وبعد انتخاب أعضاء مجلس الجماعة الجدد، يقوم المكتب بحضور عضوين الأكبر سنا واثنين الأصغر سنا، شرط أن يكونوا يحسنون القراءة والكتابة بافتتاح الجلسة الأولى، ويقوم الأعضاء بانتخاب رئيسهم وكاتب مجلس الجماعة، وتقوم وظيفتهم إلى غاية تجديد المجلس[2].في حال غياب رئيس الجماعة أو بسبب مانع آخر، يعوض بالعضو الأكبر سنا، غير أن المرسوم الثاني 1919م في مادته 06 والقرار الثاني 1919م في مادته 08 قد توقعا تعويض رئيس الجماعة في حال غياب أو حدوث مانع، ولكنهما بقيا صامتين عن حالة الوفاة والاستقالة. ويبدوا لنا أن الجماعة ستلجأ إلى انتخاب رئيس آخر بنفس الإجراء الأول شرط ألا تتقلص الجماعة إلى ثلاثة أرباع إلى نصف أعضائها -كما سبق ذكره- فإنه لا تجرى انتخابات تكميلية[3].

---

[1] - قرار الحاكم العام 12 جوان 1925، ينظر:

-Est. Et Le Feb , Op.cit., 1925, P. 72.

[2] - المادة 6 من المرسوم (الثاني) السابق، (البلديات كاملة الصلاحيات) والمادة 8 من القرار (الثاني) السابق (البلديات المختلطة).

[3] - المادة 7 من المرسوم (الأول) السابق، ونشير إلى أن الجماعة ليست لها صلاحيات إدارية.

للجماعات امتياز يتمثل في كون رؤسائها أعضاء في اللجنة البلدية بالبلديات المختلطة، وفي البلديات كاملة الصلاحيات يدعون فقط للمشاركة في مداولات المجلس البلدي، إذ يستشارون في المسائل التي تخص الدوار الذي يمثلونه[1].

أن أعضاء الجماعات والقياد هم وحدهم الذين سيسجلون في قائمة المنتخبين للمشاركة في انتخاب أعضاء المجالس العامة بالعمالات، وانتخاب المندوبين الماليين الأهالي[2]. وفي البلديات كاملة الصلاحيات فإن صفة أعضاء الجماعة لا تزيد شيئا إلى الكفاءة الانتخابية للأهالي، حيث لا توجد بها إلا قائمة انتخابية واحدة للأهالي تتشكل من مجموع القوائم الانتخابية لمختلف الدواوير[3].

هذا عن الامتياز الذي يتمتع به رؤساء الجماعات فماذا عن الأسباب التي تؤدي إلى إنهاء مهام أعضاء مجالس الجماعات؟

تنتهي مهام عضو الجماعة بوفاة العضو أو بانتهاء عهدته أو باستقالته الإدارية أو بسبب الإقالة من طرف عامل العمالة، لما يكون العضو في حالة تعارض الوظيفة التي يمارسها أصلا مع عضويته بالجماعة أو تكون بحل الجماعة[4].ولا يوجد أي سبب آخر يمكن أن يضع حدا لمهام أعضاء الجماعة، وإن حلها يكون بقرار من الحاكم العام بعد مشاورة مجلس الحكومة، ويحدد القرار الحل ويحدد تاريخا لانتخابات جديدة[5].

في هذا الصدد، هناك حدث غير منتظر جاء ليجذب انتباه الحاكم العام حول هذه الثغرة، فخلال صائفة 1937م، فإن "فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة" وللاجتماع ضد المماطلة التي حدثت في البرلمان للتصويت على مشروع بلوم – فيوليت وكذلك

[1] - المادة 5 من المرسوم (الأول) نفسه.

[2] - المادة 12 من المرسوم (الأول) نفسه.

[3] - المادة 10 من قرار الحاكم العام (الأول)، السابق.

[4] - المادة 5 من المرسوم (الثاني) السابق، والمادة 9 من قرار الحاكم العام (الثاني) السابق.

[5] - قرار الحاكم العام (الثاني) نفسه.

التماطل في تحقيق بعض الإصلاحات الأخرى التي طالما انتظرت. نظمت " كتلة المنتخبين المسلمين" حملة تمثلت في الاستقالة الجماعية، تلتها إضرابات قام بها المترشحون خلال الانتخابات التكميلية، وذلك باستقالة المنتخبين الجدد، هذه المظاهرات لم تضايق الإدارة الاستعمارية في شيء، سواء إدارة الحكومة العامة، أو إدارة العمالات، أو إدارة البلديات كاملة الصلاحيات بلا دوار، لأن المنتخبين المسلمين لا يشغلون إلا ثلث (1من 3) المقاعد في المندوبيات المالية وفي المجالس العامة، والربع (1من 4)فقط في المجالس العامة، بينما سينتج عنها عواقب بالنسبة للبلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات التي بها دوار أو أكثر على أراضيها. صحيح أن مجالس هذه الأقسام تتكون بصفة خاصة من الأعضاء الأهالي وأن الدواوير لها جماعاتها الخاصة وبالتالي ستضع البلديات أمام المستحيل لتسوية الكثير من المشاكل لأن استشارة الجماعة إجباري.

كان صدور مرسوم 03 أكتوبر 1937م الخاص بالبلديات كاملة الصلاحيات، وقرار الحاكم العام في 06 أكتوبر 1937م الخاص بالبلديات المختلطة، قد ذكر هذين النصين في حالة استقالة كل أعضاء الجماعة العاملين وحيث لا تستطيع أي جماعة أن تنشأ، فإن هناك لجنة خاصة تقوم بمهام الجماعة، وتعين بقرار من الحاكم العام، وتتكون من 3 إلى 5 أعضاء، وتنتخب رئيسها وكاتبها. وفي البلديات المختلطة يكون رئيس اللجنة عضوا كامل الحقوق في اللجنة البلدية، ويتم تنظيم انتخابات جديدة في ظرف ستة أشهر[1].

في البلديات المختلطة، يعقد مجلس الجماعة دورات عادية في الشهر الأول من كل ثلاثي، بناء على استدعاء من المتصرف الإداري[2]. الذي يمكنه أيضا، في حال رأى أنه من الضروري وفي أي وقت استدعاء الجماعة لعقد دورة استثنائية، ففي هذه الحالة يجب أن

[1] - *Brenot, Op.cit, P-P. 157-158.*

[2] - بمقتضى المادة 1 من مرسوم 29 أوت 1945 فإن "جماعات الدواوير بالبلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة تجتمع في دورات عادية بدعوة من رؤسائهم في الشهر الأول من كل ثلاثي. ويمكنها أن تستدعي لعقد دورة استثنائية بدعوة من شيخ البلدية، أو من المتصرف الإداري، أو بترخيص من نائب عامل العمالة".

يتضمن الاستدعاء جدول أعمال الدورة الذي لا يمكن الخروج عنه أثناء المداولة. ويجب على المتصرف الإداري إخطار نائب عامل العمالة عن دعوة الجماعة إلى دورة استثنائية مع عرض المبررات التي دعت إلى ذلك[1].

في البلديات كاملة الصلاحيات، فإن رئيس الجماعة هو الذي يستدعي مجلس الجماعة إلى عقد دورات عادية في الشهر الأول من كل ثلاثي، بينما يمكن لشيخ البلدية وبترخيص من عامل العمالة استدعاء الجماعة إلى دورة استثنائية[2]، ويمكن للجماعة أن تجتمع في دورة عادية. ومهما يكن من أمر، فإن الحاكم العام ولأسباب تتعلق بالنظام العام يمكنه دائما تأجيل أو إلغاء الدورة العادية للجماعة بقرار يتخذ من مجلسالحكومة، ويعتمده الحاكم العام[3].

قد جاء في المادة 02 من مرسوم 29 أوت 1945م[4] أن رئيس الجماعة يقدم على الفور تقريرا لنائب عامل العمالة يتضمن الأسباب التي أدت إلى منع الاجتماع في الدورات العادية. تعقد جلسات الجماعة تحت رئاسة رئيسها، وفي حال غياب أو بسبب أي مانع آخر، يترأسها أقدم عضو بالمجلس. ولا يمكن للجماعة المداولة إلا بمشاركة أغلبية أعضائها في الجلسة، وإذا لم يكتمل النصاب بعد توجيه استدعائين متتاليين وبفارق ثلاثة أيام بينهما، فإن المداولة ستتم بعد الاستدعاء الثالث مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين[5]. وفي البلديات المختلطة

[1] - المادة 10 من القرار(الثاني) السابق للحاكم العام.

[2] - بمقتضى المادة 1 من مرسوم 29 أوت 1945 السابق.

[3] - المادة 7 من المرسوم (الثاني)، السابق، -بالنسبة للبلديات كاملة الصلاحيات -.

[4] - *J.O.A. 18 septembre 1945, P. 635.*

[5] - المادة 10 من القرار (الثاني)، السابق، غير أنه لم يحدد أي قاعدة في هذا الصدد بالنسبة إلى الجماعة بدواوير البلديات كاملة الصلاحيات، ولكنه يبدوا من خلال تشابه الهيئتين أنه بإمكان أن يطبق نفس الإجراءات كما هو الحال في البلديات المختلطة.

يمكن للمتصرف الإداري الحضور في كل اجتماعات الجماعات الدواورية[1]، وأن يحضر القياد الجلسات كممثلين للإدارة في كل مداولات الجماعة[2].

وقد ينتج عن هذا الشرط، أن كل مداولة تتم من طرف الجماعة بالدوار في البلدية المختلطة، وفي غياب ممثل الإدارة قد تصبغ اللقاء – الجلسة – بعدم الشرعية. وبالتالي فإن إلغائها سيتم بموجب قرار من عامل العمالة، يتخذ بمجلس العمالة طبقا للشكل الوارد في المادة 65 من قانون 1884م[3].

هذا، وقد وضعت خطوط حمراء أمام الجماعة حيث لا يمكنها أن تداول حول المواضيع الخارجية عن صلاحياتها. ولا يمكنها أن تنشر الإعلانات أو التعبير عنرغبة سياسية، كما يمنع عليها أيضا أن تدخل في اتصالات مع جماعة أو عدة جماعات في دواوير أخرى. تدون محاضر المداولات باللغة الفرنسية أو باللغة العربية، على دفتر مرقم ومختوم من قبل شيخ البلدية (المير)، أو المتصرف الإداري، يمسكه كاتب مجلس الجماعة ويودع لدى الرئيس. ويوقع محاضر المداولات الأعضاء الحاضرين، وترسل نسخة في ظرف خمسة أيام من طرف رئيس الجماعة إلى شيخ البلدية أو المتصرف الإداري[4].

وتوضع سجلات المداولات تحت تصرف المفتشين العامين للإدارة، وعامل العمالة، ونائب العامل في كل جولة تفتيشية في البلدية، ويقوم هؤلاء بعد مراقبتها بتأشيرها، ويقدمون عرضا أو تقريرا إلى السلطات العليا عن ملاحظاتهم واقتراحاتهم في هذا الصدد[5].

---

[1] - المادة 8، المرسوم (الأول) السابق، المادة 10 من القرار نفسه.

[2] - المادة 12، من القرار نفسه.

[3] - تنص المادة 65 من قانون 1884 "إن بطلان الحق، (حق الاجتماع هنا) يعلن عنه عامل العمالة بقرار يتخذه في مجلس العمالة، ينظر:

-Bulletin des lois de la république Française، Nº 835 , 1884 , P. 382.

[4] - المادة 9 من المرسوم (الثاني) السابق.

[5] - المادة 2، مرسوم 29 أوت 1945، المتعلق بتوسيع صلاحيات الجماعات والدواوير بالبلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة، ينظر:

-G.O.A.18 septembre 1945, P-P. 634-635.

كانت الدواوير والجلسات قد ضبطت بالنصوص القانونية من مراسيم وقرارات 1919م، ولا يوجد أي نص قد حدد مكان اجتماع مجالس الجماعة بالدواوير. وإذا كان قد يحدث في البلديات المختلطة أن تجتمع الجماعات أحيانا في منزل القايد، فإنه كثيرا ما يتكرر اجتماعها في منزل أحد أعضائها، أو في مكان خاص (تحت خيمة أو بيت تقليدي)، وفي بعض الأحيان في الهواء الطلق، إن لم يكن في إحدى أركان مقهى تقليدي أو يتحادثون متربعين على فراش يرتشفون الشاي بالنعناع، أو فناجين قهوة بماء الزهر.

أحيانا قد لا تجتمع الجماعة، الأمر الذي كان سببا في استدعائها دائما، وفي هذه الحالة فإن المداولة تحرر من طرف رئيس الجماعة والقايد، أو من طرف شيخ البلدية أو المتصرف الإداري، ويقدم المحضر بكل بساطة، لكل عضو بالجماعة الذي يرضى بالتوقيع[1].

هل هذا يعني أن أعضاء الجماعة لم يفهموا دورهم كهيئة تشريعية مصغرة؟

إن الجماعات في أغلب الدواوير لم تفهم دورها الحقيقي بعد، إنها تماطل في نقاش ممل لا متناهي حول قضايا لا معنى لها، ولكنها لا تكرس إلا اهتماما ضعيفا للمصالح ذات الأولوية، والتي من الواجب أن يولوها عناية كبيرة، والأكثر من هذا أنهم لا يعرفون التشاور أو المداولة فقط، ولكنهم - بصفة عامة - يجهلون تماما نظام الأغلبية[2].

يمكن للقايد في البلديات المختلطة[3] تقديم شروحات للجماعة بالأسلوب الذي يمكن أن يفيدها في أداء مهامها، لكن كان الكثير من هؤلاء ممثلي الإدارة أميين، ولهذا وضع مرسوم 06 فبراير 1919م شرطا هاما، وهو أن يكون المترشح حائزا على شهادةجامعية، ومع هذا وفي بعض الأحيان فإن أعضاء الجماعة قد ينقسمون إلى قسمين مختلفين في الرأي، ولهذا كان شيخ البلدية أو المتصرف الإداري يتلقى أحيانا محضرين مختلفين من نفس جماعة الدوار،

[1] - *Ibid,P. 163.*

[2] - *Ibid,P. 163.*

[3] - ولدالنبية كريم :« بلدية مكرة المختلطة-سيدي بلعباس 1874-1956»،في كتاب، **تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال المرحلة الاستعمارية**، مكتبة الرشاد للطباعة،الجزائر،2003. ص-ص. 76-89.

أحدهما وقعته الأغلبية والثاني موقع من طرف الأقلية[1]. فكان على السلطة الإدارية أن تبذل جهدا كبيرا لتكوين الجماعات وتعليمها المبادئ الأولية للقانون العام الذي يخدمها في سير عملها العادي.

ثالثا: مسألة تسيير الشؤون الأهلية في القانون الأساسي للجزائر 1947:

لقد طرحت مسألة وضع تشريع ينظم العلاقة بين الجزائر وفرنسا في أروقة المجلس التأسيسي الفرنسي[2] على أسس جديدة في ظل التطورات التي عرفتها مديرية الشؤون الأهلية خاصة سنة 1944م، مراعاة للتطورات السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

قدمت حكومة رمادي المشروع باسم وزير الداخلية، وهو قانون مستوحى من مشروع بيدو، الذي يعود تاريخه إلى سبتمبر 1946م. ونص القانون الأساسي[3] على قرارات المجلس الجزائري تتخذ بأغلبية الثلثين، بمعنى أنه وضع الخط الأحمر لاستحالة تطبيقه. ورغم ذلك تمت المصادقة عليه يوم 27 أوت 1947م بـ 328 صوت بنعم ضد 33 صوت بلا، وامتناع ،208 منها 15 نائب مسلم.

أصدرت السلطة الفرنسية القانون الأساسي للجزائر يوم 20 سبتمبر 1947م، جاء في مادته الأولى، تشكل الجزائر مجموعة عمالات. فحافظ بذلك على فكرة الجزائر فرنسية. ولم يكن بإمكانه معالجة المسألة الجزائرية بسهولة،وأهم ما جاء في هذا القانون إنشاء مجلس يتمتع بالسلطة التشريعية، لكنه يتكون من قسمين متساويين من الأعضاء. كل قسم يضم 60 عضو من الأعضاء المنتخبين بالاقتراع السري العام لمدة ست سنوات. وهو تميز استعماري واضح[4].

---

[1] - *Ibid, P. 163.*

[2] - المجلس التأسيس الأول الذي تم انتخابه في 21 أكتوبر 1945، تتمثل مهمة هذا المجلس في صياغة مسودة الدستور.

[3] - استعمال مصطلح دستور يتناقض مع طبيعة وضعية الجزائر كمستعمرة، لأن فرنسا تعتبرها جزأ لا يتجزأ منها. لذا يبدوا أن مصطلح قانون أقرب للحقيقة من مصطلح دستور (Statut Organique).

[4]- المستفيدين من قرار 7 مارس 1944 تم الحفاظ عليهم في الفئة الأولى ولكن تم إقصاء الحاملين لشهادة نهاية السنة الدراسية الابتدائية C.E.P وتلاميذ السنة الأولى ثانوي. علما أن هذا القانون جاء بعد ذلك الأمر الذي أصدرته السلطة

يتساءل المؤرخ ولدالنبية كريم في كتابه[1]،كيف يمكن أن نتصور ستين عضوا يمثلون أقل من مليون ساكن وستون آخرون يمثلون أكثر من ثمانية ملايين من الجزائريين؟

يتكون القانون من ثمانية أبواب وكل باب يتألف من عدة مواد[2]، فالباب الأول يتعلق بالنظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية وما يتعلق بنظام مبدأ المساواة بين المواطنين الفرنسيين المتمتعين بحالتهم المدنية، ويفتح التصويت للنساء الجزائريات. أما الباب الثاني فيتعلق بالنظام التشريعي للجزائر وتطبيق الحريات الدستورية، والتنظيم العسكري والتجنيد. وجاء الباب الثالث ليوضح القانون المالي للجزائر وطرق صرف الميزانية، ثم الباب الرابع المتعلق بتكوين الجمعية العامة للجزائر وسيرها. الباب الخامس الذي يوضح سلطة الحاكم العام الإدارية في الجزائر، ثم الباب السادس المهتم بالترتيبات المختلفة والانتقالية والباب السابع الذي ينظم المجموعات المحلية وأخيرا الباب الثامن الذي يهتم بالترتيبات الملحقة والمتعلقة باستقلال الدين الإسلامي عن الدولة وتطبيق الترتيبات التي تجري على اللغة الفرنسية، وعلى اللغة العربية كونها إحدى لغات الاتحاد الفرنسي ويتم تعليمها في الجزائر على جميع المستويات. وقد تداولته الجمعية الجزائرية ومجلس الجمهورية، وصادق المجلس الوطني الفرنسي على هذا القانون في 20 سبتمبر 1947م ووقعه رئيس الجمهورية الفرنسية[3].

إن الهدف المثالي للتنظيم المحلي هو الوصول إلى تحويل كل التجمعات إلى بلديات لها مجلس بلدي منتخب. وقد فرضت التطورات السياسية والاجتماعية للمجتمع الجزائري وبدرجة خاصة حركته الوطنية على الإدارة الفرنسية تحرير الإدارة المحلية الخاصة بالسكان

الفرنسية في 7 مارس 1944 بعنوان قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين، واعتبر قانون الجزائر القطر الجزائري مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية تستطيع ان تتصرف في شؤونها داخل الإطار المحدد لها رسميا. ينظر: كريم ولد النبية، تاريخ الإدارة، المرجع السابق، ص. 160.

[1] - ولدالنبية كريم ، البلدية الاستعمارية ، ص. 27.

[2] - - *Etoublon et le febure (A),* ***Code de l'Algérie Annotée 1947****, Op.Cit, P. 262.*

[3] - أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص. 181

الجزائريين، والمتمثلة في إدارة شؤون الأهالي بهدف إخضاعهم والتحكم في شؤونهم. لكن ما جاء به نص سبتمبر 1947م كان بعيدا جدا عن هذه الحقيقة. لأن تنظيم البلديات ذات الصلاحيات الكاملة الذي أقره عرف انتقادات لاذعة على اعتباره كان يمنح أقلية التمثيل إلى أغلبية السكان والعكس صحيح. حتى قرار 07 مارس 1944م الإدماجي الذي حدد الخمسين 5/2 فقط من التمثيل للنواب المسلمين. وهذا التمييز كان ضد مصالح الجزائريين.

أما بالنسبة للبلديات المختلطة فقد اعتبرت نظاما استعماريا تجاوزه الزمن. خاصة وأنه يمنح سلطات غير محدودة للموظفين (حكام، إداريين، قياد...). والمشاريع الحكومية والحزبية الفرنسية للقانون الأساسي المقدمة، لم تحتوي على أي اقتراح خاص بإعادة تنظيم الإدارة المحلية لصالح الجزائريين. أو على الأقل البعض مما كانت تطالب به مشاريع قانون فرحات عباس، بن جلول، السايح... وغيرهم.

لقد تواصل النقاش العام حول هذا القانون الأساسي مدة ثلاثة أيام فقط بين فريق من البرلمانيين وصل أحيانا إلى أربعون (40) نائب[1] وقفوا بدون تردد مع المشروع الحكومي باختيار مبدأ الهيئتين الانتخابيتين ومبدأ الأغلبية بالثلثين. اعتبرت السلطة الفرنسية هذا القانون الأساسي عهدا جديدا هدفه التحرير السياسي والإداري للجزائر. غير أن الحركة الوطنية رفضته رفضا تاما، فقد صرح مصالي الحاج زعيم أقوى التيارات بأن السلطة الاستعمارية ليس من حقها التقرير في مصير الجزائر والجزائريين. أما النواب المسلمون فقد امتنعوا عن التصويت للتعبير عن رفضهم.

باختصار إن القانون الأساسي للجزائر كان يجسد بحق المشكل الجزائري. لهذا اعتبر تطبيقه الامتحان الحقيقي لذلك الحوار الفارغ الذي قدم مجموعة من الوصايا وفقط. ولم يقدم الحل عندما نص على إلغاء البلديات المختلطة في مادته الثالثة والخمسون (المادة 53)[2].

[1] - *Julien in, L'Afr, N/Marche, Op.cit., P. 318.*

[2] - ولد النبية، تاريخ الإدارة، المرجع السابق، ص. 160.

فعلا لقد نص القانون الأساسي للجزائر على مجموعة من الوصايا منها ما يتعلق بإلغاء البلديات المختلطة[1]، والنظام الخاص في الجنوب واستقلال الدين الإسلامي وتعليم اللغة العربية... لكن كل هذه النصوص كانت عبارة عن وصايا فقط (حبر على ورق) لأن نفس القانون ربط إلغائها وتنفيذها، بشرط الحصول على أغلبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس المتكون من هيئتين 60 يمثلون الجزائريين و60 يمثلون الأوروبيين وطبعا كان ذلك مستحيلا. لأنها ببساطة حيلة قانونية. كيف يمكن أن نتصور قبول الأوروبيين إلغاء البلديات المختلطة وهم يتمتعون بالاستقلالية داخل مراكزهم الصغرى وسط أغلبية كبيرة من سكان الريف الجزائري.

نصت المادة الثالثة والخمسون (53) من هذا القانون على ما يلي: المجموعات المحلية في الجزائر هي البلديات والعمالات، وبالتالي فإن البلديات المختلطة قد ألغيت وأن التطبيق التدريجي لهذه التدابير سيكون موضوع قرارات يصدرها المجلس الجزائري، وتصبح نافذة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين الخامسة عشر والسادسة عشر (المادة 15 و16) من هذا القانون. يتواصل تطبيق النصوص الجاري العمل بها حاليا، وذلك بصفة انتقالية إلى غاية اصدار التدابير المشار إليها في الفترة السابقة[2].

أن تطبيق هذا المبدأ خاصة فيما يتعلق بإدارة الحبوس، سيكون كذلك موضوع قرارات يصدرها المجلس الجزائري[3]وهذا أمر "مستحيل".

[1] - يعتبر مرسوم رقم 816 المؤرخ في 6 سبتمبر 1958 هو المرسوم الذي ألغى رسميا البلديات المختلطة، مما يدل على أن الإدارة الفرنسية ظلت متمسكة بحلمها للبقاء في الجزائر وامكانية تجديد وجودها في أي لحظة شاءت. ينظر: ولد النبية، تاريخ الإدارة، المرجع السابق، ص. 162.

[2] - *J.O (1956), P. 3581.*

[3] - طبعا كان مستحيل أن تصبح نافذة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون. كما نص أيضا بتواصل تطبيق النصوص الجاري العمل بها حاليا، وذلك بصفة انتقالية إلى غاية إصدار التدابير المشار إليها في الفترة السابقة. وهكذا اختارت السلطة الاستعمارية الرفض وفضلت سياسة الهروب إلى الأمام.

السلطة الاستعمارية كانت تدعي أنها اختارت حلا توافقيا[1]. لكن ذلك غير صحيح، بل اختارت الوقوف بجانب الأوروبيين، أي أنها اختارت الفكرة الاستعمارية. لقد ألغت باليد اليمنى استجابة للمنطق التاريخي بأخذ مطالب الأحرار الديمقراطيين الفرنسيين كانوا أو جزائريين، كإلغاء البلديات المختلطة ومناطق الجنوب وفصل الدين الإسلامي... لكنها في نفس الوقت سحبت ذلك باليد اليسرى، عندما ربطته بمسألة أغلبية الثلثين لإرضاء المستوطنين الأوروبيين، فهي بذلك لم تحسم في المسألة وتركت ذلك للمستقبل. ولو التزمنا بالنصوص لأمكننا أن نلمس فيه توجها جديدا يؤول نحو إدماج إداري لا غبار عليه. لكن الأمر في الواقع لم يتعلق إلا بتغيير تكتيكي في مواصلة نفس السياسة المعهودة القائمة على الاخضاع والسيطرة.

كان يستحيل تطبيق تلك التوصية في نظر حزب الشعب الذي رفض الحوار السياسي منذ البداية. بينما ظل فرحات عباس رغم ذلك يؤمن بمبدأ التغيير بالقانون[2]، لكنه نسي أن التزوير كان يخيم على المشهد السياسي عام 1948م. كانت المسألة واضحة جدا، لأن الإدارة الاستعمارية من خلال القانون الأساسي عام 1947م وقفت موقفا منحازا مع الأوروبيين بالنسبة لفرنسا، البلدية ذات الصلاحيات الكاملة هي النموذج الحقيقي للتنظيم المحلي في الجزائر بالرغم من فشل الاستيطان، إنه موقف استعماري واعتبرهأيضاموقفي. فرنسا رفضت فكرة بلدية للجزائريين وحدهم. بل أن الوطنيين في صفوف حزب الشعب كان لهم الحق في إنشاء المنظمة الخاصة ستة أشهر قبل صدور القانون الأساسي.

[1] - كما استنتج ذلك كثير من الباحثين الأوروبيين مثل بليغران وآرون وغيرهم.

[2] - الحاكم العام الجديد "الإشتراكي" مارسل نيجلان هو الذي كلف بتنظيم انتخابات 1948، الأولى في تاريخ المنطق هذا القانون. لكن هذا الأخير اختار طريقة خلدها التاريخ، إنها طريقة التزوير، ورفض احتمال انتصار الوطنيين بأغلبية مقاعد الهيئة الانتخابية الثانية. وفي الأخير تم تجميد هذا القانون الأساسي بمرسوم رقم 379 المؤرخ في ديسمبر 1956. ينظر: *J.O (1956), P. 358*

لقد عملت السلطات الاستعمارية المحلية لإخضاع الشعب الجزائري المسلم بكل الطرق الوسائل والأساليب، منتهجة بذلك سياسة إدارية قاتلة ومسمومة موجهة للجزائريين وحدهم. لقد زادت تلك السياسة من أطماع السلطة الاستعمارية خاصة بعد تأسيس مديرية الشؤون الأهلية التي تعتبر الآلة الإدارية وراء تطبيق كل المخططات الاستعمارية، لكن في المقابل زاد الوعي الوطني لدى قادة الحركة الوطنية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وزاد معه تمسك الشعب الجزائري بهويته الوطنية ورفض التعاون والتعامل مع المستعمر الفرنسي من خلال كل أجهزته الإدارية الموجهة لإخضاع شعب بأكمله.

لقد تفطنت النخبة السياسية الجزائرية للمخططات الفرنسية، ولأهداف المؤسسة الإدارية الأكثر شمولية في إخضاع سكانها من خلال مديرية الشؤون الأهلية، وترسخت لدى المجتمع الجزائري فكرة لوضع حد فاصل بين سياسة الدمج الخائبة والفاشلة التي رفضها الجزائريون المسلمون في ظل قوانين وتدابير المديرية.

الخاتمة

بعد أن تدرجنا في دراسة بحثنا لهذه الأطروحة وفقا لمراحلها العلمية الأكاديمية، فقد توصلنا إلى خاتمة تعد خلاصة البحث ومخرجاته.

- خضعت الجزائر إلى أخطر استعمار استيطاني، أي إلى تطبيق سياسة استعمارية شاملة؛ بدأتها بالغزو العسكري المباشر، وبتفعيل سياسة إدارية متميزة. ومنها السياسة الموجهة للجزائرين وحدهم؛ وتطورت هذه السياسة إلى ماعرف بمديرية الشؤون الأهلية التي ساهمت في كل المخططات الاستيطانية في الجزائر.
- تعد مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر الشغل الشاغل للاستعمار الفرنسي منذ اليوم الأول للاحتلال، فمنذ سقوط حكومة الداي، أصبحت فرنسا تُشرع الأوامر الملكية، واعتبرت الجزائر مستعمرة عسكرية.
- بموجب أمرية 22 جويلية 1834، أعلنت فرنسا أن الجزائر جزء منها، لكن من حيث الواقع كان خلاف ذلك؛ إذ خصت الجزائر المستعمرة بإدارة تتماشى مع قوانينها، واستعانت بشخصيات وأعوان من الجزائريين لتهافتهم وغرورهم في التقرب من المستعمر لقضاءحوائجه ومصالحه،مقابل إمتيازات مادية ومعنوية، وتم توظيف هذه الشخصيات وفق للسلم الإداري المعتمد لدى الأمير عبد القادر في دولته من ناحية الشكل بإبقاء الألقاب ومراتبها بالعودة إلى نظام إيالة الجزائر سابقا. وليس في ذلك ما يوحي بالمشاركة في حكم بلادهم، بقدر ما كان تسهيلا لإخضاع باقي المسلمين الجزائريين.
- إن إحداث أيّ تنظيم محلي وجب أن يكون في خدمة المصالح المحلية التي أنشأ من أجلها. لكن من الواضح أن التنظيم المحلي الاستعماري في تسيير شؤون الجزائريين كان يهدف إلى إخضاعهم والسيطرة عليهم؛ وعزلهم عن باقي العناصر السكانية في الجزائر الذين كانوا تحت تنظيم إداري يتطابق مع الإدارة المركزية في فرنسا.
- انعكس تردد فرنسا في التمسك بالمستعمرة أو العودة أدراجها، في عدم الاهتمام بإنشاء جهاز إداري ثابت ومستمر، فأنشأت سنة 1833 مكتبا لتسيير شؤون

الجزائريين تطور بسرعة إلى مصلحة فيما بعد. ومع توسع السيطرة الاستعمارية على جزء كبير من التراب الوطني، استحدثت ما عرف باسم المكاتب العربية عام 1844. وبعد انهيار النظام العسكري من مناطق شمال الجزائر، وتطور النظام المدني تحت سيطرة الكولون بظهور النظام البلدي الذي جعل من الجزائريين مُجرد رعايا في خدمة الفرنسيين الأوروبيين، واليهود أيضا الذين تحصلوا على هدية التجنيس الجماعي عام 1870.

- سخرت الإدارة الاستعمارية المكاتب العربية كإدارة محلية ، التي لعبت دورا كبيرا في ترسيخ أخطر السياسات الاستعمارية عبر تاريخ الإنسانية، فبفضل أجهزة هذه المؤسسة العسكرية والمدنية، طبقت الإدارة الاستعمارية كل أنواع قوانين القمع والوحشية، بما يتماشى وأهدافها الاستعمارية لإخضاع الأهالي الجزائريين والتحكم في شؤونهم.وحتى يتم تحقيق سياسة الاحتلال الشامل التي قام من أجلها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، عملت منذ البداية على التقرب من الزعامات الأهلية وإقناعها بالتعامل والتعاون معها، مقابل امتيازات مادية ومعنوية. وتقريب هؤلاء واستغلالهم كقوات أهلية تعرف كيف تُسير (شؤون العرب بالعرب)، بالألقاب والأوسمة والأموال، حتى يتسنى لها تحقيق مشروعها الاستعماري، والوقوف في وجه المقاومات الشعبية الباسلة.
- أدى النظام المدني الاستعماري الذي حل محل النظام العسكري، واستقلال الميزانية إلى استحداث مصالح إدارية جديدة موجهة للجزائريين وحدهم؛ وتطورت هذه السياسة إلى ما عرف بمديرية الشؤون الأهلية التي ساهمت في كل المخططات الاستيطانية في الجزائر.
- ارتبط تأسيس المديرية بالمخططات الاستيطانية في الجزائر التي ساهمت في إحكام السيطرة على الأهالي الجزائريين وإخضاعهم للسلطة المحلية الاستعمارية، من خلال مؤسسة إدارية هي الأكثر شمولية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، ومن الأهداف التي

وضعت المديرية بتسيير جميع المسائل المعلقة بسياسة الأهالي في جميع تراب الإقليم.فقد منحت الحكام الإداريون والضباط العسكريون صلاحيات واسعة لمعاقبة الأهالي، وإخضاعهم لسلطة حكم البلديات المختلطة في فرض العقوبات كالاعتقال الإداري، فرض الغرامات الجماعية والمراقبة اليومية

- لقد عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية المحلية من خلال استحداث مديرية الشؤون الاهلية في الجزائر على تحقيق الهدف الأسمى من وذلك، والمتمثل أساسا في السيطرة على كل شؤون المجتمع الجزائري وإخضاعه لسلطة المحتل. فشهدت الإدارة المركزية للحكومة العامة -تداول أكثر من حاكم عام على الولاية العامة في الجزائر، بينما تداول على المدرية خلال ثلاثين سنة (30 سنة) مديرين فقط (لوسياني و ميرانت)، وهو ما يعكس الرغبة في احداث توازن في السياسية الأهلية من طرف الإدارة الاستعمارية المحلية.
- شغل ميرانت منصب مدير للشؤون الأهلية فترة تجاوزت 15 سنة، أي من 1920م إلى 1935م ، وقام بتسيير شؤون الأهالي وإخضاعهم لمدراء عملوا على التحكم فيهم. بمختلف الوسائل والسياسات. وفي عهدهقام الحاكم العام للجزائر كارد CARD بمحاولة تمزيق وحدة الصف في جمعية العلماء المسلمين، وتشجيع بعض العناصر الموالية للإدارة الفرنسية على إنشاء جمعية أخرى مضادة أطلق عليها اسم "جمعية علماء السنة الجزائريين"، والهدف خلق صراع داخلي لعرقلة عمل سير الجمعية. وعندما فشلت هذه الجمعية (جمعية علماء السنة الجزائريين) في مهمتها تم حلها في نوفمبر1935، ثم تولى رئاسة المنصب بعده لويس ميو.
- هيأ قانون 24 ديسمبر 1902م تقسيما إداريا جديدا بخلق أراضي الجنوب، وهذا تكريسا لسياسة الإلحاق ودمج الأهالي في الإدارة الاستعمارية تطبيقا للمرسوم المشيخي 22 أفريل 1863م. لتوسيع دائرة الاستيطان والتحكم في الأهالي الجزائريين عبر ربوع الوطن.

- بعد الحرب العالمية الأولى جاءت إصلاحات الحاكم العام جونار (Jonnart) وهي تتويج لمجموعة من التشريعات، تضمنت إصلاحات بلدية تخص أراضي الحكم المدني، ثم تليها مجموعة من المراسيم والقرارات التنظيمية في سنة 1919م.
- تتعلق الإصلاحات التي جاء بها الحاكم العام جونار، بتمثيل الأهالي الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، وبإعادة تنظيم الجماعة بالبلديات كاملة الصلاحيات وكذا تشكيل القوائم الانتخابية للأهالي بالدواوير وبلديات الجزائر، تنظيم الجماعات وصلاحياتها بالدواوير في البلديات المختلطة، إنشاء جماعة في كل دوار بالبلديات كاملة الصلاحيات ونظام انتخاب الجماعة وسير عملها بالبلديات كاملة الصلاحيات، تحديد مهام وصلاحيات الأعوان المستخدمين في الإدارة الأهلية (القياد والجماعة).
- إن كل التشريعات المتعلقة بالتنظيم الإداري الخاص بالأهالي مُستوحَى من فكرة الإدماج، كما نلاحظ ثنائية التنظيم الإداري بالجزائر، فمن جهة أسلوب جديد بالكامل موجه للسكان الأهالي الجزائريين الذين يتوزعون في كل مكان، ومن جهة ثانية سكان أوروبيون دخلاء لهم أساليب إدارية كما هو الحال في الوطن الأم (فرنسا).
- لقد أصبحت الإدارة الأهلية مؤسسة تفصل بين الأهالي والأوروبيين، فالأهالي المقيمين في البلدية سيخضعون لإدارة البلدية أما باقي الأوروبيون يخضعون لقانون 1884. كما أن البلديات كاملة الصلاحيات تهتم بالدرجة الأولى بالسكان الأوروبيين لاسيما المادة 164، ومن خلال هذا نحكم على أن رغبة وإرادة السلطة الاستعمارية في تحقيق سياسة الدمج التام كانت هي السائدة خلال الفترة التي تناولتها بالدراسة.
- طوقت مديرية الشؤون الأهلية الجزائريين في كل مناحي الحياة فكانت بمثابة الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية المحلية في إخضاع الأهالي والعمل على نشر فكرهم. من خلال التضييق على المؤسسات الإسلامية، كالمساجد والزوايا والأوقاف القضاء الإسلامي، فضلا عن نشاطها التبشيري لتحقيق مشروعها الثقافي والوصول لسياسة الإدماج اللغوي والثقافي.

- وقد رفض الأوروبيون هذه الإصلاحات بحجة ما قدمه الأمير خالد كعريضة للرئيس الأمريكي ولسن، حيث تطرق فيها إلى حالة الجزائريين. وأبرز فيها معاناتهم وإثبات عكس ما تدعيه فرنسا، وهذا الموقف جعل الأوروبيين المسؤولين يشعرون بالخوف، لأنه يبعث على زيادة الوعي والروح الوطنية. خاصة بعد الإصلاحات المزعومة 1919م.
- ساهمت مديرية الشؤون الأهلية على ارساء مرحلته ثانية الاستعمار من خلال ما قامت به مؤسستها من فرض قوانين وتدابير استثنائية تُعنَى بالأهالي الجزائريين وحدهم ابتداء من مطلع القرن العشرين؛ وفي المقابل خدمة للعنصر الأوروبي دون سواه.
- راقبت مديرية الشؤون الأهالي الجزائريين في كل أجزاء البلديات التي تعرف بالدوار من قبل الأعوان الأهالي الذين لعبوا دورا بوليسيا، يزودون الإدارة الاستعمارية بالمعلومات وبكل ما يحدث في الدوار بواسطة القايد، الذي يشرف على تحصيل الضرائب ومراقبة التصريح بالحالة المدنية. وهو ما سيتم من خلال استحداث جهاز إداري محلي خاص بمراقبة الأهالي الجزائريين داخل الدواوير.
- عرفت الحياة السياسية والثقافية تضييق كبير خاصة في عهد مدير الشؤون الأهلية جان ميرانت ، الذي كان مستعربا وضابطا عسكريا مترجما، وطد علاقة فرنسا بالجزائر، وحاول فرض الهيمنة النفسية والفكرية على الجزائريين وعلاقاتهم مع إخوانهم المسلمين في المشرق. وقد جمع ميرانت بين غيرته الشديدة على الاستعمار، وحذقه للعربية وخبرته بالإسلام. وهو ما يؤكد حرص فرنسا على تعيين خبراء بشأن الجزائريين من المستعربين وعلماء الاجتماع والضباط، وبالتالي فهي امتداد للإدارة الأهلية في مراحلهاالأولى.
- تعرضت الحياة السياسية في الجزائر لمضايقات صاحبت الحركة الوطنية الجزائرية من طرف مديرية الشؤون الأهلية، وخاصة منها نشاط الحركة الإصلاحية،ممثلة بصورة خاصة في (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، التي كَنَت لها المديرية العداء الشديد، وأرادت أن تشق صفوفها في أكثر من محاولة.

- ضيقت المديرية على نشاط النخب العربية الجزائرية، من حرية التعبير فكان تقليص عنوانين الصحافة الأهلية من ابرز تلك المظاهر، كما شددت رقابتها على الصحافة الناطقة باللسان الفرنسي،ومن ورائها الحركة الوطنية..
- بدورها استنكر علماء الجمعية ومختلف قيادات الحركة الوطنية ممارسات ميرانت من خلال مظاهرات عام 1933م لصالح الدعوة والصحافة والتعليم باللغة العربية، وأيضا بروز مظاهرات أكثر دموية في 1934م في قسنطينة. إضافةلإطلاق لحملات احتجاجات وعرائض عن طريق الصحافة في البلاد خلال شهر جويلية 1934م.

كما نخلص في الأخير إلى أن التجربة الإدارية الفرنسية في الجزائر قد فشلت في تركيع الجزائريين وإخضاعهم لها، رُغم ما استحدثته من مؤسسات إدارية طيلة قرن من الزمن، مما اضطرها سنة 1947م إلى إلغاء البلديات المختلطة بموجب المادة 53 من قانون (دستور) 20 سبتمبر 1947م.

وفي النهاية نأمل أن وفقنا في تقديم موضوع مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر ولو بشيء بسيط من البحث والتحليل، ونكون بذلك قد وضعنا لبنة أولى تبعث على طرح جوانب أخرى لها علاقة بالموضوع. فـ مديرية الشؤون الأهلية لاتزال بكرا في فهم ودراسة الظاهرة الاستعمارية بل وفي السياسة الأهلية. وإن تخصيص بحوث علمية تتناول تطورها في مراحل أخرى متقدمة حتى سنة 1962 قد يساعد في استكمال حلاقات هذه المديرية. كما أن دراسة المدراء العامون الذين تداولوا على حكمها خلال فترة الدراسة المشمولة تحتاج لوحدها بحوثا مستقلة.

والله المستعان

ملاحق البحث

الملحق رقم – 01 –

Algérie. Direction centrale des affaires arabes (Période coloniale)

مديرية المركزية للشؤون العربية /المصدر : أرشيف المكتبة الوطنية – باريس/فرنسا

https://data.bnf.fr/en/atelier/15155553/algerie_direction_centrale_des_affaires_arabes_periode_coloniale/

Pays :	**France**	البلد : فرنسا
Langue :	**Français**	اللغة : الفرنسية
Création :	**1837**	تاريخ النشأة : 1837
Fin d'activité :	**1867**	نهاية نشاطها : 1867
Note :	La première Direction des Affaires arabes a été créée en 1837, la Direction centrale en 1845	ملاحظة : أول مديرية للشؤون العربية تأسست في عام 1837، أما المديرية المركزية في عام 1845
Domaines :	Histoire de la France	ميدان : تاريخ فرنسا
Autre forme du nom :	Algérie. Direction des affaires arabes (Période coloniale)	تسمية أخرى : مديرية الشؤون العربية (حِقْبَةُ الاستعمار الفرنسي)

عادل قواسمية - رسالة دكتوراه في التاريخ - مديرية الشؤون الأهلية - 1919 - 1947

Algérie. Direction générale des affaires indigènes (Période coloniale)

تاريخ الجزائر:المديرية العامة للشؤون الأهلية (الفترة الاستعمارية)التي خلفت المكاتب العربية 1882.

Pays :	**France**
Langue :	**Français**
Création :	**1882**
Note :	Le service des Affaires indigènes prit, en Algérie, la suite des Bureaux arabes, organismes militaires chargés, dès 1837, des rapports avec la population et de l'administration du pays. **Devenu direction générale en 1901**
Domaines :	Histoire de la France
Autres formes du nom :	Affaires indigènes d'Algérie. France. Service des AI d'Algérie. France Algérie. Direction des affaires indigènes (Période coloniale) Algérie. Service central des affaires indigènes (Période coloniale) France. Armée. Service des affaires indigènes d'Algérie France. Ministère de la guerre. Service central des affaires indigènes France. Service des affaires indigènes d'Algérie Service des affaires indigènes d'Algérie. France

https://data.bnf.fr/en/atelier/15155553/algerie_direction_centrale_des_affaires_arabes_periode_coloniale/

Bibliothèque Nationale de France - B.N.F - Paris

الملحق رقم – 2–

مِنْظام يوضح: تنظيم المكاتب العربية خلال حكم الإدارة الاستعمارية الفرنسية المحلية.

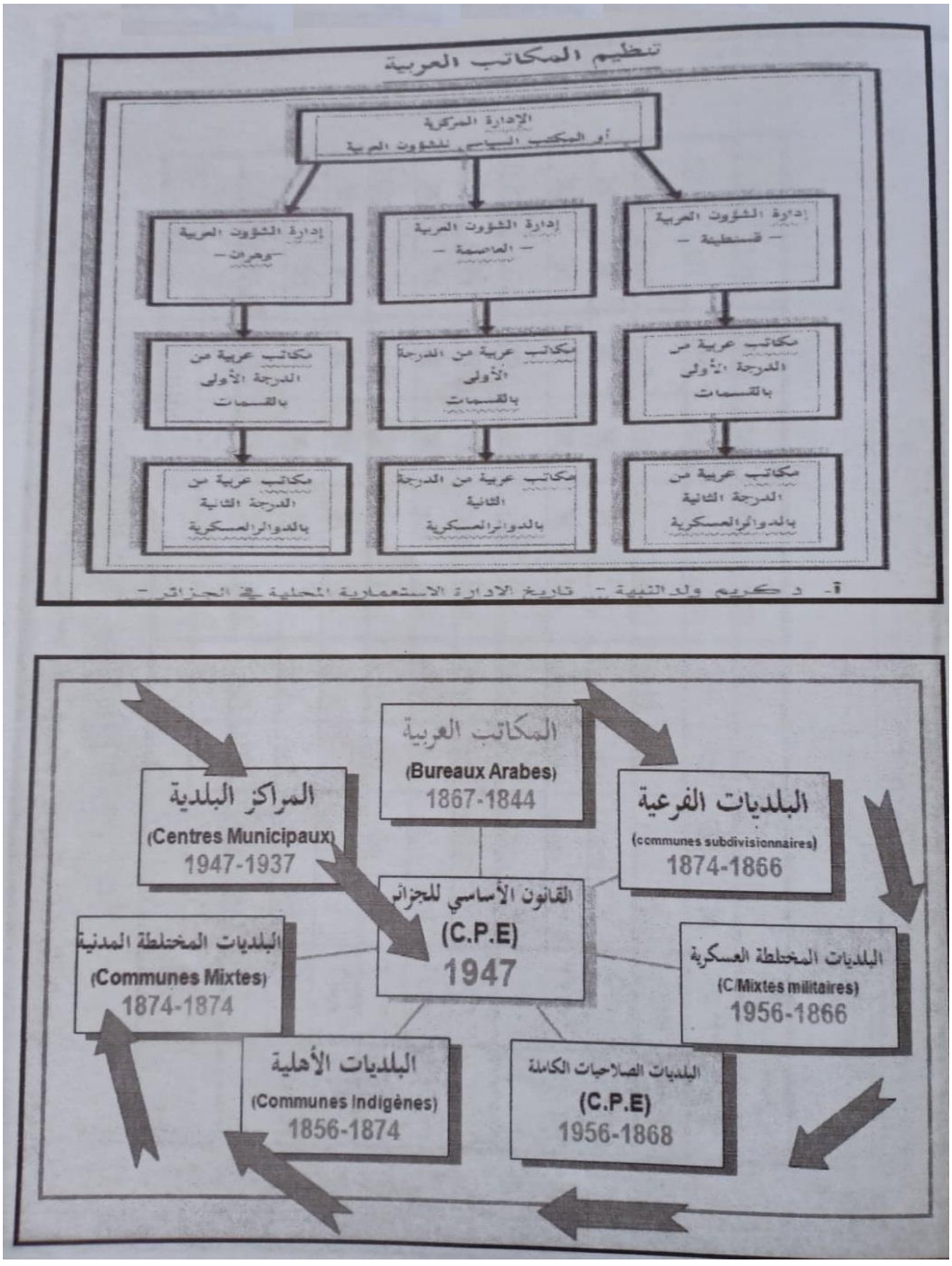

- تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 من خلال الوثائق الأرشيفية، المرجع السابق، ص. 207.

الملحق رقم – 3–

1- تعديل المادة 164 من قانون 05 أفريل 1884 (باريس 01 أوت 1918).

2- مرسوم (01) الصادر في 06 فبراير 1919 ويتعلق بتمثيل الأهلي الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية.

3- مرسوم (02) الصادر في 06 فبراير 1919 ويتعلق بإعادة تنظيم الجماعة بالبلديات كاملة الصلاحيات.

4- قرار (01) الصادر في 05 مارس 1919 ويخص تشكيل القوائم الانتخابية للأهالي بالدواوير وبلديات الجزائر.

5- قرار (02) الصادر في 05 مارس 1919 ويتعلق بتنظيم وصلاحيات الجماعات بالدواوير في البلديات المختلطة.

6- قرار (03) الصادر في 05 مارس 1919 ويتضمن إنشاء جماعة في كل دوار بالبلديات كاملة الصلاحيات.

7- قرار (04) الصادر في 05 مارس 1919 ويتعلق بنظام انتخاب الجماعة وسير عملها بالبلديات كاملة الصلاحيات.

الملحق رقم – 4 –

- قرار الحاكم العام الصادر في 27 ماي 1920 والمتعلق بتعديل المادة 06 من قرار 19 أوت 1919 الخاص بتنظيم موظفي الباشاغا، أغا والقايد بأراضي الشمال.

الملحق رقم – 5 –

- قرار الحاكم العام الصادر 1929/12/10 والمتضمن تنظيم موظفي الباشا آغا، آغا والقياد.

الملحق رقم – 6 –

- أمرية 07 مارس 1944 والمتعلقة بحالة الفرنسيين المسلمين في الجزائر.

الملحق رقم – 7 –

- قرار 14 سبتمبر 1946 المعدل للمادة 04 من قرار 10 ديسمبر 1929.

الملحق رقم – 8 –

- المرسوم رقم 1924-45 الصادر في 29 أوت 1945 المتضمن توسيع صلاحيات جماعة الدوار بالبلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة.

- رسالة الحاكم العام (جورج لو بو) إلى عامل عمالة الجزائر وهران وقسنطينة.
- نشرية الحاكم العام المؤرخة في 03 نوفمبر 1936 إلى العمالات، ونواب العمالات والمتصرفين الإداريين بالبلديات المختلطة.

الملحق رقم – 9 –

- قرار 09 أفريل 1947 المتضمن النظام الخاص بالأعوان الأهالي.

الإدارة الأهلية بالجزائر تنظيمها وسير عملها وأعوانها من 1919 إلى 1947م، محمد الأمين رضاضعة، المرجع السابق، ص- ص، 181-183.

الملحق رقم – 10 –

التقسيم العددي للوحدات الإدارية في الجزائر عام 1947.

التقسيم العددي للوحدات الإدارية في الجزائر عام 1947.

العمالات ومناطق الجنوب	عدد الدوائر	البلديات ذات الصلاحيات الكاملة	البلديات المختلطة	المراكز البلدية
وهران	06	123	20	04
الجزائر	07	124	24	134
قسنطينة	07	83	34	18
الجنوب	04	00	19	00
المجموع	24	330	97	156

-E.S.G.A.GAA. Année 1947. P 673

الملحق رقم – 11 –

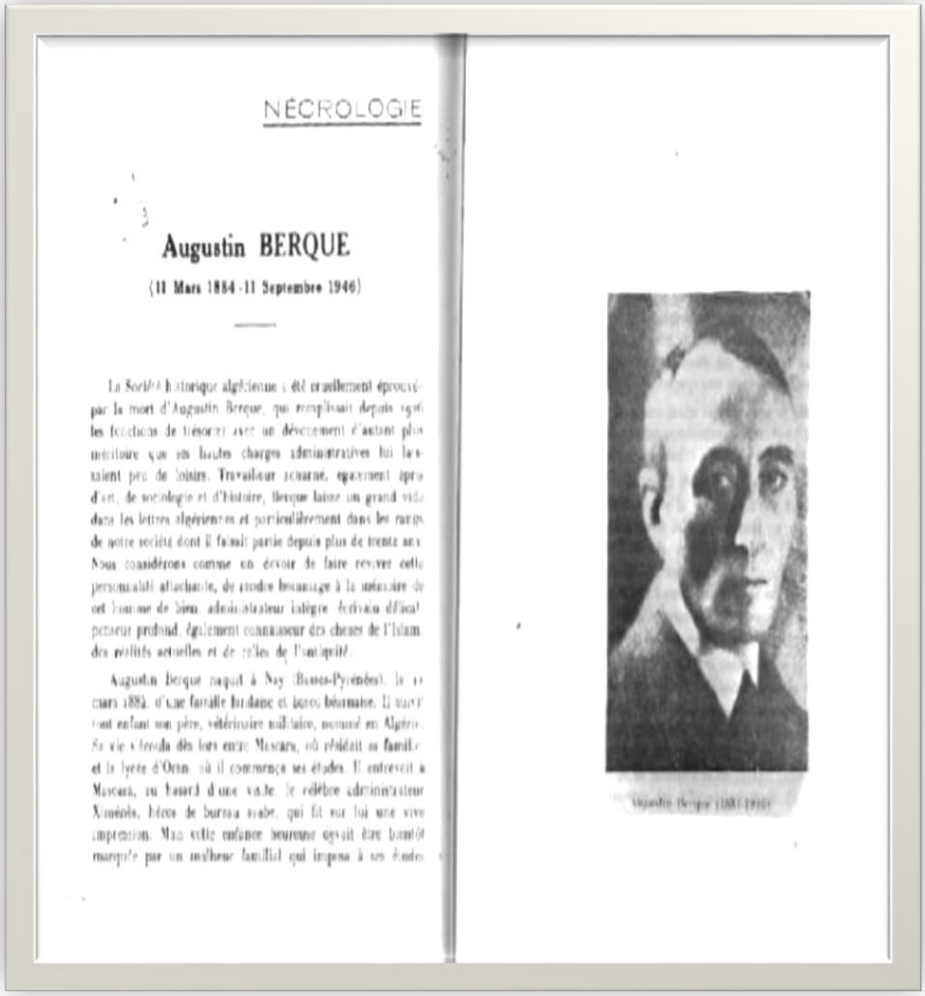

NÉCROLOGIE

Augustin BERQUE

(11 Mars 1884-11 Septembre 1946)

La Société historique algérienne a été cruellement éprouvée par la mort d'Augustin Berque, qui remplissait depuis sept les fonctions de trésorier avec un dévouement d'autant plus méritoire que ses hautes charges administratives lui laissaient peu de loisirs. Travailleur acharné, également épris d'art, de sociologie et d'histoire, Berque laisse un grand vide dans les lettres algériennes et particulièrement dans les rangs de notre société dont il faisait partie depuis plus de trente ans. Nous considérons comme un devoir de faire revivre cette personnalité attachante, de rendre hommage à la mémoire de cet homme de bien, administrateur intègre, écrivain délicat, penseur profond, également connaisseur des choses de l'Islam des réalités actuelles et de celles de l'antiquité.

Augustin Berque naquit à Nay (Basses-Pyrénées), le 11 mars 1884, d'une famille landaise et basco-béarnaise. Il était l'aîné d'un enfant son père, vétérinaire militaire, mourut en Algérie. Sa vie s'écoula dès lors entre Mascara, où résidait sa famille, et le lycée d'Oran, où il commença ses études. Il entrevit à Mascara, au hasard d'une visite, le célèbre administrateur Ximénès, Hérès de Burton arabe, qui fit sur lui une vive impression. Mais cette enfance heureuse devait être bientôt marquée par un malheur familial qui imposa à ses études

Augustin Berque (1884-1946)

*-**Revue Africaine, Volume 91,1947**. AU SIEGE DE LA SOCIETE HISTORIQUE ALGEERIENNE Faculté Des lettres (Insttrur de Géographie), ALGERIE , 1947, p-p, 151-153.*

الملحق رقم – 12 –

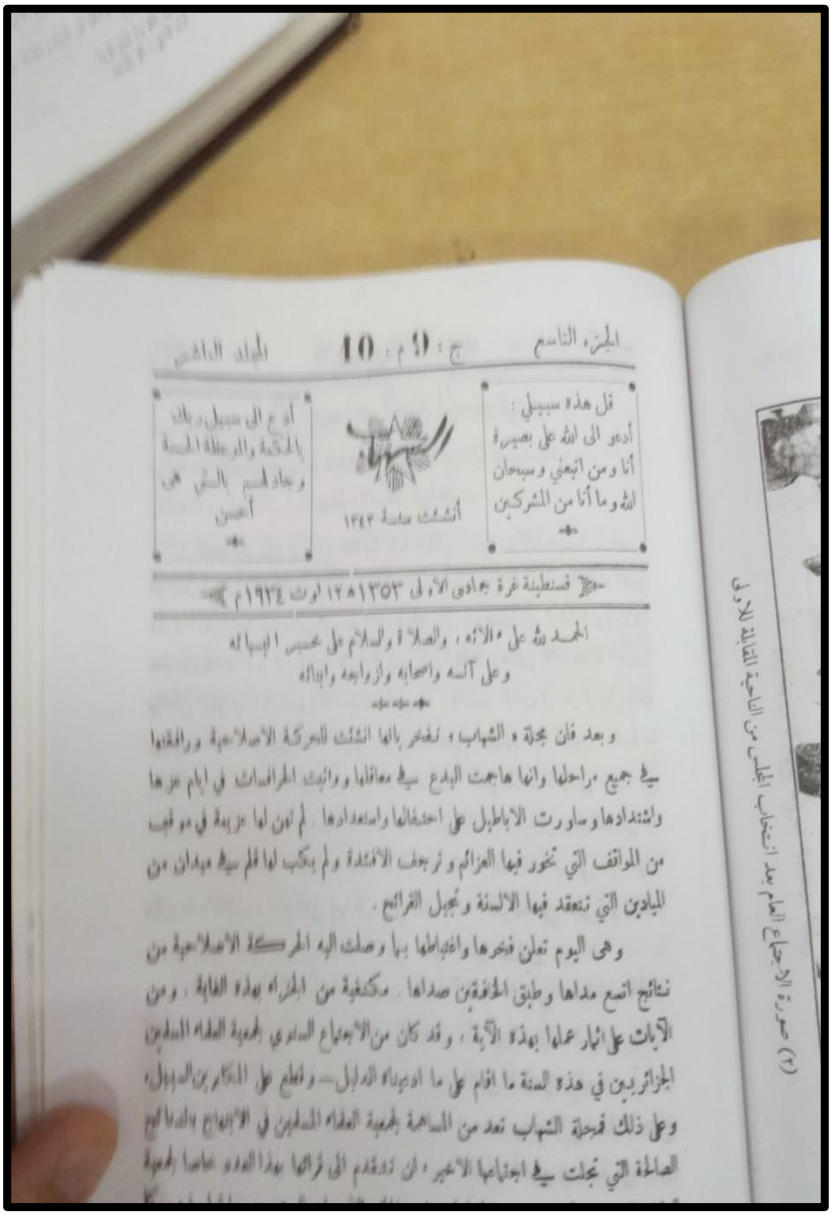

المجلد الثامن ج: 9 م: 10 الجزء التاسع

قل هذه سبيلي: أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين

أنشئت سنة ١٣٤٢

ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن

قسنطينة غرة جمادى الأولى ١٣٥٣ه ١٢ اوت ١٩٣٤م

الحمد لله على آلائه، والصلاة والسلام على خير انبيائه وعلى آله واصحابه وازواجه وابنائه

وبعد فان مجلة «الشهاب» تفتخر بانها انشئت للحركة الاصلاحية ورافقتها في جميع مراحلها وانها هاجمت البدع في معاقلها وواثبت الخرافات في ايام عزها ولشدادها وساورت الاباطيل على احتفالها واستعدادها. لم تكن لها عزيمة في مواقف من المواقف التي تخور فيها العزائم وترجف الافئدة ولم يكتب لها قلم في ميدان من الميادين التي تنعقد فيها الالسنة وتجبل القرائح.

وهي اليوم تعلن فخرها واغتباطها بما وصلت اليه الحركة الاصلاحية من نتائج اتسع مداها وطبق الخافقين صداها. مكتفية من الجزاء بهذه الغاية. ومن الآيات على اثمار عملها بهذه الآية، وقد كان من الاجتماع السامي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هذه السنة ما اقوم على ما ادعيناه الدليل – وقطع على المكابرين السبيل، وعلى ذلك فمجلة الشهاب تعد من المساهمة لجمعية العلماء المسلمين في الانضاج والنتائج الصالحة التي تجلت في اجتماعها الاخير، ان تتقدم الى قرائها بهذا العدد خاصا بجمعية

(٢) صورة الاجتماع العام بعد انتخاب المجلس من الناحية المقابلة للاولى

رد فعل جمعية العلماء المسلمين في جريدة الشهاب على ممارسات مدير الشؤون الأهلية في الجزائر جان ميرانت، الشهاب، 1934.

الملحق رقم – 13 –

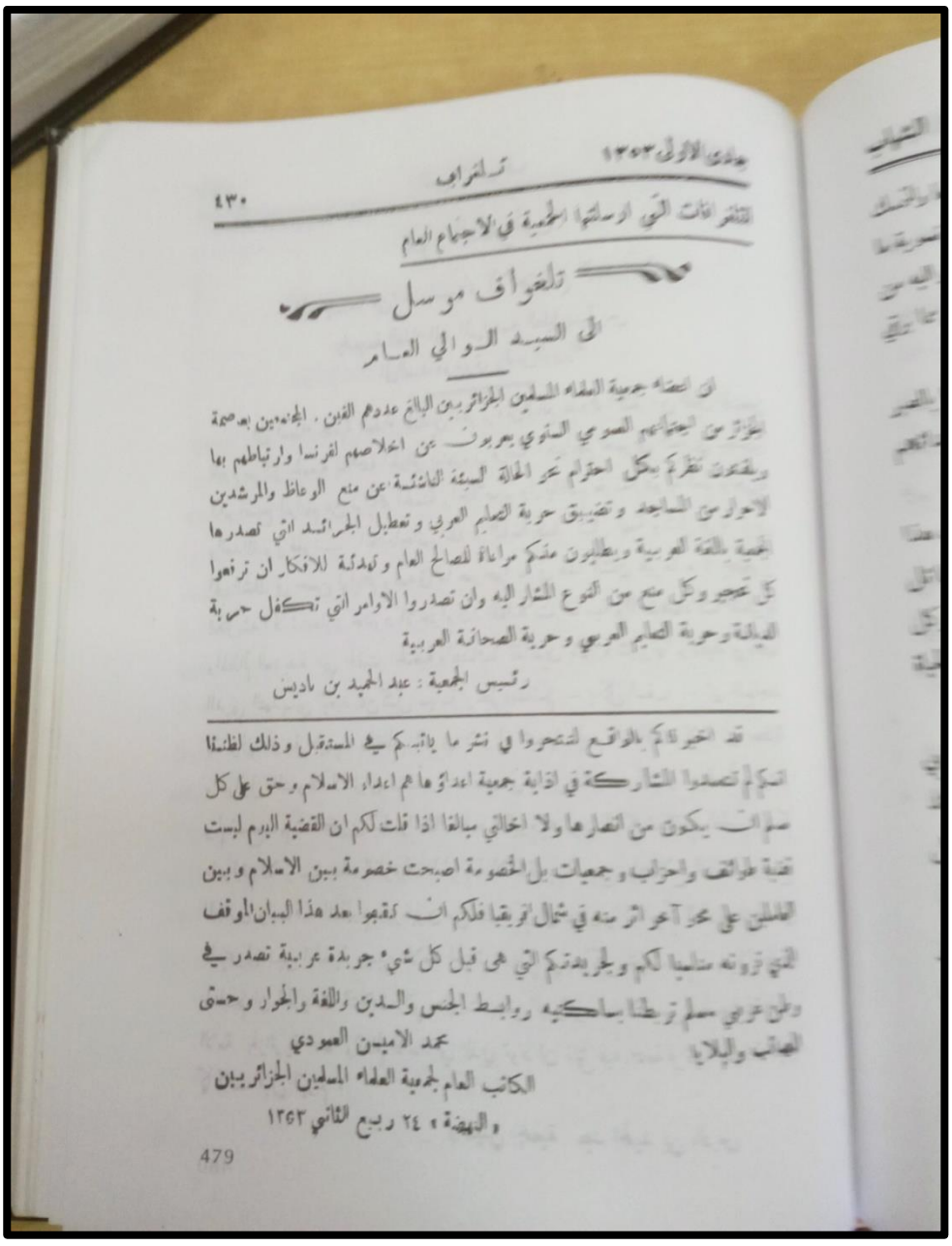

جمادى الأولى ١٣٥٣ تلغراف ٤٣٠

التلغرافات التي ارسلتها الجمعية في الاجتماع العام

تلغراف موسل

الى السيد الوالي العام

ان اعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البالغ عددهم الفين ، المجتمعين بعاصمة الجزائر من اجتماعهم العمومي السنوي يعربون عن اخلاصهم لفرنسا وارتباطهم بها ويلتمسون تفهمكم بكل احترام تحت الحالة السيئة الناشئة عن منع الوعاظ والمرشدين الاحرار من المساجد وتضييق حرية التعليم العربي وتعطيل الجرائد التي تصدرها الجمعية باللغة العربية ويطلبون منكم مراعاة للصالح العام وتهدئة للافكار ان ترفعوا كل تحجير وكل منع من النوع المشار اليه وان تصدروا الاوامر التي تكفل حرية الديانة وحرية التعليم العربي وحرية الصحافة العربية

رئيس الجمعية : عبد الحميد بن باديس

قد اخبرناكم بالواقع لتتحوطوا في نشر ما يناسبكم في المستقبل وذلك لظننا انكم لم تصدوا الشاركة في اذاية جمعية اعدائها هم اعداء الاسلام وحق على كل مسلم ان يكون من انصارها ولا اغالي مبالغا اذا قلت لكم ان القضية اليوم ليست قضية طوائف واحزاب وجمعيات بل الخصومة اصبحت خصومة بين الاسلام وبين العاملين على محو آخر اثر منه في شمال افريقيا فلكم ان تقبعوا بعد هذا البيان الموقف الذي ترونه سالما لكم ولجريدتكم التي هي قبل كل شيء جريدة عربية تصدر في وطن عربي مسلم تربطنا بساكنيه روابط الجنس والدين واللغة والجوار وحتى الصاب والبلايا

محمد الامين العمودي

الكاتب العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

والنهضة ٢٤ ربيع الثاني ١٣٥٣

479

تليغراف مرسل إلى السيد الوالي العام : من رئيس جمعية العلماء المسلمين، يتحدث عن رد فعل جمعية العلماء على ممارسات جان ميرانت الذي يسعى للتضييق على عمل الجمعية –جريدة الشهاب، 1934.

الملحق رقم – 14 –

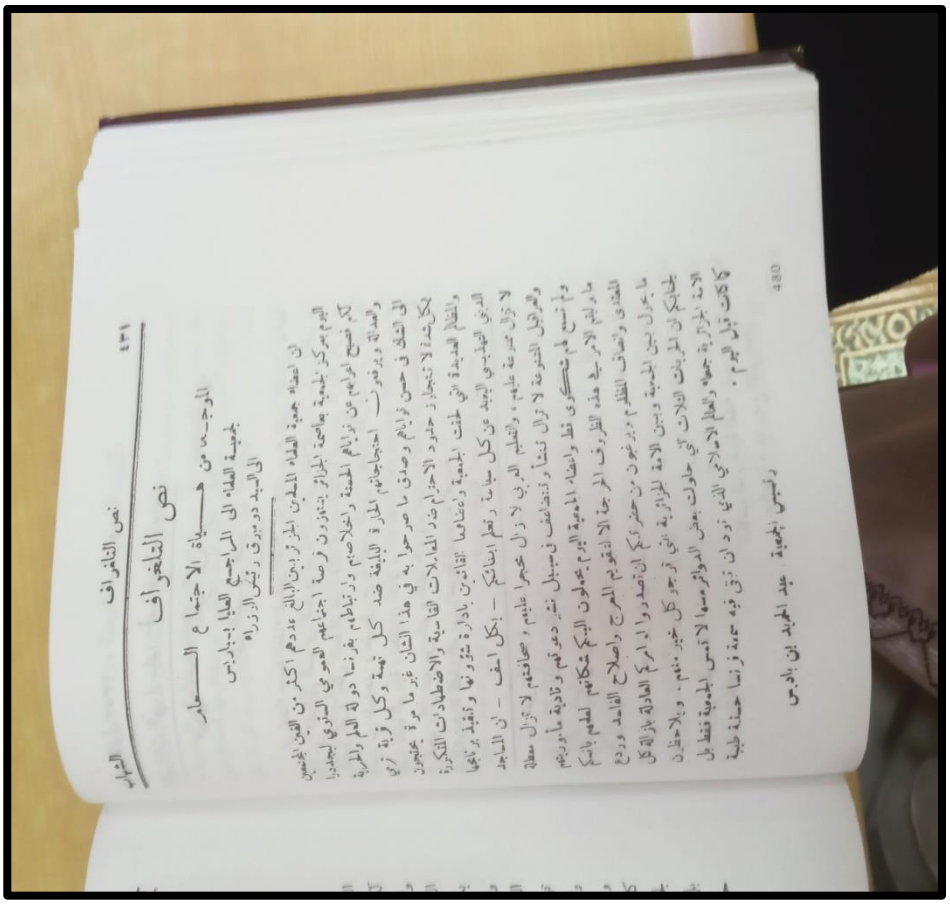

نص التلغراف

التاريخ

نص التلغراف

الموجه من جمعية الاجتماع العليا ببادريس

بجمعية العلماء الى الماجستير العليا ببادريس

الى السيد دومبرق رئيس الوزراء

ان اعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البالغ عددهم اكثر من اثنين وخمسين

اليوم بمركز الجمعية بعاصمة الجزائر يغتنمون فرصة اجتماعهم العمومي السنوي ليجددوا

بكل خضوع تعلقهم عن ولائهم العميق واخلاصهم وارتباطهم بفرنسا دولة العلم والحرية

والعدالة ويعربون احتجاجهم الحار البالغة ضد كل تهمة وكل فرية ترمي

الى الشك في حسن ولائهم وصدق ما صرحوا به في هذا الشأن غير ما مرة بمختلف

الكيفيات لا تنجاز حدود الاحترام وحد العبارات اللائقة والاضطرارات المتكررة

والنظام العديدة التي ملأت الجمعية واعضاءها القائمين بادارة شؤونها وتقفل بزاتها

التي تجلبهم البعيد عن كل سياسة وتعلم اعضائها – بكل اسف – ان المساجد

لا تزال مغلقة عليهم ، والتعليم العربي لا زال محرما عليهم ، صحافتهم لا تزال معطلة

والمراسيل المشروعة لا تزال تتعثر وتتضاعف في سبيل نشر دعوتهم وتأدية مأموريتهم

وليس لهم متحدث قط وانضباء المأمورية اليوم يحملون اليكم بمكالمهم لعلهم باسكم

ما لم يتم الامر به هذه الظروف المرجو من حضرتكم ان تصدروا امركم العاجلة برفع كل

الحظر وتصرف المظلم ويرفعون من حضرتكم ان تصدروا امركم العاجلة برفع كل

ما يحول بين الجمعية وبين الامة الجزائرية التي قرر كل خير منهم . ويلاحظون

بالمناسبة ان المراسيل الثلاث التي حاولت بعض الدوائر منعها لا تمس السياسة فقط بل

الامة الجزائرية بجملتها والعالم الاسلامي الذي تود ان تبقى جمعية فرنسا حسنة طيبة

كما كانت قبل اليوم .

480

رئيس الجمعية عبد الحميد بن باديس

تيليغراف من جمعية العلماء المسلمين أرسله عبد الحميد بن باديس إلى السيد دومبرق يشتكي من التضييق على التدريس في المساجد الشهاب، أوت، 1934.

الملحق رقم – 15 –

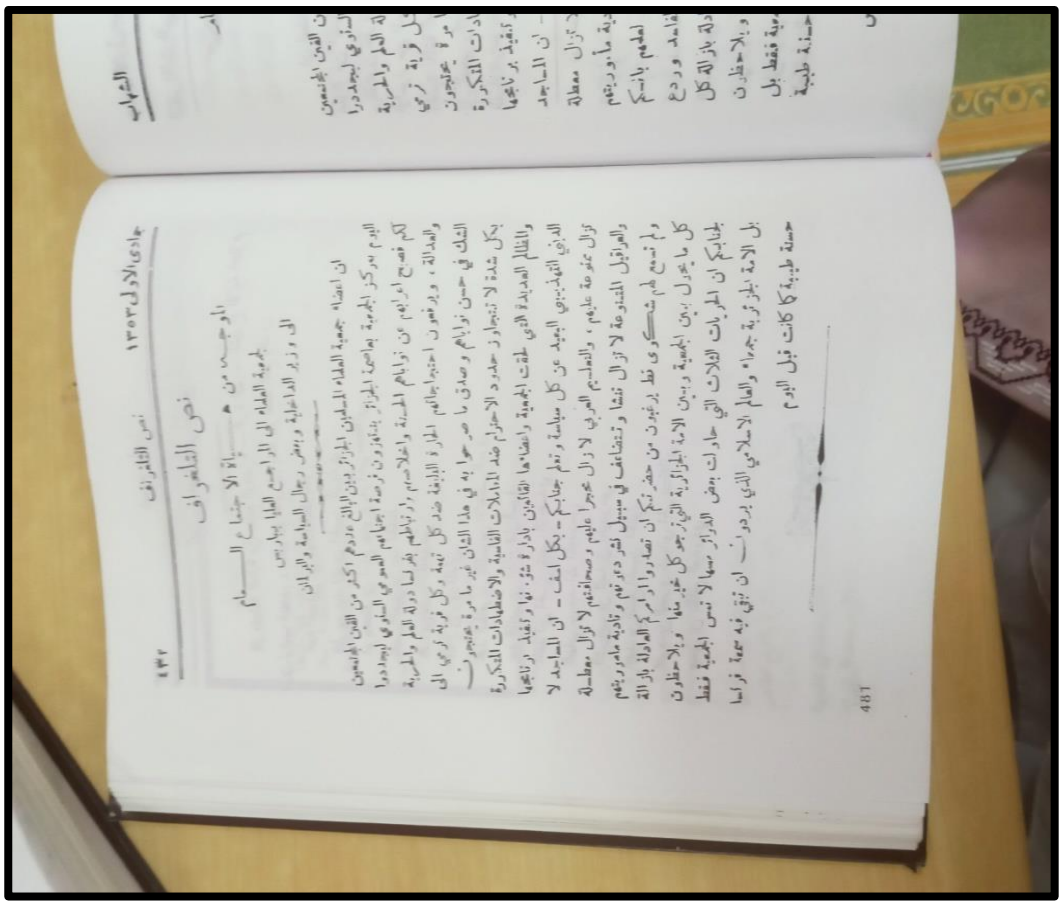

تيليغراف من جمعية العلماء المسلمين إلى وزير الداخلية وبعض رجال السياسة في البرلمان فحواه أن المساجد لا تزال ممنوعة عليهم وعلى ممارسة نشاطاتهم من طرف المديرية، الشهاب، 1934.

الملحق رقم – 16 –

إدارة الأهالي في الجزائر من خلال تكوين الضباط الأهالي: مدرسة الضباط الأهالي الجزائريين والتونسيين ببوسعادة 1947/1942نموذجا على ضوء وثائق الارشيف

GRANDE CHANCELLERIE
DE
LA LÉGION D'HONNEUR.

DIRECTION.

1er BUREAU.

PERSONNEL
DES MEMBRES
DE LA
LÉGION D'HONNEUR.

N° 16.859.

(1) Membre du Conseil d'administration, Inspecteur militaire ou Commissaire de la marine.

(2) Nom et grade du comparant.

(3) Ajouter le mot *exactement* ou *incorrectement*, suivant qu'il y a ou qu'il n'y a pas identité entre le certificat de nomination et l'acte de naissance.

(4) Écrire les noms et prénoms très lisiblement.

(5) Dans le cas où il y aurait des différences trop grandes entre les noms et prénoms portés sur la lettre d'avis et ceux de l'acte de naissance, le certificateur devra en indiquer les causes et exiger, au besoin, la production de tels documents pouvant expliquer ces différences.

(6) Signature du certificateur ou des membres du Conseil d'administration.

PROCÈS-VERBAL D'INDIVIDUALITÉ

POUR SERVIR À L'INSCRIPTION

DES MEMBRES DE LA LÉGION D'HONNEUR

SUR LES REGISTRES MmatricULES.

Ce jourd'hui Vingt-cinq juillet 1890.

Par-devant nous (1) Membre du Conseil d'Administration du 1er Régiment de Spahis

a comparu (2) M. Ben Daoud, Colonel

promu Commandeur de la Légion d'honneur

le Vingt juillet 1890

Lequel nous a requis de constater, comme nous constatons par le présent procès-verbal, qu'il a été (3) nouvellement désigné sur la lettre d'avis du Ministère de la guerre, ses nom et prénoms devant être, d'après son acte de naissance, écrits ainsi qu'il suit :

(4) { Nom : Ben Daoud
Prénoms : Mohammed

L'individualité du titulaire a été régulièrement établie au moyen des pièces énumérées ci-après :

1° La lettre d'avis dont il vient d'être parlé, et que nous avons rendue ;

2° L'état des services.

Cette dernière pièce, paraphée par nous, devra être envoyée dans le plus bref délai à la Grande Chancellerie, à l'appui du présent procès-verbal, que le comparant a signé avec nous (5).

Fait et clos à Médéa les jour, mois et an que dessus.

Le Comparant,

Ben Daoud

الملحق رقم – 17 –

Cabinet de l'Administrateur
Adjoint détaché

n° 2

Déplacement de personnages religieux

Cheikh TAYEB EL OKBI

Réunion du 12 janvier 1937

Mila, le 4 Février 1937

CONFIDENTIEL

L'Administrateur adjoint détaché à Mila

à Monsieur le PREFET DU DEPARTEMENT DE CONSTANTINE

(Affaires Indigènes)

Conformément à vos instructions verbales de ce jour, j'ai l'honneur de vous donner ci-après le compte rendu aussi objectif et complet que possible, de la réunion qui a eu lieu le 12 janvier dernier à Mila et au cours de laquelle le Cheikh TAYEB EL OKBI, membre de l'association des Oulamas d'Algérie, aurait tenu des propos nettement subversifs, en posant notamment, aux nombreux indigènes qui l'écoutaient, la question suivante : "Si je vous disais de vous soulever contre la France est-ce que vous le feriez ? "Question à laquelle d'une voix presque unanime l'auditoire répondit par l'affirmative.

De l'enquête discrète mais minutieuse à laquelle j'ai procédé et des renseignements que j'ai recueillis auprès de diverses notabilités tant européennes qu'indigènes de Mila, il résulte que Cheikh TAYEB EL OKBI est arrivé à Mila le 12 janvier 1937 venant de Constantine, à 11 heures du matin, accompagné de M.M. BENBADIS Abdelhamis, Président des Oulamais, Cheikh LARBI TEBESSI, Secrétaire Général des Oulamas, BRAHIMI EMBAREK EL MILI, Trésorier des Oulamas et deux ou trois autres personnages de moindre importance. Cinq camionnettes automobiles chargées d'indigènes de Mila portant des brassées de fleurs, étaient parties en avant attendre ces notabilités musulmanes à Ain-Tinn, pour leur faire ensuite escorte jusqu'à Mila.

Avisé que des incidents graves pouvaient se produire en raison des dissensions politiques qui divisent la population indigène de Mila, M. GUILI, Maire, avait organisé un service d'ordre important auquel participaient la police locale, la gendarmerie et une section de tirailleurs sénégalais régulièrement requise à cette fin.

Après avoir déjeuné chez le Cheikh BRAHIMI Embarek El Mili, Cheikh TAYEB EL OKBI et sa suite se rendaient vers 14 heures à la nouvelle mosquée en construction où il avait projeté de donner sa réunion et où l'attendaient de très nombreux indigènes.

Dans l'impossibilité matérielle où il se trouvait de pouvoir faire exercer une surveillance efficace dans ce local, M. GIULY interdisait la réunion envisagée et ne l'autorisait qu'à condition qu'elle eut lieu au Marché couvert. La foule reflua aussitôt vers les halles de Mila, où bientôt s'entassaient 2.500 à 3.000 indigènes.

Cheikh BRAHIMI Embarek El Mili, BENBADIS Abdelhamid, LARBI TEBESSI, prenaient successivement la parole et après avoir développé tour à tour le même thème sur les effets bienfaisants de la région musulmane, exaltaient l'action morale et politique de l'association des Oulamas.

Parlant le dernier, Cheikh TAYEB EL OKBI reprenait les arguments de ses prédécesseurs, puis sentant son auditoire bien en main, posait brusquement la question suivante : "Si je vous disais de vous soulever contre la France, est-ce que vous le feriez ?". D'une voix presque unanime les 2.500 à 3.000 indigènes qui l'écoutaient religieusement répondaient : "OUI". Il s'empressait cependant d'ajouter : "Mais je vous demanderai jamais de le faire."

Quand . . .

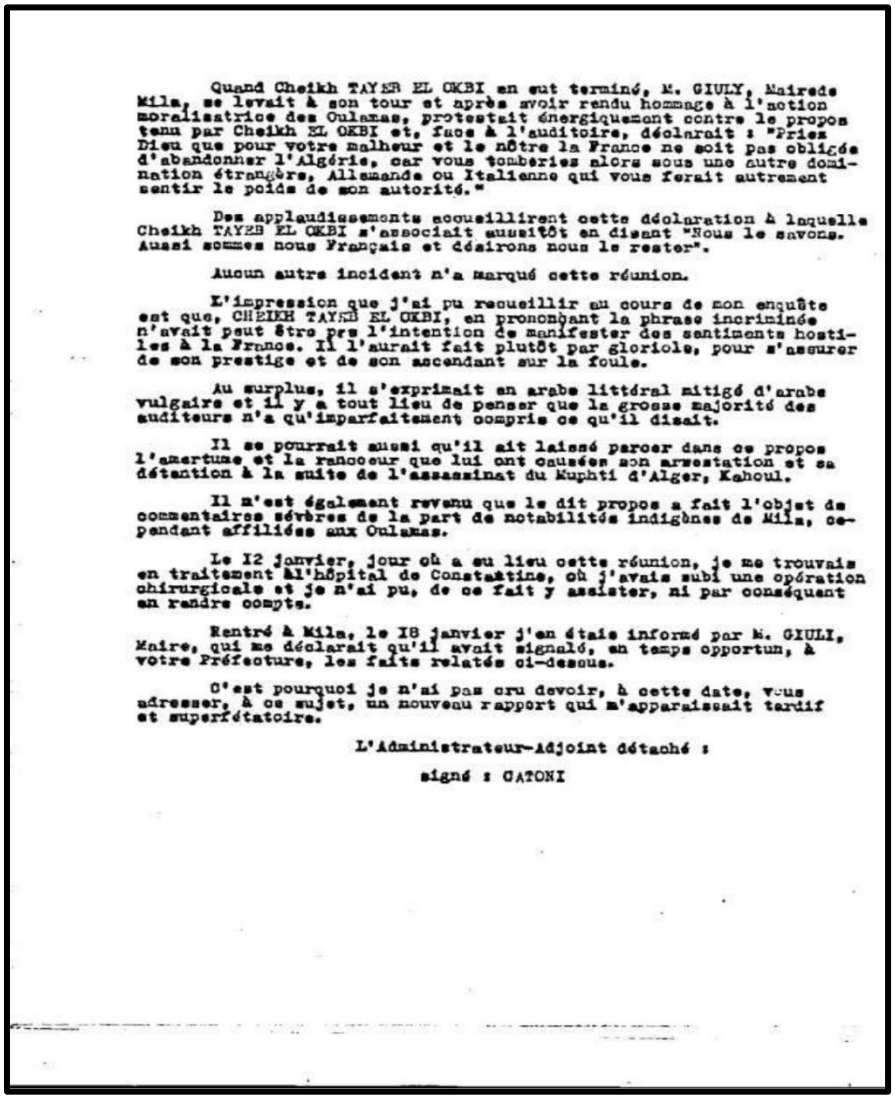

Quand Cheikh TAYEB EL OKBI en eut terminé, M. GIULY, Maire de Mila, se levait à son tour et après avoir rendu hommage à l'action moralisatrice des Oulamas, protestait énergiquement contre le propos tenu par Cheikh EL OKBI et, face à l'auditoire, déclarait : "Priez Dieu que pour votre malheur et le nôtre la France ne soit pas obligée d'abandonner l'Algérie, car vous tomberiez alors sous une autre domination étrangère, Allemande ou Italienne qui vous ferait autrement sentir le poids de son autorité."

Des applaudissements accueillirent cette déclaration à laquelle Cheikh TAYEB EL OKBI s'associait aussitôt en disant "Nous le savons. Aussi sommes nous Français et désirons nous le rester".

Aucun autre incident n'a marqué cette réunion.

L'impression que j'ai pu recueillir au cours de mon enquête est que, CHEIKH TAYEB EL OKBI, en prononçant la phrase incriminée n'avait peut être pas l'intention de manifester des sentiments hostiles à la France. Il l'aurait fait plutôt par gloriole, pour s'assurer de son prestige et de son ascendant sur la foule.

Au surplus, il s'exprimait en arabe littéral mitigé d'arabe vulgaire et il y a tout lieu de penser que la grosse majorité des auditeurs n'a qu'imparfaitement compris ce qu'il disait.

Il se pourrait aussi qu'il ait laissé percer dans ce propos l'amertume et la rancoeur que lui ont causées son arrestation et sa détention à la suite de l'assassinat du Muphti d'Alger, Kahoul.

Il m'est également revenu que le dit propos a fait l'objet de commentaires sévères de la part de notabilités indigènes de Mila, cependant affiliées aux Oulamas.

Le 12 janvier, jour où a eu lieu cette réunion, je me trouvais en traitement à l'hôpital de Constantine, où j'avais subi une opération chirurgicale et je n'ai pu, de ce fait y assister, ni par conséquent en rendre compte.

Rentré à Mila, le 18 janvier j'en étais informé par M. GIULI, Maire, qui me déclarait qu'il avait signalé, en temps opportun, à votre Préfecture, les faits relatés ci-dessus.

C'est pourquoi je n'ai pas cru devoir, à cette date, vous adresser, à ce sujet, un nouveau rapport qui m'apparaissait tardif et superfétatoire.

L'Administrateur-Adjoint détaché :

signé : CATONI

مراقبة المديرية للطيب العقبي لمنعه من ممارسة نشاطه في الحركة الإصلاحية -جمعية العلماء المسلمين-

مازن صلاح مطبقاني، جمعية العلماء الملمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، 1931-1939، عالم الأفكار، 2011، ص، 390.

الملحق رقم – 18 –

برقية احتجاج

ننشر هنا برقية الإحتجاج التي بعثت بها جمعية العلماء إلى المراجع العليا للسلطات الفرنسية على ما عومل به أحد أعضائها المحترمين بمدينة تبسة وهو الشيخ عيسى سلطاني وهذا نص البرقية:

رئيس الجمهورية الفرنسية

رئيس الوزارة ، وزير الداخلية ، وزير العدلية ، جاك ديكلو، نائب رئيس المجلس الوطني شارل الويس، رئيس الجماعة الاشتراكية ، والي الجزائر العام ، عامل قسنطينة

ترفع جمعية العلماء المسلمين احتجاجاتها على المعاملة الجائرة التي عومل بها أحد أعضائها من ذوي المكانة الرفيعة في التعليم الديني الإسلامي بإفريقيا الشمالية إذ سامه سوء العذاب كوميسار الدرك بمدينة تبسة و أهين لديه إهانة شنيعة .

وحيث أن جمعية العلماء تحيط حضرتكم علما بهذه الأعمال الوحشية التي تعد من طرف الكوميسار حملة مدبرة لتدمير سمعة الإسلام وتعليمه فهي تلفت نظركم إلى أن هذا الجو لا يتلائم مع احترام الشخصية الإنسانية التي تعهد بها الدستور الفرنسي والتصريح العالمي لحقوق الانسان .

رئيس جمعية العلماء

محمد البشير الإبراهيمي

حليمي مصطفى، صراع رجال الإصلاح مع الإدارة الاستعمارية 1931-1956، المرجع السابق، ص، 330.

الملحق رقم – 19 –

EDITION SPÉCIALE

LA DEFENSE

DES DROITS ET INTÉRÊTS DES MUSULMANS ALGÉRIENS

Organe indépendant paraissant à Alger tous les vendredis

Administration et Rédaction
188 bis, avenue Rochefort
SAINT-EUGÈNE (Alger)

Directeur-rédacteur en chef : LAMINE LAMOUDI

MOUVEMENT ARABE

MUSULMANS ALGERIENS !

MIRANTE vient d'attenter à votre vie

Dans le calme et la légalité, défendez-vous !

L'Attentat

CONTRE L'APAISEMENT

La Défense : hebdomadaire indépendant des droits et intérêts des musulmans algériens. Organe indépendant... / rédacteur.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم – 20 –

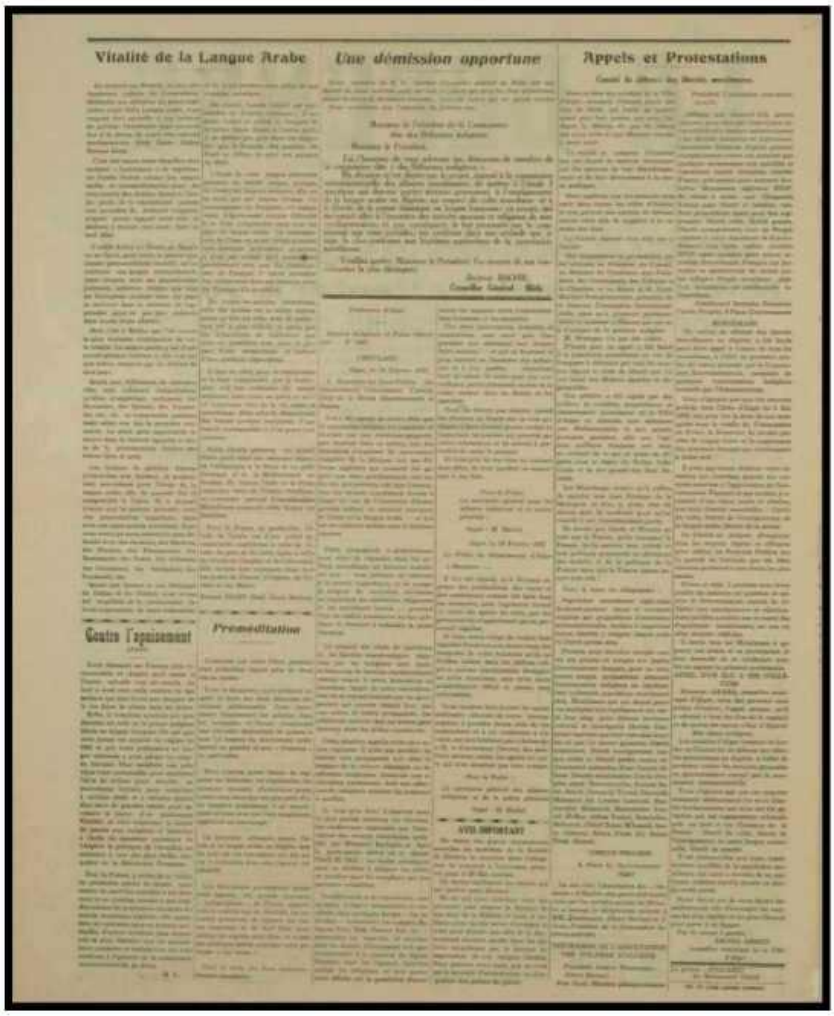

Vitalité de la Langue Arabe

Une démission opportune

Appels et Protestations

Contre l'épuisement

Préméditation

La Défense : hebdomadaire indépendant des droits et intérêts des musulmans algériens. Organe indépendant... / rédacteur.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم – 21 –

LA DEFENSE

DES DROITS ET INTÉRÊTS DES MUSULMANS ALGÉRIENS

Le grand problème

Les principes que nous aimons

Ce qu'il faut que l'on sache

Nous en avons assez !

La Défense : hebdomadaire indépendant des droits et intérêts des musulmans algériens. Organe indépendant... / rédacteur .

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم – 22 –

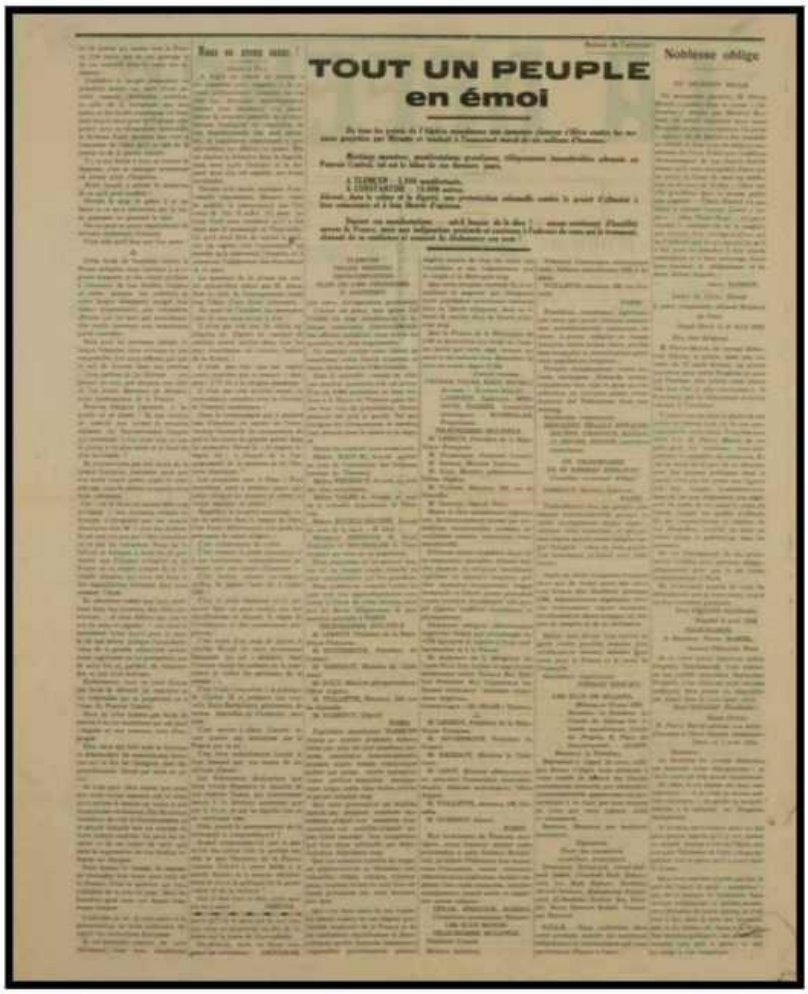

TOUT UN PEUPLE
en émoi

Noblesse oblige

La Défense : hebdomadaire indépendant des droits et intérêts des musulmans algériens. Organe indépendant... / rédacteur .

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم – 23 –

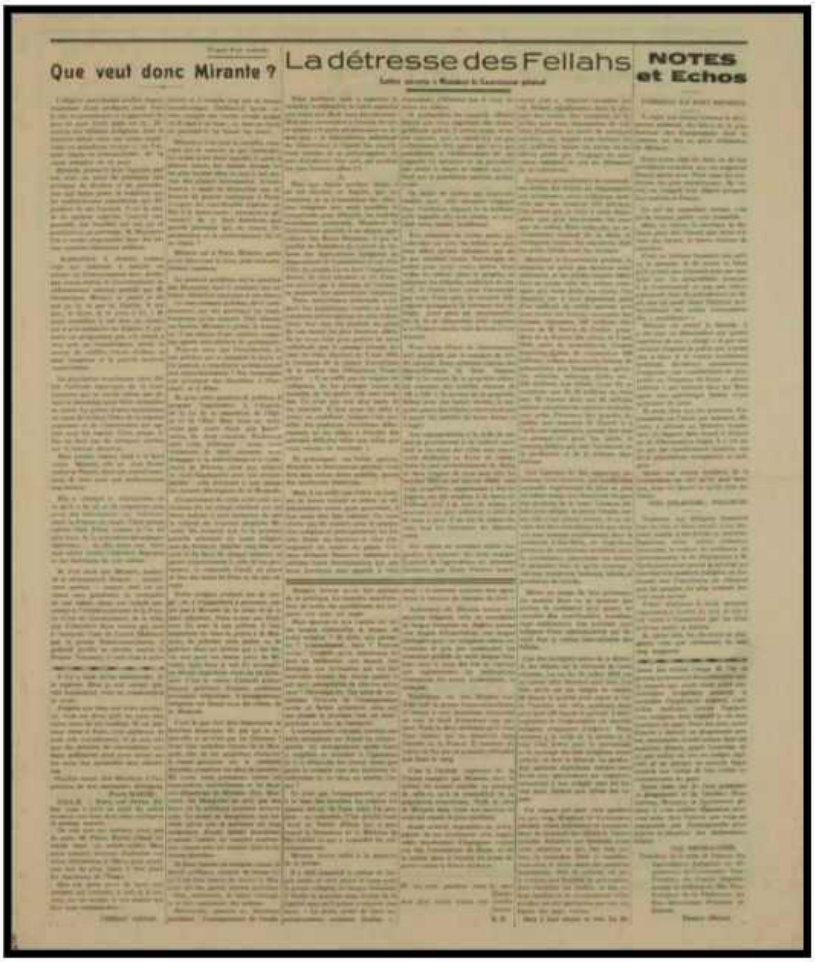

Que veut donc Mirante ?

La détresse des Fellahs

NOTES et Echos

La Défense : hebdomadaire indépendant des droits et intérêts des musulmans algériens. Organe indépendant... / rédacteur .

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم – 24 –

Dès le début de l'occupation de la Chaouia en 1907, un Service des Renseignements fut organisé, mais ce n'est qu'à la fin de l'année 1909 que ce service prit corps et acquit une certaine autonomie. En 1913, le Commandant Simon, Officier supérieur -chef dudit service- prit le titre de Directeur du Service des Renseignements du Maroc.

La Direction du Service des Renseignements n'avait alors que les attributions d'un service des Renseignements : les questions de « politique indigène » étaient traitées par le Secrétariat Général du Gouvernement Chérifien. Elle en fut saisie à la suppression de ce dernier par un décret du Président de la République française en date du 19 mai 1917.

Un dahir du 2 juin 1917, consécutif à ce décret de suppression, créa la Direction des Affaires Indigènes, à laquelle fut rattaché le Service des Renseignements. La fusion de ces deux services forma la Direction des Affaires Indigènes et du Service des Renseignements. Elle avait dans ses attributions l'ensemble des affaires politiques en matière « indigène », dans toute l'étendue de la zone française du Protectorat. Les questions administratives proprement dites, quant à elles, étaient du ressort de la Direction des Affaires Civiles, créée à la même date.

Le dahir du 27 avril 1919 confia notamment la tutelle des collectivités indigènes au Directeur des Affaires Indigènes.

En août 1919, une « Section Historique » est créée à la Direction des Affaires Indigènes. Elle avait pour mission de rechercher dans les archives et bibliothèques de France et de l'étranger tous les documents intéressant l'Histoire du Maroc, de les transmettre et de les publier. Et, en janvier 1920, la Mission Scientifique du Maroc –fondée en 1904 et entretenue par le Gouvernement Français à Tanger- est rattachée à la Direction des Affaires Indigènes sous la désignation de « Section Sociologique ». Cette dernière avait pour mission de continuer les deux publications de la Mission Scientifique : *les Archives Marocaines* et *Villes et tribus du Maroc*, et d'entreprendre d'autres travaux du même ordre.

L'organisation de la direction a été définie dans l'arrêté résidentiel du 21 juin 1930 : les services politiques et des forces supplétives et les services administratifs sont placés sous l'autorité de deux sous-directeurs.

- *Fonds de la Direction des Affaires Indigènes. Puis Direction des Affaires Politiques (1909-1949). Répertoire méthodique. B1-84. Serice du Traitement. Janvier. 2015. P-P 2-5*

- الملحق رقم – 25 –

SOMMAIRE

DIRECTION DES AFFAIRES INDIGENES **B1-B84**
Situation politique et économique des régions civiles et militaires
Recensement de la population
Armement de sécurité
Caïds, magistrats et notables indigènes
Organisation administrative et territoriale
Visites et voyages
Organisation du Tertib
Affaires générales des régions

ibidem

الملحق رقم – 26 –

نص الرسالة التي وجهها عبد الحميد ابن باديس لمعلمي الإسلام والعربية لمواجهة قوانين الإدارة الإستعمارية.

ندعو كل معلم مكتب قرآني أو مدرسة طلب الرخصة من الإدارة و لم يجب و كل معلم مكتب قرآني أو مدرسة منع من التعليم و كل معلم نزعت منه رخصته أن يكاتبنا بما وقع له من ذلك و يعرفنا بتفصيله و جميع ما يتعلق به لنسعى في نازلته السعي المشروع .

كما ندعو كل من تعدى عليه من معلمي الديانة في المساجد أن يكاتبنا و يعرفنا لنتتبع بطريق القانون كل من روعه و انتهك حرمة الدين و المسجد من رجال السلطة كائنا من كان

كما ندعو كل جماعة يريدون تأسيس جمعية و فتح مدرسة لتعليم الإسلام و العربية أن يكاتبونا و يعرفونا لنرشدهم إلى الوجوه القانونية اللازمة

نهج الأربعين شريفا عدد 17 بقسنطينة

Rue alexis – lambert. 17 Constantine

عبد الحميد ابن باديس

حليمي مصطفى، صراع رجال الإصلاح مع الإدارة الاستعمارية 1931-1956، المرجع السابق، ص، 335.

الملحق رقم – 27 –

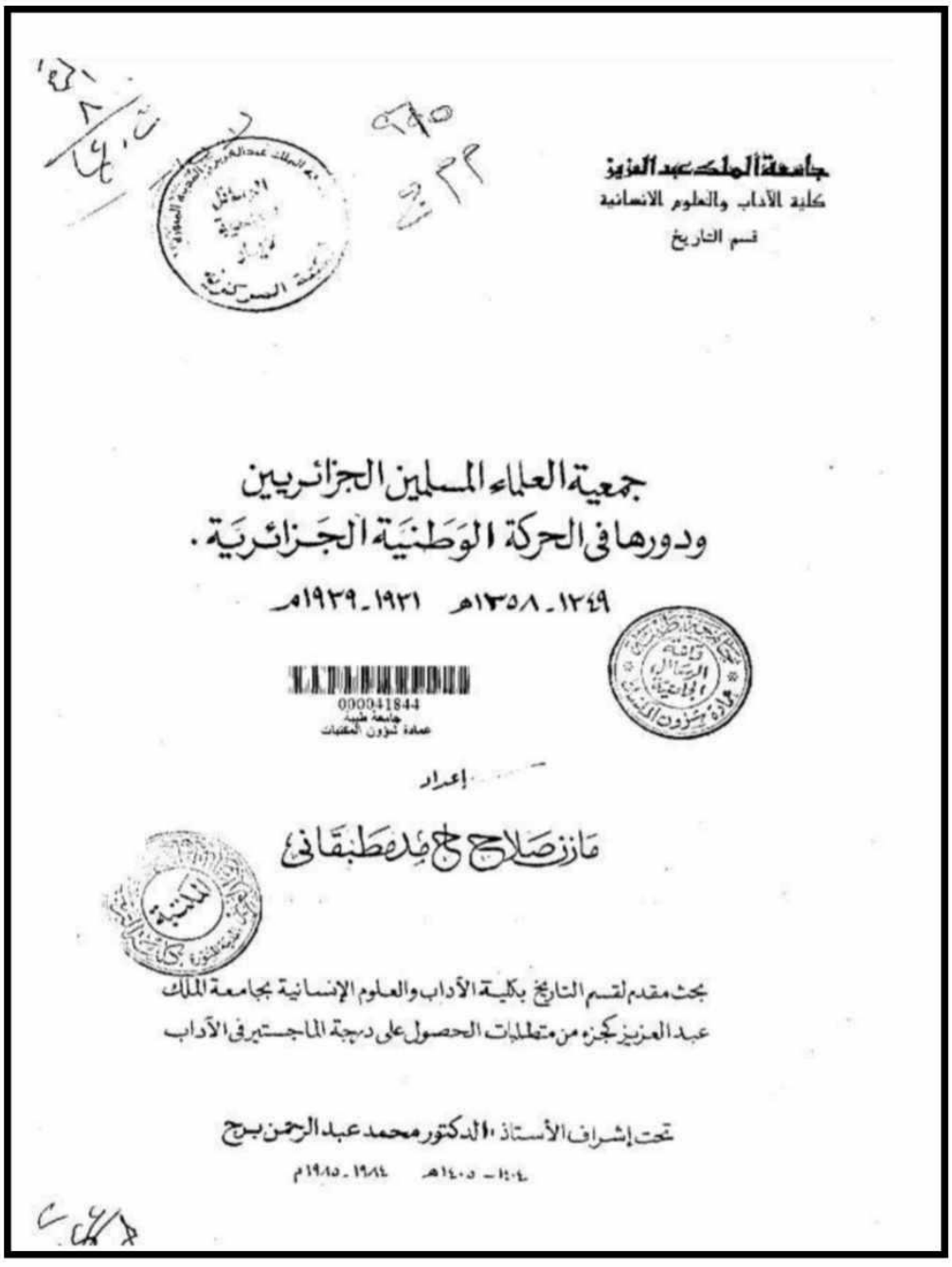

جامعة الملك عبد العزيز
كلية الآداب والعلوم الانسانية
قسم التاريخ

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية.

١٣٤٩-١٣٥٨هـ ١٩٣١-١٩٣٩م

000041844
جامعة طيبة
صفة تزون المقتنيات

إعداد

مازن صلاح مطبقاني

بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب

تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن برج

١٤٠٤-١٤٠٥هـ ١٩٨٤-١٩٨٥م

الملحق رقم – 28 –

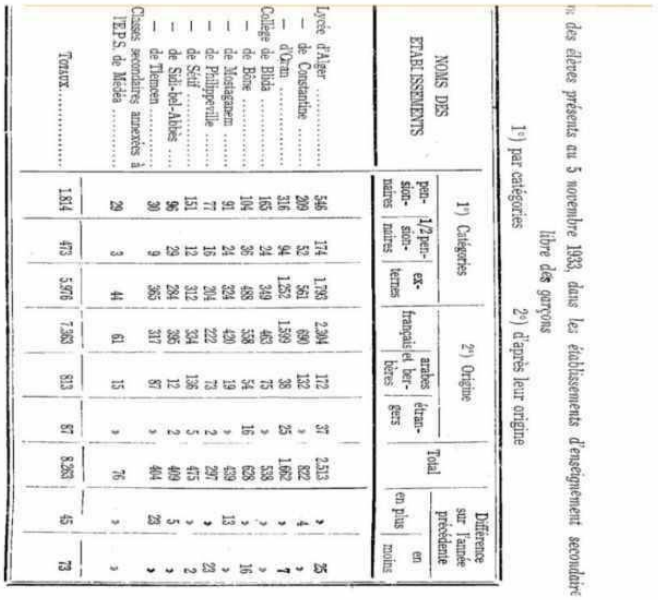

des élèves présents au 5 novembre 1933, dans les établissements d'enseignement secondaire

libre de garçons

1°) par catégories 2°) d'après leur origine

NOMS DES ETABLISSEMENTS	1°) Catégories			2°) Origine			Total	Différence sur l'année précédente	
	pensionnaires	1/2 pensionnaires	externes	français	arabes et berbères	étrangers		en plus	en moins
Lycée d'Alger	546	174	1.763	2.304	172	37	2.513	»	25
— de Constantine	209	52	561	690	132	»	822	4	»
— d'Oran	316	94	1.252	1.369	38	25	1.462	»	7
Collège de Blida	165	24	349	463	75	»	538	»	»
— de Bône	104	36	488	538	54	16	608	»	16
— de Mostaganem	91	24	324	420	19	»	439	13	»
— de Philippeville	77	15	204	222	73	2	297	»	23
— de Sétif	151	12	312	334	136	5	475	»	2
— de Sidi-bel-Abbès	96	29	284	365	12	2	409	5	»
— de Tlemcen	30	9	365	317	57	»	404	28	»
Classes secondaires annexées à l'E.P.S. de Médéa	29	3	44	61	15	»	76	»	»
Totaux	1.814	473	5.976	7.303	813	87	8.263	45	73

تليغراف مرسل إلى السيد الوالي العام

حليمي مصطفى، صراع رجال الإصلاح مع الإدارة الاستعمارية 1931-1956،ص، 318.

مأخوذة من جريدة الشهاب، ج 9، مج 10، (عدد خاص)، 12 اوت 1934.

الملحق رقم – 29 –

RESSOURCES COMPLEMENTAIRES

Les séries « A », « C », « F » et « S » contiennent aussi des archives produites ou reçues par la Direction des Affaires Indigènes.

Le Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (CADN) conserve également des archives de la D.A.I. ayant fait l'objet d'un récolement à partir du 30 janvier 1934, pour être ensuite versées aux Archives du Protectorat le 29 décembre 1934[1].

REPERTOIRE METHODIQUE

Le répertoire méthodique est un instrument de recherche dans lequel la description est faite à l'article qui se présente dans l'ordre systématique et logique indépendamment de l'ordre des cotes.

- Un article se présente selon un schéma de type :
  Cote, *intitulé* et *dates extrêmes*.
- Les dates extrêmes (date du plus ancien document et date du plus récent) se présentent ainsi :
  1909-1949 : indique une suite de documents datés de 1909 à 1949.
  1942, 1945, 1955 : indique des documents datant de 1942, de 1945 et de 1955.

BIBLIOGRAPHIE

La politique berbère du Protectorat français au Maroc, 1912-1956 / Abraham Lahnite ; préface de Jean Martin. -Paris : l'Harmattan, DL 2011. -3 vol. (336, 401, 283 p.) ; ill., cartes, couv. ill. en coul., 24 cm. -(Histoire et perspectives méditerranéennes).

Structures politiques du Maroc colonial / Abdellah Ben Mlih. -Paris : l'Harmattan, 1990. -396 p. ; couv. ill., 24 cm. -(Histoire et perspectives méditerranéennes).

Fonds de l'association Economie et Humanisme : répertoire numérique détaillé/ Archives Municipales de Lyon, 2009.
Disponible sur [http://www.archives-lyon.fr/static/archives/contenu/Sorienter_fonds/IR_183II.pdf?&view_zoom=1] (consulté le 03/02/2014).

Le Bulletin officiel du Royaume du Maroc. Disponible sur le site du Secrétariat Général du Gouvernement [http://www.sgg.gov.ma]

[1] Ces archives couvrent notamment les sujets suivants : organisation du Protectorat, directives et opérations militaires, fêtes et pèlerinages, action allemande au Maroc, douanes, comptabilité et affaires financières, Affaires économiques et Enseignement.

ibidem

الملحق رقم – 30 –

INTRODUCTION

Le fonds d'archives objet du présent instrument de recherche est produit par la Direction des Affaires Indigènes. Il représente matériellement 84 articles, dont les cotes extrêmes sont B1-B84, et s'étend sur une période chronologique de 1909 à 1949.

CONTEXTE DE PRODUCTION

Nom du producteur

Direction des Affaires Indigènes.

ibidem

SOMMAIRE

DIRECTION DES AFFAIRES INDIGENES **B1-B84**
Situation politique et économique des régions civiles et militaires
Recensement de la population
Armement de sécurité
Caïds, magistrats et notables indigènes
Organisation administrative et territoriale
Visites et voyages
Organisation du Tertib
Affaires générales des régions

ibidem

مصادر ومراجع البحث.

القسم الأول: مصادر البحث الأرشيفية.

أولاً: الوثائق الأرشيفية المطبوعة؛

ثانياً: الوثائق الأرشيفية المحفوظة؛

ثالثاً: الصحافة والشهادات الحية والمنشورة.

القسم الثاني: مراجع البحث.

رابعاً: المراجع باللغة العربية (المقالات والكتب)؛

خامساً: المراجع باللغة الأجنبية. *(Ouvrageset Articles).*

القسم الأول :

مصادر البحث الأرشيفية.

أولاً: الوثائق الأرشيفية المطبوعة.

-Bulletin des lois. -

- *Bulletin Officiel des Actes du Gouvernement,B.O.A.G (1855-1857). (1861-1926).*
- *Documents de Ministère de la Guerre. Algérie "Organisation des indigènes".*
- *Bulletin officiel du ministère de la guerre.*
- *Bulltin Officiel du Gouvernement Général,T xxxIIIe,33ème Année,ImprimeriePiere Fontana,Alger,1893.*
- *Exposé de la Situation Générale de l'Algérie, présenté G.G .A ,Alger,années (1927-1929-1931-1938- 1946).*

-G.G.A.lois . Décrets et Arrêtés. Concernant les reformes indigènes. - Imp. Orientale. Fontana a frères. 1919.

- *GGA. Tabeau de la situation des établlissement Français dans L'Algérie 1852-1854. Imprimerie Impériale. Paris. MDccc. PP 93-94-95.*
- *GGA. Tableau de la situation des établissements Français dan l'Algérie 1864. Imprimerie Impériale. Paris. M. Dccc. LXVI.PP07-08.*
- *GGA.Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830-1854).*
- *Imprimerie du Gouvernement. Alger. 1856.*
- *Journal Officiel de L'Algérie.*
- *Journal Officiel de La R. Française J.O.R.F. - (Les débats parlementaires).*
- *Les Documents Algériens, série Politique et Institution .Service d'information du Cabinet du G.G.A,Imprimerie: société nationale des entreprises de presse, 6 avenue Pasteur, Alger.1947-1954*

-Les Procès – verbaux des délibérations des conseils généraux d'Alger . -
Oran et de Constantine (2 vol . annuel par département). 1875-1961. -
-P.V.des délibérations des délégations financières -

- *Questions administratives et Techniques. (p64).*

-Recueil des actes administratifs de la préfecture D'Alger -

- *Recueil des actes Administratives de la préfecture,1860-1881,1882.*
- *Recueil des Actes du Gouvernement de l'Algérie, RAGA (1830-1854).*
- *Réformes indigènes, Lois, décrets et arrêtés concernant les réformes indigènes de 1919.Alger impr/off/GGA,1919.*
- *Réformes indigènes, rapport de la commission chargée d'établir un programme de reformes politique SocialesEt économiques en faveur des musulmans français d'Algérie, Alger imprimerie officielle, GGA,T1et tome 2,1944.*
- *Répertoires Statistiques ⁄Communes De L'Algérie.*

DOCUMENTS STATISTIQUES.

- *Statistiques Générales de l'Algérie, Année ; 1906-1911,Puis Annuaire - Statistique de l'Algérie ,A.S.A. Direction générale des Finances, --- Services statistiques générale. Année ; 1926,1936, 1948,1954.*

  ***A.S.A,** Annuaire statistique de L'Algérie, Imprimerie Minerva , Alger , 1936.*

  ***A.S.A,** Annuaire statistique de L'Algérie, Nouvelle série, 4eme Volume, Ancienne imprimerie, V.Heintz, **G.G.A,** Alger, 1951.*

A.S.A, *Annuaire statistique de L'Algérie, Nouvelle Série,Troisème Volume, Ancienne Imprimerie V. Heintnz,* ***G.G.A,*** *Alger, 1950.*

A.S.A, *Annuaire statistique de L'AlgérieAnnée1930 , Imprimerie E. PFISTER,* ***G.G.A,*** *Alger 1931.*

A.S.A*, Tableaux de l'économie, Tiré surpresses de l'imprimerie Baconier,* ***G.G.A,*** *Alger, 1958.*

- *GGA.Tabeau de la situation des établissementsFrançaisdansL'Algérie 1845.Imperial. Paris. PP 77-78.*

(R.A.A. de la délégation générale "juin 1958 – juillet 1962 "). -

Colons – nom- Indigènes :

ثانيا: الوثائق الأرشيفية المحفوظة.

أ. الوثائق الأرشيفية في الجزائر.

1-مصلحة أرشيف ولاية وهران :

A.W.Oran - Sous série I, B N°2261, C.I.E, Oran, N°01 de Décembre 1939.

A.W.O, Sous série I,B N°2261, Dossier presse, L'Entente du 04 Septembre 1939.

A.W.O, Sous série I11, B N°4480, Commissariat à la coordination des affaires Musulmans, N°02, Alger, 21/06/1943.

A.W.Oran- Sous série I B N°4482, I19, Rapport, présenter par M.Vrolyk, Administrateur De La Commune Mixte de Zemoura.

A.W.O,série 1B : B /7-événements politiques, B /7-pouvoirs disciplinaires.1881-1928.

Centre d'archives de la wilaya d'Oran- AWO*.*

EX/ Série I / ***Affaires Musulmanes 1837-1961*** *:*

*Ex-Série B /****Administration générale de l'Algérie*** ***:***

Série B . Administrative 1908-1940. Répertoire numérique. In Etat générale des inventaires des archives. Imp. Nationale Paris 1987.

Le centre d'info et d'étude. Organisation politique et Administration de l'Algérie.

Série I 1 : Dossier 2260

2- مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة:

Centre d'archives de la wilaya de Constantine - AWC.

A.W.C, Boite N° 50, Extraits de la délibiration du conseil d'administration de Constantine.

A.W.C, Boite N°56, Rapports à la commission Administrative.

3- مركز الأرشيف الوطني الجزائري ببئرخادم:

C.A. N.A, G.G.A, Boite IBA/ADC-233, N°2508, Projet de rattachement de certain Douars aux communes de plein Environnementes, Aout 1955.
C.A.N.A, G.G.A, Boite E.B.M/ELM021, N°1607, Texte Réglementaires Applications aux communes mixtes D'Algérie.
C.A.N.A, G.G.A, Boite I.B.A/H.B.M020, N°1255/I.B.A 02 Note d'ensemble sur les élections djamaa.
C.A.N.A, G.G.A, Boite IBA/AFM.032, N°2125, Centre de stockage du Blé (Division D'Oran Place de Sidi Bel-Abes) 1936.
C.A.N.A, G.G.A, Sous Série E11-1/782, Rapport a la commission départementale.
Centre d'archives nationales d'Alger (BirKhadem).

ب ـ الوثائق الأرشيفية في فرنسا - مركز أرشيف ما وراء البحار-

A.N.O.M, fonds Ministériels, F80/1708, Impôt Payé par les Indigènes.

A.N.O.M, G.G.A, Série H - 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936.

A.N.O.M, G.G.A, Série H, 12 H 16, Schéma de L'organisation Administrative.
F 80 /carton /1701/1708 : législations et organisation ADM.

F 80 /carton /442/521 : bureaux arabes, inspection et rapports.

Fonts ministériels, Série F 80 -F 80/carton 03/08 : organisation Administrative.

Gouvernement de l'Algérie/Affaires Indigènes./ Série H

S/série 11H/14H-réformes indigènes,1858-1940, élections, questions sociales indigènes,

SénatusConsult. Série M -GGA/5M/ service de propriétés indigènes dossiers du personnels.

Sous série 1H36(correspondances et surveillance des indigènes 1934-1939)

Sous série 3H1(1843-1904).

Sous série 7H18/19/22 (chefs indigènes 1866-1907)./action Administrative.

ثالثًا: الصحافة والشهادات الحية و-المنشورة.

أ / الصحافة الجزائرية (أو الأهلية كما كانت تسمى) .

- ✓ الثبات، العدد 25، السنة الأولى، 08أكتوبر 1934.
- ✓ الثبات،العدد 19، السنة الأولى، 14 سبتمبر 1934.
- ✓ الثبات، العدد 47، السنة الثانية، 26 جويلية 1935.
- ✓ الثبات، العدد 17، السنة الأولى، 10 أوت 1934.
- ✓ البصائر، ع 31، 07 أوت 1936، ص-ص، 4-5.
- ✓ الإقدام، العدد 26، مارس، 1923.
- ✓ الشهاب، أوت،ج 09 ، 10، مج 02، 1934.

ب / الصحافة الأوروبية الكلونيالية.

1. *L'Algérie agricole et viticole,30eme Année, N°1212, Alger, 21 Juin 1951.*
2. *L'oraniepopulaire, 2èmeAnnée, 1938.*
3. *La dépêche de Constantine, 08 Mars 1915.*
4. *La gazette Algérienne,9ème Année, N°20, 11/03/1893.*
5. *La voix indigène, N°404, Algérie, 03 Mai 1937.*
6. *La voix indigène, N°409, Algérie, 29/061937.*
7. *Le progré de Bel-Abbes, 19ème Année, N°1515, 13/10/1900.*

ج / الشهادات الحية – أو المذكرات المنشورة باللغة العربية:

- ✓ الإبراهيمي (محمد البشير): عيون البصائر، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1971.
- ✓ الإبراهيمي (محمد البشير): آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، الجزء الثاني (1940-1952)، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- ✓ الإبراهيمي (محمد البشير): آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، الجزء الثالث (عيون البصائر)، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- ✓ ديغول (شارل)، مذكرات الأمل، التجديد1958-1960، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971.
- ✓ عبد الرحمان (بن ابراهيم بن العقون): الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1930، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- ✓ المدني (أحمد توفيق)، كتاب هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.
- ✓ مصالي (أحمد الحاج): مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، الفكر السياسي الجزائري 1830-1962، ترجمة محمد المعراجي، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2006.

باللغة الفرنسية:

1. ***CAMBON** (Jules), Le Gouvernement Général de L'Algérie (1891-1897), Librairie, Ad, Jourdan, Jules Carbonal, 04 Place du gouvernement, Alger, 1918.*
2. ***SOUSTELLE** (Jacques), Aimée et souffrante Algérie, librairie Plon, Paris, France, 1956.*

3. ***Violette*** *(Maurice), L'Algérie vivra – t-elle ? Libraire Félix alcan 108, Boulevard Saint-Germain, Paris, France, 1931.*

القسم الثاني:

مراجع البحث.

أولاً: المراجع باللغة العربية.

أ - مقالات (الدوريات)؛ **ب -الكتب؛** ج - **الدراسات الأكاديمية الجامعية.**

أ- مقالات (الدوريات) باللغة العربية :

- بلعجال (أحمد): «السياسة الثقافية في الجزائر، "السياسة التعليمية نموذجا"»، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 19.

- بوحوص(شاهيناز):« المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر 1830-1871»، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2021، ص، 94.

-بوحوص (شاهيناز): «القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر (1830-1882)»،**مجلة " آفاق فكرية "** «المجلد 10، العدد 02، أكتوبر، 2022.

- تركي (رابح): « الصراع بين جمعية العلماء وإدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر في الفترة مابين(1933-1939)» **مجلة الثقافة** ، العدد : 85، جانفي فيفري 1985.

- ثنيو (نور الدين): "الشبان الجزائريون، الجيل المؤسس للوعي السياسي الحديث في الجزائر"، وناسة سياريتنقور وعيسى قادري، الأجيال الملتزمة والحركات الوطنية، القرن العشرين في البلدان المغاربية، **قسم البحث سوسيو-أنثروبولوجيا**- منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، التاريخ والذاكرة، ص ص 29-52، 2012.

-عايدة (حباطي): مسألة التجنيس وموقف الجزائريين منه (1919-1939)، 66، **نقلا عن النجاح:** 03 أوت 1932.

- سباعي (سيدي عبد القادر)،«الجزائريون من أهالي إلى "أنديجان»، **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، العدد الثاني، جانفي 2015، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص-ص، 257-268.

- **سعد الله** (أبو القاسم): «البشير الإبراهيمي في تلمسان من خلال الوثائق الإدارية 1933-1940»، **مجلة الثقافة**،السنة 18،العدد101-الجزائر،1988.

- **عليوش قربوع** (بشرى)، «قضايا "الأهالي" الجزائريين من خلال جريدة الثبات 1933-1935»، **مجلة المعيار**، مجلد 27، عدد 2، (ر ت71)، مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023.

- **فركوس** (صالح):« النظام الجبائي في العهد الاستعماري بالقطر الجزائري في ضوء مقاطعة قسنطينة،1837 -1871» **مجلةالحوارالفكري**،العدد04 ،نوفمبر2002.

- محمد العيد (مطمر): التنظيم الاداري في عهد الاحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان بمنطقة الأوراس، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 04، جامعة بسكرة، ماي 2003.

- بكار (محمد): النظام الإداري الاستعماري والمجتمع الجزائري 1830-1962، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 08، 2017.

- **مهديد** (إبراهيم): الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي-الرأسمالية الاستعمارية كإشكالية الإندماج الاجتماعي، **مجلة إنسانيات وهران**، العدد 04، السنة 1998.

- **موفق** (عمر): السياسة الاستعمارية بين الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الشامل، **مجلة عصور**، عدد 06- 07 جوان – ديسمبر، 2005.

-**سعيدوني** (ناصر الدين): «موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر:صلاحياتهم الإدارية مهامهم الاقتصادية والاجتماعية»، **مجلة المؤرخ العربي**: البلدانالعدد. 182،أكتوبر، (د.ت).

- **ولد النبية** (كريم): « **سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر** »، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**/-ISSN 2170 0370دورية محكمة تصدرها جامعة الوادي- ،**العدد 2**/ديسمبر**2011**.**ص ص60-72.**

- **ولد النبية** (كريم):« القياد في نظام الإدارة الاستعمارية/التواطؤ /التعسف والخيانة - 1867-1962»،**مجلة القرطاس للدراسات الحضارية والفكرية**، العدد. 02، مخبر الدراسات الحضارية ،جامعة تلمسان. جانفي،2015،

- **ولد النبية** (كريم) : الانتخابات المحلية في البلديات المختلطة، انتخابات 1947 في بلدية عين تيموشنت المختلطة نموذجا، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية**، تونس، 2007، ص. 17.

-**ولد النبية (**كريم): «الانتخابات في البلديات المختلطة»،**مجلة مصادر** (المركز الوطني د.ب.ح.و.ث، العدد.09، محرم 1425هـ، مارس، 2004.

-ولد النبية (كريم): «الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) في الجزائر 1893 – 1962»،دار الكنوز للنشر والتوزيع،**المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**،العدد، 6/جوان 2013.

- -ولد النبية (كريم): «انتخابات الهيئة الثانية للمجالس البلدية -سيدي بلعباس- 1912»، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**،مخبر تاريخ الجزائر- في الحديث والمعاصر،العدد. 3،سنة2011 .

- بوعزيز (يحي): "سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائريين من خلال أقواله ورسائله"،**المجلة الثقافية**، العدد. 50،مارس-أفريل 1979.

-بن الشيخ (حكيم): المنظومة الصحية في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**،مج6، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014.

- مشري محمد: "الجزائر في كتابات المستشرقين الفرنسيين"، **الملتقى الدولي حول الجزائر في الكتابات المتوسطية**، 7-8 جوان 2010، قسنطينة، يناير، 2011.

-بوسعيد (سومية): « المجلس الجزائري وقضية فصل الدين عن الدولة – قراءة لمواقف الشيخ البشير الإبراهيمي : **مجلة قضايا تاريخية**، العدد 14، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس- ، جانفي، 2021.

-بوعزيز(يحي): « الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر» **مجلة الثقافة**، العدد 80، مارس – أفريل1984 .

- -تيرش (محمد)- ولدالنبية (كريم): « استمرار تسلط الضرائب العربية على قبائل عمالة وهران 1830-1918»، **مجلةعصورجديدة/مصنفة ج** /مخبر :ج،ت,ج 1636-2170:ISSN- جامعة ، وهران،المجلد 10، ردمد1636،**عدد الأول 1، (مارس)** 1441هـ/ **2020.**

- سلاماني (عبد القادر): «دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر» ، **مجلة البدر**، العدد 03، كلية الآداب واللغات، جامعة بشار، مارس 2011، ص 70.

-سياري طنقور (وناسة): "المجلس البلدي لمدينة قسنطينة من 1947 إلى 1962" **إنسانيات، عدد مزدوج 35-36**، السنة 11، 2007، مركز البحث في الأنثروبولوجيةالاجتماعية ، وهران.

-الطيب (مختاري): الحكومة العامة وسياسة الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر 1830م-1900م، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 07، العدد 01، جامعة مستغانم الجزائر، 2023.

-عالم (مليكة): «السياسة القضائية الاستعمارية في الجزائر 1830-1962»،**مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، المجلد 01، العدد 02، قسم التاريخ، جامعة خميس مليانة، جوان 2013.

-عبد القادر (مرجاني): «المكاتب العربية ودورها في توطيد دعائم الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م»، **مجلة رفوف**، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة أحمد دراسة، أدرار، 2021، ص 374.

-عليوش قربوع (بشرى): «قضايا "الأهالي" الجزائريين من خلال جريدة الثبات 1933-1935»، **مجلة المعيار**، مجلد 27، عدد2، (ر ت 71) مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023.

-- فتح الله (بن أزوار): «السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر 1830-1954»، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص، 286.

-فركوس (صالح): المكاتب العربية ومراقبة الرأي العام الجزائري،من خلال وثيقة جديدة تنشر لأول مرة ». **مجلة الحوار الفكري**،العدد02 ،ديسمبر2001.

- كليل (صالح): «النظام القضائي الاستعماري في الجزائر: بين الإدماج والردع 1830-1888»، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 13، جانفي 2020، ص 267.

-منعم (بوعملات): البعد السياسي فيي خطاب مصلحة الشؤون الأهلية في المغرب، **دورية كان**، العدد 34، ديسمبر 2016.

-نور الدين (صابر):« المكاتب العربية والسياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر إقليم قسنطينة نموذجا»، **مجلة طبنة** للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، تلمسان، 2023.

- ناقل (عائشة) -ولد النبية(كريم): « فرق الصبايحية واستغلالها داخل الاستراتيجية الاستعمارية 1830-1845»،**المجلة جc الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**/ جامعة الشلف،العددالأول، المجلد، القسم. (ب)، العلوم الاجتماعية، ديسمبر، 2019.

-يحي (بوعزيز)، "سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائريين من خلال أقواله ورسائله"، **المجلة الثقافية**، العدد 50، مارس- أفريل 1979، ص- ص. 13-33.

-تركي (عليوة) - ولدالنبية (كريم): « المسألة الانتخابية و شروط الترشح في انتخابات بلديات الصلاحيات الكاملة (1868-1947)، »،**المجلة المغاربية للبحوث و الدراسات التاريخية و الاجتماعية**/ مخبر :ج،ت،م - جامعة سيدي بلعباس،عدد2، المجلد14، ديسمبر 2022، ص- ص 91–108 .

ب- الكتب (المؤلفات) باللغة العربية :

- سعد الله أبو القاسم: **أفكارجامحة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، الجزائر، 1988.

- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجز ائر الثقافي 1830-1954، ج3**، المرجع السابق، ص، 285.

- سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجز ائر ، ج4**، دار الغرب الإسلامي،بيروت-1990.

- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجز ائرية ،ج1**، القسم الأول، ط. 1، الجزائر، 1992، 1992.

- سعد الله أبو القاسم: **خلاصة تاريخ الجز ائر 1830-1962**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، د.ط.

- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجز ائرية (1900-1930)** ج2، ط3،الجزائر ش.و.ن.ت،1983.

- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1945)**، ج3، ط3 م.و.ك، 1986.

- أحمد الخطيب: **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، الجزائر، 1986.

- مريوش أحمد: **الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار هومة، (د.ط)، الجزائر، 2012.

-الخطيب أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**،م.و.ك،الجزائر،**1985**.

-أحمد مهساس: **الحركة الثورية في الجزائر والحرب العالمية الأولى**، دار القصبة للنشر، 2003.

- بوعزيز يحي: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948** ويليه الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق تاريخية، عالم المعرفة، (د.ط)، الجزائر، 2009.

- **بوعزيز** يحي: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2005

- تريكي رابح عمامرة: **الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، منشورات ش. و. للنشر والإشهار، ط5، الجزائر، 2001.

- عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر، 2012

- عبد الحميد زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر،دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر ،2004.

- عبد الحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)**، الجزائر،1984.

- عبد الحميد زوزو: **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، دار هومة للنشر، الجزائر، ج1، ط1، 2009،

- فركوس صالح: **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2005

- عمارة علاوة: **من عالم الدوار إلى البلدة الريفية تاريخ منطقة بني حميدان من أقدم العصور إلى غاية 1962، ج1**، وزارةالثقافة، قسنطينة، 2015.

- صالح فركوس: **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة –الجزائر، 2006.

- قداش محفوظ: **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر: محمد المعراجي، منشورات A.N.E.P، 2008.

- الميلي محمد: **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، دار هومة، (د.ط)، الجزائر، 2012.

- ناصر محمد: **المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931**، المجلد الأول، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978

- العمري مومن: **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954**، دار طليعة، (د.ط)، الجزائر، (د.ت).

- مطبقاني مازن صلاح ، **جمعية العلماء الملمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية،1349-1358 هـ، 1931-1939** م، بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب، تحت إشراف لأستاذالدكتور: محمد عبد الرحمان برح، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،، جامعة الملك عبد العزيز، قسم التاريخ. 1404-1405هـ، 1984-1985م.

- ثنيو نور الدين: **رابح زناتي نقد الحركة الإصلاحية الجزائرية**، شركة الأصالة للنشر، أوت، الجزائر،2020.

-كريم ولدالنبية: **تاريخ الادارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 -من خلال الوثائق الأرشيفية**، دار النشر كنوز الحكمة، بن عكنون، الجزائر ،**2019**.

- كريم ولدالنبية: **البلدية الاستعمارية في الجزائر 1863-1947 - من خلال الوثائق الأرشيفية**، دار النشر المثقف- باتنة- الجزائر ، الجزائر ، **2020**.

-كريم ولد النبية : **حشد و تفكيك قبائل منطقة سيدي بلعباس و تأسيس بلدية مكرة المختلطة**، **دار القدس ، الجزائر، 2023 .**

- بوضرساية بوعزة وآخرون: **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2007.

- يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،**2007**+ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1983**. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد - الشروع في تغيير الهياكل الإدارية -

- جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد**، الجزائر، 1994.

-جمال قنان: **نصوص سياسية جزائرية 1830-1914**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993.

- قداش محفوظ: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1919-1939**، تر: امحمد بن البار، الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى 1919-1926، السياق الاقتصادي والاجتماعي والوضع السياسي للجزائر المسلمة،

- قداش محفوظ: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، 1939-1951**، تر: امحمد بن البار، رد حزب الشعب الجزائري على الإدارة الأهلية في الجزائر، ص 1080، أهداف الإدارة الاستعمارية.

- عبد القادر حلوش:**سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، شركة دار الأمة، الجزائر، 1999، ص، 50.

ج – الدراسات الأكاديمية الجامعية

- فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري (1844-1870)، تيارت، سعيدة، جيرفيل، البيض، نماذجا، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**، إشراف، بن نعيمة عبد المجيد، 2013-2014

- كريم ولد النبية : بلدية عين تيموشنت المختلطة - الاستيطان والنظام الإداري المحلي في الجزائر، **رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر**، إشراف: دحو قعرور، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية 1999.

- محمد الأمين رضاضعة، الإدارة الأهلية بالجزائر تنظيمها وسير عملها وأعوانها من 1919 إلى 1947م، **رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر**، إشراف، د. شاوش حباسي، 2007-2008،

- محمد العيد تيجاني، الشؤون الجزائرية (الأهلية) من خلال جريدة المبشر 1900-1914، **رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، إشراف: جمال قنان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2005-2006.

-حليمي مصطفى، صراع رجال الإصلاح مع الإدارة الاستعمارية 1931-1956، اشراف: مجاود محمد، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، مشروع: تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1962، كلية العلوم الإنسانية والاجتمتعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014/2013.

- محمد بكار، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1956، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة الجيلالي ليابس،اشراف أد كريم ولدالنبية، سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة، 2014-2013.

- عايدة حباطي، التيارات الفكرية في المشرق وصداها لدى النخبة العربية في الجزائر 1900-1940، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2019، ص61.

-ناقل عائشة، الاستعمار الفرنسي في الجزائر واستغلاله للواقع الاجتماعي الموروث من نظام إيالة الجزائر 1830-1930، إشراف الأستاذ: كريم ولد النبية، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ**، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانة والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2021/2020، ص-ص، 62-63.

-ولدالنبية كريم: الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية/ -1866-1947،**رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث/المعاصر. قسم التاريخ**- كلية الآداب - 2006-جامعة جيلالي ليابس . (510ص).

ثانيا – الكتب المترجمة (أو المُعَرَّبَة):

-أجرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصرة من اتفاقية 1817الى اندلاع حرب التحرير1954**،ترجمة: جمال فاطمي وآخرون، م 2، ط.1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.

-أجرون شارل روبير: **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)**، ج1، نقل حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007،

-أوليفي لوكور غرانميزون: **الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

-شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسير"القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية"**، تر: المنيحي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

- شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة والغزووبدايات الاستعمار(1827-1871)**، مج 1، تر: جمال فاطمي وآخرون، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008.

- نوشي (أندري)،برنيان (أندري)،لاكوست (إيف) : **الجزائر بين الماضي والحاضر**- ترجمة اسطنبولي(ر) ومنصف عاشور،د.م.ج-الجزائر 1984.

-أجرون شارل روبير: **المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية**،(مقاومة لقبائل للإدماج والتفكيكوفشل مشاريع التنصير والجنيس)، ترجمة وتعليق م/العربي ولد خليفة،منشورات ثالة،الجزائر،2002.

-الأشرف مصطفى: **الجزائر أمة ومجتمع**، ترجمة ح/بن عيسى، م.و. للكتاب، الجزائر،1983.

-بير نيان (أندري) وموشي (أندري) ولاكوست (إيف): **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: سطنمبولي رابح ومنصف عاشور، د.م.ج، الجزائر، 1984.

-عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، تر. جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983.

-قداش محفوظ: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1951-1989، ج2**، تر: بن البار (امحمد)، دار الأمة، الجزائر، 2011.

--خيثر عبد النور: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1977.

- صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، **مشروع بحث في اطار (PNR)، مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية**، جامعة قالمة، 08 ماي 1945، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ والآثار، (د.ت).

ثالثا- الدراسات العامة والمتخصصة باللغة الأجنبية.

- *AGERON (Charles Robert). Histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954). Tome 2. Paris. PUF.1979.*
- *AGERON (Charles Robert). L'Algerie Algérienne. De napoléon 3 a de gaulle. La bibliothèque arabe sindibeed. Paris. 1980.*
- *AGERON (Ch-Robert,), Les Algériens Musulmans et la France, 1871-1919, tome 1 et 2 ,puf,paris,1968.*
- *MESSAOUDI (Alain). Les arabisants et la France colonial Annexes. Lyon. France. Open books. ENS Editions. 2015.*
- *AZAN (Paul). L'armée d'Afrique de 1830 a 1852. Polon. Paris. 1936.*
- *BAUDICOUR(L. De). Histoire de Colonisation de l'Algérie. Sagnier et Bray. Paris. 1853.*
- *BEQUET (L). SIMON (M). L'Algérie. gouvernement. Administration .législation . édition Dupont. 3vol. Paris. 1993.*
- *-PAUTREMAT (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle :De l'Hexagone aux terres d'Islam.Espoirs, réussites, échecs ; Maisonneuveet Larose, Paris, 2003, P, 242.*

- *BREQUET (louise) Répertoire du droit administration .T.1er . 1882.*
- *CARETTE ET WARNIER:decription et division de l'algérie, librairie de L. Hachette et Cie, Alger, 1847.*
- *DUMAS (Eugéne). Exposé de l'état actuel de la société arabe du Gouvernement et de la législation qui la régit. Imprimerie du Gouvernement. 1844.*
- *DUVAL (Jules). L'Algérie et les Colonies Française. Librairie Guillaumin et Cie. Paris. 1877.*
- *ESTABLET (Collette). Les chaouchs. Deux dynasties de caïds dans l'Algérie coloniale. De 1850-1912. In. Cahiers de la méditerranée. N45. 1992.*
- *ESTONBLON. (R). Cod de l'Algérie Annoté (1830-1896). Adolphe Jourdan librair éditeur. Alger.*
- *GERMAIN(Roger). La politique indigène du Bugeaud. Pre Marcel Emerit. Edition Larose. Paris. 1955.*
- *HUGONNET (Ferdinard). Souvenir d'un chef de bureau arabe. Michel Lévy-Frères libraires. Paris. 1858.*
- *KADDACHE (Mahfoud). L'Algérie et résistance (1830-1962). Office des publications universitaires. Alger. 2009.*
- *LAMBERT(J).Manuel de législation Algérienne. La maison des livres. Librairie des facultés. Alger .1952 .*
- *LAPASSET (Ferdinand). Aperçu sur l'organisation des indigènes dans les territoires militaires et civils. Alger 1850.*
- *MENERVILLE(M.P. De). Dictionnaire de la législation Algérienne. Code annoté et manuel raisonné. Vol.01 (1830-1860). Deuxième édition. Librairie éditeur. Paris. 1867.*
- *PEYRONNET (R). Livre d'Or des officiers des affaires indigènes (1830-1930). T1. T2.Imprimerie Algérienne .Alger. 1930.*
- *RICHARD (ch). Du gouvernement Arabe et de l'institution qui doit l'exercer. Alger. 1848.*
- *RINGEL Albert. Bureaux Arabes de Bugeaud et les cercles militaires de galliéni. Emile Larose. Paris. 1903.*
- *YACONO Xavier. Les Bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans I'Ouest du Tell Algérois. Edition*

- *-BERNARD (Augustin). L'organisation communal des indigènes de l'Algérie. Extrait de la revue politique et parlementaire. Aout et Sept 1919.*
- *-BERQUE (Jacques), Le Maghreb entre deux guerres, Paris le seuil , 1962.*
- *-BOUAMRANE Cheikh). Mohamed Djidjelli. L'Algérie coloniale par les textes 1830-1962. Editions anep 2008.*
- *BRENOT (Henri). Le Douar cellule administratives de l'Algérie du Nord. Alger1938.*
- *CHAMP(maxime):lescommunesen.Algérie,édsoubiron,Alger,s.d,(1933)*
- *CHAMP (Maxime) . la communes mixte d'Algérie. 2 ème éd. Edition Pet D. soubiron. Alger 1933 .*
- *COLLOT (claude) ;Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), Ed, CNRS-PARIS, OPU-ALGER.1987.*
- *DEPEYRE (AL). L'administration des communes mixtes. Jourdan Alger 1881-1884. In 8.*
- *DEPONT (Octave). Aperçu sur l'administration des indigènes Musulman en Algérie. Paris. Arthur Rousseau 1901. In 8.*
- *DEPONT(O).L'Algérie du centenaire. Louvre français libération de conquête moral et l'évolution sociales des indigènes. Recueil Sirey. Paris. 1930.*
- *DUVAL(Charles) et WARNIER (jean). Bureau Arabes et Colons. Paris. 1969.*
- *ESTOUBLON,(Robert).et LEFEBURE,(Adolphe). CODE DE L'ALGERIE ANNOTE,*
- *FREMAUX (Jacques), De la conquête de l'Algérie à la Guerre d'Algérie, éd.Economica, 2002.*
- *FREMEAUX (Jacques) : Les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête, Ed. Denoël, paris,1993.*
- *GIRAULT (Arthur) : Principes de colonisation et de législations coloniale, 3°partie, AFR/Nord – Algérie P : 42-425 – 4° éd,paris, 1921.*
- *JULIEN (Charles-andré), Histoire de l'Algérie contemporaine, tome 1 :*
- *KADDACHE (Makfoud), Histoire du nationalisme algérien , question nationale et politiquealgérienne 1919-1951- T1 et T/2 , Alger , énal, 2° édition ,1993.*

- *KHARCHI (Djamel) : colonisation et politique d'assimilation en Algérie, 1830-1962, casbah éditions,Alger, 2004.*
- *La conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871, Ed. P.U.F., 1979,*
- *LARCHER (M)et RECTANWALD (G). Traité élémentaire de législation Algérienne.T1. 3 édition . L'Algérie. Organisation politique et administrative . Paris. 1923.*
- *Sahara Algérien. La Grad Kabylie. Le Chevaux du Sahara. Mœurs et Coutumes de l'Algérie. La Vie arabe et la société musulmane.*
- *MELLIA (J). La centenaire de la conquête de l'Algérie et les réformes indigènes. Paris (S.D).*
- *MELLIA (J). Le triste sort des indigènesmusulmans de l'Algérie. 5 ed. Paris. 1933.*
- *MENERVILLE(M.P. De). Dictionnaire de la législation Algérienne. 2eme volume. 1860-1866. Alger. Paris. 1877.*
- *MERLO (Manuel). Les nouvelles communes Algériennes. Blida 1957.*
- *MERLO (Manuel). L'organisation administrative de l'Algérie. Librairie. Ferrais Alger 1951 . 2ed Alger. 1953. 3 Ed Blida 1960.*
- *MILLIOT (Louis). Le gouvernement et l'administration de l'Algérie in l'ouvre législative de la France en Algérie. Collection du centenaire de l'Algérie (1830-1930). Paris 1930.*
- *NOUCHI André. La Naissance du Nationalisme Algérien. Edition de minuit.Paris.1962.*
- *PEYRE(A.de). Administration des communes mixtes . Ed. Jourdan. Alger . 1881-1884.*
- *PIQUET (Victor) . Les réformes en Algérie et le statut de lAgérie. Paris 1919.*
- *PIQUET (Victor):l'Algérie Française, un siècle de colonisation1830-1930, Paris 1930.*
- *recueil chronologique des lois, ordonnances, décrets, arrêtés, circulaires…formant la législation algérienne avec les travaux préparatoires et l'indication de la jurisprudence suivi d 'une table alphabétique de concordance,Tome I 1830-1895 ;Tome II 1896-1903;Alger,Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, Alger, 1898. (Suite Tome III 1904-1915)*

- *REY-GOLZEIGUER (Annie), Le royaume arabe la politique algérienne de Napoleon III 1861-1870, ENAG Editions, Alger, 2010*
- *ROUSSET (Camille). La conquête de l'Algérie (1841-1857). 2 ème éd. Polon. Paris. 1904.*
- *SMATI(Mahfoud). Les élites Algériennes sous la colonisation. Tom1. El-daheb. Alger. 1998.*
- *SOUALAH (Mohamed). La Société indigène de l'Afrique du Nord. 3eme Partie. Alger (S.D).*
- *STORA (Benjamin), Histoire de l'Algérie coloniale 1830-54, Ed. La Découverte, 1991.*
- *URBAIN (Ismail). L'Algérie française indigène et immigrants. Imprimerie Jouaust et fils. Paris. 1862.*
- *VIARD (P.E). Les caractères politique et régime législatif de l'Algérie. P.G. Alger 1932.*
- *VIARD (P.E). Les droits politique des indigènes d'Algérie. Librairie du recueil Sirey. Paris 1937. Série (PE). (Bibliothèque des question Nord-Africaines). Vol 1.*
- *VIOLETTE (Maurice). L'ALGERIE vivra-t-elle. Edition. Félix/Alcan. Paris 1931.*
- *YACONO (Xavier) : Les bureaux Arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dansl'ouest du tell Algérois,Paris,édition larose,1953.*

رابعا - المقالات باللغة الأجنبية في المجلات والجرائد:

- *AGERON (Charles-Robert) « Fiscalité française et contribuables musulmans dans le Constantinois» **In revue d'histoire et de civilisation du Maghreb (RHCM)** , Alger ,1970 , N°9.Alger.*
- *AGERON (Charles-Robert). "Le premier vote l'Algérie musulmane. Les élections du collège musulman Algérien en 1919-1920". **In revue Histoire et civilisation du Maghreb**. N8. Jav 1970.*
- *ALAUDE (Jacques). La question indigène de lAfrique du Nord.**In revue Questions Nord-Africaine**s (Son équivoque une maladie de la pensée politique française). 1863-1912.*
- *CUTTOLI (Maurice) : « le rôle du corps préfectorale dans l'ADM algérienne» ,**In Document Algériens**,1 jav1954-31 dec 1954.*

- *AGERON (Charles-Robert) « Fiscalité française et contribuables musulmans dans le Constantinois» **In revue d'histoire et de civilisation du Maghreb (RHCM)** , Alger ,1970 , N°9.Alger.*
- *AGERON (Charles-Robert). "Le premier vote l'Algérie musulmane. Les élections du collège musulman Algérien en 1919-1920". **In revue Histoire et civilisation du Maghreb**. N8. Jav 1970.*
- *ALAUDE (Jacques). La question indigène de lAfrique du Nord.**In revue Questions Nord-Africaine**s (Son équivoque une maladie de la pensée politique française). 1863-1912.*

- *CUTTOLI (Maurice) : « le rôle du corps préfectorale dans l'ADM algérienne» ,**In Document Algériens**,1 jav1954-31 dec 1954.*
- *EL-MACHAT (Samia). "le gouvernement du front populaire de la poussée nationaliste du Maghreb . 1936-1937**" revue d'histoire maghrébine** "N 33-34 (juin) 1984.*
- *EMERIT. Marcel : La politique économique et sociale des bureaux arabes. **In Document Algérien**.N 29. 10/08/1954.P10.*
- *In**Extrait de la Grande Revue**. N des 10 février 10 Mars 1913. Paris.*
- *LALLEMAND."rapport sur la réorgan administrative". In **Revue Generale d'administration**(1878-1928). Nov. 1908.*
- *MENAUT (Jean). BERQUE (August). Les élections aux délégations financière. **In Revue Afrique Française**, 1935.*
- *EL-MACHAT (Samia). "le gouvernement du front populaire de la poussée nationaliste du Maghreb . 1936-1937" **revue d'histoire maghrébine** "N 33-34 (juin) 1984.*
- *EMERIT. Marcel : La politique économique et sociale des bureaux arabes. **In Document Algérien**.N 29. 10/08/1954.P10.*
- *In**Extrait de la Grande Revue**. N des 10 février 10 Mars 1913. Paris.*
- *LALLEMAND."rapport sur la réorgan administrative". In **Revue Generale d'administration**(1878-1928). Nov. 1908.*
- *MENAUT (Jean). BERQUE (August). Les élections aux délégations financière. **In Revue Afrique Française**, 1935.*
- *OULDENNEBIA (KARIM) : « Ain-Temouchent, une Commune Coloniale », **In revue El-Hiwar El-Fikrie**, publication du laboratoire des études historiques et philosophiques,*

***Constantine**, Université MENTOURI, n°07/**déc 2005**, pp.41-48.*

- OULDENNEBIA (KARIM) : Histoire de Sidi-Bel-Abbès, Anomalies de deux Communes Coloniales, In ***histoire de région de Sidi-Bel-Abbès durant la période coloniale 1830-1962, Univ S.B.A,***Édition ERRACHAD, Algérie, **2005**,pp 03-12.
- OULDENNEBIA (Karim) : «**Le problème Algérien vu par un Historien Allemand : THOMAS OPPERMANN** » .*In Actes du **07 congrès international** de l'Histoire sur la révolution Algérienne à travers les écritures étrangères*»,SKIKDA, **17-18 Octobre 2012**, Bibliothèque centrale-Centre –ALGERIE.
- OULDENNEBIA *(Karim) : « Histoire de L'état civil des Algériens – Patronymie et Acculturation », **Inrevue Maghrébine des étudesHistoriques**et Sociales /édité par le Labo Algérie moderne et cont,UDL Sidi-Bel-Abbès, n°01/ Sept 2009.*

- OULDENNEBIA *(Karim) : « Lois Foncières et état civil en Algérie Coloniale », **In revue Maghrébine des études Historiques /TUNIS** - Tunisie, n°137, Mars 2010,**Tunis**.*
- *VIGNON (Luis). Un programme de politique coloniale**. In Revue questions indigènes**. Paris. 1919.*
- *VIARD (P.E). Les centres municipaux dans les communes mixte d'Algérie. Paris 1939.Vol 4 .**in Revue questions Nort- Africaines** .*
- *VIARD. (P.E). Sociaux et politiques en Algérie. Extrait de **In revue questions Nord-Africaines** . 4 ème année .N.11-15 Avril 1938.*
- *ZENATI (R). " le problème Algérien vu par un indigène" in renseignements coloniaux et doc supplément de l'Afrique Française. Suite et fin. N6-Juin 1938.*

خامسا – القواميس:

- ***LAROUSSE UNIVERSEL** : Nouveau Dictionnaire encyclopédique. publié sous la direction de ClaudeAugé,Larousse(Paris),1922,Tome1(1276p),p1064*

الفهرس

أولا: فهرس الأعلام؛

ثانيا: فهرس الأماكن والبلدان؛

ثالثا: فهرس النصوص التشريعية؛

رابعا: فهرس الموضوعات.

أولا-فهرس الأعلام:

-أ-

إبراهيم ابن مصطفى: 16.

أبو القاسم سعد الله: 16، 35.

أبو القاسم سعد الله: 16، 35.

أجرون: 39، 108، 124، 131.

أحمد المقراني: 115، 116.

أحمد باي: 27، 41.

أحمد بوضربة: 16.

إدفيل: 26.

أفيزار: 4، 7، 9.

آلان مسعودي: 65.

ألكسندر دوما: 48.

الأمير خالد:133، 142، 143، 146،200.

الأمير عبد القادر: 13، 14، 18، 21، 25، 26، 27، 30، 31، 41، 95، 196.

أوجان دوماس: 14، 30، 31.

أوغيستين جاك بيرك: 52، 70، 71، 110.

-ب-

بيجو: 13، 14، 18، 40

بيرتزن: 7، 9.

بيليسي: 12.

-ت-

تازمالي: 146.

تريزال:4، 5.

-ج-

جاك لويس راندون: 43، 45، 79، 94.

جورج كليمنصو: 141، 144.

جول فيري: 118.

جون جاك روسو: 117.

جان دومينيك لوسياني: 52، 55، 66، 68، 72، 106، 109، 141، 150، 198.

جان ميرانت: 52، 55، 56، 67، 68، 69، 87، 88، 92، 97، 101، 103، 111، 152، 153، 154، 198، 200، 201، 209

-ح-

الحاج محي الدين بن مبارك: 7، 9.

حمدان أمين السكة: 6، 16.

حمدان خوجة: 3، 16، 91.

-د-

دارلون: 9.

دروي:5.

دو روفيغو:7.

دوماس:14، 18، 24، 25، 26، 30، 31، 129.

دومال: 24، 93

-س-

سولاري:76.

سيروكا: 31.

-ش-

شارل جونار: 55، 102، 141، 147.

شارل ريتشارد: 24.

الشيخ الطيب العقبي:161.

-ط-

طبيبال عبد العزيز: 136.

-ف-

فالييه:131.

فرحات عباس: 58، 155، 156، 157، 190، 193.

فرديناند لاباسيت: 36.

فورول:5.

-ك-

كريميو: 134.

كلوزيل:91.

كليمون دوفرنوا: 47.

-ل-

لارشي: 53.

لامورسيار:4، 5، 7، 8.

لوبو: 70.

لويس ألكسندر ميو: 52، 69، 70، 72، 150، 167، 170، 198.

-م-

ماري مونج:9.

ماكماهون: 46.

مصالي الحاج: 162، 163، 164، 165، 191.

مصطفى بن إسماعيل: 34.

موريس فيوليت:102، 148.

-ن-

نابليون الثالث: 35، 38، 43، 95.

نيقري: 47.

ويلسون: 143.

ثانيا- فهرس الأماكن والبلدان

-أ-

أراضي الجنوب: 72، 114، 167، 168، 169، 198.

أرزيو: 48.

الأغواط: 168، 169.

آفلو:162، 168.

إيطاليا: 56.

السودان: 56.

-ب-

باريس: 66، 69، 70، 92، 125، 142، 143، 152، 154، 160، 161، 164، 205.

بجاية: 8.

بسكرة: 75، 132، 167، 168.

بشار: 168.

بوسعادة: 167.

-ت-

تبسة: 43، 167.

تلمسان: 5، 12، 13، 27، 35، 45، 48، 58، 74، 100، 109، 164، 152، 160.

توات ومقرها الرئيسي أدرار: 169.

توقرت: 168.

تونس: 56، 62، 63، 67، 70، 121، 130.

تيارت: 224.

تشيكيسلوفاكيا: 56.

-ج-

الجلفة: 168.

جيري فيل: 168.

-خ-

خنشلة: 167.

-د-

-س-

الساورة ومقرها بني عباس: 169.

سيدي بلعباس: 121.

-ش-

ص-

الصحراء: 22، 41، 43، 78، 102، 129، 167.

-ع-

عنابة: 10،69، 87، 135.

عين الصفراء: 168.

عين تيموشنت: 121.

عين صالح: 169.

-غ-

غرداية: 168.

-ف-

فج مزالة: 86.

فرساي: 142.

-ق-

قسنطينة: 31، 41، 66، 77، 78، 86، 100، 133، 135، 153، 158، 159، 168، 184، 201.

قورارة ومقرها تيميمون وتندوف: 169.

-ل-

لعريشة: 167.

-م-

متيجة: 9، 10، 81.

مستغانم: 81.

مشرية: 168.

معسكر: 13، 30، 71.

المغرب الأقصى: 56، 62، 63، 64، 67، 69، 70، 102، 141، 163.

مصر: 56، 67.

مغنية: 167.

منطقة القبائل: 43، 123.

-ن-

-هـ-

الهقار ومقرها الرئيسي تمنراست: 169.

-و-

الوادي: 168.

ورقلة: 168.

ثالثا- فهرس النصوص التشريعية:

أهم النصوص التشريعية (قوانين، مناشير، مراسيم،تعليمات، أمريات...)	الصفحات
قرار 22 أفريل 1837	.10
مرسوم 08 أوت 1854	.11
قرار 16 أوت 1841	.13
مرسوم 01 جوان 1945.	21
قرار 01 فيفري 1844	26، 32، 41، 49، 170.
منشور 02 جانفي و17 سبتمبر و15 نوفمبر 1844	.29
منشور 17 سبتمبر 1844	.29
منشور 15 نوفمبر 1844	.29
مرسوم أكتوبر 1854	.38
دستور 04 نوفمبر 1848	.42
قرار 09 ديسمبر 1848	.42
مرسوم 8 أوت 1854	.43
قرار 8 أوت 1854	.44
مرسوم 14 أكتوبر 1870	.49
مرسوم 08 أوت 1868	.50
قانون 31 ديسمبر 1896	.54
أمرية 07 مارس 1944	59، 155، 189.
قرر 19 سبتمبر 1946	.59

مرسوم 19 ماي 1917 .63
مرسوم 2 جوان 1917 .64
مرسوم 27 أفريل 1919 .63
قرار 21 جوان 1930 .64
مرسوم ملكي 20 جوان 1936 .64
مرسوم أوت 1889 .67
مرسوم أكتوبر 1892 .67
مرسوم جويلية 1895 .67
قانون أفريل 1893 .67
قانون 15 جويلية 1880 .75
قرار 15 جوان 1899 .76
قانون 19 أفريل 1898 .76
الأمر الملكي 17 جانفي 1845 .77
مرسوم 24 أكتوبر 1870 .77
مرسوم 13 جويلية 1874 .78
مرسوم 18 أكتوبر 1892 .91
قانون 30 أكتوبر 1886 .94
قانون 18 أكتوبر 1892 .94
قانون 27 نوفمبر 1944 .94
مرسوم 30 سبتمبر 1850 .94
قانون 04 فيفري 1919 101، ، 113، 116، 131، 136، 141، 142، 143، 144، 146، 147، 148، 149، 157، 181، 182.
قانون 27 سبتمبر 1905 105، 107، 108، 109.
قرار 11 مايو 1848: 107 .107

قانون 28 جوان 1881: 108 .108
مرسوم 29 مارس 1902: 117 .117
قرار 29أوت و11 سبتمبر 1874 .118
قانون 26 جويلية 1873 .117
قانون 28 أفريل 1887 117
قانون23 مارس 1882 117
قرار 09 فيفري 1875 .118
قانون 28 جانفي 1881 .119
مرسوم 13 سبتمبر 1882 .119
قانون 30 ديسمبر 1922 .121
قانون 15 جويلية 1914 .121
مرسوم 29 أوت و11 أوت 1874 .122
قرار 13 ديسمبر 1866 .123
مرسوم 28 أوت 1874 .123.124
قرار 10 أوت 1834 .124
قرار 20 أوت 1842 .124
امر 25 فيفري 1841 .124
أمر 26 سبتمبر 1842 .124
مرسوم 17 أفريل 1889 .124
أمر 23 نوفمبر 1944 .124
أمر 16سبتمبر 1924 .124
أمر 28 أوت 1927 و15 جوان 1930 .124
أمر07 جوان 1934و25 أكتوبر 1934 .124
مرسوم 10 أوت 1843 .124
مرسوم 10 أوت 1834 .125

مرسوم 22 سبتمبر 1842 .125
مرسوم 12 جويلية 1834 .125
مرسوم سبتمبر 1843 .125
قانون 11 أكتوبر 1933 .132
قانون 01 جويلية 1901 .134
مرسوم 07 أفريل 1884 .138
قانون 02 أوت 1875 .139
قرار 30 ديسمبر 1918م .140
مرسوم 06 فبراير 1919 141، 142، 146، 147، 171، 176، 181، 182، 188.
أمر وزاري 23 ديسمبر 1933 .152
قرار 05 جانفي 1938 .160
مرسوم 19 جانفي 1938 .160
مرسوم 08 مارس 1938 .160
مرسوم 27 أوت 1939 .160
قانون 10 جانفي 1936 .162
مرسوم 26 جانفي 1937 .162
قرار 11 مارس 1937 .163
قرار 04 نوفمبر 1937 .165
قرار 27 أوت 1939 .165
مرسوم في 26 مارس 1939 .165
قرار 04 أكتوبر 1939 .165
قانون 19 ديسمبر1900 .166
قانون 24 ديسمبر 1902 166، 167.
مرسوم 30 ديسمبر 1903 .168

مرسوم 01 أوت 1905 .168
أمر 22 جويلية 1834 .169
قرار 20 ماي 1868 .169
تعليمة 21 ماي 1867 .170
قرار 01 جانفي 1918 .170
قرار 10 ديسمبر 1929 .171
قرار 10 ديسمبر 1929 171
قرار 08 فبراير 1919 .172
قرار 27 أفريل 1920 .172
قرار14 جانفي 1924 .172
قرار 08 فبراير 1926 .172
قرار 07 أفريل 1927 .172
قرار 23 أوت 1927 .172
قرار 09 أفريل 1947 .172
قرار 10 ديسمبر 1929 .172
قرار 24 أكتوبر 1928 .172
قرار 10 ديسمبر 1929 .172
بقرار 10 ديسمبر 1936 .172
قرار 29 أوت 1938 .172
قرار 09 أفريل 1947 .172
قرار 10 ديسمبر 1929 .172
قرار 29 أوت 1938 .173
قرار 10 ديسمبر 1929 .173
قرار 5 مارس 1919 .176
قرار 05 مارس 1919 .181

مرسوم 03 أكتوبر 1937 183.
قرار 06 أكتوبر 1937 183.
مرسوم 29 أوت 1945 185.
قرار 27 أوت 1947 188.
قانون 20 سبتمبر 1947 190، 191، 193.

المقدمة:	أ - ف
الفصل الأول :ظهور وتطور الإدارة الأهلية في الجزائر قبل 1919	01
أولا: المصالح الإدارية التي سبقت تأسيس المديرية؛	02
1- إنشاء أول مكتب عربي عام 1833؛	04
2- تأسيس مديرية الشؤون العربية 1837؛	10
3- دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستيطاني بالجزائر 1830-1871.	16
ثانيا: نظام المكاتب العربية في الجزائر 1844-1870؛	22
1- تعريف وأهداف المكاتب العربية؛	23
2- تصنيف ومهام المكاتب العربية؛	27
3- تنظيم المكاتب العربية؛	29
4- العنصر الأهلي المسلم في المكاتب العربية.	33
ثالثا: دور المكاتب العربية في إدارة الشؤون الأهلية؛	40
1- المكاتب العربية والمشروع الاستعماري 1844 – 1870؛	40
2- انتهاء مشروع المكاتب العربية.	45
الفصل الثاني :إنشاء مديرية الشؤون الأهلية وتطورها 1919-1947	51
أولا: مفهوم المديرية وظروف نشأتها؛	52
1- الوضع الإداري في الجزائر في النصف الأول من القرن العشرين؛	52
2- مفهوم المديرية.	59
ثانيا: المديرون الذين حكموا الشؤون الأهلية في الجزائر؛	64
1-جان دومينيك لوسياني؛	64
2- جان ميرانت؛	66
3- لويس أليكسندر ميو؛	68

4 -أوغيستين جاك بيرك.	69
ثالثا: المديرية وتسيير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛	72
1- الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛	73
2- الشؤون الثقافية والدينية.	88
الفصل الثالث :المديرية والشؤون السياسية والإدارية للمسلمين الجزائريين بعد 1919	111
أولا: التدابير السياسية في مديرية الشؤون الأهلية؛	112
1- قانون الأهالي وتداعياته على المسلمين الجزائريين ؛	112
أ- قانون الأنديجينا وصلاحيات تنفيذه؛	114
ب- العقوبات المسلطة على الجزائريين؛	116
ج- تسيير ومراقبة القضاء.	120
2- موقف الأهالي الجزائريين من قوانين الإدارة الإستعمارية؛	125
3- سياسة الإصلاحات الفرنسية 1919؛	136
أ- قانون 4 فيفري 1919؛	141
ب- صدى قانون الإصلاحات 1919 على الجزائريين.	143
4- مضايقات مديرية الشؤون الاهلية لعمل للحركة الوطنية.	146
ثانيا: التنظيمات الإدارية (1901-1947)؛	164
1 -مناطق أراضي الجنوب؛	164
2-الإدماج الإداري في تسيير الشؤون الأهلية؛	167
أ- منصب عون المساعد الأهالي عام 1919؛	168
ب-المساعد الأهلي في بلديات الشمال والجنوب.	169
4 -مجلس الجْمَاعَة؛	172
أ- تنظيم مجلس الجماعة؛	174
ب- تشكيل القوائم الانتخابية؛	176

ج- الانتخاب في الدوار.	178
ثالثا: مسألة تسييرشؤون الأهلية في القانون الأساسي للجزائر1947.	186
الخاتمة :	193
ملاحق البحث:	199
قائمة المصادروالمراجع :	228
فهرس الموضوعات.	268

الملخص باللغة العربية:

ظلت سياسة إخضاع الأهالي الجزائريين والسيطرة عليهم، تتطلب استراتيجية شاملة لا تكتف بالغزو العسكري المباشر فحسب، بل كان لابد من سياسة إدارية مُتميزة تُدعم المخططات الاستيطانية في الجزائر. إن رفض الوجود الاستعماري منذ البداية، ظل واضحا من خلال المقاومة الجزائرية. فكان على السلطة الاستعمارية استحداث سياسة وأساليب جديدة مُوجهة فقط للجزائريين دون سواهم. فاستحدثت فرنسا مؤسسات إدارية تعمل من خلالها على السيطرة وإخضاع "الأهالي". لقد تم إنشاء مديرية الشؤون الأهلية في الجزائر عام 1837م، والتي كانت عبارة عن مؤسسة إدارية قليلة الأهمية نظرا لوجود المكاتب العربية منذ 1844. لكن بعد فشل النظام العسكري في شمال الجزائر نهاية 1870م وسطوع نجم النظام المدني، أصبح لهذه المديرية (التي عرفت أيضا بمديرية الشؤون العربية) شأن كبير في السياسة الاستعمارية، وبدرجة خاصة الإدارية منها. وأصبحت هذه المديرية تعرف باسم "مديرية الشؤون الإسلامية" بعد الحرب العلمية الثانية وبالضبط سنة 1944م.

يكشف هذا البحث خلال فترة الدراسة المعنية من 1919 إلى 1947م، المشروع الفرنسي الاندماجي الذي حاربته الحركة الوطنية، والذي تبين في الأخير أنه مُجرد ذر للرماد على العيون. وتعتبر الدراسة أيضا محاولة استنتاج حيثيات ظهور القانون الخاص عام 1947، وأسباب اعتماد الكفاح المسلح كسبيل وحيد لتحقيق الاستقلال، الذي يعكس بوادر فشل هذه المديرية.

الكلمات المفتاحية: إدارة، مديرية، الأهالي، البلدية، الإصلاحات، الوطنية.

Résumé :

La politique de soumission et de contrôle des indigènes algériens a exigé une stratégie globale qui ne se contente pas d'une invasion militaire directe, mais nécessitait également une politique administrative distincte soutenant les plans de colonisation en Algérie. Le refus de la présence coloniale dès le début était évident à travers la résistance algérienne, obligeant le pouvoir colonial à créer de nouvelles politiques ou méthodes spécifiquement dirigées vers les Algériens uniquement, en créant des institutions administratives visant à exercer un contrôle et une soumission sur les habitants.

La Direction des Affaires Civiles en Algérie a été créée en 1837, une institution peu importante en raison de la présence « des bureaux arabes » depuis 1844. Cependant, après l'échec du régime militaire dans le nord de l'Algérie à la fin de 1870 et l'émergence du régime civil, cette direction (également connue sous le nom de Direction des Affaires Arabes) a acquis une importance majeure dans la politique coloniale, en particulier du point de vue administratif. Cette direction a été rebaptisée "Direction des Affaires Islamiques" après la Seconde Guerre mondiale, précisément en 1944.

Cette recherche met en lumière, au cours de la période de 1919 à 1947, le projet d'intégration française combattu par le mouvement national, qui s'est avéré être simplement une illusion. L'étude tente également de tirer des conclusions sur les raisons de l'adoption de la lutte armée comme seul moyen d'atteindre l'indépendance, en examinant les circonstances entourant l'apparition de la loi spéciale en 1947.

***Mots-clés**: Administration, Direction, les indigènes, mairie, réformes,nationale.*

الملخص

Abstract:

The policy of subjugating and controlling the Algerian people continued to require a comprehensive strategy that was not only limited to direct military invasion. More than that, it was necessary to have a distinct administrative policy that supports settlement plans in Algeria. The refusal of the colonial presence right from the beginning remained clear through the Algerian resistance. The colonial authority introduced new policies and methods directed only to Algerians. France created administrative institutions that worked to control and subjugate "the people".

The Directorate of Civil Affairs was founded and established in Algeria in 1837; it was an administrative institution of minor importance due to the presence of Arab offices since 1844. However, after the failure of the military regime in northern Algeria at the end of 1870 and the rise of the civil regime, this directorate, also known as (The Directorate of Civil Arab Affairs) is a major issue in colonial policy, especially administrative policy. This directorate became known later as the "Directorate of Islamic Affairs" after World War II, precisely in 1944.

The present research reveals, during the period of study in question from 1919 to 1947, the French Integration Project that the National Movement fought, and which ultimately happened to be just a speck of dust in the eyes. The study is also an attempt to deduce the reasons for the appearance of the special law in 1947, and the reasons for adopting armed struggle as the only way to achieve independence, which reflects signs of the failure of that directorate.

Keywords: *Administration, Directorate, People, Municipality, Reforms, Nationalism.*

Ministry of hlgher Education and Scentific Research

Amir Abd –el- kader University of Islamic Sciences -constanttine-

Faculty of Letters and Islamic Civilization

Department of History

Registration number:.....

Serial Numbe.....: .....

Directorate of Civil Affairs in Algeria

1919–1947

Thesis submitted for obtaining a doctoral degree L.M.D. in Human Sciences-History – Specialization The modern and contemporary history of Algeria

Elaberated by the student: Adel GOUASMIA

Supervised by the Dr: Aida HABBATI

The discussion jury members

professor	Aliwa Amara	Amir Abdelkader University –constantine	Chairman
Dr.	Aida Habbati	Amir Abdelkader University –constantine	Supervisor. Rapporteur
professor	Ibrahim bin Mahiya	Amir Abdelkader University –constantine	Member
professor	Al Waer Sabrina	Assia Djebar Normal High School	Member
professor	Bashir Fayed	University of Mohamed Lamine Debaghin Setif 2	Member
Dr.	Amal Maouchi	- Mohamed Boudiaf University - M'sila	Member

University year:

A2023-2024 /H1444-1445